

الحاماة

مجلة الشهرية لآدابنا وعلومنا
تصدرها نقابة المحامين

وَنُحِ أَللهُ الْبَاطِلَ وَيُخَوِّضِ الْكُفْرَ فِي الْآبِثِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ
قَالَ كَرِيمٌ

مقالات ومجوت استيرائية

التفسير الاشتراكي للقانون

للاستاذ الدكتور رضا فتحي

يحتوي الميثاق الكثير من النصوص حول ضرورة إعادة صياغة القوانين . فهو يتضمن مثلاً في الباب السابع : « إن سيادة القانون تتطلب منا الآن تطويراً واعياً لمواده ونصوصه بحيث تعبر عن القيم الجديدة في مجتمعنا . إن كثيراً من المواد التي مازالت تحكم علاقاتنا الاجتماعية قد جرت صياغتها في جو اجتماعي مختلف ، كما جاء بالباب الخامس : « إن المفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية السلمية لابد لها أن تفرض نفسها على الأفراد التي تؤثر في تكوين المواطن ، وفي مقدمتها التعليم والقوانين واللوائح الإدارية . كذلك فإن القوانين لابد أن تعاد صياغتها لتخدم العلاقات الاجتماعية الجديدة التي تقيمها الديمقراطية السلمية تعتبر عن المديوقراطية الاجتماعية » .

واقية القاعدة القانونية :

« الواقع الاجتماعي :

إن القانون ليس إلا التعبير المباشر عن العلاقات الاجتماعية ، وهي علاقات تقوم أساساً منذ لحظة ظهور القانون على الاستغلال والسيطرة : استغلال فئة من المجتمع البنيات الأخرى وسيطرتها على وسائل إنتاج المقومات المادية للحياة .

فالقانون ماهو إلا علاقة اجتماعية ، وإذا لم ندرك هذه الحقيقة فلن نتمكن من إدراك سبب وجود القانون ولا الثابتة من وجوده .

إن أساس القاعدة القانونية يرتكز بصفة أساسية على الشروط الواقعية للحياة ، فيجب البحث عن هذه القاعدة في المجتمع نفسه — المجتمع الذي تعبر عنه — وفي أساسه الاقتصادي . ذلك أن وراء القاعدة القانونية تبدو معالم الروابط الاجتماعية التي تنشأ خلال سير عملية الإنتاج . لأنها علاقات وروابط تنشأ مستقلة عن إرادة الأفراد وتحدد الظروف الموضوعية وتناسب مع

درجة تطور القوى المنتجة . ومجموع هذه العلاقات يكون البناء الاقتصادي والاجتماعي ، أو ما يسمى « بالبناء التحتي » . للمجتمع . بينما القاعدة القانونية هي التعبير الصريح لهذا البناء كما هو الحال في كل الأشكال الاجتماعية المعروفة . هي « بناء فوق » يرتفع على الأساس الاقتصادي — يتوافق معه ويعبر عنه .

وبالتالي فإن شكل الانتاج — أي شكل تنظيم العلاقات بين الأفراد خلال سير عملية الإنتاج ، سواء كانت علاقات سيطرة وتبعية ، أو علاقات تعاون ؛ هو الذي يحدد القاعدة القانونية .

يُجب إذن لتفسير القاعدة القانونية التي هي جزء من البناء التتويق للمجتمع معرفة أساسها الواقعي — سببها المباشر ، أي البناء التتويق الذي انتجا .

وبما أنه خلال التاريخ قد تغيرت العلاقات والروابط الاجتماعية ، فقد نتج عن ذلك تغيير في القاعدة القانونية ، فالمرحل التي مر بها التاريخ الإنساني تميزت بأشكال انتاج مختلفة ومرتبة أي بعلاقات وروابط متنوعة . لذلك أنتجت هذه العصور المختلفة قواعد قانونية متنوعة وملامحة لكل من هذه العصور .

فالقاعدة القانونية لا يمكن أن تفسر نفسها بنفسها . وليست لها قيمة موضوعية في حد ذاتها أو قيمة مطلقة . إنها ظاهرة لا يمكن فهمها خارج التطور التاريخي المستمر الذي يجعلها أساساً نسبية ومتغيرة . وفي ذلك يقول الميثاق في الباب السابع : « إن أول ما يعزز سلطان القانون ، هو أن يستمد حدوده من أوضاع المجتمع المتطورة . »

« ارتباط القاعدة القانونية بالواقع :

القاعدة القانونية باعتبارها وليدة الواقع بعلاقاته الاجتماعية لا يمكن معرفتها إلا ابتداء من هذا الواقع . ولا يمكن أن يكون لها وجود خارج عنه . ومتى سلنا بارتباط القانون بالواقع فلا يوجد إذن إلا القانون الوضعي — القانون النافذ والمطبق فملا في مجتمع معين وفي لحظة معينة — وكل قاعدة لقانون مثالي ، وكل فكرة عن عدالة مطلقة لن تؤدي إلى الإدراك الحقيقي للقاعدة القانونية .

والقول بارتباط القانون بالواقع وبأنه لا توجد قواعد غير قواعد القانون الوضعي لا يعني

انكار علم القانون — العلم الذي يهدف إلى دراسة النظم القانونية — وإنما يعنى انكار الوجود المستقل لهذا العلم .

فعلم القانون ما هو إلا أيديولوجية معينة . والأيديولوجية هي علم الآراء والأفكار والنظم التي تنبع من الواقع الاقتصادي والتي تدخل في تركيب البناء التوفيقي للمجتمع ، والقاعدة القانونية ظاهرة تابعة مرتبطة بهذا الواقع ولا يمكن أن يكون لها وجود مستقل .

والعلم الذي يهدف إلى دراسة هذه القاعدة مثله مثل القاعدة التي يدرسها يخضع أيضاً للواقع الاجتماعي .

والفقه القانوني يخضع بدوره لمبدأ ارتباط القانون بالواقع . فقد يحدث أحياناً خلاف بين رجال القانون على تفسير قاعدة قانونية أو على تطبيقها . وهو خلاف يتعلق بعدالة القاعدة القانونية أو بمناقضتها للعدالة ، وهنا أيضاً يجب النظر إلى مثل هذا الخلاف لا على اعتبار أنه صراع بين الأفكار وليس له مضمون واقعي ؛ بل يجب أن ينظر إليه باعتباره مظهر لما يحدث في الالسن الاقتصادية للمجتمع — في الواقع الاجتماعي — أنه نزاع يدور على مستوى البناء التوفيقي .

فن وراء كل رأى فقهي، يوجد جزء من الواقع الاجتماعي ممثلاً في أيديولوجية معينة . والواقع الاجتماعي الذي تأكد بالفعل يحمل في طياته نواة واقع اقتصادي جديد ، وبالتالي يحمل أفكار هذا الواقع ومفاهيمه عن العدالة وطرق تفسيره للقاعدة القانونية .

وهنا يجب التمييز بين الأفكار التي تعكس جزءاً من الواقع الاقتصادي والتي يعبر عنها بالأيديولوجية ، وبين الأيديولوجية الحاطة وهي التي لا تعكس أي واقع اقتصادي والتي تحاول أن تنسب لقاعدة القانون صفة مطلقة مطابقة لعدالة ثابتة لا تتغير ، والتي تحاول نقد القاعدة القانونية باسم العدالة دون البحث لمعرفة الالسن التي جعلت وجود هذه القاعدة ممكناً .

فالتيار الفلسفي الذي ساد الفكر القانوني والمعروف تحت اسم مدرسة القانون الطبيعي ، والذي يمتد جذوره من عصر القانون الروماني يزعم وجود قواعد غير مكتوبة خارج نطاق القانون الوضعي النافذ فعلاً ، قواعد ثابتة لا تتغير ، مشتركة بين جميع بني الإنسان ، صالحة لكل زمان ومكان ، نابعة من الطبيعة الإنسانية ، ويلزمنا الانمير الإنسان بالتباعد حتى قبل أن تكون طائفة

ملازمة: فهي قواعد منفردة على القانون الوضعي وتضمو عليه ويجب على القوانين الوضعية أن تسعى للاقتراب منها ، ومن أمثلة هذه القواعد الطبيعية : حق الملكية .

تؤدي هذه الأيديولوجية بصفة خاصة إلى القول بأن ملكية وسائل الإنتاج أى نظام الملكية المستغلتهى نظام من أنظمة القانون الطبيعى — نظام مستمد من الطبيعة الإنسانية ويتلأ بقى المطلعات المشروعة لجميع البشر ، وإن الاعتداء على هذا الحق هو إعتداء على العدالة واعتداء على الحقوق الطبيعية الأفراد . مع أن نظام الملكية المستغلة هو فى الواقع نظام خاص بطريقة إنتاج معينة وهو نظام الإنتاج القائم على الاستغلال ، ونائج للعلاقات الاجتماعية المترتبة على هذا الأسلوب ، علاقات لا يمكن أن يتفق الجميع على وصفها الطبيعية .

ولتحاشى الوقوع فى الأيديولوجية الباطنة فى دراسة القانون يجب عند دراسة أى نظام قانونى تجنب وضع أحكام أو مبادئ لا يمكن التحقق منها أو الكشف عنها بواسطة الحائنة الحقيقية للواقع الاجتماعى .

فن الخطأ مثلا القول بأن مبدأ سلطان الإرادة أو أن حق الملكية ، مبادئ ملازمة لوجود الإنسان ولا شئ له عنها . إذ أن هذه القاعدة أو تلك ليست إلا وليدة نظام إنتاج مؤسس على الاستغلال ، ولزامة من لوازم تنظيمه .

فليس القانون إذن أو العلم الذى يقوم بدراسته ، وجود مستقل ، كما أنه . ليست له قواعد تطور مستقلة .

تاريخية القاعدة القانونية :

يسعى الإنسان — مدفوعا بغيرزته الطبيعية — إلى اشباع حاجاته البقاء فى الحياة وذلك عن طريق إنتاج مقومات حياته المادية . فالإنسان هو انسان منتج قبل أن يكون انسانا مفكرا . ولهذا كان العمل ضرورة من ضروريات الحياة — ولا يمكن أن يودى العمل إلا فى المجتمع . وفى أثناء العمل يدخل الإنسان فى علاقات اجتماعية مع غيره من الأفراد الذين يعملون والذين يمثلون أغلبية الجماعات الإنسانية . والأفراد الذين لا يعملون طفيليات اجتماعية ويمثلون أقلية . . . والعلاقات الاجتماعية التى تنشأ أثناء عملية الإنتاج تخضع لطرق الإنتاج السائدة فى كل عصر .

ومعرفة طريقة الإنتاج في عصر ما ، والعلاقات الاجتماعية الناجمة عنها لا يمكن أن يتم في التبريد ، أى مجرداً عن الواقع ، ولكن عن طريق ملاحظة الواقع الاجتماعى . وهذا الواقع يوجد في الحاضر . ولكن هل هو دائماً على هذا النمط ولم يتغير؟ فما دنا قد اتخذنا الواقع الاجتماعى كهدف لدراستنا فإن الأسلوب التاريخى ، أسلوب البحث التاريخى — يفرض علينا نفسه : فإن الواقع الاجتماعى الحاضر لا يمكن أن يفصل عن الواقع الاجتماعى فى الماضى .

فاذا قمنا لمحة على تاريخ الإنسان فوجدنا أن الواقع الاجتماعى لم يكن هو بعينه فى كل المجتمعات فقد تغير مظهره فى كل عصر كما تغيرت طبيعته .

فلأى سبب ترجع هذه التغيرات التاريخية ؟

إن بحث الإنسان عن مقومات حياته وسعيه المتواصل من أجل حياة أفضل هو العامل المحرك لهذه التغيرات ، فى لحظة من لحظات تطور القوى المنتجة يصبح من المحتم عليها أن تدخل فى نزاع مع طرق الإنتاج الموجودة ، أى مع التعبير القانونى للعلاقات الاجتماعية آنذاك ، والتي أصبحت متأخرة وتمثل عائقاً أمام التطور الجديد . وهنا يحدث ثورة اجتماعية تؤدي إلى تغيير الأسس الاقتصادية للمجتمع — أى طرق وعلاقات الإنتاج القديمة المختلفة ؟ حتى تسير الظروف الجديدة المتمثلة فى ازدهار القوى المنتجة الحادثة ونموها .

فالثورة هى مفتاح التغيرات التاريخية ونقطة التحول فى مراحل التطور الإنسانى ، نقرأ تعريفها فى الميثاق فى الباب الأول : « هى الاستمرار المعاصر لنضال الإنسان الحر عبر التاريخ من أجل حياة أفضل ، طليقة من قيود الاستغلال والتخلف فى جميع صورها المادية والمعنوية » .

وفى الباب الخامس من الميثاق « أن الثورة بالطبيعة عمل شعبى وتقدمى . إنها حركة شعب بأسره يستجمع قواه ليقوم باقتحام عديد لكل العوائق والموانع التى تعترض طريق حياته كما يتصورها وكما يريد . كما أنها فترة عبر مسافة التخلف الاقتصادى والاجتماعى تعويضاً لمساكنات ووصولاً إلى الآمال الكبرى » .

فتحت تأثير تنوع قوى الإنتاج ومن أجل إزالة العلاقات الاجتماعية المتأخرة التى تمثل عائقاً أمام التطور قدم المجتمع الإنسانى واقع اقتصادى قديم مؤسس على العبودية ، وواقع اقتصادى مؤسس على عمل الحرفيين الصغار فى الصناعة ، وعلى عمل رقيق الأرض فى الزراعة . ومزج المجتمع الإنسانى أيضاً واقع اقتصادى حديث تميزه طرق الإنتاج الرأسمالية .

إن هذه الأشكال الثلاثة للاقتصاد، الأشكال المختلفة للإنتاج الاقتصادي، خلقتها أسباب واقعية. وهذه الأسباب هي التغيرات التي حدثت في تركيب قوى الإنتاج لكل من هذه الأشكال وتتميز الأشكال المختلفة للإنتاج بعلاقات اجتماعية قائمة على السيطرة والخضوع. أى تتميز بعدم المساواة في ظروف الأفراد الذين يشتركون في عملية الإنتاج. فيوجد من جهة من يحوزون وسائل الإنتاج ومن الناحية الأخرى أولئك الذين لا يملكون إلا قوة عملهم.

إن هذه العلاقات القائمة على عدم المساواة الاقتصادية تعكس عدم مساواة اجتماعية: اختلاف في مستوى المعيشة والثقافة وفي النفوذ السياسى إلخ.

إن حق الملكية يعبر عن مجموع هذه الاختلافات — ونقص بحق الملكية — ملكية وسائل الإنتاج. فمما قلنا إن عدم المساواة نتج من تملك بعض الأفراد لوسائل الإنتاج وحرمان الأغلبية العظمى من هذه الملكية، فلكية وسائل الإنتاج هي إذن حق أساسى أو بمعنى أصح الحق الذى يتفرع عنه، وتخصص له كل الحقوق الأخرى.

وإذا حللنا حق الملكية باستخدامنا العناصر الداخلية لهذا الحق كما يفعل كتاب القانون الرأسماليون، فأننا سوف نسير في اتجاه خاطئ: لأن النتائج التى سنحصل عليها سوف تكون متعارضة مع الواقع الاقتصادى والاجتماعى. فإذا اعتمدنا مثلاً على النصوص الدستورية أو نصوص المجموعة المدنية في بلد رأسمالى فأننا نجد أنها تنص عادة على أن:

أولاً: جميع المواطنين أحرار ومتساوون في الحقوق. وثانياً: أن حق الملكية مضمون لكل الأفراد بدون استثناء.

ربما اعتقد البعض على ضوء هذه النصوص أن حق الملكية ميسور لكل مواطن وبالتالي لا توجد فروق بين أصحاب رؤوس الأموال وبين من يبيعون قوة عملهم. ولكن مثل هذا الاستنتاج هو استنتاج خاطئ من أساسه.

فهو خاطئ بالنسبة للواقع الاقتصادى والاجتماعى الذى هو أبعد ما يكون عن المساواة. فهذا الواقع يركز أساساً على عدم المساواة الواضحة.

وهو خاطئ أيضاً لأنه لا يأخذ في حسابه فكرة الحق نفسها. فإذا كان حق الملكية يخص حقيقة كل الأفراد، أى كل المواطنين متساوون فعلاً تجاه هذا الحق لما كان هناك من سبب يبرر

بقائه . فالحق بصفة عامة ، وحق الملكية بصفة خاصة ، لا يمكن فهمهما وإدراكهما إلا في ظروف عدم المساواة .

ذلك بأنه قبل أن تصبح علاقات الافراد فيما بينهم علاقات سيطرة وتبعية ، كانت في الاصل علاقات تعاون . وبعبارة أخرى فان الافراد كانوا في الاصل متساويين في علاقاتهم — متساويين في ظروف حياتهم ومتكافئين في الفرص . .

لقد نشأت العلاقات القائمة على المساواة تلقائياً ولم تكن تحتاج إلى أن يؤمر بها حتى تنشأ أو يكفل لها جزء مادياً لتستمر في بقائها . فمن البحت النص على أن الافراد يجب أن يكونوا متساويين في إنتاج مقومات حياتهم المادية في حين أنهم فعلاً متساويون . ولأنه لم تكن توجد أيضاً — في هذه المجتمعات — الجماعة الطليحة من الافراد التي تسود الآخرين ، أى السلطة المختصة التي تضع هذه القاعدة وتلزم الافراد باتباعها .

ففي المجتمعات البدائية لم تكن هناك قاعدة قانونية لأن القاعدة القانونية لم تنشأ إلا مع ظهور عدم المساواة أى بظهور الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وظهور الدولة .

ففي ظل نظام ملكية جماعية حيث يمتلك جميع الافراد وسائل الإنتاج ويتساوون في ظروف حياتهم لم يكن هناك من يستطيع أن يواجه قرينه ليقول له : وهذا المال يخصني وليس لك الحق في استعماله وإذا اردت استعماله يجب عليك أن تدفع لي ريباً ويمكنك أن تساعدني في إستغلاله وسأعطيك أجراً مقابل عملك .

ولا يعني ذلك أنه لم تكن هناك قواعد سلوك اجتماعية تحكم علاقات الافراد . ولكن هذه القواعد لم تكن قانونية . فالقانون ليس هو قاعدة السلوك الاجتماعية الوحيدة . لقد كانت هناك قواعد سلوك أخرى . أن القاعدة القانونية لم تصبح ضرورية إلا منذ اللحظة التي كتبت فيها وسائل الإنتاج عن أن تصبح ملكية جماعية أو عامة واستأثر بها عدد قليل من الافراد .

أن حق الملكية وهو الحق الاساسي الذي تنتج عنه الحقوق الاخرى لم يظهر إلا مع ظهور القاعدة القانونية وسلطة الدولة — إلا مع ظهور هذه النظم الموضوعة لحمايته . أن هذا الحق يقترن وجوده بوجود عدم المساواة واستئثار الاقلية بملكية وسائل الإنتاج واستغلالها للاغلبية الساحقة التي تعيش من يعبها لقوة عملها .

لقد اخضعت المجتمعات لتدنية ذات الملكية الجماعية، وحلت محلها مجتمعات تتميز بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. كان هذا التحول هو أكثر التغييرات أهمية في تاريخ المجتمعات الإنسانية. ولا يمكن أن يعتبر نمطاً من تاريخ المجتمع، بل هو انعكاس من ذلك فهو يمثل نقطة تحول بالغة الأهمية من أجل فهم وتطور المجتمع الإنساني بأكمله.

ويعتبار أن ملكية وسائل الإنتاج كانت هي الأساس في نشأة المجتمع الذي يتميز بصفات سيطرة وتبعية، لذلك فإن التحول الاشتراكي الذي يهدف إلى إلغاء سلاقات السيطرة والتبعية يعمل من أجل إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، كحل محل الملكية العامة -- ملكية كل الشعب لوسائل الإنتاج وبذلك تتحول العلاقات الاجتماعية من علاقات سيطرة وتبعية إلى علاقات جماعية تعاونية، وبذلك فقط تزول ظروف عدم المساواة في شروط الحياة لنحل مساواة تامة وعدالة اجتماعية وتكافؤ في الفرص.

ويقول الميثاق في الباب الخامس: «إن تحرير الإنسان سياسياً لا يمكن أن يتحقق إلا بإنهاء كل قيد للاستغلال، حرية».

ويقول أيضاً: «أن الحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية -- أن الحرية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا بفرصة متساوية أمام كل مواطن في تسيب شامل من الثروة الوطنية».

وأيضاً: «إن ذلك معناه أن الاشتراكية، باعتبارها من الكفاية والعسدر، هي طريق الحرية الاجتماعية».

وفي نفس الباب يحدد الميثاق هدف الثورة: «إن ذلك يصبح نتيجة محققة أمام إرادة الثورة الوطنية لا يمكن بغير الوصول إليها أن تتحقق أهدافها. وهذه النتيجة هي ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج وعلى توجيه قائمتها طبقاً لحطة محددة».

نخلص مما تقدم إلى تقديرين:

الأول: أنه حدثت خلال التاريخ مظاهر متعددة القاعدة القانونية، ومرجع ذلك لأن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لهذه القاعدة قد تغيرت.

الثانية: أنه لمعرفة طبيعة أي نظام قانوني، في الماضي أو في الحاضر، يجب أولاً وقبل كل شيء معرفة طبيعة العلاقات الاجتماعية الناشئة عن طريق الإنتاج وعلاقته في هذا العصر في لحظة ظهور النظام القانوني.

أما القول بأنه لمعرفة أى نظام قانونى يجب الرجوع إلى النصوص القانونية التى تحكمه ، فهو
يقود حتما إلى نتائج خاطئة .

إن منهج البحث العلمى .. المنهج الذى يرجع القاعدة القانونية إلى وضعها الطبيعى ، هو الذى
يقود إلى تفهم طبيعة النظام القانونى تفهماً صحيحاً وتفهم مضمونه الحقيقى . فعند دراسة عقد إيجار
الاشخاص مثلا والذي يعرف فى المجموعات المدنية الحديثة بأنه اتفاق بين شخصين يستلزم الإرادة
الحرية للمتعاقدين ، يجب أن لا نقصر دراسة على ما جاء فى هذا التعريف ، لأنه فى الواقع اتفاق بين
شخصين أحدهما — الشخص الاقوى اقتصادياً واجتماعياً — يفرض إرادته على الطرف الآخر
— الأضعف اقتصادياً واجتماعياً — ذلك بأن هذه هى طبيعة العلاقة الحقيقية فى طرق الإنتاج
التي تميز عصرهما . ولا يوجد من سبب يدعو لأن تكون علاقات المعاقدين مخالفة لهذه العلاقات
الاجتماعية لمجرد أنها وضعا على قدم المساواة من الوجهة القانونية — التى هى بالإضافة إلى ذلك
ليست إلا التعبير الصريح للوجهة الاقتصادية والاجتماعية .

طبيعة القاعدة القانونية :

إذا اعتبرنا أن طرق الإنتاج ، والعلاقات الاجتماعية التى تصاحبها فى المجتمعات القائمة على
الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، هى ظاهرة سيطرة واستغلال ، فلنا أن نتساءل عن الوسيلة التى
تستطيع بها جماعة من الأفراد — تكون طبقة اجتماعية — الوصول إلى السيطرة على الطبقات
الأخرى واستغلالها بدون أن تتمرد هذه الطبقات وتثور ، وبصفة خاصة وأن هذه الطبقة هى قليلة
العدد بالنسبة للطبقات الأخرى التى تمثل الأغلبية العظمى فى المجتمع . الوسيلة المستعملة لهذا الغرض
كانت القهر والاكراه وبعبارة أصح القمع .

حتى تظل الجماعة الأولى — المسيطرة — فى مكانها الاجتماعى وحتى تحافظ على شكل الإنتاج
والعلاقات الاجتماعية التى نظمها ابتداء من هذا الشكل ، فانها تنظم لهذا الغرض البناء القوي للمجتمع
والذى يدخل القهر والقمع فى تركيبه .

ومن الوجهة القانونية يعمل هذا القمع اسم الدولة . والقانون من ناحية ليس إلا الصيغة التى
تبين طريقة وضع هذا القمع موضع التنفيذ .

وهكذا تبدو لنا إرادة الطبقة الحاكمة كمصدر حقيقى للقاعدة القانونية . فهى من أجل

الاحتفاظ بشكل إنتاجها تفرض القواعد اللازمة لتنظيم هذا الشكل وللازام الآخرين باحترامه .
والدولة تقوم بكفالة جزاء القاعدة القانونية المناهضة من ضمير الخاطئة الحاكمة ..

المصدر الحقيقي للقاعدة القانونية :

يقصد عادة بمصدر القاعدة القانونية المصدر الذي تنبع منه القاعدة القانونية . غير أنها ليست فقط عادة تستق من المصدر، وإنما يدخل في تكوينها عنصر جوهري وهو عنصر الإلزام . فمصدر القاعدة القانونية إذن هو المصدر الذي يعنى عليها قوتها الملزمة .

وعلى ضوء هذا المفهوم للمصدر تعدد الأوصاف التي تلحق بكلمة « مصدر » . فيفرق رجال القانون عادة بين المصادر الرسمية أو الشكلية للقاعدة القانونية والمصادر المادية والمصادر التاريخية والمصادر التفسيرية .

ويقصد بالمصدر الرسمي أو الشكلي الطريق الذي تمر منه القاعدة القانونية حتى يكون لها قوة الإلزام .

ويعتمد بالمصادر المادية ، العوامل المختلفة التي تمد القاعدة القانونية بعناصر تكوينها أي بمادتها الأولى . وهذه العوامل هي الواقع الاجتماعي والاقتصادي ، والأفكار والمعتقدات السائدة في المجتمع .

ويقصد بالمصادر التاريخية ، المصادر التي استعار منها القانون الوضعي قواعده ؛ ويقصد أخيراً بالمصادر التفسيرية ، مصادر الاستئناس ، وهي الفقه والقضاء الذي يمدنا بقواعده وهي وأن كانت غير ملزمة إلا أن المحاكم تحترمها بوجه عام .

على أن النظام القانوني هو الذي يحدد على سبيل الحصر ، المصادر الرسمية للقاعدة القانونية ، أي الطرق التي تمر بها مادة القاعدة القانونية حتى تكتسب صفة الإلزام .

بل إن القانون في تحدده هذا لا يقتنع عادة بذكر هذه الطرق وإنما يوردها بالترتيب . وهذا ما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة الأولى للجمهورية المدنية إذ أنها تحصر المصادر الرسمية في أربعة: التشريع ، والعرف ، ومبادئ الشريعة الإسلامية ؛ ومبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة .

وعلى ضوء ما تقدم فإن المصادر الرسمية للقانون يقصد بها ، بصفة عامة ، الأشكال المختلفة

التي تظهر لنا فيها القاعدة القانونية ، وتلاحظ أن هذه المصادر لا تبدو إلا عندما توجد فعلا القاعدة القانونية كمقاعدة سلوك مصوغة ، لها تعريف وملزمة .

إن هذه المصادر ثابتة تظهر في آن واحد مع ظهور القاعدة القانونية وليست سابقة عليها .
فهي لا تظهر إلا بظهور القاعدة التي تنبع منها ، بمعنى أنها في الواقع ليست مصادر بالمعنى الصحيح بقدر ما هي مظهر خارجي للقاعدة القانونية .

ولكننا نغمد — في هذا البحث — بالمصادر الرسمية الديناميكية — أو الأعمال الإرادية التي تفرض القاعدة القانونية ابتداء من المصادر المادية ، والتي سبق أن عرفناها بأنها العوامل المختلفة التي تمد القاعدة القانونية بعناصر تكوينها . أي ابتداء من الواقع الاجتماعي . ونعني بالمصدر الرسمي ، المصدر الذي ينقل القاعدة القانونية من صيغة الخبر إلى صيغة الأمر إلى عالم توجد فيه حقيقة . هذا المصدر يسبق وجود القاعدة القانونية التي تنبع منه . على أن هذا المصدر الرسمي — بالمعنى الذي نقصد — يمكن أن يأخذ الشكل الخارجي للمصادر الرسمية التي تنص عليها المجموعة المدنية تبعاً لصفة السلطة أو الجواز الذي صاغ وأضنى الصفة الإلزامية على القاعدة القانونية .
كان يكون التشريع أو العرف إلخ . كما قد يكون القضاء كمصدر تفسيري للقاعدة القانونية .

فالقاعدة القانونية ، في أي مكان وجدت ، ما هي إلا الوسيلة التي تستلعب بها الطبقة الاجتماعية التي فرضت أسلوب إنتاجها الاقتصادي على المجتمع أن تؤكد دورها التاريخي الذي آل إليها .

والفرقة بين القاعدة القانونية وقواعد السلوك الاجتماعية الأخرى والتي تقوم أساساً على توفر الصفة الملزمة للقاعدة القانونية ما هي في الواقع إلا وجهاً لصورة أخرى . فلنحكم على قاعدة سلوك ومعرفة ما إذا كانت ملزمة أو غير ملزمة يكفي أن نلح من خلف هذه القاعدة طبقة اجتماعية توجد على رأس الجماعة الإنسانية .

إن جوهر القاعدة القانونية هو إذن صفتها التطبيقية . فهي لا تصدر — تحت أي شكل كانت — إلا من إرادة الطبقة ولا يمكن أن تعبر إلا عن مصالحها .

إن انقسام المجتمع إلى طبقات تتعارض مصالحها كان نتيجة حتمية بعد أن أصبحت العلاقات الاجتماعية القائمة في المجتمع علاقات سيطرة وتبعية — سيطرة فئة واستغلالها للأغلبية العظمى

من أفراد المجتمع . ونشأت القاعدة القانونية لضمان استمرار هذا الوضع القائم على علاقات غير متساوية .

فمن العيب النظر إليها باعتبارها صادرة من إرادة كل الجماعة ، فكيف يمكن لجماعة إنسانية مستغلة ومقموعة ، تعيش في أسوأ أنواع الاستغلال ، كيف يمكن أن توافق بإرادتها على شروط حياتها ، وتكسب الصفة الإلزامية لقاعدة تنظم استغلالها فتعني على هذا الاستغلال صفة المشروعية ؟

وقد جسم الميثاق هذه الحقيقة بقوله : « كذلك فإن الملايين من العمال الزراعيين عاشوا في ظروف أقرب ما تكون إلى السخرة تحت مستوى من الأجور يهبط كثيراً ليقرب من حد الجوع ، كما أن علمهم كان يرمى من غير أى ضمان للمستقبل ولم يكن في طاقهم إلا أن يعيشوا سنى حياتهم خلال بؤس الساعات وقسوتها الرهيبة ، كذلك فإن مئات الآلاف من عمال الصناعة والتجارة لم تكن في قدرتهم أية طاقة على تحدى إرادة الرأسمالية المتحكمة المتحاذية مع الإقطاع والمسيطرة على جهاز الدولة وعلى سلطة التشريع » . (الباب الخامس) .

كيف يمكن إذن لهذه الطبقات المستغلة أن تشارك في إصدار قواعد تكبلها ؟ لا يمكن أن يتم ذلك إلا عن طريق القهر والإكراه . والقهر والإكراه يعنى في لغة القانون انعدام الإرادة . والقاعدة القانونية لا يمكن أن تنشأ إلا عن إرادة الطبقة التى لها مصلحة في استمرار وجود هذا الشكل من العلاقات الاجتماعية . بينما الطبقات الأخرى ، وتحت تأثير الضغط والإكراه ، وفي ظروف انعدام إرادتها ، تخضع لهذا المسير .

ويكشف الميثاق عن أكنوبة اشتراك الطبقات الشعبية في التشريع فيقول : « إن المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات إلا إذا توافرت له ضمانات ثلاثة :

١ - أن يتحرر من الاستغلال في جميع صوره .

٢ - أن تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية .

٣ - أن يتخلص من كل قلق يبدؤ من المستقبل في حياته .

بهذه الضمانات الثلاث يملك المواطن حريته السياسية ، ويقدر أن يشارك بصوته في تشكيل سلطة الدولة التى يرضى حكمها » (الباب الخامس) .

ومع ذلك فالقاعدة القانونية قد تعبر في مرحلة تاريخية عن مصلحة الأغلبية العظمى للمجتمع ، وذلك عندما تتغير الأسس الاقتصادية للمجتمع وينشأ أسلوب إنتاج وعلاقات اجتماعية جديدة ، كما حدث عقب الثورة الفرنسية ، فإن هذا التقدم يمثل خطوة تقدمية تاريخية أكيدة بالنسبة للمجتمعات التي كانت سائدة من قبل . ولهذا السبب فإن التغيير الذي يطرأ على المجتمع يكون في مصلحة كل الجماعة . ولكن ، ومع ذلك ، تعود القاعدة القانونية لتصبح قاعدة قانونية طبقية . إنها لم تفقد أبداً هذه الصفة ولا يمكن أن تفقدها ولكن التغيير الذي يحدث وأهميته وتحقيق التقدم في العلاقات الاجتماعية — كل هذا يمنعنا من أن نظهر عقب هذا التغيير مباشرة في صورتها الحقيقية . على أن هذه الفترة تكون عادة قصيرة — ولا يمكن أن تؤخذ في الاعتبار لتحديد طبيعة القاعدة القانونية التي تبقى دائماً طبقية ولا تعبر إلا عن مصلحة جزء من الجماعة وهو الطبقة الحاكمة .

ومن البديهي أنه لكي تعبر القاعدة القانونية عن المصلحة العامة ، يجب أن تكون موضوعة وصادرة من كل المجتمع . ولكن هذا لا يحدث لأن سلطة المجتمع ذي العلاقات القائمة على الاستغلال تمثل دائماً عن طريق طبقة واحدة ، وهذه الطبقة لا يمكن أن تأخذ في اعتبارها مصالح الطبقات التي تسيطر عليها وتستغلها دون أن تهمل وتكرر مصلحة طبقتها .

ولما كانت لا توجد السلطة التي تعبر على الطبقات ، أي لا يوجد الحكم غير المتحيز الذي يعلو على النزاع الدائر بين طبقات المجتمع ، فإن القاعدة القانونية لا يمكن أن تعبر إلا عن مصلحة الطبقة الحاكمة ولا شأن لها بالمصلحة العامة . وكما يقول الميثاق في الباب الخامس : « إن الديمقراطية الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات » ، إن الديمقراطية حتى بمعناها الحرفي هي سلطة الشعب سلطة مجموع الشعب وسيادته » .

وأيضاً في نفس المكان يقول : « والصراع المحتم والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو إنكاره وإنما ينبغي أن يكون حله سليماً » .

على أن هناك بعض الحالات التي تطبق فيها الدولة القمع ، ليس فقط ضد طبقات المجتمع المحرومة من السلطة ، ولكن أيضاً ضد فئات من نفس الطبقة الحاكمة . وقد يظن البعض أن ذلك يتعارض مع ما نذهب إليه ، فقد يحدث هذا على سبيل المثال عند اتخاذ الإجراءات الخاصة بالوقاية الطبية أو بالتعليم ، أو فيما يتعلق بأعمال الري كقنات مكافحة الفيضانات . ولكن الدولة في هذه الحالات تمارس وظيفة اجتماعية وليست قانونية بالمعنى الصحيح — إنها وظيفة كل المجتمع يقوم بها في مجموعه إذ لم يكن مقسماً إلى طبقات .

كما يحدث أيضاً أن تتخذ الدولة بعض الإجراءات التي تبدو متعارضة مع مصلحة طبقتها فلسف
بعض مطالب الطبقات المحكومة وذلك عندما تقوم بإصدار التشريعات الخاصة بالعمل وقوانين
الضمان الاجتماعي.

ولكن مثل هذه القوانين لا تنقض الصفة الطبقية لقاعدة القانون النافذة . وهذه الأمثلة لها
تفسيرها الذي يعلها لا تتعارض مع ما نذهب إليه .

إن الطبقة الحاكمة تستهدف من وراء إصدار هذه التشريعات حماية مصالحها . فتحت ضغط
الطبقات العاملة وكفاحها من أجل رفع مستوى معيشتها تضطر الطبقة الحاكمة ، للمحافظة على
الكثير وهو نظام الاستغلال الذي تفرضه ، أن تعطى القليل . وهي ترى من وراء ذلك إلى تحويل
الطبقات العاملة عن هدفها الحقيقي ، وإضعاف طاقتها الثورية من جهة . ثم إلى أن تخاف من طبقة
العمال نفسها دعامة من المهتلكين لمنتجاتها . وذلك عن طريق رفع مستوى أجور العمال من
الجهة الأخرى .

ولا يبرح أيضاً أن بعض القواعد القانونية في التشريعات الحديثة تبدو لنا بطريقة صيانتها
كقواعد موضوعية غير متحيزة ، وعلى حد تعبير شراح القانون فهي مستوحاة من مبادئ العدالة
لتنظم العلاقات في مجتمع من الأفراد متساوين في الحقوق .

وهؤلاء الأفراد عن جهل بمحدود حقوقهم وواجباتهم يحتاجون لقاعدة سلوك ، تعرف لهم
حقوقهم كما تضع لهم حدود هذه الحقوق . بهذه الصورة يقدم لنا شراح القانون التقليديون للنظام
الرأسمالي بعض هذه القواعد ، وهنا : قاعدة التزام الفرد بتعويض الأضرار التي يلحقها بالغير بدون
وجه حق ، وقاعدة دفع غير المستحق إلى صاحب الحق فيه ، وقاعدة احترام الفرد للتعهدات التي تعهد بها
بإرادته ، وقاعدة سلوك الفرد السلوك المألوف للرجل المعتاد في تنفيذ التزاماته .

ومع ذلك وبالرغم من المظهر الموضوعي لمثل هذه القواعد فذلك لا يمنعنا من أن تكون
أدوات لحماية المصالح الخاصة لأولئك الذين وضعوها .

فإن كل قاعدة قانونية في أي مكان وجدت وفي أي زمان طبقت هي التعبير عن إرادة طبقة
اجتماعية مسيطرة . إرادة تحددها الشروط المادية للإنتاج . إرادة الطبقة في إقامة أسلوب إنتاج
معين بعلاقاتها الاجتماعية المترتبة على هذا الأسلوب . إرادتها في الاحتفاظ بهذا الأسلوب وبهذه
العلاقات .

إن قاعدة القانون تبدو إذن كوسيلة فخر مادية بين يدى الطبقة المسيطرة . فخر موجه ضد الطبقة المستغلة بفرض الاحتفاظ بنظام السيطرة والاستغلال .

إن إرادة الطبقة — المصدر الحقيقى للقاعدة القانونية — تلعب من ضمير الطبقة كعنصر إيجابى من عناصرها .

ومن وجهة نظر العلاقات الاجتماعية القائمة على السيطرة والتبعية والتى توجد فى أساس القاعدة القانونية لا توجد أى فروق بين مختلف النظم الطبقيّة . فنذ التحول القديم من المجتمع المشاعى إلى مجتمعنا الحديث والقاعدة القانونية تحتفظ بطبيعتها الدائمة ، وهى انبثاقها من إرادة الطبقة المسيطرة — ويقول الميثاق ، عن طبيعة القاعدة القانونية فى الباب الخامس : وكذلك فإن القوانين لا بد أن تعاد صياغتها . . كذلك فإن اللوائح الإدارية يجب أن تتغير تغييراً جذرياً من الاعاق . لقد وضعت كلها أو معظمها فى ظلال حكم الطبقة الواحدة ، ولابد بأمرح ما يمكن من تحويلها لتكون قادية على خدمة ديموقراطية الشعب كله . .

القانون والدولة:

لقد أخذنا فى تعريف القانون بأنه مجموعة القواعد الملزمة التى تحكم علاقات الأفراد الذين يعيشون فى المجتمع والتى تفرض بقوة السلطة العامة .

من تحليل هذا التعريف يتضح لنا أن القاعدة القانونية تتكون من عنصرين :

• العنصر الأول وهو الأمر بعمل شئ ، أو عدم عمل شئ ، أى الأمر بسلوك معين .

• العنصر الثانى هو عنصر الجزاء المادى الذى توقعه السلطة العامة على من يخالف الأمر الذى تنص عليه القاعدة القانونية .

من هذين العنصرين يبدو لنا واضحاً دور الدولة فى مركز دورها — فى العنصر الأول — فى إصدار الأمر بسلوك معين . وفى العنصر الثانى طريقة تأكيد احترام هذا السلوك وذلك عن طريق فرض الجزاء الذى توقعه على من يخالف هذا الأمر والذى تحسرك الدولة سلطة توقيعه .

من هذا التحليل يظهر لنا بوضوح مدى ارتباط القاعدة القانونية بالدولة ، فهما ظاهران تحتلطان ، ولا يمكن النظر إلى أحدهما دون الأخرى ، ولذلك كانت التفرقة التى يحاول البعض إقامتها بين هاتين الظاهرتين ليست إلا افتراضات نظرية غفلة وهى ذات قيمة عملية .

أن القاعدة القانونية بدون دولة تبدو لنا كعالم السوك الإنساني — تعاليم لا ترتب آثاراً قانونية ، لأنه ليست لها صفة الإلزام .

والدولة بدون قاعدة قانونية تصبح سلطة إجتماعية دون فعالية ، فلا يمكن أن تصدر أى عمل من أعمال السيادة يؤكد وجودها الفعلي . ومن هنا كانت محاولة التفرقة بينهما لا يمكن أن تتم ، إلا إذا نظرنا إليهما من ناحية مجردة خيالية . لإنهما ظاهرتان تشتركان في المعنى ، تتطوران معاً وفي نفس الوقت ولنفس الأسباب وفي نفس الاتجاه ، لا يمكن لأحدهما أن يسبق الآخر أو يزفوق عليه . ذلك أن من وراء هذه الظاهرة ، المكونة من القانون والدولة معاً ، توجد سلطة إجتماعية . وهذه السلطة لا تمثل كل المجتمع وإنما جزءاً منه وهذا الجزء هو الطبقة الحاكمة . وهي كما رأينا لا تخضع إلا لمصلحتها الذاتية التي لا تتفق بحال من الأحوال مع المصلحة العامة — مصلحة كل المجتمع . وهي من أجل القمع بامتيازاتها تصوغ القواعد النابعة من إرادتها وتعمدها بالمحافظة على شكل إنتاجها وشكل العلاقات القائمة في المجتمع . وتفرض قوانينها على كل فئات المجتمع وذلك عن طريق جهاز الدولة أداة سيطرتها . وفي بيان سيطرة الطبقة الحاكمة على سلطة الدولة يقول الميثاق في الباب الخامس « لقد أثبتت التجربة التي صاحبت بدء العمل الثوري المنظم أنه من المحتم أن تأخذ الثورة على عاتقها تصفية الرجعية وتجريدها من جميع أسلحتها ، ومنعها من أى محاولة للعودة إلى السيطرة على الحكم وجهاز الدولة لخدمة مصالحها . إن الرجعية تملك وسائل المقاومة وتملك سلطة الدولة ، فإذا انتزعت منها لجأت إلى سلطة المال ، فإذا انتزع منها لجأت إلى حليفتها الطبيعي وهو الائتمار » .

نخلص مما تقدم بأن الدولة والقانون مصدران واحدان ومتركان وهو إرادة القوى الإجتماعية الحاكمة . بحيث تكونان ظاهرة واحدة .

فالدولة تشكل جزء القاعدة القانونية وتعمل به بالتالي عنصراً من عناصرها — كصفة من صفاتها ، والقاعدة القانونية لا يمكن أن يكون لها الصفة القانونية بدون سلطة إجتماعية ذات سيادة — والدولة ما هي إلا مجموعة من أجهزة السلطة التي تقتضى اختصاصها على القواعد القانونية وتشكل جزءاًها بالطريقة المنصوص عليها في القاعدة نفسها . فمن طريقة الجزء الذي تشكله أجهزة الدولة للقاعدة القانونية تصبح الدولة جزءاً من القاعدة .

وإذا كان هناك ارتباط في النشأة وفي التطور بين القانون والدولة ، فهناك ارتباط أيضاً في المصير ، فلا يمكن تحدي سلطة القاعدة القانونية النافذة دون تحدي الدولة التي تحاول فرض إجترام

القاعدة القانونية . ولا يمكن مخالفة سلطة الدولة إلا بمخالفة السلوك الذى تفرضه القاعدة القانونية . كما لا يمكن الاطاحة بقاعدة قانونية والثورة عليها إلا بالاطاحة بالدولة القائمة على حمايتها .
فالدولة والقانون هما إذن جزء من واحد . وهو الذى يعرفه علم القانون تحت اسم :
« النظام القانونى » .

لاهم بعد ذلك الشكل الخارجى الذى يمكن أن تتخذ القاعدة القانونية أو الدولة . فقد تبدو القاعدة القانونية تحت شكل قاعدة تشريعية أو عرفية أو قرار قضائى ، ولكن ذلك لا يغير من طبيعتها على شرط أن تكون من ورائها سلطة اجتماعية ذات سيادة ، أو بمعنى أصح قوة اجتماعية مسيطرة لضمان احترامها .

وقد تبدو الدولة أيضاً فى شكل سلطة القبيلة أو العشيرة أو المدينة أو الدولة بشكلها الحديث كما ظهرت فى أوروبا فى القرن السادس عشر سواء ظهرت تحت شكل ملكية أو جمهورية . ولكن بالرغم من اختلاف الأشكال التى تظهر فيها الدولة فإن لها نفس الطبيعة ما دامت تؤكد إرادة ومصلحة سلطة اجتماعية ذات سيادة ، تسيطر اقتصادياً واجتماعياً على فئات المجتمع الأخرى .

وقد حوى الميثاق الكبير من النصوص التى تربط بين القاعدة القانونية والدولة ، ووضعها فى خدمة القوى الاجتماعية الحاكمة .. فى الباب الخامس : « إن سلطة الدولة والتشريع استعملت أولاً فى اختضاع الصحافة للمصالح الحاكمة وذلك عن طريق قوانين النشر الثالثة وعن طريق الرقابة التى وقعت سداً عاماً فلا دون الحقيقة » .

وفى نفس الباب نقراً : « أن من الحقائق البديهية التى لا تقبل الجدل أن النظام السياسى فى بلد من البلدان ليس إلا انعكاساً مباشراً للأوضاع الاقتصادية السائدة فيه ، وتغيراً دقيقاً للمصالح المتعككة فى هذه الأوضاع الاقتصادية » .

« القاعدة القانونية الرأسمالية والقاعدة القانونية الاشتراكية .

إن السلطة الاشتراكية التى تسيطر فى مرحلة التحول الاشتراكى ، تنفيهاً هى أيضاً أسلوب إنتاج الاشتراكى القائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج . وهى تفرض هذا الأسلوب على طبقة الرأسماليين التى جردتها من امتيازاتها . فالقاعدة القانونية باعتبار أنها تنبع من الواقع الاقتصادى تنبثق من إرادة السلطة الاشتراكية وتميز عن مصالحها . وهنا وجه التشبه بين القاعدة القانونية الرأسمالية ، والقاعدة القانونية الاشتراكية ، فهما تشابهان فى مدلولها الاجتماعى . — فكلتاها

تدعمان من القوى الاجتماعية التي تسيطر على السلطة . وهنا ينتهي أيضاً وجه الشبه الوحيد بين القاعدتين .

فهما مختلفتان في مدلولهما الاقتصادي .

إن اختلاف دور كل من السلطين الحاكمين : السلطة الرأسمالية والسلطة الاشتراكية ، واختلاف طبيعتهما ، يتمكس أيضاً على القاعدة القانونية . فبينما كانت القاعدة القانونية الرأسمالية ترمز للسيطرة والاستغلال الاقتصادي ، وتهدف إلى الدفع بالمجتمع الطبقى إلى أعلى مراحل ذلك بالعمل على زيادة الهوة التي تفصل بين الطبقات وتشديد وطأة الاستغلال ، فإن القاعدة القانونية في المجتمع الاشتراكي لا تنظم أى استغلال اقتصادى من طبقة لأخرى ، أو من فرد لآخر وتهدف إلى إلغاء كل أشكال الاستغلال والسيطرة والتبعية .

فالقاعدة القانونية .. تركز أساساً على شكل الإنتاج — أى شكل تنظيم العلاقات بين الأفراد خلال سير عملية الإنتاج — وأسلوب الإنتاج الاشتراكي يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج ! التي تؤدي بدورها إلى خلق علاقات تعاون بين الأفراد . فالقاعدة القانونية الاشتراكية تعبر إذن عن علاقات التعاون الموجودة في المجتمع .

هذه هي الميزة الأساسية التي تميز القاعدة القانونية الاشتراكية . وهي تظهر منذ أول تشريعات التحول الاشتراكي التي تتعلق بإلغاء الملكية الاستغلالية الخاصة لوسائل الإنتاج . وفي هذا السياق يقول الميثاق في الباب السادس : « كذلك فإن هذا النضال الوطني في سعيه إلى الحرية الاجتماعية وفي أنصافه لكل مراكز الاستغلال الطبقى ، هو الذي ضم إلى هذا القطاع العام الجزء الأكبر من أدوات الإنتاج وذلك بقوانين يوليو سنة ١٩٦١ وثوريتها العميقة المعبرة عن إرادة التغيير الشامل في مصر » .

وقد تظل بعض أنواع الاستغلال ولو المحدودة موجودة لمصالحه الاقتصادية في فترة انتقالية معينة ، ولكن القاعدة القانونية الاشتراكية التي تعبر عن الواقع الاقتصادي المعادي للاستغلال ، يجب أن تهدف إلى إلغاء كل أنواع الاستغلال ..

نخلص مما تقدم إلى القول بأن القاعدة القانونية في المجتمع الرأسمالي ليست فقط وسيلة إكراه ، ولكنها أيضاً وسيلة « ألم وجور » ، لأنها تعبر عن علاقات السيطرة والتبعية القائمة في المجتمع ، وتسهل عملية الاستغلال لأولئك الذين لا يملكون إلا إطاعة أولئك الذين يأمرهم . في حين أن القاعدة القانونية الاشتراكية ليست إلا وسيلة لإدراك .. لإدراك ونرض طرقت إنتاج اشتراكية وبملاحظات

اجتماعية قائمة على التعاون . وهي ليست وسيلة قهر أو جبر ، لأن الإلزام الذي تفرضه يخضع في الواقع للمساحة العامة لكل المجتمع ، فهي لا تنظم استغلال طبقة لطبقة أخرى . إن القاعدة القانونية الاشتراكية تلغى نهائياً استغلال الإنسان للإنسان .

والقاعدة القانونية الاشتراكية تصدر من سلطة اجتماعية سائدة ولكنها أكثر اتساعاً من أي سلطة أخرى في تاريخ المجتمع . لذلك فهي تقرب — لأن لم تختلط تماماً — من إرادة كل المجتمع وتعبير عن مصالحه . وهذه الأغلبية تزداد باطراد كلما اجتذبت لتثورة الاشتراكية العناصر المتخلفة أو التي لم تتكسب بعد وعيها الحقيقي . أما القاعدة القانونية الرأسمالية فكانت تصدر من فئة قليلة من المجتمع وكانت موجهة ضد الأغلبية التي تزداد يوماً بعد يوم كلما تضخمّت الطبقة العاملة ، على حساب الطبقات الوسطى التي تنتهي أمام سطوة رأس المال بأن تعيش على بيعها لقوة عملها .

لذلك تصبح قاعدة القانون الاشتراكية صادرة من إرادة الأغلبية العظمى للمجتمع ولحماية مصلحة كل المجتمع .

ويقول الميثاق في الباب السابع : ولا بد أن يستقر في إدراكنا أن القانون في المجتمع الحرا عادم الحرية وليس شيئاً مسلطاً عليها . كذلك لا بد أن يستقر في إدراكنا أنه لا حرية للفرد بغير تحريره أولاً من براثن الاستغلال .

ولا يعني تحرير الفرد من براثن الاستغلال إلا إقامة النظام الاشتراكي وإطلاق حريته من تحت نير القاعدة القانونية الحامية للمستغلين وإلا أن ينعم تحت سيطرة القانون الاشتراكي بالطمأنينة والحب والتقدم .

عنصر مجتمعا الثورية

أمار السيد على صبرى فى سلسلة مقالاته الأخيرة بحريّة
الجمهورية. إلهاماً شديداً بين الجماهير، بعدد من الموضوعات
التي كانت خلال الأعوام الماضية، ثمار معارك فكرية مختلفة،
دارت على صفحات الصحف. وفي الاجتماعات والندوات،
وبرامج أجهزة الإعلام على اختلافها.

ولعل من أهم هذه الموضوعات، ما تعرض له سيادته في مناقشته التعريف العام للفلاح والعالم..
وإدور الفنانين والكتاب في المجتمع الاشتراكي، ولحقه المثقف، وعدم انحصاره فيمن إعتادت
الجماهير أن تحصره فيهم من حملة الشهادات العليا والتخصصية.. وأكثر من ذلك، عندما تعرض
سيادته للفرقة بين فئتين ممن إعتدنا تسميهم بالمثقفين، في تفصيل دقيق يبرز دور الثقافة وحقيقتها،
ويستطيع أن يجيب على السؤال المتكرر.. من هو المثقف الثوري.

والواقع أن الآراء التي أبدتها الأمين العام، في هذه الموضوعات جميعاً.. كانت بمثابة تنوير
للحملات الكبيرة التي حل عبثها المنسكرون الثوريون، منذ بدأت فئات كثيرة تحاول جذب معاني
الميثاق إلى ما يخرج بها عن مضمونها والأطار الذي تضمنها..

فند اللحظة الأولى.. في نفس جلسات المؤتمر الوطني لقوى الشعب العاملة، كانت العناصر
غير المستعدة للتنازل عن إلتزاماتها الطبقية، وإمتيازاتها السابقة، تحاول جذب ما طالب به الميثاق
من ضمان الحسين في المائة العمال والفلاحين، إلى مضمون غريب عن مضمونه، ليتسع التعريف
الذي أوكل وضعه إلى لجنة المائة، لفئات كثيرة جداً، لا يمكن أن تندرج — سياسياً — مع
العمال والفلاحين في إطار واحد، أو فكر واحد، أو مباح موحدة.

حتى لقد لاحظ الرئيس جمال عبد الناصر على هذه المحاولات ملاحظته الصادقة بأن كل عضو قد
بدأ «يفصل» معنى العامل والفلاح على «مقاسه» الخاص.

وأذا كانت لجنة المائة ، قد اختارت هذين التعريفين الواسعين للعامل والفلاح ، مما أتاح لفئات كثيرة أن تستفيد من الضمان دون أن تستطيع بحق تمثيل مصالح ومشاعر العمال والفلاحين .. فالحق يجب أن نذكر أن المثقفين الثوريين قد حملوا الأمانة فوراً ، لإنارة وعي العمال والفلاحين ، لتكون أصواتهم هي الفصل بين من وضع الضمان من أجلهم ، وبين من يحاولون الاستفادة من التعريف العام الذى أقرته لجنة المائة ، ووافق عليه المؤتمر .

وبنفس الدرجة ، كان نشاط المثقفين ذوى الانتماءات غير الثورية لطمس المعالم التى يمكن أن تحدد بها وظيفة الثقافة في مجتمعنا ، وتحدد على أساسها بذلك حقيقة المثقف الثورى ، بين فئات كثيرة تتخذ من الثقافة حرفة ووسيلة إلى غرائب المظلمات الطبقية والأطماع الفردية على حساب قوى الشعب العاملة ، ومصالحها الاشتراكية .

ولم تكاد الحركة بين أهل الفنون والآداب تتوقف خلال الأعوام الخمسة الماضية ، حتى فجرتها بوضوح أكثر نشرة الاشتراكي ، بنشرها مشروع الوحدة الفكرية في أعداد عامها الأول ، وما أثاره من مناقشات كثيرة ومتعددة دارت معظمها حول وظيفة الفنون والآداب الاجتماعية ، في مواجهة الدعوة المتخافة التى يطلق عليها أصحابها ، دعوة « الفن للفن » .

والاشتراكي ، بهذه الكلمة ، ترد أن تفتح مجالاً جديداً للجدل البناء حول هذه الموضوعات جميعاً ، في الأطوار العلوى والموضوعى الواضح الذى حددته مقالات الأمين العام . بمناسبة قرب تشكيل اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربى والناصر التى يمكن أن يضمها تشكيل هذه اللجنة لىأتى تشكيلها تعبيراً حقيقياً عن ثوبة مجتمعنا وطريقاً سورياً لخدمة أهدافه وتطلعاته العادلة .

المِهْنِيُّونَ

وتطوُّير النِّقَابَاتِ المِهْنِيَّةِ

انطلاقاً من مقدمة صغيرة عن المهنيين الذين يعتبرون ثروة كبيرة تعتمد عليها في تنفيذ خطة التنمية . . لأن المهنيين هم المثقون والمهندسون والأطباء والمدرسون وكل الفئات التي يمكنها أن تطور مجتمعنا إلى الأمام .

وفي كل البلاد النامية يعتبرون أن المهنيين هم الطائفة الأولى التي يجب أن تكون في مقدمة المجتمع في حركته في في سبيل التقدم .

وقال طاهر أبو زيد في مقدمته للنشوة أننا نعتقد أن التكوين النفسي للمهني إلى جانب التكوين العلمي أمر على جانب كبير من الأهمية . . وعن طريق النقابة المهنية يمكن تكوين المهني نفسياً واشتراكياً . . وعن طريق النقابة يمكن حماية المهنيين من الوقوع في شرك المخططات الطبقية .

نحن في حاجة إلى حماية المثقفين المهنيين من هذا الشرك الذي قد يقعون فيه .

وبنأ الحديث فاروق غلاب . . فقال :

إن النقابات المهنية تغطي غالبية العمل التي في جمهوريتنا سواء في الإنتاج أو في الخدمات .. و يبلغ عدد أعضاء النقابات المهنية ١٠٠ ألف يشكلون ١٤ نقابة مهنية .. وكان يجب أن يكونوا نصف مليون لأن هناك ٢٠٠ ألف مهن خارج النقابات المهنية . . ونرجو أن نتاح لنا الفرصة خلال تطوير النقابات انضم كل المهنيين إلى النقابات المهنية . .

ونكلم عن إنشاء النقابات فقال إنها نشأت في ظل النظام الرأسمالي لحماية الطوائف المختلفة . . فكانت عبارة عن مجتمع مغل ومنعزل عن جماهير الشعب . . . وظلت على هذا الحال . . . كل هدفها الحصول على مزيد من المزايا لأعضائها . . . متمركزة في القاهرة . . . ليس لها أى اتصال بالريف أو بجماهير الشعب في الميادين حتى الجمعيات التعاونية لم تكن تتجاوز ٥ % من أعضائه الناقية .

ولم تجتمع جمعية عمومية شرعية في نقابة المحامين مثلا خلال تاريخها الطويل إلا أثناء انتخابات المحامين الأخيرة .

فضلا عن ذلك كانت النقابات المهنية مقسمة إلى طوائف وفئات . . مثلا :

في نقابة الزراعيين يوجد قسم إلى أ ، ب .

وفي نقابة المعلمين أ ، ب ، ج .

وفي نقابة المحامين نقض واستئناف وكلى .

وقد ظلت مفاهيم النقابات المهنية على ما هي عليه بعد الثورة حتى عام ١٩٦٦ . . وحدث أول تطور في النقابات المهنية في نقابة المهن الزراعية في عام ١٩٦٦ وأصبح للنقابة أغراض وأهداف لأول مرة في تاريخ النقابات المهنية .

ونحن لو نظرنا إلى قوانين النقابات المهنية ١٤١١ لا نجد أى قانون فيها يربط النقابة المهنية بخطة التنمية .

هذا الانعزال عن خطة التنمية بالإضافة إلى التقسيم القسوى جعلت النقابات المهنية منعزلة عن الجماهير وعن قاعدتها الشعبية .

هذا المفهوم للنقابات المهنية لابد أن يتغير ولا بد أن تتطور النقابات المهنية .

وقد وضع مكتب تنفيذى القاهرة خطة عمل لتطوير النقابات المهنية على أساس أن يأتى التطور من القاعدة . . وعلى أساس ألا يصل أى عنصر معوق أو انتهازى إلى مركز قيادى بالنقابات المهنية .

وقد استعلمنا أن نحقق بعض النجاح في مجال تطوير النقابات المهنية في نقابة المهن الزراعية ونقابة المحامين .

وسياستنا في المكتب التنفيذي أننا عند ما نجد قانوناً متطوراً فإننا نساعد . . . وعند ما نجد قانوناً متخلفاً فإننا لا نقبله . . . كما أننا ضد تغليب فئة من فئات القادة على الأخرى فالنقابة المهنية يلجح أبناء المهنة فلا تفرقة .

ثم تحدث الأستاذ طلعت عزيز نقيب الزراعيين فقال :

أن النقابات المهنية تعتبر مراكز ثقل لتجمعات كبيرة من المثقفين ، وتعتبر أحد منابع قوى الشعب العاملة التي تخدم المجتمع بالبحر والعمالة .

والنقابة المهنية ليست طبقة وإنما هي تجمع فئوي لفريق من المثقفين هم أصحاب مهنة أكيدة في التحول الاشتراكي ويمكن توجيههم لخدمة هذا المجتمع .

وتطوير النقابات المهنية يمكن أن يتم في رأيي على الأسس التالية :

أولاً — أن تكون النقابة أساساً لرفع شأن المهنة وليست مجرد تجمع للمهنيين .

ثانياً — أن ترتبط النقابة بأعضائها ومجلسها بأهداف خطة التنمية الدوالة .

ثالثاً — أن تعيد النقابات المهنية بناء هيكلها التنظيمية على أسس ديمقراطية .

رابعاً — أن تعمل النقابات المهنية على وحدة الفكر بين أعضائها سياسياً وفنياً .

خامساً — أن تعمل النقابة على التلاحم أعضائها بالجماهيم .

سادساً — أن تباشر النقابة نشاطها في إطار السياسة العامة للاتحاد الاشتراكي وهو تنظيم قوى الشعب العاملة .

هذه هي الأسس التي يجب أن تسيّر عليها خطة تطوير النقابات ، وقد تختلف أساليب التطوير من نقابة إلى أخرى وفقاً لظروفها الموضوعية ووفقاً لطبيعة عملها . .

ولكنها يجب أن تلتقي جميعاً حول هدف التطوير المنشود .

وفيما يلي بعض الأسس التي قام عليها تطوير قانون نقابة الزراعيين :

في مجال رفع شأن المهنة . . وفي مجال ارتباط النقابة بأهداف البنية تضمن القانون . .

أولاً — أن يكون الأسلوب العلمي القائم على دراسة المخطط ومواجهة مشاكل التنمية هو النشاط الأساسي للنقابة .

ثانياً — توجيه الجهود نحو رفع مستوى الانتاجية في السكر والبن بحيث يكون الأعضاء قادرين على تنفيذ خطة التنمية .

ثالثاً — دراسة إنتاجية العمل والكشف عن الاختناقات ومشاكل التطبيق .

رابعاً — اربتاد أعضاء النقابة لواقع العمل تحقيقاً للرفع الثورى .

وفي مجال زيادة تشكيل الهيكل التنظيمى تضمن القانون : -

أولاً — إزالة التناقضات الطبقية والثورية بين أعضاء النقابة عن طريق إلغاء تقسيم النقابة إلى فئات ا ، ب وعن طريق إقامة حضور الجمعية العمومية لجميع الفئات بدون تفرقة ، وعن طريق عدم تقسيم مجلس النقابة بنسب مختلفة على الفئات المختلفة .

ثانياً — منح الشباب فرصاً أوسع وذلك بتمثيله في المجلس بنسبة ٥٠ ٪ على الأقل عملاً على اكتشاف وتمريرية قيادات نقابية شابة يمكن أن تغذى الاجرة السياسية بدماء جديدة .

ثالثاً — توسيع قاعدة التمثيل بمجلس النقابة بحيث يتسع لتمثيل المحافظات .

رابعاً — توثيق الصلة بين النقابة ومناهبها في الريف والمحافظات عن طريق إنشاء فروع لها في هذه المناطق .

وتناول الحديث بعد ذلك الأستاذ أحمد الحواجة نقيب المحامين فقال :

لست أريد أن أدخل في تفاصيل فنية حول مفهوم كلية النقابة وإنما يكفي أن أقر أن النقابة المهنية تعنى مجموعة من المهنيين تضمهم نقابة واحدة ومهنة واحدة .

ونقابة المحامين نشأت في فترة من فترات المد الوطني . . كان المستعمر يمارس قهره على البلاد لصالح الإقطاع والرأسمالية ، وكانت القضية الوطنية من أم القضايا التي تشغل الرأي العام ، ورغم أن تشريع نقابة المحامين الذي صدر سنة ١٩١٢ لم يستهدف إلا مصالح المحامين لحسب فإن التاريخ يقول لنا أن تجمع المحامين قد حمل ببساطة قضية الاستقلال ورياعها وغناها . . وقام المحامون خلال الحرب الأولى مدافعون عن قضية الشعب الأولى وهي قضية الحرية . . واثنان من زعماء الشعب في ذلك الوقت اثنان من المحامين هما سعد زغول وعبد العزيز فهمي الذي كان نقيماً للمحامين في ذلك الوقت .

ومن خلال هذا الدور التضالى استطاعت نقابة المحامين أن تنتزع لنفسها دور تنظيم مهنة

المحاماة .. والحق أن هذا العمل ليس من أعمال النقابات المهنية ولكنه من أعمال الدولة .

فلما أذن الله للمجتمع الرأسمالي أن يزول كان لازماً علينا أن نفكر في مفهوم النقابات المهنية في المجتمع الاشتراكي هو حق أصيل للشعب .

ومن هنا وضع المعارض بين تفكير المجتمع الاشتراكي وبين أسس قيام النقابات المهنية .

ونتيجة لذلك طرح في وقت من الأوقات فكرة إلغاء النقابات المهنية . وثار حول هذه الفكرة جدل كثير انتهى بانتصار الرأي الذي يناهى باستمرار هذه النقابات وذلك راجع لأهمية الدور الخلاق الرائع الذي قامت به هذه النقابات . وأصبحت القضية المطروحة على بساط البحث لأن هي طبيعة دور المهنيين أنفسهم في معركة التقدم والاشتراكية .

ولا يمكن لأحد أن ينكر خطورة دور المثقفين المهنيين في معركة التنمية وقضية الوحدة العربية وقضايا البناء الاشتراكي وغيرها من قضايا مجتمعاتنا الذي يتحول نحو الاشتراكية .

المناقشة

وبعد هذه الكلمات الثلاث .. اشترك جمهور الحاضرين في مناقشة موضوع تطوير النقابات المهنية .. .

وتعرضت المناقشات إلى ثلاثة من الموضوعات الهامة هي :

• الاتحاد الاشتراكي والنقابات المهنية .. .

• الحلول الذاتية كصغار عمل .

• خريجوا المدارس والمعاهد الصناعية والنقابة .

الاتحاد الاشتراكي والنقابات:

بدأ إثارة هذا الموضوع بسؤال ألقاه الأستاذ حسن الشرفاوي عن شباب الصحفيين الذين بدأوا حركة تهدف إلى تطوير النقابة بما يخدم أهداف المجتمع الاشتراكي وإسقاط مجلس نقابة الصحفيين الحالي غير الشرعي .. وإن أحكاماً صدرت من مجلس الدولة بعدم شرعية المجلس .. . وكان المفروض أن يقف الاتحاد الاشتراكي متسانداً لهذه الموجة التقدمية ولكنه لم يفعل .. وهذا

ما يؤودنا إلى أهمية وجود أمان للهنين في الاتحاد الاشتراكي ..

وقد تولى الرد الأستاذ فاروق غلاب ..

قال .. إن هذا السؤال سبق أن عرض على السيد الأمين العام فقد سئل .. هل يستمر الاتحاد الاشتراكي في نشاطه في جميع النقابات وعلى الأخص نقابة الصحفيين بعد أن حقق نجاحاً كبيراً في نقابة المحامين .. ؟

.. ورد الأمين العام .. « لقد وجدنا القاعدة من المحامين مستعدة لدخول معركة المحامين فبددنا يدنا إليها ونجحنا .. وعلى زملائنا الصحفيين أن يستمروا لدخول المعركة ونحن مع أي قاعدة مستعدة لتعاونها ومعضدها .. »

وعلق على الإجابة الأستاذ عبد المنعم النزالي .. فقال :

إن دور الاتحاد الاشتراكي في عملية التغيير في النقابات المهنية هام .. وهذا يجب تمييز حقيقة وهي أن الاتحاد الاشتراكي هو الذي قام أولاً بدوره في نقابة المحامين فتحركت القاعدة نتيجة لذلك .. وعلى الاتحاد الاشتراكي أن يتحرك أولاً في نقابة الصحفيين لكي تتحرك القاعدة وتتغير كافة الوجوه الرجعية والمتسلطة ..

وصاد فاروق غلاب الرد .. فقال :

لا بد للقاعدة أن تتحرك أولاً .

شعار الحلول الذاتية

وأثار هذا الموضوع الأستاذ ماهر محمد علي .. الذي تساهل عن مسؤولية المثقفين الثوريين وقال :

إن الأجدر الآن إلى جانب حركة التجديدات التشريعية أن تكون هناك حركة عمل يقوم بها المهنيون تقبلي شعار الحلول الذاتية . لماذا لا تقوم نقابة المحامين مثلاً إلى جانب التطوير التشريعي بتبني مشروع يخدم خطة التنمية كمشروع نحو الأمية مثلاً .

ورد السيد أحمد عبد الحميد عنارة سكرتير عام نقابة المحامين الذي كان حاضراً الندوة .. وقال :

لقد طورنا أنفسنا في نقابة المحامين إلى حد كبير .

لخرىجو المدارس الصناعية ونقاية :

وقد تكلم فى هذه النقطة الاساذ على ابراهيم عيسى عضو المكاتب التنفيذى لحافظا السريس الذى اوضح أنه عاصر كل الصراعات الموجودة فى نقابة المهندسين حول دخول خريجي المعاهد العليا والمدارس الصناعية . وقد ظهر الجميع أن نقابة المهندسين متفوقة . . وإنها تحارب العناصر الاخرى من غير خريجي كليات الهندسة رغم أنهم من العناصر الهامة التى تكمل عملية الانتاج . . وقد بلغ الامر بالنقابة إلى أن تعلن أن كل التعليم النفى باستثناء كليات الهندسة تعليم فاشل . . وفى الواقع أن عزل عناصر التسليم الذى والصناعى عن النقابة يتم على حساب الحطة والانتاج .

وحول هذه النقطة تولى الرد أحد المسؤولين فى نقابة المهندسين فقال :

عندما نتحدث عن موضوع خريجي المدارس الصناعية ونقابة المهندسين فلا بد أن نذكر أننا فى مجتمع اشتراكى . . وأن سمة هذا المجتمع الاولى هى العلية . . وسمة العلية أن نلنا إلى أن نحدد بدقة من هو المهندس .

أن المهندس عليم هو رجل قادر على التفكير الابتكارى لانشاء أجهزة أو مشروعات تحت ظروف معينة تحتم الحفاظ على ارواح الناس وأمن الدولة .

لذلك يجب أن نربط مفهوم المهندس بسلطة المجتمع وخطة التنمية .

وفى حدود هذا التعريف لا بد أن يتوفر فى المهندس قدراً ضرورياً ولازماً من المعرفة الاساسية . . ولا بد أن يكون المهندس مسيطراً على جوانب هذه المعرفة سيطرة كبيرة .

وهنا تبرز أهمية المؤهل يعنى حصول المهندس على هذا القدر من المعرفة الاساسية اللازمة لهذه المهنة . . وبدون إعداد على لا يمكن أن يصل العامل الى مرتبة المهندس أو أستاذ الجامعة مثلاً لأن المسألة هى مسألة مستقبل هذه البلد وأمنه . . وهى مسألة لا يصح فيها الاندفاع الحامى .

ثم تحدث أحد خريجي المدارس الصناعية فقال :

لا بد من القضاء على القوية فى أوساط المهنيين فان التفكير الابتكارى ليس وفقاً على خريجي الجامعة دون خريجي المدارس الصناعية . هناك محاولة لتقسيم المهندسين المتخرجين فى كليات أو أقسام مختلفة وأنه لن الخطر الشديد أن تتضمن قوانين النقابات المهنية نصوصاً تركز القوية داخل أبناء المهنة الواحدة .

وهزبر، مثلاً بمؤسسة الأذنية ويتعاون على العمل فيها. يخرجون من كليات ومدارس مختلفة يؤدون عملاً واحداً ومع ذلك فإن أجورهم ليست متساوية. تحدث عن الترقى بين المثقف وخريج الجامعة وقا، إنه ليس ضرورياً أن يكون خريج الجامعة مثقفاً. أن هناك عمالاً يدفعون العمل ويبتكرون فيه أكثر من بعض المهندسين ولذلك فإنه ليس هناك مانعاً أن يصبح العامل مهندساً ومديراً للشحن ورئيساً لقسم البحوث.

وأضاف الدكتور محمد القاني أمين عام نقابة المهنيين إلى أن هناك صراعاً في داخل النقابات المهنية وهذا ناتج عن أمرين :

الاول : هو نظام التعليم وتقسيمه إلى كليات ومئات وتخرج أناس بأسماء مختلفة واعتقد أن نظام جامه أسيرت فيه حل لهذه التقسيمات وذلك بالانحد بنظام الأقسام.

الثاني التفرق في الأجور بين المهنيين العاملين في عمل واحد ومهما كان المهني يحمل من مؤهلات فلا بد أن يساوى في الأجر كل من يعملون عملاً واحداً.

وقال القاني أن الحل هو تحويل النقابات المهنية إلى نقابات للإنتاج فلو كانت هذه النقابات تنظيمياً علمياً فنذهب على أساس أنها مهنية علمية. أما لو كانت تنظيمياً فهاهنا سياسياً — أنها كذلك — فلا بد أن تكون كذلك فيجب إذن أن تظم جميع العاملين في هذه المهنة.

وعلمت الدكتورة نوال السعداوى وقالت :

اننى ككلمية لا يمكن أن أسمع في عمل إلا بمجموعة الممرضة وهيأة التمريض. إذن المسألة مثل مسألة طبيب وممرضة إنما هي مسألة عاملين في المهنة الصحية. ولقد سعدت بكلام من سبقوني أن الابتكار ليس وفقاً على خريجي الجامعة وإنما هناك مواهب من التعليم المتوسط ومواهب لم تحصل تعليمياً. ولذلك فلا بد من إعطاء الفرصة لهؤلاء ليتكبروا.

ولا بد أن يصارح أنفسنا: فهل نحن قادرين الآن على حل المشكلة حلاً مثالياً أم يمكن أن نبدأ بحل مثلاً علمياً في نقابة الأطباء وذلك بأن أقنأ نوعاً من الاتحاد والربط بين النقابة وبين نقابة المهن الصحية واقترح أن يكون هذا هو طريق نقابة المهندسين أيضاً.

فهرس

النشاط النقابى

بيان نقابة المحامين .

مقالات وبحوث ايم اشتراكية

التفسير الاشتراكى للقانون ؛ للأستاذ
الدكتور رضا فرج .
عناصر مجتمعا الثورية .
المهنيون وتطوير النقابات المهنية .

أولاً - المقالات والبحوث

بده مريان فائدة التأخير فى الاسناد التجارية
بقلم الدكتور فرنان بالى تقيب المحامين بحلب
سابقاً ص ٤٢٢
الحامى ورئيس محكمة سواهج الكلية الشرعية
سابقاً ص ٤٤١
اقتصاديات : تقييم نمو مصر الاقتصادى
أثناء فترة ١٩٥٢ - ١٩٦٣ ص ٤٤٤
إيقاع الطلاق فى مشروع قانون الأحوال
الشخصية لفضيحة الأستاذ أحمد شحاته عميره

ثانياً - الأحكام

قضاء محكمات النقض

النقض المحزنى

الحكم ٣٦٥ : ٣ من مايو ١٩٦٥
١ - محال صناعية وتجارية ؛ مواد غذائية ،
بصل فرز وتجهيف ؛ عامل مستجد ، تحصيله
ضبط مرضى معد ، نقض . طعن . خطأ فى تطبيق

قانون. عمل. قرار وزير شؤون بلدية وقروية
ب- ناض : طعن . ميغاده .

ص ٤٦٦

الحكم ٣٦١ :

سلاح : ظرف مشدد . نقض . طعن .
خطأ في تطبيق قانون ، غدر . ص ٤٦٧

الحكم ٣٦٧ :

رد قاض : حكم . بطلان . ص ٤٦٧

الحكم ٣٦٨ : ٤ من مايو ١٩٦٥

١- شركة : مساهمة ، حياة عامة . اختلاس .
نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق قانون . شركة
مساهمة . شركة توصية بالأمهم . شركة ذات
مسؤولية محدودة .

ب- نقض : طعن للمرة الثانية ، حكم في
الطعن .

ج- مهلة : عقوبات ، مال ، مودع .
تسليم .

د- تحقيق : إجراءاته .

هـ- إثبات : اعتراف . حكمة موضوع .
دليل ، تقديره . حكم ، تسليب ، عيب ،
اعتراف ، إكراه . ص ٤٦٨

الحكم ٣٦٩ : ١٠ من مايو ١٩٦٥ :

١- اتفاق جنائي : جريمة : أركانها . تزييف
تقليد . نقض . طعن قانون ، خطأ في تطبيق .
شروع .

ب- جنابة مستحيلة : تزييف .

ج- تجميع : أدوات وسبائك لازمة
للتزييف واستعمالها ، شروع . ص ٤٧٠

الحكم ٣٧٠ :

١- طرية : حكم : تسليب ، عيب .
عقوبة .

ب- حكم : تسليب ، عيب . دفاع ،
إخلال بحقه . طرية . ص ٤٧١

الحكم ٣٧١ : ١١ من مايو ١٩٦٥

عاهة مستديمة : يستحيل برؤها . عقوبات .
ص ٤٧١

الحكم ٣٧٢ :

١- تحقيق : إجراءاته . نقض . طعن ،
أسباب . اختصاص .

ب- تفتيش : إذن ، شكه ، بياناته .

ج- مادة غادرة : تفتيش ، سلاح .

د- تهمة : دفع تائيدتها ، أوجه دفاع
موضوعية . رد ضمني .

هـ- دفاع : متهم ، رد عليه . ص ٤٧٢

الحكم ٣٧٣ :

١- نيابة عامة : تحقيق . اختصاص .

ب- تفتيش : إذن ، شكه . نقض . طعن
قانون ، خطأ في تطبيق حكم ، تسليب ، عيب
ص ٤٧٣

الحكم ٣٧٤ : ١٧ من مايو ١٩٦٥

أسباب إباحة : دفاع شرعي . مسؤولية

جناية - حكم تسليب ، عيب ، إتلاف .

ص ٤٧٤

الحكم ٣٧٥ :

١ - نقض : طعن ، مصلحة .

ب - استئناف : محكمة استئنافية . إجراءات
محكمة .

ج - حكم : تسليب ، عيب ، محكمة
موضوع ، عقيدة ، تكوينها .

د - دفاع : متابعة ، محكمة موضوع .

ص ٤٧٥

الحكم ٣٧٦ :

١ - قانون : - رايته من حيث المسكان .
كلا ب . مرض كلب .

ب - لائحة تنفيذية : قانون ، تفسيره ،
قرار وزير الزراعة .

ص ٤٧٦

الحكم ٣٧٧ :

إعلان : معارضة . إجراءات . قرينة
قاطعة .

ص ٤٧٦

الحكم ٣٧٨ :

١ - حكم : توقيع مسودة .

ب - بطلان : حكم ، توقيع . إجراءات .

ص ٣٧٧

الحكم ٣٧٩ : ١٨ من مايو ١٩٦٥

١ - مسؤولية : جنائية ، مفترضة ، تضامنية

ب - قانون : تفسيره .

ج - عمل : رب عمل ، مسؤولية جنائية ،
مقاول من الباطن .

د - مسؤولية مدنية تضامنية . عمل .

ص ٤٧٨

الحكم : ٣٨٠ : ٢٤ من مايو ١٩٦٥

١ - علامات تجارية : جريمة . أركانها .
حكم . تسليب : عيب ، تزوير . تقليد . سوء
نية .

ب - تقليد : علامة تجارية . أوجه شبه .
أوجه خلاف ، علم بالتقليد .

ص ٤٧١

ج - حكم : تسليب ، عيب ، شركة . إعلان

ص ٤٧٩

الحكم ٣٨١ :

لأكره : جريمة توقيع على سند رضا ،
انعدامه .

ص ٤٨٠

الحكم ٣٨٢ :

١ - شك : أسباب إباحة ، دفاع . إخلال
بحقه . حكم ، تسليب ، عيب .

ص ٤٨١

ب - محاكمة : مرافعة شفوية . دفاع .

ص ٤٨١

الحكم ٣٨٣ :

١ - محاكمة : محكمة جنائيات . دفاع ،
إخلال : بحقه . إثبات . شهود .

ص ٤٨١

ب - اعتراف : اكتفاء به .

الحكم ٣٨٤ : ٢٥ من مايو ١٩٦٥	١ — محاكمة : إجراءات ، محاكمة جنابات . قانون ، مستشار فرد .
عمل : حكم تسييب ، عيب ، أجرة . منحة ص ٤٨٢	ب — رسوم قضائية : إجراءات المحاكمة
الحكم ٣٨٥ :	٣ — محاكمة موضوع : دليل ، سلطتها في تقديره . حكم ، تسييب ، عيب .
حكم : تسييب ، عيب . دفاع . إخلال ص ٤٨٢	د — أسباب إباحة : دفاع شرعي . محاكمة موضوع . ص ٤٨٣
الحكم ٣٨٦ : ٣١ من مايو ١٩٦٥	

النقض المذني

الحكم ٣٨٧ : ٥ من مايو ١٩٦٥	٢ — عقد عمل : فسخ . ص ٤٨٧
طرية : أرباح تجارية وصناعية . وعاء ، لجنة تقدير . ص ٤٨٥	الحكم ٣٩٠ : ١٢ من مايو ١٩٦٥
الحكم ٣٨٨ :	١ — تعويض : عناصره : ضرر احتمالي . تنفيذ .
١ — حكم : إصداره ، نطق به ، بطلانه .	ب — نقض : طعن ، أسباب . ص ٤٨٨
ب — استئناف : نطاقه . حكم ، بطلانه أثره .	الحكم ٣٩١ :
٣ — طرية : أرباح تجارية وصناعية ، وعاء ، ربط . ص ٤٨٦	١ — صحة تعاقب : دعوى . ملكية .
الحكم ٣٨٩ : ١٢ من مايو ١٩٦٥	١ — بيع وفائي : دعوى ، نظرهما . عدم جوازه . دفع . الأمر المقتضى .
١ — عمل : عقد ، انتهائه ، فسخه ، رب عمل ، سلطة في تنظيم منشأته .	٣ — نقض : حكم جائز الطعن فيه . قوة الأمر المقتضى . ص ٤٨٩
ب — فصل : بدون مسوغ . عامل .	الحكم ٣٩٢ : ١٩ من مايو ١٩٦٥
	وقف : واقع ، شرطه ، تفسيره . ص ٤٩٠

الحكم ٣٩٤ : ٢٠ من مايو ١٩٦٥

١ - نقض : طعن ، أسباب متعاقبة بنظام عام . تزوير .

ب - محكمة موضوع : دليل ، سلطتها في تقديره . إثبات ، قرينة قضائية . إثبات ، بيئة ، تزوير . ص ٤٩٢

الحكم ٣٩٥ :

١ - وفاة : عقد ، رضاء ، عيب ، غلط . بطلان . إبطال العقد ، أثره .

ب - وفاة مع الحلول : بطلان . عقد .
ج - تنفيذ : عقارى ، حكم ، ماهية .

د - حكم : تدليل ، قصور في الأسباب القانونية ، نقض ، سلطة محكمة النقض .

هـ - محكمة نقض : سلطة في التكييف . محكمة موضوع . ص ٤٩٣

الحكم ٣٩٦ : ٢٠ من مايو ١٩٦٥

١ - مسؤولية : تقصيرية . مسؤولية دولة عن مرفق عام .

ب - خطأ : مسؤولية تقصيرية .

ج - نقض : سلطة محكمة النقض . مسائل الواقع ، مسائل القانون . مسؤولية تقصيرية ، أركانها ، ضرر . خطأ ، سببه ، راجعها . ص ٤٩٤

الحكم ٣٩٧ : ٢٦ من مايو ١٩٦٥

عمل : أجر ، عقد . رب عمل . سلطته في تنظيم منقباته ، تحكيم . ص ٤٩٥
الحكم ٣٩٨ :

١ - قوة أمر مقضى : دعوى . دفع بعدم جواز نظرهما .

ب - أحوال شخصية : مصريون غير مسلمين ، الطلاق . ص ٥٩٥

الحكم ٣٩٩ :

١ - أهلية : حق تقاضى : حراسة ، أموال الفرنسيين . أمر عكرى .

ب - حراسة إدارية . حارس ، سلطته ، حراسة ، إنهاؤها . نيابة قانونية . أعمال الإدارة . حق تقاضى .

ج - حق التقاضى : حارس ، سلطته ، نيابة .

د - خصومة : نيابة فيها . وكالة قانون حامية .

هـ - خارج عن الخصومة : اعتراضه . ص ٤٩٦

الحكم ٤٠٠ :

١ - نقض : أحكام بجائز الطعن فيها . إجازة لإيجار أماكن .

ب - إجازة : إيجار أماكن . استئناف . أحكام بجائز استئنافها .

الحكم ٤٠١ :

قوة أمر مقضى : نظام عام . نقض .
أحكام جاز الطعن فيها ، مخالفة حكم سابق
حاز لقوة الأمر المقضى ، استئناف بمرئضة ،
تكليف بالحضور . ص ٤٩٩

الحكم ٤٠٢ :

١ - حكم : تدليل ، عيب دفاع ، جوهري ،
دفع بصورة عقد ، إغفاله .
ب - صورية : مطلقة ، أثرها . تسجيل ،
نقل ، بيع . نقل . بطلان .
ج - تسجيل : مفاضلة بين عقدين مسجلين .
ملكية . ص ٥٠٠

المحكمة الإدارية العليا

الحكم ٤٠٣ : ٥ من ديسمبر ١٩٦٤

١ - شركة : مرفق عام . شخصية اعتبارية .
إنهاؤها ، أسهم ، شراؤها .

ب - م - ملك عام : تعريفه . استيلاء .

ص ٥٠١

الحكم ٤٠٤ :

تعيين : إعادته . اختبار ، قترته .

ص ٥٠١

الحكم ٤٠٥ :

قرار إداري : مرئب ، صرفه ، حكم ،
تسليم . ص ٥٠٢

الحكم ٤٠٦ :

دعوى : دفاع . تأجيل . تكرار طلبه ،
رفضه . ص ٥٠٢

الحكم ٤٠٧ :

مجلس دولة : قضاء إداري . اختصاص ،
ترقية إلى درجة أولى . إخطار ، تخطي .

الحكم ٤٠٨ :

مسؤولية : خطأ مرفق ، تقصير ، ضرر ،
(مسؤولية) تقسيمه بين المرفق العام والموظف
المقصر . سبب أجنبي . فعل غير .

الحكم ٤٠٩ : ١٢ من ديسمبر ١٩٦٤

لائحة غازن ومشتريات : جرد . فقد . صنف .
تلف .

الحكم ٤١٠ :

١ - محكمة إدارية عليا : طعن ، ولاية .

ب - قضاء إداري : إجماع أرض زراعية ،
لجنة تقدير . لجنة استئناف . ص ٥٠٤

ب — مخالفة مالية : رئيس ديوان
حاسبية ، وصول بيانات مطلوبة ، ميعاد ،
سقوط . ص ٥٠٦

الحكم ٤١٧ .

ا — محضر إعلان : محضر تنفيذ ، درجة
كناية ، امتحان ، تقرير مدى .

ب — درجة كفاية : تخفيض ص ٥٠٧

الحكم ٤١٨ : ٢٠ من ديسمبر ١٩٦٤

ا — تقرير سنوي : درجة كفاية موظف .
شؤون موظفين . سبب .

ب — كناية موظف : درجة ، سنة
التقرير . جزاء ان عن فعل واحد . ص ٥٠٨

الحكم ٤١٩ :

بلدية اسكندرية : ميزانية . درجة عامل .
ميزانية ١٩٥٧ / ١٩٥٨ . ص ٥٠٨

الحكم ٤٢٠ :

ا — حكم : بطلان : مستشار يشترك
في إصدار الحكم دون سماع مرافعة .

ب — دستورية : إدارة قضايا أوقاف .
إدارة قضايا حكومة . تقاض ، حق فيه .

٥ — قانون : صياغة ، عرضها علي
مجلس دولة .

الحكم ٤١١ :

مكافأة : حرمان . ص ٥٠٤

الحكم ٤١٢ : ١٣ من ديسمبر ١٩٦٤

ا — اختصاص : قضاء إداري . دعوى
قسوية ديوان أوقاف خصوصية .

ب — دعوى : تقاض . دول . تمثيلها .

ج — دفع : دعوى ص ٥٠٥

الحكم ٤١٣ :

كفاية : درجتها ، تقديرها . ص ٥٠٥

الحكم ٤١٤ :

ا — درجة مالية : نقل وثيقة من كادر
إلى كادر أعلى . أقتمية .

ب — ترقية : قرار فردي بها . ميزانية ،
درجة مالية ، رفعها ، شطبها . ص ٥٠٦

الحكم ٤١٥ : ١٩ من ديسمبر ١٩٦٤

تقادم : التزام مصدره القانون ، مدته .
ص ٥٠٦

الحكم ٤١٦ :

ا — عاكمة تأديبية : ديوان حاسبية ،
شرط جوهرى ، مخالفة ، بطلان . شرط
لا جوهرى . ص ٥٠٦

المحكمة

مجلس القضاء الأعلى

بدء سريان فائدة التأخير

في الإسناد التجاري

بمقتضى

الدكتور فوزان سبكي

نقيب المحامين بمجلس سابقا

١ - متى يبدأ سريان فائدة التأخير في الإسناد التجارية (سند السحب و السفتجة ، أو السند لأمر) ؟ .

أ يبدأ هذا السريان من تاريخ استحقاق السند ؟ أم من تاريخ المطالبة القضائية به ؟ أم من تاريخ الاحتجاج الذي يوجه الحامل إلى الملتزمين به ؟

ثمة آراء ثلاثة ، نعرضها على الصورة التالية :

١ - الرأي الأول ، وهو يقوم على وجوب احتساب فائدة التأخير في الإسناد التجارية منذ تاريخ المطالبة القضائية ، إذ لم يكن سريانها مشروطاً بين الدائن والمدين بهذا من تاريخ آخر .

وقد برز هذا الرأي في اجتهاد الغرفة الأولى لمحكمة النقض السورية ، ولا سيما في قرار لمصادر بتاريخ ١٣ من نوفمبر ١٩٦٢ ، وفي قرار آخر مؤرخ ٦ كانون الثاني ١٩٦٤ (غير منشور) ، وفي قرار لاحق صدر عن الهيئة العامة لمحكمة النقض المذكورة مؤرخ في ١٧ من مايو ١٩٦٥ وقد جاء اجتهاد محكمة النقض هذا مؤيداً لما ذهب إليه بعض محاكم الأساس التي تبنت الرأي ذاته (حكم محكمة استئناف حلب بتاريخ ٢٠ من فبراير ١٩٦٢ ، وحكم محكمة بداية الحسكة بتاريخ أول أبريل ١٩٦٣ .

وقد عللت الهيئة العامة لمحكمة النقض اجتهادها بالأسباب التالية :

« ومن حيث أنه بالرجوع إل أحكام هذه المادة (٧٢ تجاري) يظهر أنها وردت بالنص

الثالث : - لحامل السفتجة مطالبة من له حق الرجوع عليه بما يأتي : (ا) قيمة السفتجة المقبولة أو غير المدفوعة مع النوائد إن كانت مشروطة . (ب) نفوائد مسحوبة بسررها القانوني اعتباراً من تاريخ الاستحقاق فيما يتعلق بالسفتجة المسحوبة والمستحقة الدفع في أراضي الجمهورية السورية ، ومحسوبة ستة في المائة السفاتيخ الأخرى ، (ج) مصاريف الاحتجاج والاشعارات وغيرها من المصاريف .

ومن حيث أن ما نصت عليه الفقرة (ب) الآتية الذكر بشئ ن سريان الفائدة من تاريخ الاستحقاق مفيد بما نصت عليه الفقرة السابقة من قيام شرط في السند بخول الحامل الرجوع على الملتزم بقيمة السند والنوائد . فإذا خلت الأسناد التجارية من أى شرط بهذا الخصوص وجب الرجوع إلى القواعد العامة التي انتظمها القانون المدني والتي تحمل استحقاق الفائدة رهنا بالمطالبة .

ومن حيث أنه لا يمكن تطبيق هذا التشريع إلا بتلخيص المقصود من الفقرة الثانية على هنى الفقرة الأولى ذلك لأن الفائدة مدنية كانت أو تجارية لا تستحق في الأصل إلا من تاريخ المطالبة القضائية، إن لم يحدد الاتفاق أو العرف التجاري تاريخاً آخر لسريانها ، أو يرد نص في القانون على الوجه المستفاد من حكم المادة ٢٢٧ من القانون المدني ..

ب - الرأي الثاني : وهو يقوم على سريان فائدة التأخير بدءاً من تاريخ الاستحقاق بدون حاجة إلى سبق اشتراط هذا السريان في السند .

وهذا الرأي جاء ، فيما يلاحظ ، على نقيض الرأي الأول المتقدم ، وقد تبينه بعض محكم الاساس (حكم محكمة استئناف حلب بتاريخ ٢٠ من يناير ١٩٦٠ وحكم آخر بتاريخ ١٦ من نوفمبر ١٩٦٥ ، غير منشور - وحكم محكمة بداية حلب بتاريخ ٦ من ديسمبر ١٩٦٥ ، وحكم آخر بتاريخ ١٧ من يناير ١٩٦٦ وحكم ثالث بتاريخ ٢٧ من يناير ١٩٦٦) .

وجميع هذه الاحكام جاءت متضمنة تعليلاً يكاد يكون واحداً على الشكل التالي :

ومن حيث أن المادة ٢٢٧ من القانون المدني توجب الحكم بفوائد التأخير من تاريخ المطالبة القضائية ، مالم يقض الاثنافي أو ينص القانون على ما يحالف ذلك .

ومن حيث أن المادة ٤٧٣ من قانون التجارة أعطت حامل السند التجارى حق الرجوع على الملتزمين بنوائد التأخير من تاريخ الاستحقاق ، الأمر الذى يوجب الأخذ بهذه القاعدة الخاصة التى جاءت مخالفة للقاعدة العامة المنوّه عنها بالمادة ٣٣٧ مدنى وتأيد هذا رأى بقرار الغرفة الثانية لمحكمة النقض السورية مؤرخ فى ٨ حزيران ١٩٦٤ السبب التالى :

وحيث أن النوائد بالنسبة للسندات التجارية تدرى اعتباراً من تاريخ الاستحقاق بمقتضى ما نصت عليه المادة ٤٧٣ من قانون التجارة .

وحسبى بالملاحظة هنا أن الغرفة الثانية لمحكمة النقض قد رجعت عن اجتهادها هذا بقرارها المؤرخ فى ٣١ من مايو ١٩٦٥ متأثرة على ما يبدو . بقرار الهيئة العامة .

جـ — الرأى الثالث : وهو يقوم على سريان فائدة التأخير على الاسناد التجارية بدءاً من تاريخ الاحتجاج الذى يوجهه الحامل إلى الملتزم .

وقد ورد هذا رأى فى قرار صدر عن محكمة النقض السورية بتاريخ ٢٥ من يونيه ١٩٦٤ السبب التالى :

وحيث أن الفائدة بالنسبة للسندات التجارية هي ٥٪ وتدرى اعتباراً من تاريخ الاحتجاج.

٢ — فازاء هذا التضارب بين فى القرارات الصادرة عن القضاء السورى حول مسأله تقدر ملحقين بالتقدير ، إنها هامة فى مجال العلاقات المالية والتجارية وفى نطاق الصلات المصرفية على الصعيدين الداخلى والدولى ، لاسيما بعد أن غدت أحكام قانون جنيف الموحد المتعلقة بالاسناد التجارية واحدة فى معظم التشريعات السائدة فى العالم ، بغض النظر عن بعض الجزئيات التى تخلفات بعض الدول بشأنها . نقول أنه لا بد لنا ، لإزاء هذا الخلاف ، من أن نتخذ موقفاً محدداً واضحاً من الآراء الثلاثة المتجابهة ، ومن أن نوضح ، قدر استطاعتنا ، الأسباب والعلل التى تعتمد عليها لتسوية الموقف الذى سنختار ، ومن أن نستكشف ، بالتالى ، مواطن الخطأ فى الأساسات التى اعتمدها أصحاب الرأىين الآخرين .

أما من حيث موقفتنا من الآراء الثلاثة المتقدمة ، فانتا ، بدون تردد ولا حيرة ، مع القائمين بالرأى الثانى الذى يقضى باطلاق سريان فائدة التأخير على الاسناد التجارية بدءاً من تاريخ استحقاقها وبدون حاجة إلى سبق اشتراط هذه الفائدة . أننا مع هؤلاء ، ليس على أساس المحجة

التي مآزدا في أحكامهم لحسب ، وإنما على أساس تحليل موضوعي أشمل وأعمق مستمد من التعرّج القانونية ومن عماض جلسات مناقشة مواد قانون الاستناد التجارية الموحد في جنيف ، ومن الجهد الذي بذل من الأمم التي تطبق النصوص ذاتها ، بحيث تصلح حجة القائلين بالرأى الثاني الذي تقتضي الحفظة الحافطة لتحليلنا .

أما من حيث التحليل الموضوعي المؤدى إل دعم الموقف الذي تتخذه ، فلا مناص لنا من أن تأخذ على عاتقنا أمر استعراض حلقاته بشيء من المقارنة والتفصيل .

ولكن قبل الخوض في التحليل المذكور ، نجد بنا أن نقلت إنتباه القارىء ، منذ الآن ، إلى أن أنصار الرأين الأول والثاني قد اتخذوا المادة ٢٢٧ من القانون المدني والمادة ٤٧٢ من قانون التجارة ، دعمتين رئيسيتين أساسيتين لما خصصوا إليه في قضائهم بما يملأنا لستنتج بحق أن الخلاف بينهم واقع لا على السند القانوني ، وإنما على تفسير ذلك السند .

أما الرأى الثالث ، فلم نجد في قضاء محكمة النقض المؤرخ في ٢٥ من يونيو ١٩٦٤ إشارة إلى أى مادة قانونية إعتد بها مصدر القرار .

٣ - وبعد الملاحظة المقدمة ، فلينادر أولاً إلى استعراض السند القانوني الوارد في الرأين الأول والثاني ، ومن ثم نواصل السعي من خلال مناقشة ذلك السند إلى إظهار وجه الخطأ في الرأى الأول ، وإبراز وجه الصواب في الرأى الثاني ، حتى إذا ما وفقنا وبلغنا هذه الغاية يكون الرأى الثالث قد تهم وانهار من تلقاء ذاته بدون كبير عناء أو مشقة .

تنص المادة ٢٢٧ من القانون المدني على أنه : « إذا كان محل الالتزام مبلغاً من النقود ، وكان معلوم المقدار وقت الطلب ، وتأخر المدين في الوفاء به ، كان ملازماً بأن يدفع للداين على سبيل التبريض عن التأخير فوائد قدرها : في المانه في المسائل المدنية و ٥ في المائة في المسائل التجارية . وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها إن لم يحدد الاتفاق أو العرف التجاري تاريخاً آخر لمرئانها . وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » .

ففي ضوء هذه المادة ، يتوافق الرأين الأول والثاني على أن الأصل الذي تنطلق منه فائدة التأخير في الإلتزامات المقررة المقدار النقدي ، هو تاريخ المطالبة القضائية . غير أن الخلاف قام بينهما بشأن معرفة أي امتثناء من الاستثناءات الثلاثة التي وردت في المادة المذكورة يحكم فائدة

التأخير في الاسناد التجارية . أهو الاستثناء الأول الاختياري ، بحيث أن مريان الفائمة من تاريخ الاستحقاق يتوقف على اشتراط سابق بين الدائن والمدين ، أم هو الاستثناء الثاني الناشئ عن العرف ، أم هو الاستثناء الثالث الحكيم بحيث يكون مريان الفائمة اعتباراً من تاريخ الاستحقاق مرياناً تلقائياً غير مقيد بأى شرط بمقتضى نص ورد في القانون ؟ .

فعن تدقيق حيثيات الأحكام والقرارات المتنافئة التي صدرت بهذا الصدد ، مريان ما نلاحظ أن أصحاب الرأي الأول وعلى رأسهم الهيئة العامة لمخبة القرض في دمشق يرون ، وهم جازمون في رأيهم ، أن الاستثناء الذي يحكم فائمة التأخير في الاسناد التجارية هو الاستثناء الأول الاختياري ، بحيث أنهم يرفضون التسليم بمريان تلك الفائمة من تاريخ استحقاق السند ما لم يثبت لديهم أن الطرفین — الدائن والمدين — متفقان على مريانها اعتباراً من هذا التاريخ . وكذلك مريان ما نلاحظ أن أنصار الرأي الثاني يرون ، وهم جازمون في رأيهم أيضاً ، أن الاستثناء الذي يحكم فائمة التأخير هو الاستثناء الثالث الحكيم بحيث أنهم يؤكدون ضرورة مريانها بسنداً من تاريخ استحقاق السند بصورة آلية دون حاجة إلى توافر الاشتراط السابق الذي يرى أصحاب الرأي الماكس وجوب توافره .

والغريب في الأمر ، وليس المستغرب فيه ، أن يحاول القائلون بالرأيين المختارين دهم رأيهم بذات النص القانوني ، إلا وهو المادة ٧٣ تجساري . وهي تنص بأن : « لحال السفينة مطالبة من له حق الرجوع عليه بما يلي : (أ) قيمة السفينة غير المقبولة أو منسوبة المخفضة مع الفوائد إذا كانت مشروطة . (ب) الفوائد محسوبة بسعرها القانوني اعتباراً من تاريخ الاستحقاق فيما يتعلق بالسفينة المسحوبة أو المستحقة الدفع في أراضي الجمهورية السورية ومحسوبة بسعر ٦ ٪ للسفائح الأخرى » .

فن خلال هذا النص ، استلبط أصحاب الرأي الأول حجبتهم ، زاعين أن الفقرة (ب) التي تنص بمريان فائمة التأخير اعتباراً من تاريخ الاستحقاق إنما هي مقيدة بالشرط الواردة في الفقرة (أ) سابقتها ، شرط الاتفاق المسبق على هذا المريان . ومن خلال النص ذاته استدلل أصحاب الرأي الثاني على صواب رأيهم ، مؤكدين أن الفقرة (ب) المذكورة مستقلة عن الفقرة (أ) سابقتها وأن مريان فائمة التأخير بسنداً من تاريخ الاستحقاق لا يتوقف على اشتراط مسبق .

٤ — ولعل من المفيد التساؤل ، ولتساؤل هنا يفرض نفسه ، عن السبب الذى حدا على المشرع السورى ، وبمذاهب المشرعين فى العالم قبله ، وواضحى قانون جنيف الموحد قبلهم جميعاً ، على أن يعالجوا موضوع الفائدة فى الاسناد التجارية فى فقرتين متتاليتين من مادة واحدة ؟ ... وإذا سلطنا جدلامع الهيئة العامة لمحكمة النقض فى دمشق بأن «ريان الفائدة اعتباراً من تاريخ الاستحقاق الملحوظة فى الفقرة (ب) مقيد بالاشتراط الوارد ذكره بالنسبة للفائدة الملحوظة فى الفقرة (ا) . نقول إذا سلطنا جدلاً بذلك ، فالتساؤل عندئذ يزداد شدة ودقة ، إذ ألا يكفى الاشتراط المطلوب فى الفقرة (ا) وألا يغنى عن الاشتراط الذى أريد تقبيد الفقرة (ب) به قهراً ؟

هذه تساؤلات لم نجد جواباً عليها لافى القرارات التى تمسدها فيها رأى الاول ، ولا فى الأحكام التى قالت بالرأين الآخرين . ولعل فى الجواب عليها ما يساعد على إزالة الشكوك التى أثارها فىنا الآراء المتشعبة المتضاربة ، وما يبين على بلوغ الهدف الذى تسعى إليه من وراء هذا المقال من اقناع أصحاب الرأين الاول والثالث بالتراجع عن رأيهم وبالاتجاه إلى الرأى الثانى الذى يمد فيه الصواب كل الصواب والذى نحاول دعمه .

٥ — ولعل الجميع يذكرون أن الفائدة تنقسم إلى قسمين : فائدة تموينية وفائدة تأخيرية وإن فصيل التمييز بينهما يكن فى أن الاولى تستحق عن الالتزامات التى يكون محلها مبلغاً من النقود معلوم المقدار ، وعن المدة التى تسبق التاريخ المعين لاستحقاقها ؛ فى حين أن الثانية تدرى عن تلك الالتزامات ولكن عن المدة اللاحقة لتاريخ الاستحقاق حتى الوفاء (السنهورى — الوسيط ، الجزء الثانى ، الصفحة ١٠٠ — E.cyclopedie Daloz القسم المدنى ، الجزء الثانى ، الصفحة ٢٠٤ وما بعدها) .

ولعل الجميع يذكرون أيضاً أن الفائدة الاعويضية فى الاسناد التجارية عن المدة الممتدة بين تاريخ الشائها حتى تاريخ استحقاقها إنما كان مختلفاً على صحة اشتراطها فى الاسناد ذاتها فى البلدان التى كان تقنينها التجارى خلوا من ذكرها مثل فرنسا وبلجيكا وأسبانيا ، ومثل سورية ولبنان أيضاً فى ظل التشريع العثمانى السابق . ومرد هذا الخلاف كان يعود فى الواقع إلى أن المشرع يوجب ذكر أصل مبلغ الدين على وجه الضبط وبدون جهالة فى السند التجارى ذاته ، بحيث يتمكن المطلع من

مرفعة مقداره بمجرد الاطلاع عليه دون أن يضطر إلى إجراء عملية حساية قد تعوق تداوله. ولذا فقد قال البعض، وهم كثرة، إن اشتراط الفائدة في السند يفقده الميزة التي أراد المشرع إحاطتها بها، ميزة التداول السريع.

وخلق بالإشارة هنا، أن الخلاف المذكور قد تمحض، من حيث النتيجة، في التفقه والاجتهاد القضائي، عن ضرورة التمييز بين فئتين من الاسناد التجارية: فئة الاسناد المستحقة الاداء بتأخير معين، وفئة الاسناد المستحقة لدى الاطلاع أو بعد مضي مدة من الإطلاع عليها. فاستقر الرأي على جواز اشتراط الفائدة التعويضية، وبالتالي على صحة الشرط في الاسناد من الفئة الأولى بحجة أن حساب الفائدة في هذه الاسناد سهل على ضوء العناصر والمعطيات والمعامل الواردة فيها من حيث أصل المبلغ والمدة، وسعر الفائدة، مما يجعل خشية المشرع عدم تداول السند بالسهولة المرجوة في غير محلها. L. Caen & Rensu الجزء الرابع، الرقم ۱۲۵۴. J. L. Caen & Rensu الجزء الأول الرقم ۱۲۷ — الدكتور محسن شنيق الأوراق التجارية، الصفحة ۱۲۸ — الدكتور أمين محمد بدر، الأوراق التجارية، صفحة ۶۷ — محمد علي راتب السندات الأذنية، صفحة ۱۶ — قرار غرفة العراض لدى محكمة النقض الفرنسية تاريخ ۵ شباط ۱۸۶۸، دأرز الدوری ۶۸/۱ — ۲۸۶ في حين أن الرأي قد استقر بالمقابل على اعتبار الشرط باطلا — دورب أن يؤدي بطلانه إلى بطلان السند — في الاسناد من الفئة الثانية (المراجع المتقدمة — Dalloz, c.c. ann. ۱۲ شرح المادة ۱۱۲ الصفحة ۴۵۷ الرقم ۶).

وقد لا يتخلو الأمر من أهمية إذا ما أوضحنا هنا أنه بالرغم من رجحان الرأي القائل بجواز إدراج شرط الفائدة التعويضية في الاسناد المستحقة الاداء بتاريخ معين فإن مؤيديه يرون أنه من الأفضل والأسلم إضافة الفائدة بعد حساب مقدارها إلى أصل المبلغ، وذكر المجموع، برقم واحد في السند ذلك أن إضافة الفائدة مقدما إلى أصل مبلغ السند يحفظا بالميزة التي توخاها له المشرع من حيث سرعة التداول (المراجع المتقدمة — وأيضاً حكم استئناف Bourges تاريخ ۱۷ من يناير ۱۸۵۷، دأرز الدوری ۵۷ — ۲ — ۶۸).

هذا بالنسبة للتشريعات التي لم يلحظ فيها واضعوها الحكم الواجب إعطاؤه لفائدة التعويضية عن المدة المتراوحة بين تاريخ إنشاء السند التجاري وتاريخ استحقاقه.

يبد أن ثمة تشريعات أخرى كانت، إرادة المنتع، واضحة جلوية فيها، نذكر منها القانون الأمريكى والقانون الاسكندري الذين يعتبران شرط الفئدة التعويضية جائزاً وصحياً فى الاسناد التجارية جميعها دون تمييز بينهما، ونذكر منها أيضاً القانون الألمانى والقانون البولوى والقانون الرومانى والقانون اليونانى، والقانون الإيطالى حيث كانت أحكامها تفتى بالتمييز بين فئة الاسناد المستحقة الأداء بتاريخ معين، وفئة الاسناد المستحقة الأداء لدى الاطلاع أو بعد مسمى مدة من الاطلاع عليها.

فهذه القوانين كانت تعتبر شرط الفئدة جائزاً وصحياً فى الاسناد من الفئة الباقية، وغير جائز وباطلا فى الاسناد من الفئة الأولى، وذلك على نقيض ما كان استقر عليه الفقه والاجتهاد القضائى فى البلاد التى كانت تشريعاتها التجارية تخالفاً من الإشارة إلى الفئدة التعويضية عن الاسناد التجارية Lecot السندات التجارية، الجزء الأول الرقم ١٣١ والمراجع فى الخامس — Lescot & Rublot السندات التجارية، الجزء الأول، الصفحة ١١١ وما يليها).

٦ — والخلاف المتقدم المتأرجح بين جواز شرط الفئدة وعدم جوازه، وبين صحته وبطلانه، ظل قائماً على أشده حتى كالت بالإنجاح المسمى التى كانت مبنوية فى جنيف فى سبيل توحيد أحكام الاسناد التجارية فى مؤتمر جنيف لجلسته المذممة بتاريخ ١٥ أيار ١٩٣٠ برئاسة J. Limburg جزى النقاش طويلاً حول شرط الفئدة التعويضية المختلف على صحته. وكان النص الأصلى المقدم من لجنة الصياغة (المادة ٥ من المشروع) يقتضى بأنه :

Dans une lettre de change payable à vue ou à un certain délai de vue. il peut être stipulé par le tireur que la somme sera productive d'intérêts. Dans toute autre lettre de change, cette stipulation est réputée non écrite.

Le taux des intérêts doit être indiqué dans la lettre; à défaut de cette indication, la clause est réputée non écrite.

Les intérêts courent à partir de la date de lettre de change, si une autre date n'est pas indiquée.

ويجوز للساحب فى الاسناد المستحقة الدفع لدى الاطلاع أو بعد الاطلاع بمدة ما أن يشترط وجوب أداء الفئدة عن المبلغ. ولكن هذا الشرط يعد لغواً فى أى سند آخر من أسناد السحب. ويجب أن يعين معدل الفئدة فى السند وإلا عد هذا الشرط لغواً وتسمى الفئدة من تاريخ سند السحب لإخالف يعين تاريخ آخر.

وقد تقدم مندوب هولندا Molingraff في جلسة المؤتمر المذكورة باقتراح يقضى بتعديل الفقرة الأولى من المادة (٥) الأصلية من المشروع على الوجه التالي :

Il peut être stipulé par le tireur dans le texte même de la lettre de change que la somme sera productive d'intérêts.

يجوز للساحب أن يشترط في متن سند السحب بريان الفائدة على المبلغ .

والاقتراح بالتعديل هنا ، كان يرى فيما يبدو ، إلى إجازة وإقرار صراحة اشتراط الفائدة النوعية في جميع اسناد السحب ؛ ون تمييز أو استثناء ، على خلاف ما جاء به النص الأصلي للمشروع من تمييز بين فئة الاسناد المستحقة لدى الاطلاع أو بعد مضي مدة من الاطلاع عليها حيث شاء المبرر الشرط فيها صحيحاً وجائزاً ، وفئة الاسناد الأخرى التي اعتبر الشرط فيها باطلا .

وفي أثناء المناقشة حول الاقتراح بالتعديل ، تكلم عارضاً وشارحاً وجهة نظر بلاده كل من مندوب هولندا مقدم الاقتراح ، ومندوب البرتغال ، ومندوب ألمانيا ، ومندوب بريطانيا ، ومندوب النمسا ، ومندوب سiam ، ومندوب بلجيكا ، ومندوب البرازيل . ولدى عرض الاقتراح بالتعديل على التصويت لم ينل الاكثريه ، إذا لم يؤيده سوى مندوب أربع دول على حين دفتته مندوب عشرين دولة . وكان نتيجة التصويت المذكور أن أقرت المادة الخامسة من المشروع الأصلي . (محاضر جلسات مؤتمر جنيف ، الصفحة ١٨٦) .

٧- ولعل الجميع ، وهم يذكرون الاعتيادات السالفة الذكر ، وقد لاحظوا أن المشروع الدوري نقل المادة الخامسة من قانون جنيف الموحدة أدرجها في المادة ١٤٤ من قانون التجارة الصادر بالمرسوم النرويجي رقم ١٤٩ ، تاريخ ٢٢ حزيران ١٩٤٩ ، هذه المادة التي جاء فيها بالحرف الواحد :

١ - يجوز لساحب السنتجة المستحقة الأداء لدى الاطلاع عليها أو بعد مدة من الاطلاع أن يشترط فائدة عن المبلغ المذكور فيها .

٢ - ويعتبر هذا الشرط باطلا في السفائح الأخرى .

٣ - ويجب بيان سعر الفائدة في السنتجة ، فان خلت منه اعتبر الشرط كله كأن لم يكن .

٤ - تسرى الفائدة من تاريخ السنتجة إذا لم يعين فيها تاريخ آخر .

والنص المتقدم يقابله في القانون التجاري الفرنسي المادة ١١٢ ، وفي القانون التجاري اللبناني المادة ٣١٨ ، وفي القانون التجاري العراقي المادة ١١١ ، كما وأن معظم التقنيات الثابتة الأجنبية تتضمن نسبا مقابلا له .

وحري بالإشارة هنا إلى أن الجمهورية العربية المتحدة وأن كانت لم تشترك في مؤتمر جنيف ولم تتضمن بعد إلى الاتفاقية التي انبثقت عنه ، غير أن اللجنة التي نيط بها تعديل القانون التجاري المصري قد استعانت بقانون جنيف الموحد فبنت أغلب نصوصه ومنها المادة الخامسة التي نحن بصدد النكلم عنها ، حيث أدرجت أحكامها في المادتين ٦٥ و ٦٥ من المشروع الذي أعدته للأسناد التجارية (السند السحب والسند لأمر) ولئن من المؤسف حقاً ألا يكون هذا المشروع قد خرج إلى النور حتى الآن بالرغم من الضرورة القصوى والملحة لتعديل النصوص القديمة السائدة . بعد أن اتسمت وتشعبت علاقات الجمهورية العربية المتحدة التجارية مع الخارج ، ومن المؤسف حقاً ألا يكون قد ظهرت في الأفق حتى الآن بادرة تشير بالتصريح أو بالصرح على قرب إنجاز التعديل الذي طالما ألمح عليه رجال الفقه المصريون في مؤتمراتهم (الدكتور محسن شفيق ، المرجع المتقدم ، صفحة ٤٠ / ٤١) .

٨ — وعلى هدى الاعترافات المتقدمة، يمكننا أن نقول، جازمين، بأن الفائدة التي عناها المشرع في الفقرة (أ) من المادة ٤٧٢ تجساري هي الفائدة التويزية التي نظم حكمها في المادة ٤١٤ المذكورة . وليس في الأمر شك أو تردد ، إذ أن الأدلة على ذلك قاطعة أهمها أفراد المبرع الفقرة (ب) التالية لفائدة التأخير ، والمناقضات التي دارت في جلسات مؤتمر جنيف التي ذكرنا خلاصة عنها أعلاه ، والاجتماع الذي تشهده لدى شرح النصوص المتعلقة بالأسناد التجارية FABIA . SIFA — ٩ و ٨ و ٧ ، البنود ١٥٢ ، شرح المادة ١٥٢ ، DALLOZ C. COM/ Ann. شرح القانون التجاري اللبناني ، على المادة ٢٧ ، البنود ٢٠٢ و ٢٠١ ، LES OT & ROBLOT المرجع المتقدم ص ١٩٣ — الدكتور أدور عيد ، الاسناد التجارية ، صفحة ٥٧٦) .

هذا لجنة الفائدة التويزية عن المدة المسندة بين تاريخ إنشاء السند وتاريخ استحقاقه .

٩ — أما بخصوص فائدة التأخير عن المدة اللاحقة لتاريخ الاستحقاق المسندة منه حتى تاريخ

الوفاء ، فن المقطوع به أنه لم يرجنل حول جواز مريانها في الاسناد التجارية حينها ، لا في ظل التشريع العثماني ولا في ظل قانون التجارة الحديث الذي حل محله منذ عام ١٩٤٨ ، كما هو عليه الحال في جميع الالتزامات التي يكون محلها مقداراً معلوماً من النقود .

غير أن الخلاف يشور ، وقد ثار فلا في القضاء السوري . حول تحديد بند مريان الفائدة المذكورة . أنه ثار لا في ظل التشريع العثماني وإنما في ظل قانون التجارة الحديث . أنه لم يثر في ظل التشريع العثماني على اعتبار أن المشرع كان قد حدد مريان فائدة التأخير في الاسناد التجارية من تاريخ الاحتجاج الذي يوجه المدين إلى المدين ، بنصر خاص إلا وهو المادة ١٤١ من قانون التجارة العثماني التي جاءت مفسجمة مع النص العام المعلق بمريان فائدة التأخير في الالتزامات التي يكون محلها مقداراً معلوماً من النقود الوارد في المادة ١١٢ من قانون أصول المحاكمات العثمانية ، وعلى اعتبار أيضاً أن القضاء في سورية وفي البلدان التي تضمنت تشريعاتها بنصوصاً مماثلة قد أكد إرادة المشرع في الأحكام التي أصدرها و تمييز سوري برقم ٨٣٩ — ١١١/٦/١٩٤٦ ، صادر ، المجلة القضائية السنة ٢٧ ، ص ٣٢٧ — تمييز سوري برقم ٤٠٣ — ١٧١/١٩/١٩٥٣ القانون لعام ١٩٥٣ ، ص ٧٩٠ (في قضية خاضعة لأحكام القانون العثماني) — المادة ٢٥٧ عقود وموجبات لبناني — إسنشاف لبنان برقم ٩٨ تاريخ ١٧/٤/١٩٤٦ ، صادر — المجلة القضائية ، السنة ٢٦ ، ص ٣٨٦ — المادة ١٨٤ تجاري فرنسي قديم والمادة ١١٥١ مدني فرنسي — ، G. Com. annoté الجزء الثاني شرح المادة ١١٢ ، الصفحة ٥٤٥ ، الرقم ١٣) .

ولعل هذا النص الخاص والعام ، وهذا الاجتهاد المطرد ، هما اللذان أوحيا بالرأي الثالث لدى مصدرى قرار محكمة النقض السورية المؤرخ ٢٥ من يونيو ١٩٦٤ .

١٠ — وفي ظل التشريع السابق وبالرغم من صراحة كل من النص الخاص الوارد في قانون التجارة القديم ، والنص العام الوارد في قانون أصول المحاكمات ، لم يعرف التفتة والاجتهاد سوى استثناء واحد على قاعدة مريان فائدة التأخير على الاسناد التجارية ببناء من تاريخ الاحتجاج استثناء كان يقضى بوجوب حساب فائدة التأخير اعتباراً من تاريخ الاستحقاق وكان ذلك يتحقق في الاسناد التجارية المتضمنة شرط الرجوع بلا مصاريف (Clause de retour sans frais) قرار لفرقة الموارض لدى محكمة النقض الفرنسية تاريخ ٢ تموز ١٨٥٦ ، دالوز الدوري ٥٨ —

١-٤١- ونقض فرنسي — ١ كانون الثاني ١٨٦٤ دالوز المنوري ٦٤ — ١ — Perer u
Thallerr الرقم ١٥٤١ — Le-cut ، الجزء الأول الرقم ٢١٢ — الدكتور نعمت شفيق ،
الأوراق التجارية ، الصفحة ٤٠٢ والصفحة ٥١١) والقلة القليلة من الفقهاء الذين عارضوا الرأي
السابق لم يعارضوه امله خروج أكثرهم عن القاعدة القائلة بمرئان فائدة التأخير (عباراً من تاريخ
الاحتجاج كما يقتضيه النص الجاس أو العام ، ولذا عارضوه لانهم يرون أن الفائدة المذكورة
يجب أن تنطلق لا من يوم الاستحقاق ، بل من اليوم الذي يليه بحجة أن القانون كان يجب —
من حيث المبدأ — توجيه الاحتجاج لعدم الوفاء في اليوم التالي المذكور ، وبحجة أننا أن ترد
الرجوع بالمصاريف الذي يشرف إلى معنى الاغناء من الاحتجاج ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار
وضع الحامل وإفادته بناتئة يوم واحد زيادة مما يستحقه الحامل المتقيد بوجبة توبة الاحتجاج
Lyon-Caen & Renault الجزء الرابع . الرقم ٢٧٦ — Labour & Bouteillon الجزء الثاني .
الرقم ١٣٧٢) .

١١ — وحري بالتذكير أن القانون المدني السوري قد هجر تاريخ الإنذار كأصل لمرئان
فائدة التأخير في الالتزامات التي يكون محلها مقداراً معلوماً من النقود بوجه عام ، مستعينة
بتاريخ المطالبة القضائية (م ٢٧٧ مدني) في حين أن المشرع في كل من فرنسا ولبنان قد ظل
محفظاً بتاريخ الإنذار منطلقاً لبدء مرئان الفائدة المذكورة .

وحري بالتذكير أيضاً أن قانون التجارة السوري ومعظم القوانين التجارية الحديثة في العالم
منها قانون التجارة الفرنسي وقانون التجارة اللبناني قد هجرت تاريخ الاحتجاج كأصل لمرئان
فائدة التأخير في الاسناد التجارية . مستعينة عنه بتاريخ الاستحقاق منطلقاً لهذه الفائدة ، بدون
 قيد ولا شرط .

وقولنا هنا بدون قيد ولا شرط تعني به أول ما تعني (استبعاد الرأي الأول الذي قالت به الحياة
العامة لمحكمة النقض السورية من أن مرئان تلك الفائدة (عباراً من تاريخ الاستحقاق) يتوقف على
تحقق الاشتراط المسبق عليه ، واستبعاد الرأي الثالث الذي ورد في قرار سابق لمحكمة النقض
السورية المؤرخ ٢٥ من يونيو ١٩٦٤ القائل بمرئان الفائدة من تاريخ الاحتجاج .

استبعادنا كلا الرأيين الأول والثالث بفرضه علينا ليس فقط الفقرة (ب) من المادة ٧٣ تجاري التي تتم من رغبة المشرع في إحلال تاريخ الاستحقاق محل تاريخ الاحتجاج الوارد ذكره في قانون التجارة القديم (١٤١ م) تجارة عثمانى، ١٨٤٤ تجارة فرنسية نص قديم، كما ذكرنا أعلاه، بل يفرضه علينا أيضاً المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع في مؤتمر جنيف، ويفرضه علينا أخيراً رأي العقود لدى شراح قانون التجارة في البلدان التي أخذت تشريعاتها بمبادئ ونصوص قانون جنيف الموحد.

١٣ — أما من حيث المناقشات التي دارت في المؤتمر، ومن حيث إجماع الرأي في الاجتهاد فاليكم خلاصها.

في جلسة المؤتمر المنعقدة بتاريخ اليوم الأول من حزيران ١٩٣٠ برئاسة Limboerg J. أعلن مندوب هولande Van Nicropen بصدد المادة ٤٤ عن مشروع القانون الموحد المقابل للمادة ٧٣ تجاري سوربي، والمادة ٣٧ تجاري لبلاني، والمادة ٥٢ تجاري فرنسي، والمادة ٢٤ تجاري عراقي) أنه يرتأى أن يبدأ سرعان قائمة التأخير لا من تاريخ الاستحقاق كما جاء بالمشروع بل إعتباراً من تاريخ تقديم السند للدفع، لافتاً نظر زملائه إلى أن الحامل فترة اليومين التاليين لتاريخ الاستحقاق للقيام بهذا التقديم. غير أن رئيس الجلسة تسمسدى له بالجواب مذكراً المؤتمرين بأن تاريخ الاستحقاق هو الذي سبق فاعتمدته مشروع La haye، وهو الذي هيمن على إنشاء النص الجاري مناقشته. وعلى هذا الأساس أقرت المسادة ٤٨ المذكورة. (محاضر جلسات مؤتمر جنيف الصفحة ٣١٦ / ٣١٧).

١٣ — أما من حيث إجماع الرأي لدى شراح أحكام الأسناد التجارية الجديدة، فهو يتجلى بما جاء في مؤلفاتهم، نذكر منها بوجه خاص تلك المعروفة والثقة لدى القضاء ولدى العالم المحقق في البلاد العربية.

فقد جاء في دائرة المعارف للبلوز، القسم التجاري، الجزء الثاني، الصفحة ٥٠٥، الفقرة

٤٣١ مابلى :

L'Article 162—20 ajoute au principal les intérêts au taux légal à partir de l'échéance. Avant 1935, l'intérêt était dû à compter du jour du protêt (Article 184 ancien) conformément au principe du droit commun (C. civ.

Article 1153 al. 3) selon lequel les intérêts moratoires courent du jour où le débiteur a reçu une sommation de payer. La solution nouvelle exprime la rigueur renforcée du droit du change.

وأن الفقرة (٢) من المادة ١٥٢ تضيف إلى الأصل الفوائد محسوبة بالسعر الرسمي لإعتباراً من تاريخ الاستحقاق قبل عام ١٩٣٥ كانت الفائدة تسمى لإعتباراً من تاريخ الاحتجاج (المادة ١٨٤ تجارى قديم) وفقاً للبدا الوارد في القانون العام (الفرقة ٢ من المادة ١١٥٣ مدنى) الذى يقضى بمرئان فوائد التأخير من اليوم الذى يكون المدين قد تلقى إنذاراً بالدفع. أن الحل الجديد يعبر عن القساوة المشددة الحق الصرفى.

وقد ورد أيضاً في مؤلف العلامتين Lescoq & Rubiot الأسناد التجارية، الجزء الأول، الصفحة ١١٢/١١٣ ما يوضح القساوة المشددة الحق الصرفى الجديد التى أشار إليها المرجع المتقدم بما يقضى عن أى شرح آخر وذلك بالعبارات التالية :

'u principal s'ajoutent les intérêts au taux légal à partir de l'échéance. Avant la réforme de 1935, ces intérêts couraient nt seulement en principe du jour du protêt (Article 184 ancien); la règle nouvelle marque plus nettement la rigueur mécanique du droit de change: bien que la présentation au paiement puisse être effectuée, et le protêt dressé l'un des deux jours ouvrables qui suivent l'échéance, c'est de l'échéance que date la faute du tiré défailillant qui aurait du ce jour là avoir les fonds à sa disposition.

على الأصل تضاف الفوائد محسوبة بسعرها القانونى لإعتباراً من تاريخ الاستحقاق قبل التعديل الذى طرأ عام ١٩٣٥، كانت هذه الفوائد تسمى مبدئياً من يوم الاحتجاج فقط (المادة ١٨٤ مدنى قديم) أن القاعدة الجديدة تدل بوضوح أكثر على القساوة الآلية لحق الصرف بحيث أنه واثق كان التقديم للدفع يمكن أن يجرى والاحتجاج يمكن أن يوجه خلال أحد يومى العمل التالين لتاريخ الاستحقاق، فإن خطأ المسحوب عليه المتخلف يرجع إلى تاريخ الاستحقاق إذ كان يجب عليه تدارك المبلغ في "١١" التاريخ.

ونقرأ أيضاً في Dalloz - Code De Commerce annoté (دالوز شرح القانونى التجارى على المواد) متناسبة بترج المادة (١٥٢) منه، الرقم ١٧ ما يلى :

Le décret loi du 30 Octobre 1935 dans la nouvelle rédaction de l'Article 152 code de commerce a fait cesser toute différence entre la traite protestable et celle contenant la clause de retour sans frais: les intérêts sont dus dans tous les cas à partir de l'échéance, ce qui constitue un faveur par rapport au droit commun.

تمتد أزال المرسوم التشريعي المؤرخ ٢٠ تشرين الأول ١٩٣٥ بنصه الجديد للبادة ١٥٢ من قانون التجارة بكل فارق بين سند السحب المقاضع للاحتجاج والسند المتضمن شرط الرجوع بلا مصاريف، إذ أن الفوائد تسرى في جميع الأحوال، إعتباراً من تاريخ الاستحقاق، الأمر الذي يشكل مراعاة بالقياس الحق العام.

وأوضح الأستاذان Fabia & Safa في شرحهما لأحكام قانون التجارة البناني في مؤلفهما المعروف: Code de Commerce annote (شرح قانون التجارة على المواد)، الجزء الثاني، شرح المادة ٣٧٠ تجاري المقابلة للبادة ١٧٧ تجاري سوري الناحية التي نعالجها كما يلي:

Aux termes de l'Article 370 C.C. le porteur peut réclamer:

1. — le montant de la lettre de change non acceptée ou non payée avec les intérêts s'il y en a été stipulé.
2. — les intérêts au tant légal à partir de l'échéance, lesquels courent de plein droit et sans attendre l'établissement d'un protêt.

دالة المادة ٣٧٠ تجاري لبناني الحامل حق مطالبة: ١ — مبلغ السند السحب غير المقبول أو غير المدفوع مع الفوائد أن كانت مشروطة. ٢ — الفوائد محسوبة بالسعر الرسمي إعتباراً من تاريخ الاستحقاق وهذه الفوائد تسرى حكام وبدون إنتظار تنظيم الاحتجاج.

كذلك أوضح الدكتور أدور عبيد في كتابه: الامتداد التجارية، الصفحة ٥٧٦/٥٧٧ وجه الخلاف الذي وقع فيه الاجتهاد القضائي السوري بما يتفق والمراجع المتقدمة، بقوله: ويحق لحامل أن يطالب الضامتين بالمبالغ التي تعود له قبيل المسحوب عليه مع النفقات الناتجة عن الانتاع عن الوفاء. وتشمل هذه المبالغ وقتاً لنص المادة (٣٧٠) من قانون التجارة ما يلي:

- ١ — مبلغ السند السحب غير المقبول أو غير المدفوع مع الفوائد إذا وجد نص عليها.
- ٢ — الفوائد القانونية لإتداء من تاريخ الاستحقاق. ويبدأ سريان هذه الفوائد حكام من

تاريخ الاستحقاق وذلك خلافاً للقواعد العامة التي تقتضى بأن تدرى الزوائد ابتداء من تاريخ المطالبة . وقد أبرز الدكتور محسن شنيق هذه الناحية أيضاً في مقارنته أحكام قانون جنيف الموحد بالشرع القائم في مصر ، في الصفحة ٤٦٤ من مؤلفه « الأوراق التجارية » ، حيث قال :

«... وأول ما يلاحظ في هذا العدد أن القانون الموحد يجرى القوائد القانونية من يوم الاستحقاق لا من يوم عمل البروتستوكا هو عليه الوضع في التشريع القائم ... »

وهل من مجال بعد هذا كله القول مع الهيئة العامة لمحكمة النقض السورية بأن سريان فائدة التأخير في الاسناد التجارية بعدما من تاريخ الاستحقاق يحتاج إلى اشتراط مسبق بين الدائن والمدين ؟

١٣ — وقبل الفراغ من مقالنا هذا ، نرى لاستكمال البحث أن نشير إلى مسألة تلتصق بموضوع فائدة التأخير التصاقاً وثيقاً مباشراً ، لم يتناولها الاجتهاد القضائي السوري في أحكامه بعد ، كما أنه ليس في مقدورنا والتنبؤ بما سيكون موقف محاكمنا منها . هذه المسألة هي كينية حساب فوائد التأخير في الاسناد المستحقة الاداء لدى الاطلاع أو بعد مضي مدة الاطلاع عليها التي أجازت المادة ١٤٤ تجارى اشتراط التامد فيها والتي أشارت إليها الفقرة (أ) من المادة ٧٣ تجارى . هل توقف الفائدة التعويضية في مثل هذه الاسناد بصورة حتمية وحكومية عند تاريخ الاستحقاق ليبدأ سريان فائدة التأخير فيها إعتباراً من هذا التاريخ حتى الوفاء على أساس السمر الرسمي ؟ أم أن معدل سعر الفائدة التعويضية المتفق عليه هو الذي يجب أن يواصل سريانه ؟ وفي الحالين هل تدرى فائدة التأخير على أصل مبلغ السند أم على الأصل مضافاً إليه مقدار الفائدة التعويضية التي استحققت حتى تاريخ الاستحقاق ؟

هذه مسألة لا تخلو من الدقة والأهمية لاسيما في الحالين التي يكون فيهما سعر الفائدة التعويضية أعلى أو أدنى من سعر الفائدة الرسمي .

فيالرجوع إلى المؤلفات الحقوقية التي شرحت أحكام الاسناد التجارية بشيء من التفصيل والإنعام ، نلاحظ أن مؤلفيها لم يتركوا هذه المسألة بدون جواب أو حل . فالرأي السائد لديهم يقضى بوقف سريان سعر الفائدة التعويضية في مطلق الأحوال عند تاريخ الاستحقاق ، وباحلال سعر التامد الرسمي محله عن الفترة المسبقة بين تاريخ الاستحقاق حتى الوفاء .

وبمقتضى الرأى السائد هذا يجرى حساب فائدة التأخير بالسعر الرسمى لأعلى أصل مبلغ السند بحسب ، بل على الأصل مضافاً إليه مقدار الفائدة التعويضية المشترطة .

يقول Iescot & ropiot المرجع المتقدم ، الصفحة ١١٣ هذا الشأن ما يلى :

Si la lettre contenait une stipulation d'intérêts, les intérêts conventionnels cessent de courir à l'échéance, et ils sont remplacés désormais par l'intérêt légal qui se calcule tant sur le principal de la lettre que sur les intérêts conventionnels courus jusque là.

، إذ تضمن السند اشتراط الفوائد ، فان القوائد المشترطة يتوقف مريانها عند تاريخ الاستحقاق لتحل محلها الفائدة القانونية التى تحسب على أصل مبلغ السند وعلى القوائد المشترطة التى مرت حتى ذلك التاريخ .

ويؤيد الدكتور أهور عيد الحسل ذاته فى كتابه « الاسناد التجارية » ، الصفحة ٥٧٧ حيث يقول :

ولإذا كان السند مشتملاً على شرط الفوائد فبحسب هذه القوائد حتى تاريخ الاستحقاق وتضاف إلى الأصل ، وتسمى بعد ذلك على جميع هذه المبالغ الفائدة القانونية .

راجع فى ذات المعنى : Quassonoki & albrecht الصفحة ٥٣ :

يبد أن الأستاذين Fabia and Saba فى تعليقهما على المادة ٣٧٠ تجارى لبنانى (المقابلة للمادة ٧٢ تجارى سورى) مريان مع تسليمهما بالرأى المتقدم من حيث المبدأ ، أنه يقتضى الخروج عنه ومواصلة حساب فائدة التأخير على أساس سعر الفائدة التعويضية المشترطة إذا كان هذا السعر يربو على السعر الرسمى . وجهة الأستاذين المذكورين فى ذلك تلخص فى أن الحل السائد الأنف الذكور يصبح ، إذا ما طبق على هذه الحالة بالذات ، ضرباً من ضروب التشجيع لمدين سىء النية ، على التأخير فى الوفاء . أما إذا كان سعر فائدة التأخير الرسمى يفوق سعر الفائدة التعويضية المشترطة فالأستاذان مريان وجوب الرجوع إلى العمل بالرأى السائد وذلك بإحلال السعر الرسمى لفائدة التأخير بدءاً من تاريخ الاستحقاق على السعر المشروط وعلى مجموع الأصل والفائدة التعويضية معاً . (شرح القانون التجارى Fabia et Saba على المادة ٣٧٠ الرقم ١١) .

ولإذا كان الحال على ما تقدم ، فانتا نمكاد نمتد ، بل نمكاد نمجزم ، بأن مجموعة الاعتبارات

والمقارنات والأدلة والمراجع التي قدمنا ، لتكفي انقويض الأسس التي قام عليها اجتهاد الحياة العامة لمحكمة النقض في دمشق واجتهاد من سايرها في الرأي من قضاة الأساس . ونرى قانعين ، بأنه من حقنا ومن حق كل منهم ومتبع لاجتهادات قضائنا ، أن يتمنى بل أن يطلب إلى الحياة العامة الجديدة لمحكمة النقض ، أن تسكرم بإداة النظر في الاجتهاد المذكور ، وبالرجوع عنه ، وباعتناق الرأي القائل بـسريان فائدة التأخير في الاستناد التجارية اعتباراً من تاريخ الاستحقاق بصورة حكيمه دون حاجة لتوافر الشرط المسبق على ذلك ، وإننا لو ائتمنوا بأنه لا يجوز أن يشذ القضاء السوري الذي طالما أثبتت المقدرة الفاعلة في مجال الاجتهاد عن الاجتماع في موضوع واضح غاية الوضوح ، مشترك بين تشريعنا وبين أغلب التشريعات لدى الأمم في العالم .

وإننا نرغب في التأكيد على كل من يرى ، خلاف رأينا المتواضع ، أن يتفضل ويعلن عن رأيه على صفحات المجلات الحقوقية ، كي يتاح المجال لنا ولنغيرنا لمقارعة الحجة بالحجة على أن تلبثق الحقيقة جميلة ناصعة في نهاية المطاف .

إيقاع الطلاق في مشروع قانون

الأحوال الشخصية

لفضيلة الأستاذ أحمد شحاته عميرة المحامي

ورئيس محكمة سوهاج الكلية الشريعة سابقاً

في ندوة للتقنين التي كان من حظي أن استمع من لفائدة ابن فضيلة الأستاذ عبد الطيف السبكي من علماء الأزهر الشريف وبين الأستاذ محمد زكي عبد القادر أحد رؤساء تحرير جريدة الأخبار حول ما جاء بمشروع قانون الأحوال الشخصية من وجوب أن يكون الطلاق أمام القاضي .

وقد كان الأستاذ السبكي يذهب إلى أن الطلاق إذا لم يكن أمام القاضي يجب القول بوقوعه كما هو جار الآن ، أي أنه يمارض في تقييد الطلاق بأن يكون أمام القاضي ، مستنداً في ذلك على النص القرآني وهو الطلاق مرتان ، إلى آخر النص .

أما الأستاذ زكي عبد القادر فقد ذهب إلى أن الطلاق إذا لم يكن أمام القاضي فإنه لا يقع بحكم مشروع القانون بعد الموافقة عليه ، لأن للشرع أن يضع من القيود ما يقيد - حتى إيقاع الطلاق إذا ما رأى مصلحة في ذلك ، ويكون ذلك من قبيل تنظيم حتى إيقاع الطلاق .

وقد انتهت الندوة دون أن يستطاع الطرفان الاتفاق على رأي واحد من هذين الرأيين .

هل الأصل في الطلاق المنع منه أو الإباحة ؟

إن الفقهاء قد بحثوا فيما إذا كان الطلاق حقاً للزوج . أو هو رخصة والأصل فيه المنع . من الفقهاء من ذهب إلى أن الطلاق في الأصل ممنوع وإنما يرخص بمباشرة إذا وجدت الأسباب التي تسوغه وذلك قدسياً واحتراماً لعقد الزواج الذي سمي في القرآن الكريم «ميثاقاً غليظاً» . وحماية الأسرة من أن تدمرها لتغيرها ضرورة أو أسباب تسوغ ذلك وأنه في هذه الحالة يكون غير مشروع .

وقال بعضهم إن الطلاق حق الزوج ، وإن له أن يوقعه إذا ما أراد ، واستدل كل من الطرفين على رأيه بأدلة مذكورة في كتب الفقه الإسلامى — تراجع حاشية ابن عابدين ، فتح القدير للكمال ابن الهمام وغيرهما .

الرأى الذى أخذت به اللجنة :

ويظهر لى أن اللجنة أخذت بالرأى الأول . وهو أن الأصل فى الطلاق المنع ؛ وأنه يرخص للزوج بإيقاع الطلاق إذا ما وجدت الأسباب التى تسوغه كإحدى حالة ما إذا استباحات المعاشرة بين الزوجين بالمعروف لتعارض الأخلاق والطباع أو غير ذلك من الأسباب . ومن أجل ذلك قيدت اللجنة الطلاق بأن يكون أمام القاضي لى يبحث بحثاً قضائياً عادلاً فيما إذا كان لهذا الطلاق أسباب تسوغه فيكون مشروعاً وعادلاً وحينئذ يحكم بإيقاعه . أو لا تكون له أسباب تسوغه فيكون الطلاق مبتدأً وثاملاً ، فلا يكون مشروعاً ويحكم فى هذه الحالة بعدم وقوعه .

الطلاق بعيداً عن القضاء :

أما بالنسبة لطلاق الذى يوقعه الزوج بعيداً عن القضاء . فإن الظاهر من المادة التى توجب أن يكون إيقاع الطلاق أمام القاضي هو أن المقصود من ذلك هو التحقق من أن يكون مشروعاً أو غير مشروع . أى له أسباب تسوغه أو ليس له أسباب وعلى ذلك يكون حكم الطلاق الذى يوقعه الزوج بعيداً عن القضاء موقوف ، هذه الحالة حتى يعرض أمره على القاضى فى صورة دعوى : إما من الزوج يطلب اعتدائه بالحكم بوقوعه ، وإما من الزوجة يطلب عدم اعتدائه والحكم بعدم وقوعه . فإذا حكمت المحكمة بأن الطلاق غير مشروع لأنه ليس له أسباب تسوغه وفى هذه الحالة تستمر الزوجة ويكون للزوجة كالتالى كانت لها قبل الطلاق غير المشروع . أما إذا حكمت بإيقاع الطلاق لأنه مشروع ، وأن له من الأسباب ما تسوغه فإنه فى هذه الحالة تسقط عن الزوج حقوق الزوجة كالتنفقة بعد سنة من تاريخ إيقاع الطلاق .

اللجنة حللت مشكلة الطلاق :

وعلى هذا تكون اللجنة قد حللت مشكلة إيقاع الطلاق من الزوج على زوجته جلا جذرياً

وموضوعياً ، وليس تنبئياً كما يقول الأستاذ محمد زكي عبدالقادر ، ويكون الطلاق الذي يوقعه الزوج بعيداً عن القضاء موقوفاً على الفصل فيه عندما يرفع إلى القاضي . ولا يقال بوقوعه قبل رفعه إلى القاضي ، كما يقول الأستاذ السبكي ؛ لأن الطلاق رخصة لا يباح إلا إذا وجدت له أسباب تسوغه ، والقاضي هو الذي يفصل في هذه الأسباب إذا كانت تسوغ الطلاق أو لا تسوغه .

اقتصاديات :

تقييم نمو مصر الاقتصادية أثناء فترة
١٩٥٢ - ١٩٦٣

تقييم نمو مصر الاقتصادية أثناء الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٣

(أ) الأسس التاريخية

أن أهم العناصر التي حكمت حركة التطور في مصر في القرن التاسع عشر كانت أساساً عناصر سياسية انعكس تأثيرها على التطور الاقتصادي الاجتماعي . فقلة حال تدخل العناصر الأجنبية في شؤون مصر دون قيام العوامل الاقتصادية والاجتماعية بأحداث أى تغييرات هامة في الهيكل الداخلى . كذلك لم يحدث أى تغيير ثورى ذو أهمية تذكر في وسائل الإنتاج ، فقد غلبت القوى السياسية التي وجدت وقتها على أثر التغييرات المعنوية التي دخلت على عوامل الإنتاج المادية مثل إدخال السكك الحديدية وبعض المصانع الحديثة في أوائل القرن التاسع عشر . وقد تكررت نفس هذه الملاحظات في العقد التاسع من القرن المذكور عندما قامت ثورة بوجوازية نموذجية بقيادة أحمد عرابي باشا ، إذ قضى عليها الغزو البريطاني في سنة ١٨٨٢ .

وقد كانت مصر في مطلع القرن التاسع عشر باداً زراعياً ذات تجارة خارجية محدودة وصناعات صغيرة مختلفة يمارسها أصحاب الحرف وصغار الصناع . كذلك كانت التجارة الداخلية محدودة نظراً لأن القرى والمدن كانت تتمتع في غالب الأحوال باكتفاء ذاتي . وكان غزو نابليون لمصر والاحتلال الفرنسي التالي بمثابة صدمة مفاجئة وعرض قوى للحضارة الأوروبية نفذ إلى قلب مصر من خلال الركود المملوكي .

وحصلت مصر من تحت حكم محمد علي باشا على قدر من الاستقلال الذاتي من السلطنة العثمانية . وترتب على التغيير السياسي ، وعلى جهود وتصميم حاكم مصر الجديد ، أن أدخلت في فترة وجيزة من الزمن تغييرات بالغة الأهمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية . ففي مجال الزراعة استولى الوالي على الأرض وأصبح المالك الوحيد ، وأدخلت زراعة القطن في نطاق محدود ،

ومدت وحسنت قنوات الري والصرف وأنشئت بعض الخزانات والقناطر . إلا أن أسلوب الزراعة والأدوات المستخدمة فيها ظلت على ما كانت عليه في القرون الماضية دون تغيير . وفي مجال الصناعة أنشأ محمد على مصانع عملاقة للدولة تنتج سلعا عديدة تتفاوت من السكر إلى المنسوجات إلى السفن . وفي مجال النقل أدخل عدة تحسينات ومد طرقا جديدة وحافظ على الأمن ، بل وافق أيضا على إنشاء أولى سكك حديد العالم . وفي مجال التجارة أحسرت الصادرات والواردات وجانيا كبيرا من التجارة الداخلية . وفي مجال التعليم أنشأ المعاهد على مختلف المستويات ، واستقدم المدرسين الأكفاء من أوروبا وأعد عددا متزايدا من الثبان المصريين للتعليم بالخارج ، وبوجه خاص إلى فرنسا . وقد نجح محمد على في توفير الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي مما ساعد على نجاحه في الهجوم على الامبراطورية العثمانية .

ويوضح تقييم تلك المرحلة التاريخية أنها كانت تمثل فترة تدعيم وإعادة تنظيم لنظام الإقطاع في الإنتاج . ومظاهر ذلك نشوء حاكم قوى ، وتركيز ملكية الأرض الزراعية ومعظم الصناعة والتجارة في يده ، وإنشاء عدد من المصانع لخدمة الجيش ، وتدعيم نظام رق العمال الزراعيين ومن نطاق ذلك الرق إلى الصناعات حيث جلب الفلاحون من قرانم ليعملوا بأجر منخفض دفع في غالب الأحوال عينيا لا نقدا ، ونشر التعليم بالقدر المطلوب لخلق فئة من مأموري الحكومة القادرين على إدارة شؤونها الكثيرة .

وبعد عشرين أو ثلاثين سنة من الركود بدأت موجة من الموجات النشاط والتطور ، وإن اختلفت طبيعتها تماما عن الموجة السابقة . فبينما كانت الموجة الأولى إنتاجية في صوبها فإن هذه الموجة الجديدة كانت بورجوازية صميمية . وقد تبلورت هذه الموجة البولندية في عهد إسماعيل ولو أنها بدأت في الواقع في عهد سلفه سعيد ، انتهى حرر الفلاحين من بعض قيود الإقطاع ، وسمح بتملك الأراضي الزراعية وشجع رأس المال الأجنبي على التدفق إلى مصر . واستمرت تلك الموجة بعد إسماعيل حتى كملت في سنة ١٨٨١ بثورة بورجوازية . وكانت له أرامل التي أدت إلى هذه النهاية هي : الرغبة القوية من جانب طبقة الفلاحين في الحصول على حرية الحرية بعد أن تدفقوا التحرر الجزئي ، وكedah طبقة ملاك الأراضي من المصريين لتحسين مركزهم الاجتماعي في مواجهة العناصر الحاكمة الغير مصرية الأصل ، ونشوء طبقة هامة مقدرة من التجار المتحمسين لزيادة نفاسهم وثرواتهم ، وضيق العسكريين المصريين بالقيود المفروضة على

ترقياتهم بالمقارنة مع ترقيات العناصر العثمانية دون قيود، وإنتشار التعليم وتسرب الأفكار الديمقراطية، وأخيراً انتعاش الفكر الإسلامى بفضل نخبة من المفكرين البارزين .
وقد كان من سوء حظ مصر أن فرض تدخل بريطانيا العسكرى نهاية سرية تلك الثورة ،
وتسبب في نهاية الأمر في إرجاع عقارب الزمن عشرات من السنين .

(ب) الفترة ١٩٥٢ — ١٩٦٢ :

الموقف في سنة ١٩٥٢ :

السكان :

قدر عددى في منتصف عام ١٩٥٢ بـ ٢١.٥ مليون نسمة . وتبين لنا التعدادات التى تجرى كل عشر سنوات منذ عام ١٨٩٧ أن هناك ارتفاعاً سريعاً في معدل الزيادة السنوية في السكان . ففي خلال العقود الثلاثة المنتهية سنة ١٩٣٧ كانت الزيادة في حدود ١.١٪ إلى ١.٣٪ ثم ارتفعت إلى ١.٩٪ ما بين ١٩٣٧ و ١٩٤٧ ؛ واستمر هذا الارتفاع إلى أن وصل إلى مستواه الحاضر الذى يقرب من ٢.٧٪ .

ويشير تعداد عام ١٩٤٧ إلى أن عدد العاملين بلغ في تلك السنة ٨.٥ مليون شخص أى بنسبة ٤٤.٢٪ من مجموع السكان . وكان أكثر من نصفهم يعملون بالزراعة وأقل من العشر بالصناعة والبناء .

وقد كان نصيب الفرد من الدخل القومى في سنة ١٩٥٢ نحو ٣٧.١ جنيه مصرى . وإذا اعتبرنا أن نسبة المشتغلين الواردة في تعداد ١٩٤٧ وهى ٤٤.٢٪ صحيحة أيضاً بالنسبة لعام ١٩٥٢ ، فإننا نستخلص من ذلك أن حوالى ٩.٥ مليون من العاملين أنتجوا دخلاً قومياً يبلغ ٨١.٣ مليون جنيه بمعدل ٨.٥ ر.١ جنيه مصرى للفرد .

المالية العامة :

كان مصدر أكثر من نصف إيرادات الميزانية العامة في سنة ١٩٥٢ من الرسوم الخركية والضرائب غير المباشرة الأخرى (فقد مثلت ١٢.٣٪ من الدخل القومى) . بينما لم تساهم الضرائب

المباشرة إلا بحوالى خمس الإيرادات (بنسبة ٤٨٪ من الدخل القومى) . أما الدين العام فكان يبلغ فى منتصف عام ١٩٥٢ : ٢٠٣ مليون جنيه (بنسبة ٢٤٣٪ من الدخل القومى) ، حيث كان ٧٨ مليون جنيه من مجموع الدين العام عبارة عن سندات وطنية تمثل المبقى من دين مصر العالم الخارجى والذى اقترض معظمه فى السبعينيات من القرن الماضى .

اتجارة الخارجية :

كانت إنجلترا هى عيل مصر الأول قبل سنة ١٩٥٠ . أما العملاء الآخرون فكان معظمهم من دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية . وكانت المواد الخام وخاصة القطن تعتبر أهم صادراتنا ، أما الواردات فتمثلت فى الحبوب وخاصة القمح ، والسلع الصناعية الاستهلاكية ، والآلات .

ومنذ الحرب العالمية الثانية ومصر تهاق من عجز فى ميزانها التجارى . وفى سنة ١٩٥٢ وصل هذا العجز إلى ثلث مجموع الواردات ، ولذلك كان هناك ضغط مستمر على ميزان المدفوعات الذى أسفر فى سنة ١٩٥٢ عن عجز كبير بلغ ٤٥٥ مليون جنيه . وكانت الإيرادات من صادراتنا تمثل حوالى ٦٦٪ من مجموع الإيرادات الجارية . وكان أهم المصادر الأخرى للإيرادات الجارية رسوم المرور بقناة السويس ونفقات القوات البريطانية فى مصر . وأما المدفوعات عن الواردات فوصلت إلى حوالى ٧٧٪ من مجموع المدفوعات الجارية .

الزراعة :

كان القطاع الزراعى يساهم فى بداية الفترة موضوع البحث بخمس الدخل القومى ويوظف نصف القوى العاملة . ويعد من توسعه عدم توفر المياه ، ويمانى من تزايد البطالة الموسمية والمسترة . هذه البطالة التى تعتبر من حيث حجمها ونطاقها فى مصر مثلاً تتناولها الكتب الاقتصادية المختلفة .

وكان الاتجاه السائد فى هذا القطاع هو التخصص فى زراعة القطن بما كان يعرض اقتصاديات مصر لموجات متتابعة من التوسع والامكاش ، لارتباطها بسوق القطن الدولية المتغيرة الأحوال . كما أن هناك ظاهرة أخرى كانت تميز القطاع الزراعى فى مصر وهى سوء توزيع ملكية الأرض ،

حتى أنه في عام ١٩٥٢ كان خمس المساحة المزروعة في أيدي ٠.٣٦٪ من مجموع ملاك الأراضي الزراعية .

الصناعة :

استعادت مصر عام ١٩٣٠ حريتها في وضع سياسة ضريبية تراعي مصالحها الاقتصادية . فأصدرت القانون ٢ في نوفمبر سنة ١٩٣٠ الذي أنهى سياسة السوق المفتوحة بأن وضع تعريفاً جمركية جديدة . ولقد كانت هذه الحماية حافزاً قوياً لزيادة النشاط الصناعي . ولما أدت الحرب العالمية الثانية إلى قلة المعروض من السلع المستوردة ، انعمت السلطات المحلية بتيمة لهذه التوسع غير المرسوم في السوق الداخلي . إلا أن الصناعات الجديدة تهرت مرة أخرى بانتهاء الحرب والعودة إلى الاستيراد . ومع ذلك فقد كان هناك قطاع متواضع للصناعة عام ١٩٥٢ يتضمن ٣٤٤٥ مؤسسة تقوم بتشغيل ٢٧٢ و ١٥٦ عاملاً وتساهم بحوالي ١١٪ من الدخل القومي . وكان أهم هذه الصناعات صناعة المنسوجات حيث كانت توظف ٨١٧٤٣ عاملاً ، وتساهم بحوالي ربع صافي الدخل من الصناعة . وتليها في الأهمية صناعات المواد الغذائية التي كانت تستخدم ٩٥٠٦ عاملاً وتساهم بحوالي سدس صافي الدخل من القطاع الصناعي .

ولقد كانت هناك صعوبات ضخمة في سبيل تحقيق التقدم المرغوب فيه في الصناعة . فالخامات نادرة وخاصة المعادن والوقود ، والفنيون غير متوفرين ، والموظفون قليلو العدد ومنخفضو الكفاءة ، والخبرة الفنية غير متوفرة وخاصة بين فئات ملاحظي العمال والعمال المهرة . كما أن مشاكل وصعوبات تسويق منتجات الصناعات الجديدة كانت من العوائق التي أضاعت الأمل في إحداث نمو مربع للصناعة ، خاصة أن الجهل في سنة ١٩٥٢ لم تكن قد ركزت بعد لتحقيق التقدم الاقتصادي .

ويمكننا بالتحليل الكامل للسياسات الاقتصادية التي كانت مطبقة منذ عام ١٩٥٢ ، أن نتبين أن تغيرات واضحة قد حدثت في هذا المضمار خلال السنوات الإحدى عشر الأخيرة . ويمكن تقسيم الفترة ما بين ١٩٥٢ و ١٩٦٣ إلى أربع مراحل محددة هي :

المرحلة الأولى من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ :

طبقت سياسة تخفيف عنيت بالحد من آثار العجز في الميزانية العامة وفي ميزان مدفوعات عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ .

ولقد زاد الدخل القومى مقدراً على أساس أسعار سنة ١٩٥٤ بمعدل ٠.٢٧٪ / عام ١٩٥٢م / ٠.٦١٪ عام ١٩٥٤ . ويرجع جزء من الزيادة الكبيرة الظاهرة في معدل النمو لسنة ١٩٥٤ إلى التغيير في طريقة إعداد تقديرات تلك السنة . إلا أن معالم هذه الزيادة استقرتها زيادة السكان بمعدل ٠.٢٥٪ / عام ١٩٥٢ و ٠.٢٢٪ عام ١٩٥٤ .

وأعيد التوازن إلى الميزانية كما وضعت قيود شديدة على الاستيراد والتحويلات إلى الخارج . وتحول العجز في الميزانية العامة إلى فائض قدره ٦٠٧ مليون جنيه سنة ١٩٥٢/١٩٥٤ . وتم ذلك عن طريق ضغط النفقات العامة إذ انخفضت من ٣٣٢٠١ مليون جنيه سنة ١٩٥٢/١٩٥١ إلى ١٩٩٧ مليون جنيه سنة ١٩٥٢/١٩٥٤ . إلا أنه أعلنت في مارس ١٩٥٢ ميزانية مستقلة للتنمية بلغت نفقاتها الجارية الفعلية ٢٧٠٤ مليون جنيه عام ١٩٥٢/١٩٥٤ ، وتم تمويلها من إيرادات غير عادية .

ولقد تحول أيضاً العجز في ميزان المدفوعات إلى فائض قدره ٢٠٣ مليون جنيه سنة ١٩٥٤ . وحدث هذا التحول غير العادى بالرغم من انخفاض إيراداتنا من الصادرات ، وذلك نتيجة لانخفاض وارداتنا انخفاضاً كبيراً فن ٢١.٠٥ مليون جنيه عام ١٩٥٢ وصلت إلى ١٥.٠٧ مليون جنيه سنة ١٩٥٤ .

كذلك انخفضت كمية العملة المتداولة من ١٨٤٠٥ مليون جنيه إلى ١٦٧٠٦ مليون كما أظهرت الروائع الخاصة تحت الطلب انكماشاً مماثلاً ، وبذلك قل عرض النقود بنسبة ٠.٦٣٪ . وانخفض الدين العام أيضاً إلى ١٩٥ مليون جنيه في يونيو ١٩٥٤ . ولقد ارتفعت قيمة الجنية المصرى في الأسواق العالمية نتيجة لهذه الظروف المواتية بعد أن كانت قد تدهورت في عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ .

أما التوزيع الجغرافى لتجارتنا الخارجية فلم يطرأ عليه أى تغيير جذرى خلال هذه الفترة .

وقد ظهر بعض التحسن المؤقت في علاقاتنا التجارية مع بريطانيا ولو أنها ظلت بعيدة عما كانت عليه في الأزمنة الماضية .

ولقد كان اهتمام حكومة الثورة بالتنمية الاقتصادية وإصرارها على تحقيق ذلك واضحاً . بيد أنه لم يكن هناك تفكير في ذلك الوقت في اتباع أسلوب مركزية التخطيط . وعلى ذلك أنشئ مجلسان أحدهما المجلس الدائم للخدمات الاجتماعية ، والآخر لتنمية الإنتاج القوي . وهما لايهيران أجهزة للتخطيط المركزي وإنما مجموعات لدراسة وتنفيذ مشروعات اقتصادية واجتماعية . وقد كان لكل من المجلسين قدر من النجاح ومن الفشل . فنجح المجلس الأول في أوجه كثيرة من نشاطه وخاصة في ميادين الصحة والتعليم . إلا أن أكثر مشاريعه طموحاً وثورية لم يكتمل له النجاح ، وهو مشروع الوحدات المجمع التي تهدف إلى تقسيم القطر كله إلى مناطق صغيرة تقوم بخدمة كل منها وحدة مجمعة مكونة من مدرسة ، ونادى ، ومستشفى ، ومكتبة . وتنفيذ هذا المشروع من شأنه إحداث ثورة شاملة في الريف وخلق بيئة اجتماعية جديدة تساعد على دفع عجلة النمو الاقتصادي . إلا أن عدداً محدوداً من هذه الوحدات قد تم إنشاؤه ويعمل حالياً ، إذ تبين فيما بعد أن تكاليف إدارة الوحدات فاقت كثيراً المبالغ المقدرة لها . وأما المجلس الثاني المختص بمسائل الإنتاج فلقد صادفه النجاح أكثر مما صادفه الفشل . فأعد دراسات لمشروعات محددة نفذت فيما بعد وحقت درجة كبيرة من النجاح^(١) .

ولقد كانت سياسة الحكومة القوييلية في هذه الفترة سياسة متخفظة جداً بمعنى أنها لم تلجأ إلى وسائل القويل باستحداث العجز . فكان تحديد حجم الإنفاق على مشروعات التنمية يتم بعد حساب دقيق للبدخرات الحقيقية والعملات الأجنبية المتوفرة . ومع ذلك فقد بلغت نفقات الحكومة الفعلية على مشروعات التنمية ٢٤٠٦ مليون جنيه في سنة ١٩٥٢/١٩٥٣ أى بنسبة ٠,٣٪ من الدخل القوي لسنة ١٩٥٣ . ثم زيدت إلى ٤٧٠٦ مليون جنيه في سنة ١٩٥٣/١٩٥٤ أى بنسبة ٠,٥٥٪ من الدخل القوي لسنة ١٩٥٤ . ولا يتوافر أي تقديرات دقيقة عن استثمارات القطاع الخاص في تلك الفترة .

(١) ومثال ذلك مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان . وإنشاء مصانع السباد وغير ذلك من المشروعات التي أدمجت في سنة ١٩٥٨ ضمن مشروع السنوات الخمس الصناعية .

أما بالنسبة لرؤوس الأموال الأجنبية فقد بذلت الحكومة جهداً لاجتذابها إلى مصر ولكن دون استجابة كبيرة .

أخيراً نجد أن هذه المرحلة شهدت تطبيق الإصلاح الزراعي في عام ١٩٥٢ الذي استهدف تحقيق العدالة الاجتماعية . وقد أصبحت الإصلاحات الزراعية اليوم أمراً معيَّناً في كل حركة إصلاح . فقد فرض الإصلاح حداً أقصر للملكية الزراعية هو ٢٠٠ فدان للشخص الواحد (١) . ووزعت الأملاك الزائدة على الفلاحين الذين لا يملكون أراضى زراعية ، على ألا يزيد نصيب كل منهم على خمسة أفدنة . وتقرر تمويش الملاك الذين انتزعت منهم الملكية بسندات حكومية طويلة الأجل ، كما فرض على المنتفعين من القانون تسديد ثمن الأرض التي حصلوا عليها بالتقسيط وعلى فترات طويلة ، وطولبوا أيضاً بالإلتزام إلى جمعيات تعاونية من الدرجة الأولى ينحصر معظم نشاطها في مساعدة الملاك الجدد في تمويل وتسويق محاصيلهم .

المرحلة الثانية من عام ١٩٥٥ إلى ١٩٥٧ :

بدأت هذه الفترة برغبة متزايدة في تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي لمقابلة آثار الزيادة السريعة في عدد السكان . ولذلك أشد الميل إلى زيادة الإنفاق على مشروعات التنمية بشتى الطرق . وبدأ التخلي عن التخصف في السياسة التمويلية مع ازدياد حاجة الحكومة إلى الأموال لتغطية نفقات مشروعات التنمية وأوجه النشاط الجارية الأخرى وخاصة في ميدان الخدمات مثل الصحة والتعليم وإعانة زلاط المديشة . هذا بجانب زيادة نفقات الدفاع بدرجة كبيرة . ولقد ارتفع الدخل القومى (مقدراً بأسعار سنة ١٩٥٤) بنسبة ٥٦.١٪ / عام ١٩٥٥ و ٣٠.٢٪ / في ١٩٥٦ و ٣٠.٢٪ / في ١٩٥٧ . أما معدل الزيادة السكانية فقد بر ٢٥.٢٪ / في ١٩٥٥ و ٢٤.٢٪ / في ١٩٥٦ و ٢٠.٢٪ / في ١٩٥٧ .

وارتفعت النفقات العامة الفعلية (الجارية والإتائية) من ٢٣٣ مليون جنيه عام ١٩٥٤/٥٣ إلى ٢٥٨١ مليون جنيه سنة ١٩٥٧/٥٦ ؛ خمص منها ٤٧٨ مليون جنيه عام ١٩٥٤/٥٣ لمشروعات التنمية ثم ازداد المنفق في هذا الغرض إلى ٦٦٠٦ مليون جنيه سنة ١٩٥٧/٥٦ . وبعبارة

(١) خذ من هذا الحد الأقصى إلى ٢٠٠ فدان في سنة ١٩٦١ .

أخرى مثلت الاستثمارات الحكومية في مشروعات التنمية ٥٠٪ من الدخل القوي لسنة ١٩٥٤، و ٦٠٪ لسنة ١٩٥٥، و ٩٠٪ لسنة ١٩٥٦، و ٦٠٪ لسنة ١٩٥٧.

ولقد بدأ خلال هذه الفترة الاعتقاد على طرق التمويل باستحداث العجز، وأطردت أهميتها تدريجياً ومع ذلك فإنه من الصعب تقدير العجز السنوي للخزينة نظراً لأن هيكل الميزانية قد أصبح أكثر تعقيداً إذ أعدت ميزانية مستقلة للتنمية وعدة ميزانيات ملحقة. وبمحنة عامة أعيد تبويب الميزانية العادية بحيث استبعد منها كل الإنفاق على مشروعات التنمية. فأصبحت تحقق فائضاً سنوياً خصص للسماحة في ميزانية التنمية. ويغطي الفائض المذكور جزءاً بسيطاً من نفقات ميزانية التنمية. وأما باقي النفقات فتعمل من القروض العامة، وقروض الجهاز المصرفي، والقروض والإعانات الأجنبية.

وارتفع الدين العام في هذه المرحلة من ١١٥ مليون جنيه في يونيو ١٩٥٤ إلى ٣١٠ مليون جنيه في يونيو ١٩٥٧. وتماثلت هذه الزيادة في زيادة قروض التنمية بمقدار ٣٥ مليون جنيه وسندات الإصلاح الزراعي بمقدار ١٧٠ مليون جنيه. وأذن الخزانة بمقدار ٦٣ مليون جنيه. ولذلك ارتفعت نسبة الدين العام إلى الدخل القوي بالأسعار الجارية من ٢٢٪ في سنة ١٩٥٤ إلى ٢٨٪ في سنة ١٩٥٧.

أما كمية العملة المتداولة فقد ارتفعت من ١٦٧ مليون جنيه في ديسمبر ١٩٥٤ إلى ٢١٣ مليون جنيه في ديسمبر ١٩٥٧. كما زادت الودائع الخاصة تحت الطلب هي الأخرى. مما أدى إلى زيادة في عرض النقود من ٢٢٤ مليون جنيه إلى ٤١٥ مليون جنيه. وكانت هذه الزيادة السريعة ناتجة بطبيعة الحال من الاتجاه الحكومة إلى الجهاز المصرفي حيث ارتفعت مطالبته منها من ٧٠ مليون جنيه في ١٩٥٤ إلى ٢٢٤ مليون جنيه في ١٩٥٧ أي بنسبة ٢٢١٪. وقد ارتفعت مطلوبات القطاع المصرفي قبل القطاع الخاص أيضاً من ١٦٠ مليون جنيه إلى ٢٢١ مليون جنيه أي بنسبة ٣٧٨٪.

هذا بينما أظهر الرقم القياسي لأسعار الجملة (يونيو / أغسطس ١٩٣٦ = ١٠٠) زيادة واضحة نسبتها ٢٢٥٪ (من ٢٤٢ في عام ١٩٥٤ إلى ٤١٩ في عام ١٩٥٧). على أنه يجب ملاحظة أن

الجزء الأكبر من هذه الزيادة كان مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بأحداث حرب السويس ، التي أدت إلى ارتفاع أسعار الواردات بسرعة ، وانخفاض قيمة الجنيه المصرى في الخارج انخفاضاً كبيراً . وفي الواقع ارتفع الرقم القياسى لأسعار الجملة في سنة واحدة من ٢٥١ في آخر ١٩٥٥ إلى ٤١٥ في نهاية ١٩٥٦ ، وهو تطور يخالف كل السابغة واللاحقة لمستوى الأسعار في مصر . ولقد نجحت الحكومة في تحديد أى ارتفاع جديد في مستوى الأسعار في حدود معتدلة ، وذلك بالتجاء إلى عدة سياسات اقتصادية تراوحت بين تقديم الإعانات المالية المباشرة ، إلى إحكام الرقابة على أسعار معظم السلع الاستهلاكية وإجراءات المياث . وغنى عن البيان أن الحكومة لم تحاول إعادة مستويات الأسعار إلى ما كانت عليه قبل حرب السويس ، إذ يبدو أنه قنود من المناسب السماح بمنفذ جزئى للضغوط للتوسعية التي خلقتها الزيادة الكبيرة للنفقات العامة .

وامة كان الصعب على ميزان المدفوعات طوال هذه المرحلة كبيراً جداً بما أدى إلى تحول الفائض البسيط الذى تحقق في عام ١٩٥٤ إلى عجز سنوى كبير بلغ حوالى ٣١ مليون جنيه سنوياً خلال العام ١٩٥٥ من ١٩٥٦ . والسبب الرئيسى لهذا العجز هو الزيادة المستمرة في مدفوعات الواردات ، إذ زادت من ١٥٠.٧ مليون جنيه في سنة ١٩٥٤ ، إلى ٢١٧.٥ مليون في سنة ١٩٥٧ . هذا بجانب أن الصادرات قابلتها صدمات كبيرة نتيجة لاشتداد التوتر السياسى ، وخاصة في سنة ١٩٥٦ التي سجلت صادراتنا أثمانها مستوى منخفضاً هو ١١٩.٩ مليون جنيه . وتناقصت الأرصدة من الأصول الأجنبية من ٢١.٤ مليون جنيه في ١٩٥٤ ، إلى ١١.٠٦ مليون جنيه في ١٩٥٧ .

ولقد شهدت هذه المرحلة أيضاً تديراً هاماً في اتجاه حركة تجارتنا الخارجية . فقد قاطعت بريطانيا ودول الغرب دامة صادراتنا بسبب المنازعات السياسية وسواوات الحكومة معالجة هذا الوضع عن طريق عقد العديد من الاتفاقات التجارية الثنائية مع دول أوروبا الشرقية وغيرها من المناطق . ولقد نجحت هذه السياسة في فتح أسواق جديدة للصادرات المصرية ويسرت التغلب على المشاكل التي نشأت عن مقاطعة الكتلة الغربية .

إلا أن وارداتنا من الدول الغربية لم تتخفف بنفس النسبة التي تأخرت بها صادراتنا إليها . وأدى ذلك إلى خلق مشاكل إضافية فيما يتعلق بتوازن تجارة مصر النقدية بسبب اختلال التوزيع

الجغرافى ليزان المدفوعات ، حيث تحقق فائض مع مناطق معينة ، ويجز مع مناطق أخرى . وهناك نتيجة أخرى هامة لحرب السويس وهى قيام الحكومة بتأميم المصالح الفرنسية والبريطانية الموجودة فى مصر ، وخاصة البنوك وشركات التأمين . ولقد أدت هذه الخطوة إلى نشوء القطاع العام كقوة لها اعتبارها فى قطاع الأعمال . وقامت الحكومة بإنشاء مؤسسة خاصة هى المؤسسة الاقتصادية لرعاية وإدارة مصالح الدولة فى قطاع الأعمال .

وفى الوقت نفسه ازداد الاتجاه نحو مركزية التخطيط قوة . وقبلت الحكومة بوصف كونه أفضل طريقة لدفع عجلة النمو . وربما ما دعمت أجهزة التخطيط وأُنشئت إدارات مركزية لذلك . وفى نهاية هذه المرحلة كان قد تم إعداد خطة صناعية خمسية . وتضمنت هذه الخطة فى الواقع عدة مشروعات صناعية مستقلة سبق أن قام بدراسة معظمها المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، ومنها مصانع الصلب والاسمنت . وعدد كبير من الصناعات الخفيفة . والهدف الرئيسى لهذه الخطة هو تنمية الصناعات الخفيفة التى كنا لسرد منتجاتها قبلا . وعقدت الحكومة اتفاقية بشروط ملائمة مع الاتحاد السوفيتى لتوفير العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد المعدات والمصانع منه .

وأما عن مشكلة تزايد السكان ، فإن الحكومة كانت شاعرة بمشاكل هذا الضغط السكانى ولكنها لم تكن مقتنعة بعد بضرورة اتخاذ سياسة محددة تشجع على تنظيم الأسرة بقصد خفض معدل الزيادة السنوية فى السكان . وكان الرأى السائد أن نجاح مشروعات التنمية فى كل من قطاعى الزراعة والصناعة سوف يرفع من مستويات المعيشة مما يخلق بيئة اجتماعية جديدة تدفع الأفراد إلى تنظيم الأسرة اختيارياً دون أى تدخل من جانب الدولة . ولذلك كان من الضرورى القيام بمشروعات استثمارية واسعة النطاق لرفع مستويات المعيشة ، ويمثل مشروع السد العالى فى قطاع الزراعة نموذجاً للمشروعات التى تميز بهذه الصفة . ومن ثم أصبح له الأولوية من بين مشروعات التنمية فى مصر . وعلى ذلك ركز الاهتمام أثناء هذه الفترة على مشروع السد العالى وتبلورت هذه الجهود فى عقد اتفاق مع الاتحاد السوفيتى لتمويل المشروع ، والحصول على المساعدات الفنية اللازمة .

ويمكن تلخيص ما سبق عرضه ، فى أن هذه المرحلة من مراحل النمو أسفرت فى نهايتها عن زيادة محدودة فى الدخل الفردى ، بسبب الزيادة المضطردة فى السكان التى انتهت بدرجة كبيرة

اقتصاديات

من القو الاقتصادي الذي تحقق . وارتفع الإنفاق على مشروعات التنمية كثيراً ، كما لجأت الحكومة إلى طرق القبول باستحداث العجز . واستولت الدولة على جزء كبير من قطاع الأعمال . وأسّرت الخطى نحو مركزية التخطيط ، كما وضعت خطة صناعية خمسية . وأما الأصول الأجنبية فقد تناقصت بدرجة وتواتر العجز في ميزان المدفوعات . هذا بالإضافة إلى أن حرب السويس قد أدت إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري في الخارج وارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية وإحداث تغير جذري في اتجاه حركة التجارة الخارجية .

المرحلة الثالثة — (من ١٩٥٨ إلى ١٩٥٩) :

تمتاز هذه المرحلة بالإطراء لسياً في الاتجاه نحو التخطيط الاقتصادي ، حيث دعت ظروف الوحدة بين مصر وسوريا إلى فترة ثريث . إذ كانت مصر قد حققت شوطاً طويلاً في بناء الهيكل الاشتراكي للاقتصاد المخطط مع تطبيق الإصلاح الزراعي ، وتوسيع في القطاع العام ، وتنفيذ الخطة الصناعية الخمسية ، وتطبيق نظام ضريبي تصاعدي بمعدلات مرتفعة . بينما كان الاقتصاد المصري يقوم على المثلث الوارد والصادرات والتشاطر التجاري مع أقل حد يمكن من الرقابة على الواردات وسر الصرف . وكانت سياسة الحكومة المركزية تهدف إلى تحقيق تغيير سريع في هيكل الاقتصاد المصري لتحويله إلى نمط اشتراكي مخطط ، وأثناء ذلك تبطل من خطوات السير في هذا الاتجاه في الإقليم المصري ، حتى يمكن تحقيق الثمرة الموجودة بين الإقليمين .

واسّمرت الحكومة في تنفيذ الخطة الصناعية الخمسية وشجعها ما حققته من نجاح مبدئي في هذا المجال على إعلان دزمها على تخفيض مدة التنفيذ من خمس إلى ثلاث سنوات فقط . وفي الحقيقة عندما بدأ تنفيذ خطة خمسية شاملة لجميع أوجه النشاط الاقتصادي في يوليو ١٩٦٠ ، كان جزء من الخطة الصناعية الخمسية (حوالي الربع) لم يتخذ بعد ، ومن ثم ضم إلى الخطة السادسة . ومع ذلك فإن القدر الذي تم تنفيذه كان ملموساً وقد خلق قاعدة صناعية هامة ، لكن معظمها يتكون من الصناعات الخفيفة ، وكانت سياسة الحكومة تعمل على المساهمة مباشرة في رأس مال الصناعات الجديدة التي لا يقدر القطاع الخاص على تمويلها . وأما إذا قامت المشروعات الخاصة بالاستثمارات الصناعية الجديدة فإن سياسة الحكومة كانت تتمثل في مساعدتها في الحصول على ما يحتاج إليه من قروض من الجهاز المصرفي ، وفي منحها خصومات الاستهلاك اللازمة والمعدات الأجنبية

الضرورية لاستيراد المعدات والخبرات الفنية . كما أنها كانت تحظر استيراد السلع الأجنبية المنافسة للصناعات المحلية الحديثة بمجرد بدء الأخيرة في الإنتاج . وهكذا كان ربح المشروعات الجديدة مؤكداً ١٠٠٪ تقريباً . وأما مقدرة فئة المظمين - وقد كانت نادرة على كل حال - فإنها لم تلعب دوراً هاماً في استحداث النشاط الصناعي الجديد .

وانهكست آثار تنفيذ مشروع السنوات الخمس الصناعي ، والأحوال الزراعية الملائمة ، على زيادة الدخل القومي ، زيادة ملحوظة وصلت إلى ١٢٥٪ في عام ١٩٥٨ و ١٠٪ في عام ١٩٥٩ . فبلغت القيمة المضافة في القطاع الزراعي ٣٨٢٠٨ مليون جنيه في سنة ١٩٥٩ بعد أن كانت تقدر بمبلغ ٣٤٢٠٢ مليون جنيه في سنة ١٩٥٧ و ٢٣٤٠٤ مليون جنيه في سنة ١٩٥٢ .

والتخفيض الإنفاق العام مؤقتاً من ٣٥٨٠١ مليون جنيه سنة ١٩٥٧/٥٦ (حيث خص براج التنمية ٦٦٠٦ مليون جنيه) إلى ٣٣٥٠٣ مليون جنيه سنة ١٩٥٨/٥٧ (خص براج التنمية منها ٥٩ مليون جنيه) ، ثم ارتفع في سنة ١٩٥٩/٥٨ إلى ٤٣٠٢٢ مليون جنيه للتنمية . وأما الدين العام فقد زاد هو الآخر من ٣١٠٠٦ مليون جنيه سنة ١٩٥٧ إلى ٢٨٠٠٨ مليون جنيه في سنة ١٩٥٩ ، وذلك نتيجة لزيادة قروض التنمية بمبلغ ٢٤ مليون جنيه ، وسندات الإصلاح الزراعي بـ ١٦٢٢ مليون جنيه ، وأذون الخزانة بـ ٣٠ مليون جنيه .

أما كمية النقود فقد انخفضت انخفاضاً طفيفاً من ٤١٥ مليون جنيه في عام ١٩٥٧ إلى ٤١٣٠٨ مليون في عام ١٩٥٩ ، وذلك نتيجة لزيادة في الودائع الخاصة تحت الطلب بمقدار ١١٠٩ مليون جنيه ألغى آثارها انخفاض في كمية العملة المتداولة بمقدار ١٣٠١ مليون جنيه . وارتفعت مقايضات الجهاز المصرفي من الحكومة فوصلت إلى ٢٤٧٠٤ مليون جنيه في سنة ١٩٥٩ بعد أن كانت تبلغ ٢٢٣٠٤ مليون جنيه في سنة ١٩٥٧ . إلا أن الزيادة في استملاكه على القطاع الخاص كانت أكبر ، إذ زادت من ٢٢١٠٨ مليون جنيه في عام ١٩٥٧ إلى ٣٠٤٠٧ مليون جنيه في عام ١٩٥٩ .

وانكش الحجر في ميزان المدفوعات إلى ٢٤٠٦ مليون جنيه ، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة الإيرادات الجارية غير المنظورة وبالأخص من رسوم المرور في قناة السويس .

أما صافي الأصول الأجنبية فقد انخفضت إلى ٦٨٠٨ مليون جنيه في سنة ١٩٥٩ أو ما يعادل ٣٠٪ من مجموع مدفوعاتها وودادات تلك السنة .

وفيا يتعلق باتجاه التجارة الخارجية فقد ظلت تسير في نفس الاتجاه الذي كان سائداً في المرحلة السابقة مع بعض التغيرات الطفيفة .

المرحلة الرابعة — (من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٣) :

بدأت هذه المرحلة باتجاه قوى نحو التركيز في التخطيط . وعلى تقدير في الواقع فترة تغير كامل في النظام الإقتصادي المصري ، إذ طبق خصلاها ما يعرف بالنظام الاشتراكي . الديمقراطي التعاوني .

ولقد بدأ في أول يوليو ١٩٦٠ تنفيذ خطة خمسية شاملة للتنمية الإقتصادية ، هدفها الرئيسي مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات ، بحيث يتم زيادته في السنوات الخمس الأولى بنسبة ٤٠٪ . وحدد حجم الاستثمارات اللازمة خلال السنوات الخمس الأولى بمقدار ١٥٧٧ مليون جنيه مع التركيز على الاستثمار في القطاع الصناعي (٣٠٪ من خطة الاستثمارات) أكثر منه في القطاع الزراعي (٢٤٪ فقط) . ويهدف ذلك إلى زيادة نسبة الدخل القومي الناتج من القطاع الصناعي من ٢٥٪ سنة ١٩٦٠/٥٩ إلى ٣٢٪ سنة ١٩٦٥/٦٤ مع انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي من ٣١٪ إلى ٢٨٪ .

وناقى التطورات الهامة التي تمت في هذه المرحلة هو قيام الحكومة بتقييم الجانب الأكبر من قطاع الأعمال ، وقد بدأت حركة التأميم في فبراير ١٩٦٠ فشملت بنك مصر والبنك الأهلي المصري . وهذه الخطوة لها أهميتها لأن ما سبق تأميمه في سنة ١٩٥٦ كان مؤسسات أجنبية ، أما هذه المرة فقد شملت مؤسسات مملوكة كلها أو معظمها للوطنيين . وفي ديسمبر ١٩٦٠ تم أيضاً تأميم البنك البلجيكي والبنوك في مصر . وفي يونيو ويوليو ١٩٦١ قررت الدولة أن تتولى كل تجارة الواردات . كذلك أتمت تجارة القطن وجزءاً كبيراً من تجارة الصادرات ، كما أتمت تأمياً كلياً وجزئياً أكثر من ٣٠٠ مؤسسة تقوم بمعظم النشاط في قطاع الأعمال بمصر . ويضاف إلى ذلك صدور قانون الإصلاح الزراعي الجديد الذي حدد الملكية بمائة فدان . ورفعت طرية الإيراد العام التضاعده إلى مستويات عالية (٩٠٪ على الدخل السنوي الذي يزيد على ١٠٠٠٠ جنيه) . كما أصدرت قانوناً جديداً يضع حداً أقصى للربح والمكافآت هو ٥٠٠٠ جنيه في السنة . وأخيراً تقرر توزيع ٢٥٪ من صافي أرباح المؤسسات على الموظفين والعامل ، كما أصبح لهم الحق في انتخاب

ممثلين لهم في مجالس إدارة المؤسسات . وخفضت ساعات العمل إلى سبعة في اليوم .

ولقد استمر النمو الاقتصادي في خلال هذه المرحلة ، ولو أن سنة ١٩٦٢/٦١ تأثرت بإصابة محصول القطن بالآفات ، مما تسبب في انخفاضه إلى ٦٧ مليون قنطار مئري (القنطار المئري = ٦٠ كيلو) مقابل ٩٥ مليون قنطار مئري في الموسم السابق . فقد انخفض متوسط إنتاج القطن من القطن في تلك السنة إلى ٣٣٨ قنطار مئري مقابل ٥٢ قنطار مئري في سنة ١٩٦٠/٥٩ ، و١١٥ قنطار مئري في سنة ١٩٦١/٦٠ . وترتب على ذلك أن انخفضت القيمة المضافة في القطاع الزراعي من ٤٢٢١ مليون جنيه في سنة ١٩٦٠ إلى ٣٧٢٣ مليون جنيه في سنة ١٩٦١ .

ولقد تفعّل الدخل القومي من ١٢٨٥٣ مليون جنيه في عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ١٣٦٣٥ مليون جنيه في عام ١٩٦١/٦٠ ، وإلى ١٤١١١ مليون جنيه في عام ١٩٦٢/٦١ ، و ١٥٣١٥٩ مليون جنيه في عام ١٩٦٣/٦٢ أي بمعدل ٦١ ٪ ، و ٣٥ ٪ ، و ٨٥ ٪ على التوالي . ولقد ساهم قطاع الصناعة عام ١٩٦٣/٦٢ (بما فيه البناء والكهرباء) بنسبة ٢٨٨ ٪ من الدخل القومي بينما ساهمت الزراعة بنسبة ٢٧٨ ٪ .

ولقد زادت خلال هذه المرحلة نسبة ما ساهم به القطاع العام في الاستثمارات السنوية من ٨٢٠٦ ٪ إلى ١٩٦٢/٦١ إلى ٩٠٣ ٪ سنة ١٩٦٣/٦٢ ، وقدرت بـ ٩٣٧٧ ٪ للسنة المالية الحالية ١٩٦٤/٦٣ . كما قدر أن ٣٥٧ ٪ من استثمارات القطاع الخاص ستوجه إلى عمليات الإسكان ، و ١٥١ ٪ إلى الزراعة ، و ٧٩ ٪ إلى مشاريع الري والصرف ، و ١٢٠٦ ٪ إلى الصناعة . هذا مع ملاحظة أن الاستثمارات الخاصة في مشاريع الإسكان لا تمثل إلا ٢٨٨ ٪ من مجموع الاستثمارات المخصصة لهذا الغرض .

ولقد ارتفعت سريعاً تقديرات نفقات الحكومة من ٥١١١ مليون جنيه سنة ١٩٦٠/٥٩ ، إلى ٩٧٠ مليون جنيه في سنة ١٩٦٣/٦٢ ، مع زيادة تبعية في عجز الميزانية . كما أن الدين العام زاد في نفس الفترة فوصل إلى ٦٣١٧ مليون جنيه ، بعد أن كان ٤٦٤٣ مليون جنيه . ووصلت مطالب الجهاز المصرفي من الحكومة إلى ٥٣٠٣ مليون جنيه في نهاية يونيو ١٩٦٣ ؛ مقابل ٣١٠٩١ مليون جنيه في آخر يونيو ١٩٦٠ .

وزادت كنية العملة المتداولة خارج البنوك من ١٩٢٣ مليون جنيه في نهاية يونيو ١٩٦٠ ،

إلى ٢٨٥٤ مليون جنيه في آخر يونيو ١٩٦٣ ، مع زيادة في كمية النقود المعروضة من ٢٤٢٤ مليون جنيه إلى ٤٧١ مليون جنيه . وأما صافي الأصول الأجنبية فانخفضت من ٤٩٠ مليون جنيه في نهاية يونيو ١٩٦٠ إلى ٤٢٤ مليون جنيه في نهاية يونيو ١٩٦٣ ، واتسع العجز في ميزان المدفوعات الجارية .

(٣) تقييم الفترة موضع الدراسة

أهم إنجازات هذه الفترة هي خلق قوة دفع ذاتية في اتجاه التنمية الاقتصادية على النطاق القومى ، وادخال تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية واسعة .

ويتبين مما عرضناه في الصفحات السابقة أن نمو مصر الاقتصادية أثناء الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٣ يكشف عن جهد حكومى واضح ومتزايد يبذل من أجل التنمية الاقتصادية ويتمثل ذلك في الزيادة المتصلة في الإنفاق الحكومى على الاستثمار ، والارتفاع الحاد في الواردات من المواد الخام والآلات ، والنفق السريع في كمية النقود وفي مطلوبات القطاع المصروف من الحكومة ، وزيادة الدين العام ، واتساع عجز التجارة الخارجية ، وفي الزيادة الكبيرة في الإنتاج الصناعى . وبعبارة الاقتصاديون الكلاسيك بعض الظواهر السالفة ظواهر غير موافقة ، وخاصة نمو الدين العام واتساع عجز التجارة الخارجية . إلى أن اقتصادى الوقت الحاضر الذين يهتمون بمشاكل التنمية الاقتصادية لا يشكون في حتمية المرور بهذه المتاعب بالنسبة لكل دولة في طور النمو .

ودراسة نمو مصر الاقتصادى منذ سنة ١٩٥٢ يلقي ضوءاً كبيراً على طبيعة الاختيار الذى توصلت إليه ، فأولاً : نجد أنه تقرر إدارة الجهاز الاقتصادى بأقصى سرعة ممكنة ، حتى يمكن التغلب على مشكلة نمو السكان . وينطوى هذا القرار ضمناً على الاستعداد لتحمل أكبر عبء ممكن من الظواهر غير الموافقة مثل : التوسع النقدى ، واستدانة الحكومة ، ومتاعب المدفوعات إلى الخارج . كما يستتبع هذا القرار أيضاً أن العبء المذكور سوف يظل يتزايد بسرعة كبيرة ، حتى يبلغ أقصاه بعد سنوات يحتمل أن توافق نهاية السنوات العشر الأولى من التنمية . وفي مثل هذه الظروف لا مفر من فرض رقابة صارمة على الأسعار المحلية ، وعلى المدفوعات إلى الخارج .

وثانياً : تقرر أن تبدأ عملية التصنيع بتنفيذ مشروعات لإنتاج سلع استهلاكية . وإن تضمنت

الخطوة عدداً محدوداً من مشروعات الصناعات الثقيلة . وقد اتخذ هذا القرار بقصد إنتاج بدائل للسلع الصناعية المستوردة ، ويقصد خلق سوق مستقبل للصناعات الثقيلة ، التي سوف تكون مهمتها إنتاج الآلات وقطع النيار والمواد الخام اللازمة للتوسع أو للإحلال . وينطوى هذا القرار ضمناً على زيادة العبء الحالى على ميزان المدفوعات إلى أقصى مدى ، لسبب زيادة الواردات من المواد الخام والسلع نصف المصنوعة وقطع النيار والآلات . كما أنه ينطوى على إمكان تحقيق مستوى موافق لمعدل رأس المال / الدخل أثناء المرحلة الأولى من التخطيط الشامل . إذ من المعروف أن هائل الصناعات الإستهلاكية أكبر وأسرع في التحقيق من عائد الصناعات الثقيلة . وقد يرجح هذا التحليل أنه عندما يأتى وقت التركيز على الإستهثار في الصناعات الثقيلة ، فإن معدل النمو الاقتصادي سوف ينخفض نسبياً نظراً لضرورة زيادة الإنفاق الإستهثاري وتركيزه . وربما يغير من نتائج هذا التحليل أثر الإستهثار الحالى في مشروع السد العالي ، الذى ستعود غلته الكاملة بعد سنوات ، أى أنه قد يوافق زمنياً التحول المنتظر إلى الصناعات الثقيلة .

ومثالاً : نقرر أن يسمح للاستهلاك القوى بالنمو أثناء فترة الخططة ، بقصد رفع مستوى معيشة المواطنين وخلق أسواق قادرة على استيعاب إنتاج صناعات استهلاكية في حجم مثالى . ومن شأن هذا القرار أيضاً أن يزيد من الحاجة إلى المنخرات الأجنبية في شكل قروض ومساعدات خارجية .

ويتضح أن الإختيار لم يكن سهلاً . ومن العدالة أن نسجل أن الجهود الموجهة إلى التنمية قد أنتجت فضلاً مديداً كافياً للنمو الاقتصادي ، ولو أنه لم يكن ثابتاً على نفس المستوى في كل السنوات مما يشير إلى أن عملية التنمية الاقتصادية لم تصل بعد إلى مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي . كذلك من الواضح أن التوسع النقدي والعبء على ميزان المدفوعات قد زاد — كما هو متوقع — بدرجة كبيرة . وهذا يعنى أن تجربة مصر في التنمية الاقتصادية قد بلغت الآن أصعب اختباراتهما . وسوف يعلن النجاح في هذا الاختبار الطويل للعالم ، أن أمة أخرى قد أفلحت من أغلال التخلف الاقتصادي الثقيلة .

وبربع الفصح لنتائج السنوات الإحدى عشر ، بعض التعليقات على النقاط التالية :

١ - معدل رأس المال / الدخل :

تقدر الخطة أن استثمار ١٥٧٧ مليون جنيه في السنوات الخمس الأولى سوف يحقق ارتفاعاً في الدخل القوي بمبلغ ٥١٣ مليون جنيه، أي أن معدل رأس المال / الدخل = ٣ . وتقدر استثمارات السنوات الخمس التالية بمبلغ ١٧١٧ مليون جنيه، ينتظر أن ترفع الدخل القوي نحو ٧٩٩ مليون جنيه، أي أن معدل رأس المال / الدخل = ٢.٢٢ . ويمكن تقدير قيمة الاستثمارات أثناء الفترة ١٩٥٢ - ١١٥١ بمبلغ ٦٢٧ مليون جنيه . وهو مبني على أساس النفقات المالية العامة على التنمية وبمبلغ ٥٠١ مليون جنيه، وعلى الزيادة في رأس المال المخصص للشركات الصناعية والتجارية وبمبلغ ١٢٦ مليون جنيه . وبدى أن هذا الرقم لا يشمل الاستثمارات الخاصة في الزراعة والإسكان إلا أنه إذا ما أخذنا في الاعتبار أن هذا الرقم التقريبي، بالأسعار الجارية، وللإجمالي لا الصافي؛ فإنه يمكن القول بأنه لا يختلف كثيراً عن الرقم الحقيقي بالأسعار الثابتة للاستثمار الصافي . وتبين تقديرات الدخل القوي بالأسعار المثبتة لسنة ١٩٥٤ - عن نفس الفترة - ارتفاعاً في الدخل القوي بلغ ٤٠٠ مليون جنيه .

ونخرج من هذين الرقيين بأن متوسط معدل رأس المال / الدخل قد بلغ أثناء الفترة ١٩٥٢ - ١٩٥٩ نحو ١.٢٦ . وحتى إذا ما رفعنا الرقم التقريبي للاستثمارات بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه أخرى، فإن المعدل المتوسط لن يتجاوز ٢ .

وإذا ما رجعنا أن معظم الجهد الموجه للتنمية أثناء الفترة المذكورة إنما ذهب إلى الصناعات الاستهلاكية، فإن رقم متوسط معدل رأس المال / الدخل الذي توصلنا إليه يعتبر أكثر واقعية من الرقم المقدر في خطة السنوات الخمس، ويجب أن نتوقع أيضاً أن السنوات الخمس الثانية سوف يصحبها معدل رأسمالي / دخل أعلى منه في السنوات الخمس الأولى . وعلى أي حال فإنه إذا ما احتسبنا المعدل المذكور عن تقديرات السنوات العشر كلها - كوحدة واحدة - فإنه يعادل ٢.٢٦ .

ولا يتوافر لدينا رقم الاستثمارات التي نفذت فعلاً خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة . فإذا ما احتسبنا رقم الاستثمارات العام المقترح في الميزانيات السنوية - فلفيك عن استثمار القطاع الخاص - فإن معدل رأس المال / الدخل يصل إلى ٤ (تقديرات الاستثمارات العامة ٩٦٣ مليون جنيه مقابل ارتفاع فعلي في الدخل القوي بنحو ٢٤٧ مليون جنيه) . ولا تساعد البيانات المتاحة لدينا على تقديم إيحاء لهذا التناقض بين الأرقام .

٢ — التمويل باستحداث العجز :

أصبح من الأمور المقبولة عموماً أن التمويل باستحداث العجز جزء من عملية التنمية الاقتصادية. ولكن الحد المسموح به دون إضرار بعملية التنمية ذاتها ، لا يزال موضع خلاف . وقد نجحت حكومة الجمهورية العربية المتحدة في فرض رقابة دقيقة على الأسعار ، على الرغم من الضغوط التوسعية المستمرة . وقد أمكن تحقيق هذا النجاح بزيادة الإعانات المالية للسلع الضرورية بزيادة كبيرة ، وبالسماح بزيادة الواردات من المواد الغذائية بزيادة سريعة . وبالتالي ازداد العبء على ميزان المدفوعات . وقد تمثل التوسع التام في زيادة سريعة في الإنفاق على الاستهلاك . وفي الحقيقة يُقدر أن إعمال الاستهلاك القوي في السنة الرابعة من الخطة يربو على ما كان مقدراً بلوغه في نهاية السنة الخامسة . ويعزى ذلك إلى ارتفاع في التوظيف والأجور فاق ما كان مقدراً في الخطة . وقد أدى هذا التطور إلى أن أصبح السوق المحلي موفقاً للبائعين ، على الرغم من زيادة المروض من معظم السلع الاستهلاكية .

٣ — دور جهاز الثمن :

أخطر المشاكل التي تواجه الاقتصاد المخطط هي عدم وجود جهاز يحافظ تلقائياً على التوازن الذاتي ويدير مقابلة التغيرات المستمرة متى تنبف بها الطبيعة الديناميكية لأنشطة الاقتصاد . ومن ثم يمكننا أن نلاحظ بوضوح وفرة مشاكل « عنق الزجاجة » أو « زيادة الإنتاج » في الاقتصاد المخطط . وما يوجب الملاحظة أن قليلاً جداً من الجهد قد بذل حتى الآن في وضع نظرية مناسبة لتطوير جهاز الثمن بحيث يصبح صالحاً لخدمة اقتصاد به قطاع عام كبير . ويثير نقص الأساس النظري لجهاز ثمن مطور السبب الرئيسي في أن الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزياً قد كثر تقلبها ذهنياً وعودة ما بين المركزية واللامركزية . فتعاب المركزية واضحة ، إلا أن اللامركزية لا يمكن أن تنجح في النهاية ، بنظر أن يتوافر لها جهاز للتوازن التلقائي .

ومن الواضح أن الجدول التي في طور التكوين تطبق مبادئ التخطيط ، ونفخت إلى مبدأ التوسع في الملكية العامة للشروعات كطريق إلى إحداث التنمية الاقتصادية ، وليس بالضرورة عقيدة مذهبية تعصية . ومن ثم فلا قيود مذهبية لدينا على تطوير جهاز الثمن . وقد واجهت هذه المشكلة المخططون في الجمهورية العربية المتحدة ، والنهاسة الرسمية للجمهورية العربية المتحدة هي

المحافظة في داخل الكيان الاقتصادي الجديد على الأجهزة التلقائية ، التي تكفل المرونة ، مع تطويرها وتعديل مفهومها لتخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة . ومع ذلك فإن الاختيار بين المرونة وعدمها ، وبين اللامركزية والمركزية لم يزل غير نهائي ، فإن وجهات النظر بين الاتجاهين تعود إلى الظهور مع كل قرار هام .

٤ - القطاع العام :

أوضح الجزء الثاني من هذه الدراسة أن الحكومة تفضل في وضوح المشروع العام على الخاص . وقد أنشأت تأميمات سنة ١٩٦١ واسعة النطاق قطاعاً عاماً قوياً يسيطر على كل التجارة الخارجية ، ونحو ٩٠٪ من الصناعة ، وكل الجهاز المصرفي وشركات التأمين . وجانباً هاماً من التجارة الداخلية والنقل والبناء .

ولذا ما تركنا جانباً هنا إعتبارات العدالة الاجتماعية ، فإننا نجد أن الدول التي في طور النمو تنصح بأن تعتمد على المشروع الخاص على أساس أنه أكثر كفاية . والملاحظ في هذا المجال ، أن يقال بأن كفاية المشروع الخاص تشمل في مستوى إدارة المشروع اليومية ؛ وفي القدرة على خلق وإنشاء مشاريع جديدة من جانب آخر ، ويطلق على هذا الشق الأخير قدرة المنظمين على ارتياد المجالات الجديدة . فأما بالنسبة للإدارة اليومية فانه لا يوجد سبب منطقي يبرر فكرة أن المشروع العام يتضمن في ذاته أسباب عدم الكفاية الإدارية . ومن الواضح أن المشروع العام ذا الطابع التجاري أصغر في العمر والتجربة كثيراً من قرينه المشروع الخاص ، ولكن هذا الوضع لا يجوز منطقياً أن يكون سبباً في الحكم النهائي ضد المشروع العام . ولا تزال الدراسات التي تتناول إدارة المشروعات العامة متخلفة ، ولو أن التقدم الذي حدث في هذا الميدان خلال العقود القليلة السابقة يعد مشجعاً للغاية . وعلاوة على ذلك فإن الملاحظ في الدول المتخلفة اقتصادياً ، أن المشروعات الخاصة التي يديرها أفراد محليون ، شأنها غالباً من حيث انخفاض مستوى الكفاية شأن المشروعات العامة الموجودة ، إن لم يكن أسوأ . وقد اعتاد قطاع الأعمال في معظم تلك الدول ، وفي مصر على وجه التحديد ، أن يجلب مديرية من بين فئات الإدارة العليا بالجهاز الحكومي ، حيث الموهبة والقدرة أكثر وفرة .

ولم يحقق المشروع الخاص في مصر، في التنمية الاقتصادية، الفاعلية المطلوبة، ولذلك اضطرت الحكومة إلى أخذ مسؤولية خلق وتشجيع الاستثمارات الجديدة بالانجاء إلى وسائل الحماية كافة، والإعانات المالية، والمساهمة مباشرة في المشروعات الجديدة. واحتق تماماً أثناء الفترة ١٩٥٧ — ١٩٦٠ عنصر المخاطرة الذي هو السبب المنطقي لوجود المشروع الفردى. وفي الحقيقة كان المشروع الفردى في تلك الفترة يمثل توزيعاً مجانياً للثروة بين أناس لا يتمتعون بموهب وقدرة خاصة.

٥ — النمو السكانى :

منذ سنة ١٩٦٠ والحكومة تكرر إعلان تشجيعها وتأييدها لتنظيم الأسرة الكبيرة. ولعل المقترحات التالية تساهم أساساً لسياسة حكومية في هذا الشأن :

- (١) رفع الحد الأدنى القانونى لسن الزواج.
- (ب) إدخال تعديل أساسى فى القانون المدنى بقصد تنظيم الزواج والطلاق.
- (ج) إلغاء الإعانات الإجتماعية والإعفاءات الضريبية الممنوحة للأسر الكبيرة.
- (د) توفير المساعدات الصحية ووسائل تنظيم الأسرة على أوسع نطاق، وبأجر اسمى أو مجاناً.
- (هـ) القيام بحملة دعائية إعلامية فعالة على المستوى القومى.

٦ — الإصلاح الزراعى :

تهدف الإصلاحات الزراعية عادة إلى إحداث تغيير اجتماعى أساسى، أو إلى تحقيق حجم مثالى للزراعة. وقد نتج الإصلاحات الزراعية فى تحقيق الهدفين معاً (١). أو نتج

- (١) قد توجد أهداف أخرى مثل سيطرة الحكومة على الإنتاج الزراعى عن طريق ملكيتها للأرض، أو توفير موارد إضافية توجه للاستثمار عن مصادرة الأراضى الزائدة عن حد الملكية الأقصى. ولم يكن ذلك، على كل حال، من أهداف الإصلاح الزراعى فى مصر. فالحكومة تسلم بالملكية الفردية الأراضى الزراعية وتقتصر دورها فى هذا الخصوص على فرص تحويل بالملكيات الكبيرة إلى صغار الفلاحين.

في تحقيق الهدف الأول على حساب الثاني. وفي مثل هذه الحالة الأخيرة يصعب الوصول إلى اختيار نهائي.

وقد كان الدافع الأول لتطبيق الإصلاح الزراعي في مصر هو الحاجة الماسة إلى إجراء تعديل أساسي في المجتمع. ومع ذلك فإن الحد الأقصى المسموح به للملكية الزراعية، كاحدده قانون الإصلاح الزراعي الثاني (١)، لا يزال أعلى من تقدير بعض الاقتصاديين (٢) للحجم المثالي للزرعة (خمسون فداناً) في ظل الوسائل التقليدية الجارية استخدامها في الزراعة الآن. وفي الواقع أن الأرقام الرسمية تظهر تحسناً بسيطاً في إنتاجية الفدان في مناطق الإصلاح الزراعي. ويمكن أن يبرز ذلك إلى أن معظم الملاك السابقين كانوا من الفئة التي يطلق عليها «الملاك الفقراء» وكانوا معاندين على تأجير أراضيهم في قطع صغيرة المساحة إلى فلاحي المنطقة. بدلاً من الاستفادة من كبر حجم أملاكهم في تطبيق طرق الزراعة الحديثة.

ولاً يعني التحليل السابق أن مصر لا تواجه مشكلة بخصوص الحجم المثالي للزرعة وإنما يقصد به أن مشكلة انتشار الملكيات الصغيرة في الريف المصري، لم تزد كثيراً.

(١) صدر قانون الإصلاح الزراعي الأول سنة ١٩٥٢ وحدد ٢٠٠ فدان كحد أقصى للملكية الشخصية، وصدر الثاني في سنة ١٩٦١ منخفضاً ذلك الحد إلى ١٠٠ فدان للأمرأة الواحدة.

(٢) دكتور جمال الدين سعيد «اقتصاديات مصر» القاهرة في ١٩٥٠.

قَضَائِمُ حُكْمِ النِّقَضِ الْخُرَائِيَّةِ

٣٦٥

٣ من مايو ١٩٦٠

١ - محل صاعية وتجارية : مواد غذائية ، جل
فرز وتجيب ، عامل مستجد تحصينة ضد مرض سدة .
نقض : طعن ، خطأ في تطبيق قانون ١٠ ص . ق ٤٥٣
لسنة ١٩٥٤ . قرار وزير شؤون لدية وقروية ٤٢٦
لسنة ١٩٥٤ . قرار وزير صحة ٣ لسنة ١٩٦٠
ق ١٥٩ لسنة ١٩٥٦ .

ب - نقض : طعن . مباداه .

المبادئ القانونية :

١ - أوجب قرار وزير الشؤون البلدية
والقروية الرقم ٤٦ لسنة ١٩٥٧ الذي صدر
تنفيذاً للقانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المصدل
بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أصحاب المحال
الخاصة لصنع وتداول المواد الغذائية
أو المشروبات ، والى يتدرج تحتها مصنع
المطعمون ضده ، مصنع فرز وتجفيف البصل ،
أن يقدموا النماذج المستجدين لمكتب الصحة

للكشف عليهم طبياً وتحصينهم ضد الأمراض
المعدية قبل تشغيلهم - وتماقب المادة ١٧
من هذا القانون كل من يخالف أحكامه
أو المرات المنفذة له بالعقوبات الجزائية .
ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى
ببراءة المطعون ضده من تهمة عدم تقديم
إحدى البيانات لمكتب الصحة للكشف
عليها طبياً تأسيساً على أن هذا الفعل غير
معتق عليه قانوناً يكون قد أخطأ في تطبيق
القانون . ولا محل للاحتجاج في هذا الشأن
بقرار وزير الصحة ٧٠٣ لسنة ١٩٦٠ ؛ إذ
أن هذا القرار خاص بالفعل المسند للم
العامل ، ولا شأن له بما أسند إلى صاحب
المصنع .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه وإن
صدر في غيبة المتهم المطعون ضده بتأييد
حكم محكمة أول درجة الذي قضى ببراءته ،
فإنه لا يعتبر أنه أضر به حتى يصح له أن
يعارض فيه . ومن ثم فإن ميعاد الطعن فيه

بطريق النقض من النيابة العامة يبدأ من تاريخ صدوره .

طن ١٧٤٣ لسنة ٣٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأستاذة عادل بولس ، وحسين السركي ، ومحمد
صبري ، وقلب فرج ، ومحمد عبد الممن جزاوي
المستشارين

٣٦٦

٣ من مايو ١٩٦٥

سلاح : طرف مشدد . نقض . طعن . خطأ
تطبيق قانون . ق ٣٩١ لسنة ١٩٥٤ ق ٥٤٦ لسنة
١٩٥٤ ، مخدر .

المبدأ القانوني :

حدد القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل
بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة
والذخائر ، الأحكام الى تعد ظروفاً مشدداً
لجريمة لإحراز السلاح . وقد اشترط في
الأحكام الصادرة في قضايا المخدرات أن
تكون جازتها أو إحرازها بقصد الاتجار ،
تفرج من عدادها الأحكام العادرة في قضايا
المخدرات تثير قصد الاتجار . ولما كان
الثابت أن المحكم الصادر ضد المتهم إنما كان
لإحرازه مخدراً بقصد التعاطي ، وهو

لا يندرج ضمن الأحكام المنصوص عليها في
الفقرة (ج) من المادة السابعة من القانون
صالح البيان . فإن ما ذهب إليه المحكم
المطعون به من اعتبار ذلك الحكم ظروفاً
مشدداً وتوقيعه على المتهم العقوبة المخالفة
للمنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة
٢٦ من القانون المذكور ، يتطوى على خطأ
في تطبيق القانون ، مما يوجب نقضه
وتصحيحه .

طن ٣ لسنة ٣٥ ق : هيئة السادة .

٣٦٧

٢ من مايو ١٩٦٥

رد الفاضل : - بكم . جلالة . مرات ٣١٣ .
مرات ٣١٤ .

المبدأ القانوني :

مفاد المادتين ٣٠٣ و ٣١٤ من قانون
المرافعات صرح في أنه إذا ما كشف القاضي
عن اعتقده لرأى ممين في الدعوى قبل الحكم
فيها يفقد صلاحيته للحكم ، لما في إبداء هذا
الرأى من تناقض مع ما يقتضيه فيهم من خلو
الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن

٥ - إثبات : اعتبار : محكمة موضوع . دليل ،
تقديره . حكم . تفسير . مبدأ . اعتراف ، اكرام .

المادى القانونية :

١ - إن شركة السكر والتعابير المصرية
بوضعها الذى أنشئت عليه طبقاً للقانون
١٩٦ لسنة ١٩٥٦ - والذى وقع الحادث فى
ظل أحكامه - ظلت تحتفظ بشخصيتها
القانونية المستقلة عن الدولة ، واشترك
الدولة فى رأس مالها بالصيب الذى حدده
القانون طبقاً للأسلوب المعروف فى النطاق
الاقتصادى بأسلوب الاقتصاد المختلط نمشياً
مع خطة التنمية الاقتصادية والأهداف التى
وضعت لها - ليس من شأنه أن يغير من
شكل تلك الشركة القانونى كشركة مساهمة
تخضع لأحكام القانون الخاص وتسرى
عليها أحكام القانون ٢٦ لسنة ١٩٥١ فى شأن
الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات
التوصية بالاسهم ، والشركات ذات المسؤولية
المحدودة . ولا يس طبيعة هذه الشركة
كـ : شخص معنوى يملك رأس المال دون
المساهمين فيها بما يميز التولة وله ذمة مالية
مستقلة عن ميزانيتها . ولا يقدح فى هذا
ما تقوم به الدولة من هيئة على الشركة
تتمثل فى اشتراكها بمندوبيها فى مجلس الإدارة

يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً ، فإذا ما حكم
فى الدعوى - على الرغم من ذلك - فإن
قضاة يقع باطلاً . ولما كان الثابت أن المحكمة
عندما أصدرت حكماً بتبرئة المتهم الثانية ،
قد أنصحت فيه عن أن الطاعن هو مرتكب
الجريمة التى كانت مستدة إلى كليهما . ثم عادت
فدانه بحكماً المطور فيه . وبذلك يكون هذا
الحكم الأخير باطلاً لدوره من مبادىء فقدت
صلاحيتها بما يتبين معه نقضه .

طعن ١٧٨ لسنة ٣٥ فى الجلب : سابقة .

٣٦٨

٤ من مايو ١٩٦٥

- ١ - شركة : مساهمة : هيئة عامة . اختلاس .
نقض ، طعن ، خطأ فى تطبيق قانون . فى ١٩٦ لسنة
١٩٥٦ فى ٢٦ لسنة ١٩٥٤ مقوبات ١١٣ . مرسوم
بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . فى ١٣٠ لسنة ١٩٦٢ .
حركة مساهمة . شركة توصية بالاسهم . شركة ذات
مسؤولية محدودة . فى ٣٦ لسنة ١٩٦٢ . قرار ونس
الجمهورية ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ فى ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .
ب - نقض : طعن المرة الثانية ، حكم فى طعن .
فى ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
ج - سرقة : مقوبات م ٣١٧ / ١٥٥٥١ ، مال
موقع - تعليم .
د - تحقير : إهراء : إهراءات م ١٢٣ :

ورقائها على نشاطها ، ذلك بأن حدود هذا الإشراف تقف عند حد التسوية والتخطيط نشيا مع السياسة الاقتصادية العامة ، وابتغاء تحقيق التوازن بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة بل إن سلطة الجمعية العمومية للشركة انضار إليها بوصف كونها من شركات المساهمة ظلت كاملة إلى وقت صدور القانون ٢٦ لسنة ١٩٦٢ بتحويل مجالس إدارة المؤسسات العامة الواردة بقرار رئيس الجمهورية ٨٩٩ لسنة ١٩٦١ سلطة الجمعية العمومية أو جماعة الشركاء . بالنسبة إلى الشركات التابعة لها وذلك استناداً من أحكام القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وفي الحدود التي بينها القانون . ولما كان التعديل المذكور من شأنه أن يرد على بطلان في الحكم ، كما كان يقتضي الإجراء أثر في الحكم ، كما كان يقتضي التعرض لموضوع الدعوى .

٣ - أما كانت الواقعة كما أثبتها الحكم هي أن الكحول المختلس لم تكن وقت اختلاسه مسلماً للمتهمين بل كان مودعاً في المكان المعد له في الشركة ، ولم يكن اتصال المتهمين به بسبب كونه مسلماً للمتهمين ، بل كان بصفة عرضية يتحكم عمالهم في الشركة . ومن ثم فإن الواقعة تعتبر جنحة سرقة بالمادة ١٧/٣ ، ٥ ، ٧ من قانون العقوبات .

٤ - توجب المادة ١٢٣ من قانون

وفي رقائها على نشاطها ، ذلك بأن حدود هذا الإشراف تقف عند حد التسوية والتخطيط نشيا مع السياسة الاقتصادية العامة ، وابتغاء تحقيق التوازن بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة بل إن سلطة الجمعية العمومية للشركة انضار إليها بوصف كونها من شركات المساهمة ظلت كاملة إلى وقت صدور القانون ٢٦ لسنة ١٩٦٢ بتحويل مجالس إدارة المؤسسات العامة الواردة بقرار رئيس الجمهورية ٨٩٩ لسنة ١٩٦١ سلطة الجمعية العمومية أو جماعة الشركاء . بالنسبة إلى الشركات التابعة لها وذلك استناداً من أحكام القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وفي الحدود التي بينها القانون . ولما كان التعديل المذكور من شأنه أن يرد على بطلان في الحكم ، كما كان يقتضي الإجراء أثر في الحكم ، كما كان يقتضي التعرض لموضوع الدعوى .

٢ - تنص المادة ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه : إذا طعن

الاتفاق الجنائي التصور عليها في المادة ١٤ من قانون العقوبات أكثر من اتحاد إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة أو جنحة سواء أكانت مدينة أم غير معينة ، أو على الأعمال المجهزة والمسهلة لارتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة من الاتفاق أو لم تقع ، فإن الحكم المطعون فيه بتبرئته المطعون ضدهم في جريمة الاتفاق الجنائي نقالة أنه بسبب أن التزيف كان مقصوداً — جريمة مستحيلة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون

٢ — عدم بلوغ المتهمين — وقت الضبط غاية بهم من اتفاق التزيف — لا يجعل جنابة التزيف مستحيلة ، ولا يهدر ما قام عليه الاتهام من أن إرادة المطعون ضدهم قد اتحدت على ارتكاب تلك الجريمة ، وهو ما يكفي لتوافر أركان جريمة الاتفاق الجنائي أما سوء تنفيذ موضوع الاتفاق الجنائي وتمعره لأمراً ما فهو لاحق على قيام الاتفاق الجنائي وليس ركناً من أركانه أو شرطاً لانعقاده .

٣ — من المقرر أن تحضير الأدوات والسالك اللازم للتزيف واستعمالها بالفعل في إعداد العملة الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الاتقان ، تكفل لها الزواج في

الإجراءات الجنائية على المحقق أن يثبت ما يكشف عن شخصية المتهم ثم يحيطه علماً بالهمة المنسوبة إليه ، وليس عليه أن يكشف عن شخصيته للتهم .

٥ — الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، ولقاضي الموضوع البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المزمع إليه أتزع منه بطريق الإكراه — وفي تحقق من الاعتراف سالم بما يشوبه واطمأننت إليه نفسه كان له أن يأخذه وهو في ذلك لا يكون خاصاً لرعاية محكمة النقض .

من ٥٩ ٢ لسنة ٣٤ في الحياة السابقة .

٣٦٩

١٠ من مايو ١٩٦٥

١ — اتفاق جنائي بجريمة — ارتكابها — تزيف .
تقليد . نقض . طعن . خطأ في تطبيق قانون . شروع .
عقوبات م ٤٨ .

ب — جنابة مستحيلة : تزيف .
ج — تحضير أدوات وسالك لازم لتزيف واستعمالها شروع .

المبادئ القانونية :

١ — لا يشترط لتكوين جريمة

المعاملة هي في نظر القانون من أعمال الشرع العامة عليه قانونا . إذ أن الجاني بهذا

يكون قد تعدى مرحلة التفكير والتحضير ، وانتقل إلى دور التنفيذ بحيث لو ترك وشأنه لامت الجسيمة في أعقاب ذلك مباشرة .

٢ - لما كان المتهم قد أقام دفاعه على أنه قدم الإقرارات موضوع التهمة في مواعيدها المقررة وقد تأيد هذا الدفاع بما شهد به المحاسب الشرائي بالجلسة وبدأ ظهر من المستندات المقدمة من المتهم للمحكمة - وهو دفاع جوهري - بأنه كان متحفظا على المحكمة أن تسمى إلى تسميته بلوا - نهاية الأمر فيه وتجرى مذكراته - إذ لم تثبت صحته لخبر وجه الرأي في الدهور - أما وهي لم تفعل فإن الحكم المطعون فيه يكون ناقصا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن ٣٤ سنة ٣٥ ق بالياء الداخلية .

٢٧١

١١ من مايو ١٩٦٥

طاعة مستديرة : يستعمل برؤما . مقوبات م ٢٤٠

المبدأ القانوني :

إن عبارة ويستعمل برؤما التي وردت بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات بعد عبارة

طبق ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق روضة وعضوية السادة الاساتذة توفيق الحشن وحسين السركي ، ومحمد مهدي ، ومحمد عبد الحميد جزاوي ، وعمر الدين عزام المستشارين

٣٧٠

١٠ من مايو ١٩٦٥

١ - ضريبة : حكم ، تسيب ، عيب ، عتوة .

٢ - حكم : تسيب ، عيب ، دفاع ، إخلال بمصلحة ضريبة .

المبادئ القانونية :

١ - يجب لكي يقضى بزيادة ما لم يدفع من الضريبة أن يبين الحكم مقداره ما لم يدفع أو تقديره إن لم يكن مقدرا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام المتهمة بمويعن يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة دون أن يبين مقدار هذه الضريبة ، ودون أن يستظهر سوء

اختصاصه . ولما كان الطاعن لا ينازع في صفة مصدر الإذن ، بل إن البادئ من دفاعه أنه سلم بأن الإذن قد صدر من النيابة العامة . وكان ما أورده الطاعن من مجادلة في خصوص اختصاص مصدر الإذن بإصداره يقتضي تحقيقاً موضوعياً لم يتمسك به الطاعن أمام محكمة الموضوع ، فلا يقبل إنارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — المبرة في بيانات إذن التفتيش بما ورد في أصله دون النسخة المطبوعة للقضية ولا يصح أو ينمى على الإذن عدم بيان اسم النيابة التي ينتمى إليها مصدر الإذن لأنه ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكافى مقررونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن ما للتفتيش ؛ ولما كان النتمى في حقيقته وارداً على مجرد شكل التوقيع في حد ذاته ، وكونه يهيم علامة إقبال الكلام ، فإنه لا يعيب الإذن ما دام موقفاً عليه فضلاً عن أصدره ، ومن ثم فإن ما بشره الطاعن في هذا الخصوص لا يستأهل رداً .

٣ — إن المحكمة وقد أملت بالظروف والتلازمات التي ضبط فيها المخدر وأطمانت إلى أن ضبطه قد وقع في أثناء التفتيش من الأساحة والذخائر ، ولم يكن نتيجة سعى

عامة مستديمة ، إنما هي فضلة وتكرير للمعنى يلزمه ؛ إذ استدعاء الماهة يلزم عنها حتى استحالة برئها . فتنى قيل : « إن العامة مستديمة » كان معنى ذلك أنها باقية على الدوام والاستمرار ، يستحيل برؤها والتخلص منها .

طس ١٨٥٧ لسنة ٣٤ في رئاسة عضوية المادة : الاساتذة عادل بولس وأديب نصر ، وهنتر وضوان ، ومحمد محفوظ ، وسين سامح المستشارين .

٣٧٢

١١ من مايو ١٩٦٥

١ — تحقيق : إجراءاته . نقض . طس ، أسباب . اختصاص .

ب — تفتيش : إفراد ، شكله ، بياناته .

ج — مادة مخدرة : تفتيش ، سلاح .

د — تمة : دفع تلبسها ، أوجه دفاع موضوعية . رد متى .

هـ — دفع : تهم ، رد عليه .

المبادئ القانونية :

١ — الأصل في الإجراءات الصحة ،

وأن المحقق يباشر أعمالاً وظيفته في حدود

المبادئ القانونية :

١ - لرئيس النيابة حق نوب عضو من أعضائها في دائرته القيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة عملا بنص المادة ١٢٨ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٤٩ في شأن السلطة القضائية والمادة ٧٥ من المرسوم بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء - وهذا النوب يكفي فيه أن يتم شفويا عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا النوب الشفوي ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى. ولما كان الثابت من مطالعة محضر تحقيق النيابة أن وكيل النيابة المحقق أثبت في صدر محضره صدور قرار من رئيس النيابة بنده لمباشرة التحقيق بالنيابة - فإن هذا الذي يكفي لإثبات حصول النوب واعتبار التحقيق الذي أجراه صحيحا .

٢ - لم يشترط القانون شكلا معينا لإذن التفتيش ، ولم يوجب ذكر الاختصاص المكاني بقرونا باسم وكيل النيابة ، صدر الإذن المذكور ، إذ العبرة في الاختصاص المكاني لهذا الأخير إنما تكون بواقعة الواقعة وإن تراخي ظهوره إلى وقت المحاكمة . ولما كان الأصل في الإجراءات حملها على الصحة ، ألم يتم الدليل على خلل في ذلك - فإن الأمر

وجل الضبط القضائي البحث من جريمة إحراز المخدر ، وإنما كان عرضا ونتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن الذخيرة ، فلا يصح إعادتها فيما خلصت إليه من ذلك . ومن ثم يكون الضبط قد وقع صحيحا في القانون .

٤ - الدفع بتلفيق التهمة على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردأ صريحا ، بل إن الر . يستفاد دلالة من أدلة الثبوت الساتمة التي أوردها الحكم .

٥ - لا تلزم المحكمة بمداينة المتهم في ماضي دفاعه الموضوعية المختلفة ، والرد على كل شبهة بغيرها على استقلال .

طن ١٨٨٨ لسنة ٣٤ ق بالها . السابقة .

٣٧٣

١١ من مايو ١٩٦٥

١ - نيابة عامة : تحقيق - اختصاص - ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، مرسوم بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ .

ب - تفتيش : إذن ، شكله ، تأشيرة ، طين ، الخطأ في تطبيق قانون . حكم تسيب ، ص ٦٦

التخوف أسباباً معقولة — وتقدير ظروف الدفاع، مقتضياته أمر اعتبارى يجب أن يتجه وجهه شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملابسات — فإذا قال الحكم فيها استخاضه من ظروف الواقعة أن المتهم والطاعن ظن — دون مسوغ — أن المجنى عليه حين نزل ليفك الشباك المشاككة بشباكه — إنما نزل ليزق شباكه — هذا القول المقتضب من الحكم على إطلاقه، ودون سوقه الأسانيد السافهة لا يصلح سبباً لنفي ما أثاره الدفاع عن المتهم بالجلاسة من أنه كان يدافع عن غزله — شباك صيده — وما رددته الحكم في استخلاصه للصورة التي ارتسمت في ذهن المحكمة الواقعة الدعوى من أنه قد امتثل للحكمة من استقراء الأوراق وما دار بالجلاسة أن المجنى عليه نزل من قارب صيده إلى شاطئ النيل وحاول فك شباكه التي اختلطت بشباك المتهم بفعل تيار المياه، فظن المتهم أن المجنى عليه نزل ليزق شباكه فأسرع إليه وضربه بقطعة من خشب على رأسه، هذا الاستخلاص الذى انتهى إليه الحكم وأثبت في مدوناته بحسب الإحدى من نص عبارات الحكم، يشير

المطله — ون فيه إذ ذهب إلى بطلان إذن الفتش لخلوه من بيان اسم مصدره واختصاصه المكافى دون أن يستظهر أن مصدر الإذن الذى دونه مخله ووقع عليه بامضائه لم يكن مختصاً مكانياً بإصداره، فانه يكون معيباً بالقصور والخطأ فى تطبيق القانون على وجهه الصحيح .

طرس ٢٩ لسنة ٣٥ فى الحياة السابقة .

٣٧٤

١٧ من مايو ١٩٦٥

أسباب الإحالة : دساع حرمى . مسؤولية جنائية . حكم تبسيط ، حبس . عقوبات م ٢٤٦ . انكلاف .

المبدأ القانونى :

حالة الدفاع الشرعى عن المال تنشأ كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى أوردتها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ومنها جرائم الانكلاف . ولا يوجب القانون بصفة مطلقة لقيام تلك الحالة أن يكون الاعتداء حقيقياً ، بل قد ينشأ ولو لم يسفر التعدى عن أى أثر على الشخص أو المال ظاهراً كان لهذا

المبادئ القانونية :

١ - المحصلة شرط لازم في كل طعن
- فإذا انتفت لا يكون الطعن مقبولا .
ولا مصلحة للتمهم فيها بشره من إغفال الحكم
الفصل في الدعوى المدنية المقامة ضده ؛ إذ
أن مثل هذا الطعن يكون من المدعى بالحقوق
المدنية وحده .

٢ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية إنما
تقضى على مضمون الأوراق ، وهي لا تسمع
من شهود الإثبات إلا من ترى لزوما لسماعهم
وما دامت لم تجد بها حاجة إلى اتخاذ هذا
الإجراء ، فلا شيء يعيب حكمها .

٣ - من المقرر أن محكمة الموضوع
تكون عتيدتها بما تطلعن إليه من أدلة
وعناصر في الدعوى مادامت مطروحة على
بساط البحث .

٤ - الأصل أن محكمة الموضوع
لا تلتزم بتباجة التهم في مناحي دفاعه المختلفة
فترد على كل شبهة يثيرها وحسبها أن تقيم
الدليل على مقارنته الجريمة التي دين بها بما
يحمل قضائها وهو ما لم يخطئ به الحكم المطعون
فيه في تقديره .

طعن ٥٤ لسنة ٢٠ في الملاءة السابقة .

إلى أنه قد استكمل لحالة الدفاع الشرعي عن
المال عاصره ، وكون الحكم المطعون فيه
قد ذكر في سياق ذلك عبارة - بدون مبرر -
فان تلك العبارة لا تصلح ردا كافيا وسائفا
لنفي قيام حالة لدفاع الشرعي عن المال وكان
يتعين على المحكمة أن تستجلى هذا الأمر
وقد ظهره بأدلة سائفة يتسنى معها لمحكمة
النقض مراقبة صحة تطبيق محكمة الموضوع
للمانون على واقعة الدعوى . ومن ثم فان
الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان وتعين
نقضه .

طعن ٤٨ لسنة ٢٥ في رئاسة ومضوية الدادة
الاستئنافية تطبيق الحقن ، واختار رضوان ، ومحمد
محمود ، ومحمود عز الدين سالم ، وحسين صالح
المستشارين .

٢٧٥

١٧ من مايو ١٩٦٥

١ - نقض : طعن ، مصلحة .

ب - استئناف : محكمة استئنافية . إجراءات
المحاكمة .

ج - حكم : تبويب ، يجب . محكمة موضوع ،
مقيدة ، تكييفها .

د - وقائع : تباجة ، محكمة موضوع .

ومن ثم فإن ما ورد في المادة الثانية من قرار وزير الزراعة الصادر في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ من الإشارة إلى تطبيق باقي مواد القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ على جميع جهات الجمهورية لا يلغى النص الصريح في المادة الثالثة من القانون المذكور على أن نطاق تطبيق حكم هذا النص «مقصود على المدن فقط» دون القرى وغيرها من الجهات الأخرى التي تأخذ حكمها.

طنس ٦٩ سنة ٢٥ في الجب. ٥٠ ب.

٢٧٧

١٧ من مايو ١٩٦٥

إعلان - مصادرة - إجراءات م ٣٩٨ - قرينة قاطعة

المبدأ القانوني :

المستفاد من نص المادة ٢٩٨ من قانون الإجراءات أنه إذا حصل الإعلان المخصص المحكوم عليه فإن هذا بعد قرينة قاطعة على علمه بصور الحكم النهائي - أما إذا أعلن في موطنه ولم يسلم الإعلان إليه شخصياً بل تسلمه غيره عن مجزئ لم قانوناً تسلمه بالنيابة عنه ، فإن ذلك يعتبر قرينة على أن ورقته

١٧٦

١٧ من مايو ١٩٦٥

١ - قانون : س ١٩٦٥ من حيث الشكل - كلاب .
في ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ مرض كلاب .

ب - لائحة تنفيذية : قانون ، تنسيقه . قرار وزير زراعة ٥ من نوفمبر ١٩٥٦ .

المبادئ القانونية :

١ - مؤدى ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن الكلاب ومرض الكلاب أن القتل المؤتمم يقتضى هذا النص والعقاب عليه طبقاً للبادئة ١٤ منه إنما جعل الشارع طاق تطبيقه متصوراً على الطرق والأماكن العامة بالمدن وحدها ، مما مفاده أن حكم هذه المادة لا يسرى على الأماكن الخصوصية بالمدن ولا على القرى جميعها والجهات الأخرى التي قد تأخذ حكمها ، بل يظل القتل بمقتضى هذا النص خارجاً عن نطاق العقاب عليه .

٢ - من المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية - فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً للائحة .

وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وغيرها من الصور، أما المسودة - فهي لاتعدو أن تكون ورقة لتحضير الحكم والمحكمة، كامل الحرية في أن تجري فيها ما يترادى لها من تصديق في شأن الوقائع والأسباب إلى وقت تحرير الحكم والتوقيع عليه - فإنه لا تغني عن الحكم بالمعنى المتقدم شيئا.

٢ - جرى قضاء محكمة النقض أنه يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك ببطان الحكم لعدم توقيع في الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن إلى وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقفاً عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد - ولما كان المستفاد مما هو مثبت بالشهادة - المقدمة من عامي الطاعن مع تقرير أسباب الطعن - أن مسودة الحكم وحدها هي التي أودعت في الميعاد وأن الحكم ذاته موقف عليه من رئيس الجلسة وأستاذ لم يودع ملف الدعوى إلى وقت تحريرها. وإذا ما كان الحاصل أنه حتى هذا التاريخ كان قد مضى أكثر من ثلاثين يوماً على صدور الحكم فقد ران عليه البطالان المنصوص عليه في المادة

وصلت إليه ولكنها قرينة غير قاطعة، إذ يجوز للمحكوم عليه أن يدحضها بأثبات العكس ولما كان الثابت من محاضر جلسات المعارضة الاستثنائية أن المحكوم عليه لم ير أي دفاع يسوغ تراخيه في التقرير بالمعارضة، ولم يدحض القرينة القائمة ضده والتي تفيد علمه بإعلان الحكم - تلك القرينة المستمدة من مخاطبته مع أحد المقيمين معه لتبنيه وقت الإعلان - فإن الحكم المطاوع فيه إذ قضى بعدم قبول المعارضة للتقرير بعد الميعاد، يكون قضاؤه سليماً متفقاً وصحيح القانون.

طعن ١٣ لسنة ٣٥ ق بإلزام النيابة.

٣٧٨

١٧ من مايو ١٩٦٥

١ - حكم : توقيع . مسودة .

ب - بطان . حكم ، توقيع . إجراءات ٣١٢

المبادئ القانونية :

١ - العبرة في الأحكام هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة . فهي التي تحفظ في ملف الدعوى

٢ — يجب التحرز في تفسير القوانين الجزائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل .

٣ — ليس هناك وجه لمساءلة الرب العمل الأصيل عن النشاط الاجرائي للمفاوض من البطلان وما لا يقتضيه وحده من أفعال مدق عليها قانوناً ، إذ المادة ٥٣ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد اقتضت على معالجة حقوق مال المفاوض من الماطن دون أن تشير من قريب أو بعيد إلى ما قد يمرى فيه ذلك المفاوض به ف كونه صاحب عمل المتعاقد معهم من مسؤولية جرائمه نتيجة لمساقة يقع منه شخصياً من إخلال بالالتزامات المقررة قانوناً على عاتقه لمصلحتهم ، ويكون من شأنه ودوع فعل من الأفعال المؤتممة قانوناً ، وأن المادة ٢٢١ من القانون الواردة في باب

المقوبات ، كثيراً ما من المواد الواردة في ذات الباب ، لم يرد بها ما يفيد الخروج عن الاحكام العامة في المسؤولية الجنائية باعتناق نظرية المسؤولية المقررة .

٤ — متى دى أحكام المادة ٧٧ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ التي حلت محل المادة ٥٣ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أن المشرع نص على نوعين من التضامن في المسؤولية : أولها

٢ من قانون الجزاء الجنائي وينسب لذلك .

١٤٦ لسنة ٣٥ ق بإعادة الساحة

٣٧٩

٨ من مايو ١٩٦٥

١ — مسؤولية : جنائية ، مدنية ، تضامنية .

٢ — قانون : قديم .

٣ — عمل : ذوب حمراء مسؤولية جنائية ، مقال من الماتن . من ٩١ لسنة ١٩٥٦ .

٤ — مسؤولية مدنية ، تضامنية . عمل . ق ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .

المبادئ القانونية :

١ — من المقرر في التشريعات الجنائية الحديثة أن الإنسان لا يسأل بصدته كونه فاعلاً أو مفعولاً إلا عما يكون نشاطه دخل وقوعه من الأعمال التي نفس القانون على تجريمها سواء أكان ذلك بإقيام بالفعل أو الامتناع عنه . يجرمه القانون ، ولا يجعل المسؤولية المترتبة أو المسؤولية بالتضامنية في العقاب إلا استثناء ، وفي الحدود التي نص عليها القانون .

أو للتداول توافر ركنين : الأول التزوير أو التقليد ، والثاني سوء النية .

٢ الأصل في جرائم تقليد العلامات التجارية هو الاعتداد - في تقدير التقليد - بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف . وأن المميز في أوجه الشبه هو بما يتطوع به المستهلك المتوسط الحرص والانتباه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بنى عقيدته بعدم توافر ركن التقليد على القول بأن كتاب إدارة العلامات التجارية وأفوال وكيل مكتب التدقيق الداخلي بالاسكندرية قصرت عن بيان مدى التطابق بين العلامات المسجلة والعلامات المقلدة . وهو تدليل لا يسوغ النتيجة التي خلص إليها ، ذلك بأنه لا يلزم في التقليد أن يكون هناك تطابق بين العلامتين . بل يكفي لتوافره وجود تشابه بينهما من شأنه تضليل جمهور المستهلكين وإحداث الخلل واللبس بين المنتجات . وإذا كان الحكم لم يرد من جانبه بيان وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ، ولم يتصد لفحص ما بين العلامتين ويبدى وجهة نظره بصدد التشابه بينهما إثباتا أو نقيا حتى يستقيم قضاؤه ، فإنه يكون قاصرا .

٣ - الخطأ في بيان اسم الشركة في إعلان الدعوى المدنية لا يقتضي بذاته القول

- التضامن في المسؤولية الجنائية والمدنية بين أصحاب العمل الأصليين ، باعتبارهم شركاء في المنشأة ومتولين معا الاشراف عليها وإدارتها ؛ وثانيهما - التضامن في المسؤولية المدنية لحساب بين صاحب العمل الأصلي ومن تنازل لهم عن العمليات كلها أو بعضها ، حتى يخرج بذلك عن الحدود المرسومة للتضامن في قانون المدنى .

طن ١٧٧٧ لسنة ٣٤ في الجأزة السابعة .

٣٨٠

٢٤ من مايو ١٩٦٥

١ - - علامات تج - اوية : جرمية . أركانها . حكم ، تسيب ، ميب . في ٥٧ لسنة ١٩٢٩ ق ٦٩ لسنة ١٩٥٤ تزوير . تقليد . سوء فيه .

ب - - تقليد : علامة تجارية . أوجه شبه . أدبه خلاف علم بالتقليد .

ج - - حكم : تسيب ، ميب . شركة . إعلان .

المبادئ القانونية :

١ - يشترط العقاب إعمالا للمادة ٢٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات والبيانات التجارية المعدلة بالقانون ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ ، فضلا عن البيع أو العرض للبيع

٣٨١

٢٤ من مايو ١٩٦٥

الكره : جريمة توقيع على سند رضا ، انعدامه .

المبدأ القانوني .

• من المقرر أن ركن القوة أو التهديد في جريمة الاكراه على امضاء المستندات يتحقق بكل صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه .
فهر يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص يكون من شأنها تمطيل الاختيار أو اعدام قوة المقاومة عندهم تسبيلا لارتكاب الجريمة ، فكما يصح أن يكون الاكراه ماديا باستعمال القوة ، فإنه يصح أيضا أن يكون أدبيا بطريق التهديد ، ويدخل في هذا المعنى التهديد بخطر جسم على النفس أو المال ، كما يدخل فيه التهديد بنشر فضيحة أو بافشاء أمور ماحنة بالشرف .

طعن ٣٨ لسنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة .

بوجودها وعدم رهبتها ما دامت تحريرات الجهة الادارية قد أسفرت عن عدم وجود شركة بهذا الاسم ، وأنه ثبت لها زيف البيانات والأرقام المثبتة على الغلاف الذي يحمل العلامة المقلدة ، وأنها جميعها غير صحيحة .
ولما كان ما أوردته المحكمة بشأن ركن العلم بالتقليد لا يؤدي بدوره إلى ما رتبته عليه بما كان يقتضى من المحكمة — حتى تقيين وجه الحق فيما ارتقاه — أن تكلف الطاعن بإعادة إعلان الشركة إعلانا صحيحا وأن تتناول في حكمها الخلاف الظاهر بين العنوان المثبت بالقانونية المقدمة من المطعون عنده والعنوان الذي تحمله المنتجات المقلدة وأن يرد بقول سائق على ما أكده الطاعن من أن الموقع على القانون شخص خيالي إذ ليس في خلو الأوراق من دليل على ذلك ما يقطع بأنه شخص حقيقي وموجود . أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا فضلا عن التصور في التسيب ، بالنسبة في الاستدلال .

طعن ١٩٤٤ لسنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة .

أمام دوجي القاضى . فإما تكون قد أبحاث
مبسداً شقوية المرافعة - فإذا كانت المحكمة قد
التفتت عن طلب الطاعن سماع أقوال الشهود
تحقيقاً لنفساعه دون أن تسوغ مسامكها فى
الالتفات من هذا الطلب ، فإن قضاءها يكون
معيباً ومنطوياً على إخلال بحق الدفاع .

طن ٨٥ لسنة ٣٥ قى الأهأ السابقة

٣٨٣

٢٤ من مايو ١٩٦٥

١ - محاكة : محاكة جانبك . دفاع ، إخلال
بمعه . اهله ، دهره .

ب - اعراق : إكتفاء به . إجراءات ٣٨١ إجراءات
م ٢٧١ إجراءات م ١٨٥ . إجراءات م ١٨٦ .
إجراءات م ١٨٧ . إجراءات م ٣٨١ .

المبادئ القانونية :

١ - لما كانت المحكمة قد حققت شقوية
المرافعة بسماع أقوال الشهود الإثبات واتخذت
من جانبها الإجراءات اللازمة لاستدعاء
الشاهد الذى تمسك الدفاع بحضوره ،
وفضحت المجال أمام النيابة لإعلانه فميجوز
عن الاعتداء إليه وتذكر بذلك سماع شهادته
- وكان الطاعن لم يسلك من جانب الطريق الذى

٣٨٢

٢٤ من مايو ١٩٦٥

١ - شيك : أسبأ أباحه . دفاع ، إخلال بمعه .
سكم ، مسيب ، ميب .
ب - محاكة : مرانة شقوية . دفاع ، إخلال
بمعه .

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أن ضياع الشيك أو
سرقة من الأسباب التى تخول للساحب
المعارضة فى صرف قيمته إذا ما أتاها بنية
سليمة صيانة لماله بما يتعين على المحكمة تحقيقه
قبل الحكم بإدانة المتهم إذ هو دفاع جوهرى
من شأنه أن صح أن يتغير به وجه الرأى
فى الدعوى . فإذا التفتت عنه بلا مسوغ
كان قضاؤها معيباً ومنطوياً على إخلال بحق
الدفاع

٢ - إن المحاكمات الجنائية - بحسب
الأصل - تبقى على التحقيقات الشقوية متى
تجرى المحكمة بالجلسة فى حضور المتهم
وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكناً -
وهى لا تكون فى حل من ذلك إلا برضاء
المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمناً بحيث
إذا لم تفعل على الرغم من تمسك المتهم بسماعهم

قضاؤه بإدانة الطاعن - عن تهمة تخفيض أجور العمال مخالفاً بذلك شروط الاتفاق - لا يبدو أن يكون مجرد إثبات لتقريرات قانونية عن وجوب التزام رب العمل - حين ينقل العامل من عمل إلى آخر طبقاً لأحكام المادة ٥٧ من قانون العمل - بعدم المساس بمقدار أجره ، ثم يائناً لؤدى نص المادة الثالثة من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ التي ضمنها الشارع تعريفاً للأجر وما يكن أن يتدمج فيه من إضافات دون أن يعنى الحكم بتطبيق ما سلف إرادته على واقعة الدعوى ، فيبين كيف أن المنحة المقول بأن العمال قد اقتضوها من عملهم في القسم الذى يعملون به قد أصبحت جزءاً من الاجر وأن المساس بها يعد خروجاً على القبول المشروطة في الاتفاق تؤممه أحكام قانون العمل ، فإنه يكون مشوباً بالقصور في البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه .

رسمه القانون في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى الشهود الذين يطلب إلى محكمة الجنائيات سماعهم ولم يدرج مستشار الإحالة أمامهم في قائمة الشهود ، فإنه لا تريب على المحكمة أن هي فصلت في الدعوى دون سماع أقوال ذلك الشاهد .

٢ - لمحكمة الجنائيات بتعضى المادتين ٣٨١ و ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية أن تمكني باعتراف المتهم وتحكم عليه بغير سماع شهود - فإذا كلف المتهم قد اترف بجلسة المحاكمة باقراف الجريمة المسندة إليه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديفاً .

طعن ٨٩ لسنة ٢٥ ق بالحياة السابعة

٣٨٤

٢٥ من مايو ١٩٦٥

مل : حكم تسيب ، جب . ق . لسنة ١٩٥٩ .
أجر ، متعة .

طعن ١١٩٥ لسنة ٢٤ ق بالحياة السابعة

٣٨٥

٢٥ من مايو ١٩٦٥

حكم : تسيب ، جب . دافع . اخذت بحقه .

المبدأ القانوني :

إذا كان ما أورده الحكم وأقام عليه

المبدأ القانوني:

الأصل أن المحكمة لا تلزم بتبابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة ، إلا أنه يجب عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجبت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها . أما وقد التفتت كلية عن التبرؤ لدفاع الطاعن وموقفه من التهمة التي وجهت إليه ، بما يكشف عن أن المحكمة قد طرحته هذا الدفاع وهي على بينة من أمره ، فإن حكمها يكون قاصر البيان مستوجباً نقضه

طعن ٣٠٥٧ لسنة ٣٤ ق وثامة وحضرة السادة
الاساتذة عادل يونس وأديب نصر ، ومحمد محمد محفوظ ،
ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين سامح المستشارين

٣٨٦

٣١ من مايو ١٩٦٥

١ - محكمة اجراءاتها ، محكمة جنائية : قانون
مستشار فرد .

ب - رسوم قضائية : اجراءات المحكمة .

٢ - محكمة مدعوى : دليل ، ملحقها بال تقديم .
حكم ، مسبب ، يجب .

٣ - أسباب اباه : دفاع شرعي . محكمة موضوع

المبادئ القانونية :

١ - القواعد المنظمة لإجراءات التقاضي أمام المحاكم وضعت لسكفالة حسن سير العدالة ، ففسرى من يوم تفاظها بالنسبة للمستقبل ؛ وإذن ففى نقض الحكم وأجلبت القضية إلى محكمة الجنابات ، استوجب ذلك عرضها على محكمة الجنابات للمشكلة طبقاً لأحكام القانون السارية وقت نظر الدعوى من جديد - وهي فى حالة الدعوى المطروحة - هيئة المحكمة المشكلة من مستشار فرد ، ومن ثم فإن إجراءات المحكمة تكون قد تمت صحبة .

٢ - دفع الرسوم القضائية ليس من شأنه فى حد ذاته التأثير فى حقوق المتهم فى الدفاع ، والظن على الاجراءات من هذه الناحية لا يكون له فى حقيقة الأمر من معنى سوى التضرر من عدم دفع الرسوم وهذا وحده لا تعلق له بإجراءات المحكمة من حيث صحتها أو بطلانها .

٣ - محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الأدلة أن تأخذ بما ترفع إليه منها ، وأن تقول على أقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى ، ولو عدل عنها فى

مرحلة أخرى . ومن ثم فلا يقبل النعى على الحكم عدم أخذه بأقوال الشهود في مرحلة المحاكمة السابقة على نقض الحكم .

٤ - تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الفرعى أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى . والمحكمة الموضوع وحدها الفصل فيها بلا معقب متى كان استدلال الحكم سليما ويؤدى إلى ما انتهى

إليه . ولما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنين وأطرح في منطلق سائق دعواهما أنهما كانا في حالة دفاع شرعى - وخلص إلى أن الطاعن الأول هو الذى بدأ بالعدوان ومن ثم فلا يقبل من الطاعنين معاودة الجدل فيها خلصت إليه المحكمة فى هذا الشأن .

طنس ٢٠١٤ لسنة ٢٤ ق بالهيئة المانحة .

قَضَاءُ الْحُكْمِ النِّقْضِ الْمَذْنُونِ

٣٨٧

٥ من مايو ١٩٦٥

ضريبة: أرباح تجارية وصناعية. وطء في ١٤
سنة ١٩٣٩. في ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ لجنة تقدير.

المدأ للقانوني:

بالرجوع إلى القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩
— قبل تعديله بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠
— ولائحته التنفيذية، يبين أن المرحلة التي
تحاول فيها مأمورية الضرائب الاتفاق مع
الممول قبل إحالة النزاع على لجنة التقدير هي
مرحلة واجبة قدر المشرع تحقق المصلحة في
التزامها، سواء بالنسبة للممول أو لمصلحة
الضرائب بحيث يترتب على إغفال إجراء
هذه المحاولة عدم جواز طرح النزاع على
لجنة التقدير. والأصل في الإحالة أن تتم
وفقاً للأجراءات وفي المواعيد المنصوص
عليها في اللائحة التنفيذية، ومنها أن تخطر

مأمورية الضرائب للممول بالأرباح التقديرية
التي يرى اتخاذها أساساً لربط الضريبة على
النموذج رقم ١٩ ضرائب، وتحديد له عشرين،
يوماً لإرسال قبوله أو ملاحظاته. فإذا لم
يقبل الممول التقدير وأرسل ملاحظات لم
يقنع بها المأمور أو لم يبعث بملاحظات ولم
يتم الاتفاق بين المأمور والممول، أخطره
المأمور على النموذج رقم ٢٠ ضرائب يعرّفه
على إحالة الموضوع إلى لجنة التقدير إذا لم
يقبل وجهة نظره في ظرف العشرة أيام
التالية لاستلام النموذج، وإذا انقضت
العشرة أيام دون وصول أخطار بقبول
التقدير أحال المأمور الموضوع إلى لجنة
التقدير، وهذه الإجراءات والمواعيد حتمية
ألزم المشرع مصلحة الضرائب بالتزامها
قبل الإحالة وقد وجهنا من المصلحة في هذا
الالتزام ورتب البطلان على مخالفتها.

وإذا كان الثابت أن مأمورية الضرائب
أخطرت الطالب عن النموذج رقم ١٩
ضرائب بالأرباح التقديرية التي رأت اتخاذها

٣٤٥ من قانون المرافعات وكانت محكمة الاستئناف لم تلبه أو تنبه على هذا العيب الجوهرى وعرضت للموضوع وفصلت فيه بأسباب مستقلة لم تحمل فيها إلى ما جاء بالحكم الابتدائى من أسباب . فان النعى حكما . بأنه صدر على غدير مقتضى القانون يكون غير منتج ، إذ ليس من شأنه أن يحقق سوى مصلحة نظرية صرف لا يعتد بها .

٧ — بطلان الحكم الابتدائى لصدوره فى جلسة — سرية — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — لايسوغ إعادة القضية لحكمة أول درجة بعد أن استنفدت ولايتها فى موضوعها ، ويتمين على محكمة الاستئناف أن تفصل فيما يحكم جديد تراعى فيه الإجراء الصحيح الواجب اتباعه .

٣ — بالنص فى المادة ٥٠ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بدد تعديلا بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أنه وتحال جميع المسائل التى صدر فيها قبل أول يناير سنة ١٩٥١ — تقدير المأمورية ولم يقبله الممول على لجنة الطعن سواء فى ذلك المسائل المنظورة أمام لجان التقدير أو المسائل التى لم تقدم بعد إليها ، انما أراد به الدارح تلك المسائل أو التقديرات التى أكملت خملواتها وانخذت بشأنها كافة

أ أساسا لربط القضية وقبل مضى العشرين يوما المحددة لارسال قبوله أو ملاحظاته عادت فأخطرتة بالنموذج رقم ٢٠ ضرائب بموجبها على إحالة الموضوع إلى اللجنة ، وبذلك تكون قد فوتت على الطاعن فرصة الاتساق على تحديد أرباحه قبل إحالة النزاع إلى اللجنة على الوجه المقرر فى القانون ، وفى ذلك ما يبطل النموذج ٢٠ ضرائب

طعن ٩٤ لسنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة أحمد . زكى محمد ، وسرى أحمد فرحات ، وأحمد حسن مكيك ، وعمود عباس العمراوى ، المستشارين .

٣٨٨

٥ من مايو ١٩٦٥

١ — حكم : إصداره ، تطبيقه ، بطلانه . مرافعات ٣٤٥ م .

٢ — استئناف : طعنه حكم بطلانه ، أثره .

ج — ضريبة : أرباح تجارية وصناعية وعادى ربط . ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ ق ١٤٦ ق لسنة ١٩٥٠ .

المبادئ القانونية :

١ — متى كان الحكم الابتدائى قد صدر فى جلسة سرية وفى ذلك ما يبطله طبقاً للبابة

٣٨٩

١٢ من مايو ١٩٦٥

١ - محل : عقد ، انتهاء ، إخضاع رب العمل ، سلطته
ل تنظيم مشأته .

ب - فصل : بدون مسوغ ، مطلق . عقد عمل ،
فسخ .

ج - عقد عمل : فسخ .

المبادئ القانونية:

١ - من سلطة رب العمل التنظيمية
تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي
يصلح له بما يحقق مصلحة الإنتاج بحيث إذا
استبان عدم كفايته اعتبر ذلك « مأخذاً
مضروباً » لتعديل شروط عقد العمل أو
إنجازه ، وعلى من يدعى عدم صحة هذا
المأخذ والتعسف في إنهاء العقد ، عبء
إثباته .

٢ - عدم صلاحية العامل للموض
بأعباء وظيفته كفتش إداري ، يعتبر مأخذاً
مضروباً لإنهاء علاقة العمل .

٣ - تقدير مسوغ فصل العامل مسألة
موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع من

الاجراءات التي نص عليها القانون ولائحته
التنفيذية بغية الوصول إلى اتفاق مع الممول
يصلح أساساً لربط الضريبة على أرباحه أو
حصر أوجه الخلاف بينه وبين مصلحة
الضرائب وإحالتها إلى لجنة التقدير ، بأن
يكون مأمور الضرائب قد أخطر الممول
بالأرباح التقديرية التي يرى اتخاذها أساساً
لربط الضريبة على النموذج ١٩ ضرائب
وحدد له عشرين يوماً لإرسال قبوله أو
ملاحظاته ثم عاد وفي حالة عدم الاتفاق
فأخطره على النموذج رقم ٢٠ ضرائب بعزمه
على إحالة الموضع إلى لجنة التقدير إذا لم
يقبل وجهة نظره في ظرف العشرة أيام
للناتبة لاستلامه النموذج ، يستوى في ذلك
بعد انقضاء العشرة أيام - أن تكون
قد أحيلت على لجان التقدير أو أصبحت
مهيئة للاحالة عليها ، لا المسائل والتفديرات
التي لم تكرر قد اكتملت خطورتها إلى ما قبل
أول يناير سنة ١٩٥١ إذ يبعد أن يكون
المدعى قد قصد إحالتها إلى لجان الطعن هي
الأخرى بينما لم تكن قد اتخذت بشأنها هذه
الاجراءات التي أوجب القانون التزامها
قبل التعديل وبعده .

طبق ١٥ لسنة ٣٠ في المأه السابعة

سائفة من شأنها أن تؤدي إلى نفي وصف التعسف عن قرار الفصل ، فإنه لا يكون قد خالف لهانون أو خطأ في تطبيقه .

٤ - إنهاء عقد العمل أو فسخه لعدم كفاية العامل لا شأن له بقواعد التأديب وإجراءاته التي نص عليها القرار الوزاري الصادر في ٤٠ من أبريل ١٩٥٣ والقرار رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ .

طن ٣٣٣ لسنة ٣١ ق بالبناء للمادة

٣٩٠

١٣ من مايو ١٩٦٥

١ - تمويض : منعه . ضرر احتمالي . تنفيذ .
ب - نقض : طعن ، استئناف .

المبادئ القانونية :

١ - إن الضرر الموجب للتمويض يجب أن يكون ضرراً محققاً ، بمعنى أن يكون قد وقع أو أنه سيقع حتماً ؛ أما الضرر الاحتمالي غير المحقق الوقوع فإن التمويض عنه لا يستحق إلا إذا وقع فعلاً . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أتم قضاءه بالتمويض

أقام قضاءه على استخلاص سائق وإذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض طلب التمويض عن الفصل التبعي مستنداً في ذلك إلى أن الشركة فعلت المستأنف عليه (الطاعن) بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٩٥٩ استئنافاً إلى قرار لجنة شؤون الموظفين التي قررت بجلسته ٦ أغسطس سنة ١٩٥٩ إنهاء خدمة المذكور برفض كونه المقتضى الإداري . إعادة التعاقد معه كنتاج بالشركة بنفس شروط عقد الإنتاج السابق ، وأن مبرر الفصل على ما جاء بكتاب مدير عام الشركة إلى رئيس مكتب الشكاوى والتظلمات برئاسة الجمهورية هو عدم الصلاحية ، وأنه لا محل لمناقشة الشركة في مدى صلاحية المستأنف عليه للزوض بأعباء وظيفته ما دام لم يشب أن الشركة عندما أنهت عمل المستأنف عليه كانت تعتمد على الإضرار به ولم يقدم الطاعن ما يدل على ثبوت الإضرار به لدى الشركة ، وأن لجنة شؤون الموظفين التي قررت إنهاء التقدّرات إعادة التعاقد معه كنتاج بنفس شروط عقد الإنتاج السابق مما يؤكد أن الشركة بمنزلة لجنة شؤون موظفيها لم تنزع في قراراتها إلا وجه المصلحة والمعادلة ولم تهدف إلى إساءة الطاعن أو إضراره وأنه بذلك لا يمكن بحال وصف قرار الفصل بالتعسف ، وكانت تلك القرارات الموضوعية

المادة القانونية :

١ - دعى صحة التقاعد مستلزم أن يكون من شأن البع موضوع التقاعد نقل الملكية حتى إذا ما سجل المحكم قام تسجيله . قام تسجيل المقد في بقايا وهذا يقتضى أن يفصل القاضي في أمر صحة البيع ثم يفصل في أمر امتناع البائع عن تنفيذ التزاماته وهل كان له عذر في هذا الامتناع أو لم يكن . ومن ثم فإن تلك الدعوى تتسع لبحث كل ما يثار من أسباب بطلان العقد ، إذ من شأن هذا البطلان لو صح أن يحول دون الحكم بصحة العقد ونفاذه .

٢ - متى حاز الحكم قوة الأمر المقضى فإنه يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأي دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأداة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى ، أو أثبت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . فإذا كان الحكم النهائي في الدعوى الأولى قد حسم النزاع بين الخصوم وقضى بصحة عقد البيع الوفاقي المبرم بينهم ، ورغم الدفع في هذه الدعوى ببطلان البيع لاختفائه رهنا ، فإن هذا الحكم حتى ولو لم يبحث هذا الدفع ، يجوز قوة الأمر المقضى

للمطعون ضدهم على أساس أن الطاعن مازان تحت يده حكم المديونية - رغم الوفاء - ويستطيع التنفيذ به على أموالهم إذا وجد لديهم ما يمكن التنفيذ عليه ، وكان ذلك التنفيذ عليه ، وكان ذلك التنفيذ الذي جعله الحكم مناهلاً للضرر المحكوم بالتعويض عنه غير محقق الحصول ؛ فإن الضرر الناشئ عنه يكون ضرراً احتمالياً لا يصح التعويض عنه وبالتالي فإن قضاء الحكم بالتعويض عن هذا الضرر يكون مخالفاً للقانون .

٢ - قضاء الحكم - من بيته وإدراكه بما لم يطلب الخصوم يجيز الطعن فيه بالنقض مخالفاً للقانون

طن ٢٥ لسنة ٢٩ ق. وثلاثة ومضوية السادة الاساقفة محمود توفيق اسمايل ، وحافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرعيدي ، والسيد عبد السلام المزراي ، ومهاج حليمي عبد الجواد المستشارين .

٣٩١

١٣ من مايو ١٩٦٥

أ - صحة تاليد : دعوى ملكية .

ب - بيع وفائي : دعوى ، نظراً ، عدم جواز دفعه . الأمر المقضى .

ج - نقض : حكم جائز الطعن فيه . قوة الأمر المقضى .

المبادئ القانونية :

١ - تجديد الالتزام بتغيير المدين يتم طبقاً للمادة ٤٥٢ من القانون المدني بغير حاجة لرضا المدين الأصلي . ومتى كان لا حاجة لهذا الرضا لا في انعقاد التجديد ولا في نفاذه ، فإن علم المدين الأصلي بالتجديد لا يكون لازماً له .

٢ - كرون التجديد لا يفترض ، وهو ما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٣٥٤ من قانون المدني ، لا يقتضى أن ينص صراحة في العقد على التجديد ، بل إنه يقرر أيضاً - وعلى ما تقرره تلك المادة - إذ كان يستخلص بوضوح من الظروف .

طعن ٢٥٧ لسنة ٣٠ ق بالبيئة السابقة

٣٩٣

٩ من مايو ١٩٦٥

وقف : واثق ، شرطه ، تفسيره .

المبدأ القانوني :

متى كان الواقف قد أنشأ وقفه . على نفسه أيام حياته ، ثم من بعده فالنصف أبقى

في شأن وصية المند ، ويمنع المحصور أنفسهم أو خلفهم من التنازع في هذه المسألة في دعوى ثمانية بطلب بطلان ذلك البيع ولا يغير من ذلك اختلاف الطلبات في الدعوى : ذلك أن طلب صحة العقد ونفاذه وطلب بطلانه متصلان اتصالاً كلياً ، إذ علة الحكم بصحة العقد في الدعوى الأولى عدم بطلانه ، والقضاء بصحة العقد يتضمن حيناً أنه غير باطل .

٣ - الحكم الصادر على خلاف حكم سابق حائزة لقوة الشيء المحكوم فيه يكون جازماً للطعن فيه بطريق النقض رغم صدوره من محكمة ابتدائية جهاء استئنافية ، وذلك عملاً بالمادة الثالثة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض .

طعن ٣٦١ لسنة ٢٩ ق بالبيئة السابقة

٣٩٣

١٣ من مايو ١٩٦٥

١ - التزام : تجديد ، عناصره . مدني م ٣٥٢

٢ - تجديد : التزام ، إقراره . مدني م ٣٥٤

من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وإن سفل فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لمن هو في درجته وذوى طبقته مضافاً لما يستحقونه من ذلك . فإن لم يوجد أحد من أهل درجته وذوى طبقته يكون ذلك لأقرب الطبقات المتوفى من أهل التوقف الموقوف عليهم ، يتداولون ذلك بينهم كذلك إلى حين انقراضهم أجمعين .

فإن ظهر هذا الإلزام يدل على أن الواقع قد سوى في الاستحقاق بين أولاد أبنه لصلبه ذكورا وإناثاً ، لكل منهم نصيبان مما هو موقوف عليهم ، وجعل استحقاق الأثني من أولاد الذكور ينتقل نصفه إلى أولادها ذكورا وإناثاً . وإذ كان الثابت أن والده المظنون عليها هي بنت ابن ابن الوافق وبوفاتها ينتقل نصف استحقاقها لأولادها ، وكان الحكم المظنون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن استحقاقها ينتقل كله لا نصفه إلى أولادها — وهي أثني من أولاد الذكور — فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

طن ٢٤ لسنة ٣٢ في « أحوال شخصية » بالزيادة السابقة .

عشر قيراطاً بعد الخيرات يكون وفقاً على أولاده ذكورا وإناثاً ما عدا ابنته فاطمة الكبيرة ، وعلى أن أولاده لصلبه ما عدا فاطمه ، الذكر والأثني منهم في ذلك سواء ، وإن أولاد أبنه لصلبه الذكور والأثني كل واحد منهم بنصيبين ، فإن تزوجت بنت ولده الأثني وأعقبت ذرية يكون لذريتها نصيب واحد سواء أكانوا ذكورا أو إناثاً . وكل من كان من ذرية الذكور سواء كان ذكراً أو أثني فله نصيبان ، وأن الأثني من أولاد الذكور إذا تزوجت وأعقبت ذرية فلذريتها نصيب واحد سواء أكانوا ذكورا أو إناثاً . وأن الأثني من أولاده لصلبه إذا تزوجت وأعقبت ذرية يكون لذريتها نصيب واحد أيضاً سواء أكانوا ذكورا أو إناثاً ينفع كل منهم بحصته من ذلك على الحكم المذكور . ثم من يملك منهم تكون حصته من ذلك وفقاً على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقه بعد طبقه ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل ، الطبقة العليا منهم تصيب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يجب كل أصل فرعه دون فرع غيره ، يسقط الواحد منهم إذا تفرّد ويشترك فيه الأثنان عند الاجتماع على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولداً وأسفل

٣١٤

٢٠ من مايو ١٩٦٥

١ — قض : طعن ، أسباب متأنفة ، نظر عام .
نظم عام تزوير .

ب — محكمة موضوع : دليل ، سألها في تقريره .
أبحاث ، قرينة قضائية ، الإثبات ، يئله ، تزوير .

المبادئ النافذة

١ — جرى قضاء محكمة القضاة على أنه يشترط لجران التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بأى سبب من الأسباب النافذة المتعلقة بالنظام العام أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى جميع

العناصر التى تتمكن بها من الاعتراض . أم هذا السبب والحكم في الدعوى على موجه . فإذا تبين أن هذه لم أصرك كانت تنقص فلا سبيل للدفع بهذا السبب . فإذا كان الثابت أن السبب الذى يتمسك به الطاعن — وهو صدور حكم نهائى من المحكمة الجنائية براءته من التزوير الذى ادعى به فى الدعوى المدنية — قد جدد صدور الحكم بغيره فيه بحيث لم يكن فى وسع محكمة الموضوع قضيته ، فإن هذا السبب يكون غير مقبول .

٢ — استنباط القرائن القضائية فى

الدعوى وتقدير أدلة وال الشهود منها من المسائل الموضوعية التى يستقل بها قاضى الموضوع ويعتمد عليها فى تكوين عقيدته ولا رقابة عليه فى ذلك من محكمة النقض متى كان ما استخلصه منها من شأنه أن يودى إلى النتيجة التى انتهى إليها . فإذا كانت محكمة الاستئناف إذ قضت برد بط — لأن بعض عبارات الورقة المطر من بها قد استندت إلى اعتبارات سائفة اعتمدت فيها على ما استخلصته من أحوال الشهود الذين سمعهم محكمة الدرجة الأولى ومن القرائن القضائية التى ساقها التى من شأنها أن تودى إلى ما أنتهت إليه فإنها تكون قد مارست سلطتها الموضوعية فى تقدير الأدلة المقدمة فى الدعوى .

طعن ٣٠٠ لسنة ١٩٦٥ وهضوة السادة لاساندة الدكتور عبد السلام ، وحافظ محمد بدي ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد المصطفى ، ومجاس على عبد الجواد : استئناف

٣٩٥

٢٠ من مايو ١٩٦٥

١ — وفاة : عقد ، رضاء ، سبب ، ملط ، بطلان .
إظهار العقد ، أدلة .

ب — وفاة : الحلول : بطلان . عقد .

العارفان إلى الحالة التي كانا عليها قبل حصوله. ومن ثم يلزم الموفى بأن يرد المبلغ الذي قبضه.

٢ - لا يترتب على الوفاء الباطل حلول الموفى له في تأميناته، لأن هذا الحلول إنما ترتب على الوفاء الصحيح.

٣ - حكم نزاع الملكية - في ظل قانون المرافعات الأهلى المئى - ليس حكماً بالمعنى المفهوم للأحكام الإنصافية في الخصومات وإنما هو لا يعدو أن يكون إيداعاً من المحكمة ببيع العقار المنفذ عليه بشروط وإجراءات معينة، فهو لا يفصل في تحديد الدين أو استحقاقه ولا يترتب حقاً أو يسقط حقاً لأحد الخصوم فيما يتعلق بموضوع هذا الدين ولزومه.

٤ - متى كان منطوق الحكم موافقاً للقانون فإنه لا يبطله قصوره في الانصاح عن السند القانونى لقضائه أو خطئه فيه، إذ لمحكمة النقض أن تستكمل ما قصر الحكم فى بيانه من ذلك، وأن تصحح ما وقع فى تقريراته القانونية من خطأ.

٥ - لمحكمة النقض أن تعطى الوقائع الثابتة فى الحكم المطعون فيه - كيفما القانونى الصحيح، ما دامت لا تنتمى فى هذا التكليف

ج - تنفيذ : مقارن : حكم ، ملغى .

د - حكم : تعديل ، قصور . فى الأسباب القانونية . نقض ، سلطة محكمة النقض .

هـ - محكمة لنقض : سلطة فى التكليف . محكمة موضوع .

المبادئ القانونية :

١ - الوفاء اتفاق بين الموفى والموفى له على قضاء الدين ، فهو بهذه المثابة تصرف قانونى يجرى عليه من الأحكام ما يجرى على سائر التصرفات القانونية ، فلا بد فيه من تراضى الطرفين على وفاء الالتزام وبشروط فى هذا التراضى أن يكون خالياً من عيوب الإرادة ، فإذا داخل الوفاء عيب منها كان قابلاً للإبطال فإذا كانت محكمة الموضوع قد حصلت فى حدود سلطتها التقديرية وبأسباب سائغة أن الموفى ما قبل الوفاء إلا لاعتقاده بأن الدين الذى أوفى به حال بحكم نهائى ، وأنه تبين بعد ذلك عدم تحقق هذه الصفة فى الدين ، فإن الموفى يكون قد وقع فى غلط جوهرى بشأن صفة من صفات الدين الموفى به ، كانت أساسية فى إعتباره ، إذا لولا هذا الغلط ما كان الوفاء . فإذا كان الموفى له على علم بهذا الغلط الدافع إلى الوفاء ، فإن من شأن هذا الغلط أن يردى إلى إبطال الوفاء متى طلب الموفى ذلك ، وأن يعود

تحقيق الحقائق المنسوبة إلى جهة الإدارة غير ملزمة ببيان وسيلة تلافيه ، إذ أن ذلك من شأن جهة الإدارة وحدها عملاً بمبدأ الفصل بين السلطات .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر عدم وجود أحد رجال الشرطة في المنطقة التي وقع فيها الحادث وفي الظروف غير العادية التي حدث فيها ، سواء أكان ذلك راجعاً إلى عدم صدور أوامر إليهم بالوجود في هذه المنطقة ، أو إلى مخالفتهم لما صدر لهم من أوامر . اعتبر ذلك خطأ من جانب الحكومة يستوجب مسؤوليتها . فإنه لا يكون خطأ في استهلاص توفر ركن الخطأ .

٣ - وصف العمل أو الترك بأنه خطأ أو غير خطأ هو من المسائل القانونية التي يخضع فيها قاضي الموضوع وع لرقابة محكمة النقض . أما قيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر فهو من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب إلا أن يشوب حكمها عيب في التسبيب .

طن ٤٤٦ لسنة ٢٠ ق بالبيضاء السابقة

على غير ما حصلته محكمة الموضوع من أدلة الوقائع .

طن ٣٧٩ لسنة ٢٠ ق بالبيضاء السابقة

٣٩٦

٢٠ من مايو ١٩٦٥

١ - مسؤولية ، تضامنية . مسؤولية دولة من مرفق عام .

٢ - خطأ : مسؤولية تقصيرية .

٣ - نقض : سلطة محكمة النقض . مسائل الواقع ، مسائل القانون . مسؤولية تقصيرية ، أركانها . ضرر . خطأ . سبب ، رابقتها .

المبادئ القانونية :

١ - إنه وإن كان لجهة الإدارة حرية إدارة المرافق العامة - ومن بينها مرفق الأمن - وحق تنظيمها والإشراف عليها ، إلا أن ذلك لا يمنع انقضاء - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - من حق التدخل لتقرير مسؤولية الإدارة عن القرار الذي يصيب الغير متى كان ذلك راجعاً إلى إهمالها أو تقصيرها في تنظيم شؤون المرفق العام أو الإشراف عليه - والمحكمة وهي بسبيل

٣٩٧

٢٦ من مايو ١٩٦٥

عمل «أجر» عقد . رب محصل . سلطته في تنظيم
مقتضى . محكم .

المبدأ القانوني :

قيام رب العمل بإجراء تعديل في آلات
المصنع والأصناف المنتجة هو تنظيم للمقتضى
يملكه بغير معقب ، ولا يعتبر تبهير في الظروف
الاقتصادية والاجتماعية بخول العمال الحق
في المطالبة بزيادة فئات الأجور المفق
عليها ، وإذا كان القرار المطعون فيه قد
خالف هذا النظر ، واتخذ من التغيير الذي
أجرته الشركة في وسائل العمل وما ترتب
عليه من صعوبات مؤقتة أثرت في الإنتاج
مسوؤلاً لوضع حد ثابت للأجور بصفة دائمة ،
ولم يقصره على صعوبة الإنتاج في فترة النزاع
التي وافقت الشركة على زيادة فئات الأجر
خلالها ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخصاً
في تطبيقه .

طعن ٣٧١ لسنة ٢١ في بداية السابعة

٣٩٨

١٦ من مايو ١٩٦٥

١ — قوة أمر مقضى : دعوى . دفع بعدم جواز
نظره . مدني م ١٥٥ .
ب — أحوال شخصية : مصريون غير مسلمين ،
الطلاق .

المبادئ القانونية :

١ — من شروط الأخذ بقريته قوة
الأمر انقضى وفقاً للفقرة الأولى من المادة
٤٠٥ من القانون المدني وحدة الموضوع
في كل من الدعويين ، وإذا كان الحكم الصادر
في الدعوى الأولى إنما صدر بشأن الطلاق
الذي أوقفه المطلقون عليه بتاريخ ١٤ من
يونيه ١٩٥٩ في حين أن النزاع القائم في
لدعوى الثانية يدور حول إثبات طلاق
آخر هو الطلاق الحاصل بتاريخ ١٣
من يونيه ١٩٥٩ ، فإن شرط اتحاد الموضوع
في الدعويين يكون غير متوافر ، ولقول
بأن الحكم الأول حكم النزاع من ناحية
عدم جواز إيقاع الطلاق بإرادة الزوج
المفردة مردود بأن حجية الحكم في هذا
الخصوص لا تعدى نطاق الدعوى التي
صدر فيها .

٥ — خارج من المصوبة : امراضه وراثات
٤٥٠ م

المبادئ القانونية :

١ — بين من نصوص المواد اثنتان
والرابعة والخامسة من الأمر العسكري
للسنة ١٩٠٦ الخاص بالانتجار مع الرعايا
للبرطانيين والفرنسيين والانداليين الخامسة
بأمرهم ، أيما حظرت على الرعايا الفرنسيين
إبرام العقود والحرف والعمليات التجارية ،
وكذلك تنفيذ أى التزام مالى أو غير مالى
ناشئ عن عقود أو تعاقبات أو عمليات
تجارية تمت فى تاريخ سابق على تنفيذ هذا
الأمر ، كما منعتهم من حق التقاضى أمام أية
جهة قضائية فى مصر . هذا الحظر وذلك
للمنع لا يضمنان سلباً لأهليسة الرعايا
الفرنسيين ، وإنما هو منع لهم من مباشرة
الاعمال المنعاه إليها ، ومنها حق التقاضى
لأسباب اقتضتها مصلحة الدولة .

٢ — إذا كان الأمر العسكري ٣٦ لسنة
١٩٥٨ الصادر فى ١٨ من سبتمبر ١٩٥٨
الخاص بإنهاء الحراسة قد أنهى العمل بالأمر
العسكري ٥ لسنة ١٩٥٦ ، فقد كان مقتضى
هذا الإنهاء أن يعود حق التقاضى إلى الرعايا
الفرنسيين منذ تاريخ هذا الأمر ، إلا أن

٣ — متى كان الحكم قد استخلص من
أوراق الدعوى وفى حدود سلطته الموضوعية
أن الزوج انضم إلى طائفة الأقباط
الإنجليين قبل رفع الدعوى ، على حين تنتمى
الزوجة إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس ،
وكلاهما يدين بالطلاق ، يطبق فى شأنهما
أحكام الشريعة الإسلامية وهى تميز للزوج
أن يطلق زوجته بآرائه المنفردة ، فإنه -
وعلى ما جرى به نساء محكمة النقض -
لا يكون قد خالف للقانون أو أخطأ فى
تطبيقه .

طن ٢٥ لسنة ٢٢ فى « أسواق قضائية » بالياً
سابقة .

٣٩٩

٧ : من مايو ١٩٦٥

١ — أهلية : حق تقاضى . حراسة ، أسواق
الفرنسيين . أمر عسكري ٥ لسنة ١٩٥٦ .

ب — حراسة : إدارية . حارس سلطنة حراسة ،
إنهاؤها . نيابة قانونية . أعمال الإدارة . حق تقاضى .
أمر عسكري ٢٦ لسنة ١٩٥٨ مدغم ٧٠١ .

ج — حق التقاضى : حارس ، سلطنة ، نيابة .

د — خصومة : نيابة فيها وكالة . مدغم ٧٠٥ .
قانون عمالة .

٣ - تخويل الحارس الذي يقم - وم
بالادارة حق التقاضي فيما ينشأ عن تلك
الأعمال من منازعات باعتباره نائباً قانونياً -
لا يقتضى سلب هذا الحق من الأصيل الذي
يقي له الحق دائماً في عامة ما هو مخول
لنائب ما دام لم يتع من ذلك .

٤ - حق التقاضي غير المرافعة أمام
القضاء ، وحق التقاضي رخصة لكل فرد في
الالتجاء إلى القضاء ، أما المرافعة أمام القضاء
التي تستلزم وكالة خاصة - وفق المادة ١/٧٠
من القانون المدني - فهي النيابة في الخصومة
للدفاع أمام القضاء ، وقد اخص بها المشرع
أشخاصاً معينين حسبما تنص المادة ٣٥ من
قانون المحاماة .

٥ - يشترط لقول اعتراض الخارج
عن الخصومة على الحكم الصادر فيها حسبما
تقتضى الفقرة الأولى من المادة ٤٥٠ من
قانون المرافعات شرطان أولهما ، أن يكون
المعارض عن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى
حجة عليه ولم يكن مانعاً في الخصومة - وم
الشخصية ، وثانيهما أن يثبت المعارض غش
من كان يمثله أو تواطؤه أو إهماله الجسيم .
وإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول
الاعتراض استناداً إلى مجرد ما قال به من

المشرع تصور أن هناك فترة قد تمتد بين
إنهاء الحراسة حكماً بصدر الأمر العسكري
المشار إليه ، وبين إنهاؤها فعلاً بتسلم هؤلاء
الرعايا أموالهم فنص في المادة الثانية من
الأمر ٣٦ لسنة ١٩٥٨ على أنه : « يحفظ
الحارس العام والحراس الخاصون بسطة
إدارة أموال الرعايا الفرنسيين الموضوعة
في الحراسة إلى أن يتم تسليمها إلى أصحابها
أو وكلائها ، وبهذا النص أناب المشرع
الحراس نيابة قانونية في إدارة أموال الرعايا
الفرنسيين الموضوعة في حراستهم . » إذ
كانت هذه العبارة واردة في ألفاظ عامة
ولا تخصيص فيها لنوع العمل القانوني
الحاصل فيه الإنابة فإنها حسبما تقتضى الفقرة
الأولى من المادة ٧٠١ من القانون المدني
لا تخول الحارس صفة إلا في أعمال الإدارة
وما يستتبع ذلك من حق التقاضي فيما ينشأ
عن هذه الأعمال من منازعات . ولما كانت
الفقرة الثانية من المادة ٧٠١ من القانون
المدني ، نصت على أن وفاء الديون يعد من
من أعمال الإدارة ، فإن وفاء الديون متى
كانت ثابتة في الذمة يدخل في سلطة الحارس
ويدخل في سلطته تبعاً لذلك حق التقاضي
فيما ينشأ عن هذا الوفاء من منازعات فيصح
أن يكون مدعياً أو مدعى عليه فيها .

القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧، إذ أن محل تطبيق هذا النص أن يكون الطعن وارداً على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون.

٢ - إذ كان النزاع بين العارفين في الدعوى قد احتدم حول مقدار الأجرة الحقيقية المنفق عليها بينهما، فاستند المطعون عليه إلى الأجرة الواردة بمقدار الإيجار واستند الطاعن إلى ما جاء بورقة الضد المقدمة منه والحررة من وكيل المطعون عليه بشأن تنفيذ الأجرة الثابتة بال عقد، فإن الفصل في هذا النزاع لا يخضع بطبيعته لأحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧، وإنما لأحكام القانون المدني ولئن كانت هذه المنازعة تعتبر مسألة أولية يتوقف على الفصل فيها تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧. أو عدم تطبيقه، إلا أنها لا تعتبر منازعة ناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون بالمعنى الذي تتطلبه المادة الخامسة عشرة منه، إذ المقصود من المنازعات التي تشير إليها المادة المذكورة إنما هي المنازعات الإيجارية التي يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائي، وعلى ذلك فإن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية إذ فصل في هذه المنازعة وتغلغل في تفسير ورقة الضد وبمحتصحتها وما أوردها على المؤجر،

أن الطاعنين المتعرضين كما يمثلين في الخصومة بواسطة المحارص وحجب نفسه بذلك عن تحقيق ما ادعاه الطاعنون من وقوع إعمال جسم من مثلهم هذا، فإن الحكم يكون مخطئاً في القانون.

طعن ٣٠٨ لسنة ٣٠ ق بالبقاء السابقة

٤٠٠

١٧ من مايو ١٩٦٥

النقض: أحكام جاز الطعن فيها. إجازة إيجار أماكن. في ١٣١ لسنة ١٩٤٧. ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

ب - إجازة: إيجار أماكن. استئناف. أحكام جاز استئنافاً.

لمبادئ القانونية :

١ - متى كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة الاستئناف فإن الطعن فيه بالنقض يخالف القانون يكون جائزاً أصلاً بالمادة الأولى من القانون ٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض ولا وجه لما يشيروه المطعون ضده من أن الطعن في الحكم بطريق النقض غير جائز وفقاً للمادة ١٥ من

ما قضى به قطعياً في منطوقه وأسبابه المرتبطة بهذا المنطوق من بطلان الاستئناف المرفوع بتكليف بالحضور وصحة الاستئناف المرفوع بمرئضة تقدم لقم الكتاب فإنه يتعين احترام حجج هذا الحكم التتالي عند نظر الاستئناف الثاني عن ذات الحكم المستأنف ولو كان الحكم الاستئنافي الأول قد خرج في قضائه على صحيح القانون أو خالف قاعدة من قواعد النظام العام لأن قوة الأمر المقضي تسو في هذا المقام - على قواعد النظام العام وتنطلي الخطأ في القانون وبالتالي يجوز الطعن بالنقض في الحكم الثاني الذي ناقض الحكم السابق ولو كان صادراً من محكمة ابتدائية عملاً بالمادة الثالثة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وذلك سواء كان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بحجة الحكم السابق أم لم يدفع .

ملن ٤٣٦ لسنة ٣٠ ق بالمادة الرابعة .

يكون خاضعاً للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه على ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة من القانون ١٢٠ لسنة ١٩٤٧ .

ملن ٣١٤ لسنة ٣٠ ق بالمادة السابعة

٤٠١

٢٧ من مايو ١٩٥٥

قوة أمر مقضى : نظام عام . نقض . أحكام جاز الطعن فيها . مخالفة حكم سابق بأمر لقوة الأمر المقضي استئناف بمرئضة ، تكليف بالحضور . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

المبدأ القانوني :

إذا كان الحكم المظنون فيه قد قضى ببطلان الاستئناف المرفوع بمرئضة لوجوب رفعه بتكليف بالحضور وذلك على خلاف حكم سابق في استئناف آخر عن ذات الحكم المستأنف - قضى نهائياً ببطلان الاستئناف لوجوب رفعه بمرئضة - تودع قلم الكتاب - وكان الحكم الاستئنافي الأول حكماً نهائياً صدر بين الخصوم أنفسهم وفصل في ذات النزاع وحاز قوة الشيء المحكوم فيه في خصوص

٤٠٢

٢٧ من مايو ١٩٦٥

هذا الحكم بحث دفاع الطاعن المتضمن
صورية هذا العقد صورية مطلقة — يجمعه
مشوبا بالقصور .

٢ — إذا ثبتت صورية عقد البيع
صورية مطلقة ، فإنه يكون باطلا ولا يترتب
عليه نقل ملكية القدر المبيع ولو كان مسجلا
إذ ليس من شأن التسجيل أن يصبح
عندا باطلا .

٣ — المفاضلة بين عقدي بيع صادرين
من مالك واحد بأسمية التسجيل ، لا تكون
إلا بين عقدين صحيحين .

طن ٤٤٠ لسنة ٣٠ في الإلزام السابقة ،

أ — حكم : تدليل ، عيب ، دفاع ، جرمي .
دفع بصورية عقد ، المذلة .
ب — صورية : مطلقة ، أمروها ، تدليل ، نقل .
بيع . نقل . يطلان
ج — تسجيل : مفاضلة — بين عقدين مسجلين .
ملكية .

المبادئ القانونية :

١ — متى ثاب الحكم الطاعن فيه قد
عزل في قضائه على العقد الذي طعن
فيه الطاعن بالصورية المطابقة ، فإن إبطال

قَضَاءُ الْحُكْمِ الْأَدَارِيِّ الْجُلِيِّ

٤٠٣

٥ من ديسمبر ١٩٦١

أ - شركة : مرفى عام في ٢٤٣ عمكة السنة ١٩٥٦. ق ٣ لسنة ١٩٥٤. خصبة اعتبارية. نهاؤما
أسمم شراؤما.
ب - موظف عام : تعريفة. قرار وزير حرية
١٦٤٥ في ١٤ من نوفمبر ١٩٥٦. ق ٢٠٦ لسنة
١٩٥٦. استيلاء.

المبادئ القانونية :

١ - نص القانون ٢٤٣ مكررا لسنة ١٩٥٦ على الإذن لوزير الحرية بشراء جميع
أسمم شركة، وباتناء شخصيتها الاعتبارية
وبالحاقها بمصنع الطائرات ومربان أحكام
القانون ٣ لسنة ١٩٥٤ عليها، من شأنه
أن يجعل المصنع المملوك لهذه الشركة
مرفقا عاما.

٢ - قرار وزير الحرية في ١٦٤٥ في ١٤
من نوفمبر ١٩٥٦، بناء على البلمطة المخولة له
بالقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٥٦ بالاستيلاء على
مصانع ومنشآت شركة، أذن له في شراء جميع

أسممها بالقانون ٢٤٣ مكررا لسنة ١٩٥٦،
وانتهاء شخصيتها، وإلحاقها بمصنع الطائرات
وتضمن هذا القرار تكليف العاملين الذين
تحدد إدارة هذا المصنع بالاستمرار في
العمل بها للبدد التي تحددها تحت إشرافه ؛
من شأنه اعتبار هؤلاء العاملين موظفين
عموميين تربطهم بالإدارة المذكورة علاقة
لائحية لاتعاقدية. ويكون من أثر ذلك إمكان
فصل العاملين بعد انتهاء المدد المحددة
لخدمته .

طن ١٤١ لسنة ١

٤٠٤

٥ من ديسمبر ١٩٦٤

مبيد : اصادته . اختبار ، قترته ق ٢٩٠ لسنة
١٩٥١ م ١٩٦١ .

المبدأ القانوني :

القعد من المادة ١٩ من القانون ٢١٠

الجديدة المرجحة للإلغاء .

لحق ١٣٩٩ لسنة ٨ في

٤٠٦

٥ من ديسمبر ١٩٦٤

دهوى : دفاع . تأجيل . تكرار طلبه ، رفضه .
المبدأ القانوني :

لا تريب على المحكمة إذا رفضت طلب التأجيل ، حد أن تكرر نفس السبب ، وفصلت في الدعوى . بعد أن أتاحت لصاحب الشأن فرصة التقدم بدفاعه .

لحق ٢٠٦٥ لسنة ٦ في

٤٠٧

٥ من ديسمبر ١٩٦٤

مجلس دولة : قضاء إداري . اختصاص ترقية إلى درجة أولى في ٢٣ لسنة ١٩٥٧ م . في ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ م ٣٥ مكرراً . استلزام بالتجدي .

المبدأ القانوني :

قرارات الترقية إلى الدرجة الأولى

لسنة ١٩٥١ هو الوقوف على مدى صلاحية الموظف الذي يمين لأول مرة في أدنى الدرجات بخدمة الحكومة .

وتنتفي هذه المحكمة في حالة موظف له مدة خدمة سابقة تزيد على السنتين وثبتت صلاحيته للعمل ، ثم أعيد تعيينه في ذات الكادر بنفس الدرجة .

ويبطل بطلان قرار فصله وفقاً لنص المادة ١٩ من الفقه الذكر .

لحق ٦١٢ لسنة ٩ في

٤٠٥

٥ من ديسمبر ١٩٦٤

قرار إداري - مرطب ، حركه مؤلفا في ٣١ لسنة ١٩٦٢ في ٥٥ لسنة ١٩٥٩ . حكم ، تسبب .

المبدأ القانوني :

رفض طلب صرف المرتب مؤقتاً لحين القضاء بإلغاء القرار الجمهوري بالفصل عن غير الطريق التأديبي في ظل القانون ٣١ لسنة ١٩٦٣ المعدل لنص المادة ١٢ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ؛ يقتصر على ركن الأسباب

دورتها : قسم الضرر (المسؤولية) بين المرتق العام لأبادة الخدمة على وجه شئ ، والموظف الذي ثبتت سيره ، وقامت علاقة السببية بين هذا التقصير والضرر ، ولم تنتب بسبب أجنبي أو بعمل الغير .

طن ١٢٧٢ لسنة ٧٧ ق

٤٠٩

١٢ من ديسمبر ١٩٦٤

لائحة عازر ومشتري م ٣٤٠ م ٤٥ م ٣٣٩
جرد فقد سلف . تلف .

المبدأ القانوني :

الأحوال التي ددتها المادة ٣٤٠ من لائحة المخازن والمشتريات بصدد فقد الأصناف وتلفها ، لم ترد على سبيل الحصر ويعتبر ان تمام جرد اللجنة للأصناف الموجودة في مكان الحادث فوراً ، إجراءً جوهرياً عاجلاً ، ويجب إغلاق المخزن أو التوقف على محتوياته تحفظاً دقيقاً .

والاجراءات التي رتبها المادة ٣٤٠ من اللائحة في هذا الشأن جنهرية يترتب على اغفالها البطلان دون حاجة إلى نص . ولا يجوز

وما يعلوها ، يمنع العقيب القضاء طبقاً للاحكام القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ٣٨ مكرراً من القانون ١٠ لسنة ١٩٥١ بشرط صدورها على مقتضى التنظيم الجديد ، بالضمانات التي كفلها القانون المشار إليه : فيجب الاخطار بالتدخل في أثناء الترشح وقبل إصدار قرار الترقية ، والفصل في التنظيم .

فإذا أغفل هذا الاجراء الجوهري ، فإن القضاء الاداري يختص بالتعقيب على القرار .

طن ٢٠٦٥ لسنة ٦ ق

٤٠٨

٥ من ديسمبر ١٩٦٤

مسؤولية : خطأ مرتق ، قصير ، ضرره (مسؤولية) تعقبه بين المرتق العام والموظف المقصر . يجب اجابة . فعل فح .

المبدأ القانوني :

إذا تعددت الاخطاء المرفقية والشخصية ، التي ساهمت في إحداث الضرر ، وتفاوتت

بالغاء قرارات تفدر ايجاز لأراضى الزراعية
لاتخاذ أساساً لتعديل ضرائب الأطنان طبقاً
للامان ٣ لسنة ١٩٣٥ المبدل بالقانون ٢٠٢
لسنة ١٩٥٦؛ لأن الخاص يقيد العام .

طن ١٣٧٤ لسنة ٧ ق

٤١١

١٢ من ديسمبر ١٩٦٨

مكاناً : م - سال . ق ٤٦ لسنة ١٩٦٨ م ٦١ .

المبدأ القائل في:

صدور القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذى
تنص مادته الحادية والسون على جواز الفصل
مع الحرمان من المماش أو المكافأة فى حدود
الربع ، فى أثناء نظر الدعوى بالغاء القرار
التأدينى ؛ بوجوب إلغاء القرار فيما تضمنه من
الحرمان فيما يريد على ربع المكافأة .

طن ١٤٠١ لسنة ٩ ق

مسألة أمين المخزن عن فقد بعض الاصناف
إذا لم يتم التجرد الفورى .
ولا يغير من هذا الحكم تأسيس المسؤولية
على نص المادة ٥٤ أو المادة ٣٢٩ من
اللائحة .

طن ١١٤٢ لسنة ٧ ق

٤١٠

١٢ من ديسمبر ١٩٦٤

١ - محكمة الادارة عليا : طن ، ولاية .

ب - قضاء الادارة : ايجاز أرض زراعية . ق ٥٣
لسنة ١٩٣٥ . ق ٢٠٢ لسنة ١٩٥٦ لجنة تقدير . لجنة
استئناف .

المبادئ القانونية :

١ - للمحكمة الإدارية العليا إزاله حكم
القانون على المنازعة برمتها ، غير مقيدة فى
ذلك بأعياب الضمن أو المبادئ الخصوم فيه
أو حياة منوحن الدولة .

٢ - النص على عدم جواز الطعن أمام
المحاكم فى قرارات لجانه التقديرية ولجان
الاستئناف يجعل اقتضاء الإدارى غير محصن

٤١٢

١٣ من ديسمبر ١٩٦٤

- ١ - اختصاص : قضاء إدارى . دعوى تسوية ديوان أوقاف - موصلة .
- ب - دعوى : تخاض . دول ، تمثيلها .
- ج - دفع : دعوى .

المبادئ القانونية :

١ - دعوى التسوية التى يرفسها أحد العاملين بديوان الأوقاف المحسوبة لتقرير أحقية فى الإعانة الاجتماعية قبل هذا الديوان ، لا يختص القضاء الإدارى بالأصل فيها .

٢ - تمثيل الدولة فى التقاضى فرع من النيابة عنها ، وقانون مرد هذه النيابة ، فكل وزير يمثل الدولة فى شؤون وزارته .

٣ - المحكم بعدم قبول الدعوى لرفضها هل غير ذى صفة : لا يحتاج إلى دفع به ، إذ تملك المحكمة وهى تزول حكم القانون أن تقضى به من تلقاء نفسها .

طن ١٩٣٠ لسنة ٦ دى

٤١٣

١٣ من ديسمبر ١٩٦٤

كتابة : درجتها ، تقديره ، دى ٢١٠ لسنة ١٩٥١ م ١٣٦ . دى ٧٣ لسنة ١٩٥٧ . قرار وزير مالية واقتصاد ٦٢٩ لسنة ١٩٥٧ .

المبدأ القانونى :

من مقتضى الحكم الانتقال الذى وضعته المادة ١٣٦ من القانون ٧١٠ لسنة ١٩٥١ ، بالنسبة إلى التقارير السنوية السابقة على العمل بأحكام القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ؛ من مقتضاه إعادة تقويم الدرجات المتوية التى كانت تقدر بها كفاية الموظفين ، بما يقابلها من مراتب جديدة استحدثها .

ولا أثر لها على الأحكام الدائمة التى وضعتها المادة ٣٠ ، معدلة بالقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، ولا تضع قيلاً على سلطة وزير المالية فى تحديد أسس تقدير الكفاية . ويكون صحيحاً قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن النموذج الخاص بتقدير كفاية موظفى الدولة ، ولا يتعارض هذا القرار ، مع حكم المادة ١٣٦ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . إذ لكل منهما مجال زمنى يجرى فيه .

قضية ٨٠٦ لسنة ٦ دى

٤١٤

١٣ من ديسمبر ١٩٦٤

- ١ — درجة مالية : نقل وظيفة من كادر إلى كادر أعلى . أقدمية .
- ب — ترقية : قرار فردي ميزانية ، درجة مالية ، رفسها ، تنقلها .

المبادئ القانونية :

١ — نقل الوظيفة بدرجة من الكادر الأدنى إلى الكادر الأعلى ، ونقل الموظف إلى الكادر الأعلى تبعاً لنقل وظيفته بدرجةها ؛ لا يؤثر على أقدمته في الدرجة المنقولة بنقله إلى الكادر الأعلى .

٢ — شغل درجة مالية في الميزانية ، بعد رفسها إلى درجة أعلى لا يتم بقوة القانون تبعاً لصدور قانون الميزانية ، بل يجب صدور قرار إداري فردي بالترقية على هذه الدرجة وفقاً للقواعد المقررة للترقية ..

لغية ٢٣٨٦ لسنة ٦ ق

٤١٥

١٩ من ديسمبر ١٩٦٤

تتقدم : التزام مصدره القانون ، مدته

المدى القانوني :

مدة التقدم بالنسبة للالتزامات التي مصدرها القانون ، هي خمسة عشرة سنة ميلادية ، ما لم ينص القانون على مدة أقصر .

وتسرى هذه المدة على تقدم حق الحكومة في استرداد مكانة منحت استناداً إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من فبراير ١٩٣٠ ، بعد أن أصبحت غير مستحقة وفقاً لأحكام قرار مجلس الوزراء في ٨ من فبراير ١٩٣٣ .

٤١٦

١٩ من ديسمبر ١٩٦٤

- ١ — محاكمة تادية : ديوان محاسبة شرط جوهري ، مخالفة ، طلاق ١١٧ لسنة ١٩٥٨ م
- ١٢ شرط لا جوهري .

ب — مخالفة مالية : رئيس ديوان محاسبة ، وصول بيانات مطلوبة ، معاد ، سقوط ، معاد سقوط .

المبادئ القانونية :

هذه الحالة إلا من التاريخ الذى تكون الأوراق أو البيانات المطلوبة قد وصلت إلى الديوان .

طعن ١٠٢٧ لسنة ٧ ق

٤١٧

١٩ من ديسمبر ١٩٦٤

١ - محضر إعلان : محضر تنفيذ درجة كفاية .
استحان تقرير مرقى .

ب - درجة كفاية : تخفيض .

المبادئ القانونية :

١ - تخصيص درجة كفاية د محضر إعلان ،، بحجه أنه لم يتقدم لامتحان لىكى يعمل د محضر تنفيذ، غير جائز قانوناً . ذلك أن التقارير السرية إنما شرعت لوقوف على مدى صلاحية الموظف للعمل المنوط به ، وليس على أساس عمل آخر لم يشغله .

٢ - قضاء المحكمة الإدارية بأن تخفيض درجة الكفاية لم يكن له مسوغ من الواقع أو القانون ، لا يتطوى على حلول محل الجهة الإدارية فيما هو من شؤونها ، ولا وجه

١ - لا يسوغ القول بأن كل مخالفة للشكل أو الإجراءات يترتب عليها البطلان ذلك أن البطلان لا يترتب إلا على المخالفة التي أصابت الشروط الجوهرية التي تنس مصالح الأفراد أما التي تقتصر على المساس بالشروط اللاجهرية التي لا يترتب على إمدارها مساس بمصالح الأفراد فلا يترتب على مخالفتها البطلان

ولا بطلان في حالة عدم تفيد الآية الإدارية بالميعاد المنصوص عليه بالمادة ١٢ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المباشرة للمعوى التأديبية : مما أدى إلى مخالفة الميعاد المقرر لرئيس ديوان المحاسبة الطعن على القرارات الصادرة من الجهة الإدارية .

٢ - الميعاد المخول لرئيس ديوان المحاسبة وفقاً للمادة ١٢ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ للاعتراض على الجراء التأديبي، من مواعيد السقوط . والأصل مريانه اعتباراً من تاريخ إخطار رئيس الديوان بالقرار الصادر في شأن المخالفة المالية . فإذا طلب الديوان خلال الميعاد بعض أوراق الموضوع ومستنداته ، فإنه لا يبدأ حساب الميعاد في

عناصر ثابتة ومستخلصة استخارصاً سائفاً من ملف الخدمة ومتعلقة بعمل الموظف خلال السنة التي يقرم عنها ، إعمالاً لمبدأ سنوية التقرير .

٢ — لا تعريب على لجنة شؤون الموظفين إذا أدخلت في اعتبارها الإجراءات السابقة في تقريرها درجة كفاية الموظف ، مع أن الأصل هو الاعتداد بالأفعال التي يأتها الموظف خلال السنة التي يوضع عنها التقرير ، أخذاً بمبدأ سنوية التقرير . والاعتداد بالإجراءات في وضع التقرير لا يعتبر معاية للموظف عن الفعل الواحدة مرتين ، لاختلاف مجال تقدير درجة الكفاية عن مجال التذويب :

لمن ٣٩٩ لسنة ٧ في

٤١٩

٢٠ من ديسمبر ١٩٦٥

بلدية اسكندرية : مزاية . درجة حامل . ميزانية . ١٩٥٨ / ١٩٥٧ .

المبدأ القانوني :

لم تشمل ميزانية بلدية الاسكندرية عن

اطلب الجهة الادارية إعادة التقرير إليها لجرية طبقاً للأصول السليمة ، ما دام أن التقرير سار في خطاه ، ولم يتجنب الصواب إلا من حيث الميسار الذي تتخذ أساساً للتخفيض ، في الوقت الذي تفر فيه الحكومة وتنادي الملايين ، بصحة تقدير الرئيس المباشر

لمن ٣٠٥٥ لسنة ٦ في

٤١٨

٢٠ من ديسمبر ١٩٦٤

١ — تقرير سنوي : درجة كفاية : طلب . لجنة شؤون موظفين . في ٢١٠ لسنة ١٩٥١ م ٣١ .
في ٧٤ لسنة ١٩٥٧ . سبب .
ب — كفاية موظف : درجته : سنة التقرير : جزاء من قبل واحد .

المادىء القانونية :

١ — تؤدي المادة ٣١ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، معدلة بالقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، أن القرار الصادر من لجنة شؤون الموظفين بتقدير درجة كفاية الموظف ليس طليقاً من كل قيد ، بل يجب أن يقوم على سبب يبرره . ويجب تأسيسه على

دام ١٩٥٧ : ١٩٥٩ على بيان الوظائف المنوطة في تسلسل هرمي بالنسبة لكل نوع منها . بل تشكلى فقط على بيان يحدد مختلف التدرجات المالية في تسلسل تصاعدي دون تخصيص لوظائف معينة بذاتها .

طعن ١٩٤١ لسنة ٦ ق

٤٢٠

٢٧ من ديسمبر ١٩٦٤

٣ - لا يبطل القانون إغفال عرض صياغته على مجلس الدولة .

٤ - انغلاق باب الطعن بالألغاء لا يرد إلا على قرارات إدارية بذاتها . والنص في قانون باستثناء طائفة من القرارات من رقابة قضاء الانعاء والتبويض ، يجب تأويله بصورة مضيقه ، ويجب التفرع برعودة الرقابة القضائية على القرارات الأخرى غير تلك التي أحاطها الشارع بالتنصيص .

٥ - إلغاء قسم قضايا الأوقاف ، وترك اقتانون ٨٤ لسنة ١٩٥٩ للإدارة حرية اختيار من ترى تعيينه من أعضاء هذا القسم في إدارة قضايا الحكومة دون تعقب عليها من القضاء ، وتنظيمه أوضاع لم يقع عليهم الاختيار للمعين في إدارة قضايا الحكومة ، بأن أوجب تعيينهم في خلال ثلاثة أشهر

١ - حكم : بطلان . مستشار يشترك في إصدار الحكم دون سام مراقبة .

ب - مشروعية : قانون ٨٤ لسنة ١٩٥٩ إدارة قضايا أوقاف . إدارة قضايا حكومة تقاض ، حق فيه

ج - قانون : صياغته ، عرضها على مجلس دولة .

د - إلغاء : طعن . قرار دارة . رقابة قضائية ، نصين .

هـ - قسم قسم قضايا أوقاف : إلغاء . اختيار بمراد تعيينهم في إدارة قضايا .

و - يجب مجلس دولة : نائب . كادر دام .

المبادئ القانونية :

١ - اشتراك أحد المستشارين في إصدار حكم دون أن يسمع المرافعة مبطل للحكم .

في ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ، في ٦٦ لسنة ١٩٥١ . قرار مجلس وزراء ١٥ من مايو ١٩٤٥ سريان قواعد منظمة لشؤون موظفي الحكومة ، برات - امانت غلام .

ب — لجنة شؤون موظفين : ندب عامس ، اهارته

المبادئ القانونية:

١ — النص في قرار مجلس الوزراء على سريان القواعد المنظمة لشؤون موظفي الحكومة وعملها على موظفي المجالس البلدية والقروية ومستخدميها وعملها ، مقصود به الشروط والقواعد الأساسية للوظيفة ، وذلك بالقدر الذي تتحملة ميزانية هذه المجالس .

٢ — ندب عامل بمجلس ملوى ناقوس للعمل بمصلحة القصاصيين التابعة لوزارة الامحة غير جازم قانونا .

وعلى هذا يتمتع استحقاقه لاثانه غلام المديونة الزيدة ، ما دام الاستحقاق مترتبا على هذا التنب .

نقطة ٤٥٦ لسنة ٨ في

في وظائف فنية أو إدارية لا تقل من حيث الدرجة عن درجتهم الحالية ، من شأنه أن يجعله الطعن جائزا في حالة مخالفة هذه الأوضاع دون التقييد بالحظر الوارد في هذا القانون على حق التقاضي .

٦ — وظيفة نائب بمجلس الدولة ، معادلة للدرجة الثانية في الكادر أمام الملحق بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

وأنسب معيار للتعاقد بين الدرجتين هو متوسط الربط ، وليس الحد الأعلى لمروط هذه الوظيفة .

طن ١١٨ لسنة ٧ ن

٤٢١

٢٧ من ديسمبر ١٩٦٤

١ — مجلس بلدى وقروى : موظف مستخدم ، على قواعد منظمة لشؤونهم في ١٢٤ لسنة ١٩٦٠

الجريدة الأولى العشرية

الأول : ١٩٢١ - ١٩٣٠ ثمنه ٥٠ قرشاً
 الثاني : ١٩٣١ - ١٩٤٠ ثمنه ٢٥ قرشاً
 الثالث : ١٩٤١ - ١٩٥٠ ثمنه ٥٠ قرشاً
 لكل من المدنى ، والمرافعات ، والعقوبات ، وتحقيق الجنايات
 أجره البريد ١٠ قروش . وتطلب من دار النقاية ، ١٥ ش رسمين بالقاهرة

يـ — ان

أولاً — الرسائل الخاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ، توجه إلى : مجلة النقاية ، دار نقابة المحامين ٥١ ش رسمين بالقاهرة

ثانياً — الاشتراكات :

لغير المحامين : ٢٠٠ قرش
 للمحامين تحت الثمن : ٢٥ قرشاً
 لطلبة كلية الحقوق : ٥٠ قرشاً

ثالثاً — ثمن العدد الواحد من المجلة :

١ — السنوات الحادية والأربعون إلى السادسة والأربعين : ٢٠ قرشاً
 ٢ — السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين : ١٥ قرشاً
 ٣ — السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها : ٥ قرشاً

التليفونات

٥٠٦٤٩٩٤٥٥٨٥٥٠٨٣٥

النقاية والنادى

حرف المحامين

بمحكمة القاهرة ٩٠٨٨٤٢ و ٩٠٤٨٤٩ — بمحكمة النقض والاستئناف ٥٠٨٣٥
 بمجلس الدولة ٨٠٣١٩٨ — بمحكمة الجيزة الكلية ٨١٤٥١٣
 محكمة عابدين ٩١٩٢٦٥ — بمجمع الجلاء ٧١٨٥١
 بمجمع رسمين ٤٦٠٤٣ — محكمة السيدة ٢٥٨٦٥
 محكمة ابابا ٨١٤٥٦٩ — بمجمع التحرير ٢٥٩٧٦
 محكمة مصر الجديدة ٨٦٠٥٨٣ — محكمة الأحوال الشخصية ٤١٢٢٧
 محكمة حلوان ٣٨٢٨٤

طابع

الدار البيضاء

للطباعة والصحافة والشر

الحاج أحمد محمد الأيضي

١٨ ش مستشفى الميرداس ت ٨٢٨٣٥١

المحكمة

مجلد اشترک کثیر قانون ضمانت شکر
تصدرها نقابة المحامين

وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنُوا لِلْحَقِّ
وَأَنْتُمْ تَكْفُرُونَ

ملحق خامس بالمصطلحات القانونية

فبراير ومارس ١٩٦٧
وأبريل

السنة السابعة والأربعون

السادس والسابع
والثامن

الأعداد

خطاب الرئيس
محمد عبد الناصر
في حفل افتتاح المؤتمر التاسع لاتحاد المحامين العرب

الممتازون من المثقفين والرواد العرب :

أيها الإخوة

لقد أسعدني كل السعادة أن أدعى إلى حضور هذه الجلسة الافتتاحية للمؤتمر التاسع للمحامين العرب وأن أقرب من شواغله واهتماماته ملتقياً في ذلك مع هذه المجموعة من الممتازين من المثقفين والرواد العرب .

قضية الساعة :

والواقع أيها الإخوة أن الموضوع الذي اخترتموه للنقاش في هذا المؤتمر — وهو وحدة القوى الثورية العربية — موضوع بالغ الأهمية ، كما أن الظروف التي تجري مناقشته فيها خلال اجتماعكم تضاعف من هذه الأهمية ، بما يحمل من الموضوع فعلا قضية الساعة .

وحدة القوى الثورية :

إن مناقشاتكم عن وحدة القوى الثورية تجيء بعد أن أثبتت التجارب العديدة لمحاولات العمل العربي الموحد أن القوى الثورية وحدها هي القادرة على الصمود حتى النهاية لأنها وحدها القادرة على قطع صلاتها بالاستعمار والرجعية المتحالفة معه .

كذلك تجيء هذه المناقشة في وقت تحتاج فيه الأمة العربية إلى كل قواها القادرة لكي ترد ومطمخ غارة مركزة من أعنف غارات تحالف الاستعمار والرجعية ضدها بكل أسلحة الحرب الاقتصادية والنفسية والعسكرية أيضاً .

وإذا ما جازى أن أحاول معكم استكشاف الأفق الذي تحاولون بلوغه بالمناقشة المنتظرة في هذا المؤتمر فإنه أطرح أمامكم تصويري للموضوع على النحو التالي :

أولاً : بناء قواعد العمل الوطني الثوري في كل وطن عربي

إن القوى الوطنية الثورية مطالبة قبل أي شيء آخر بأن تبني قواعدها الأساسية في أوطانها ومع جماهيرها ، وهذا هو العامل الذي يحدد مكانها في مجال وحدة القوى القومية الثورية كما أنه يحدد فاعليتها . وبالتالي فإن العمل الوطني الثوري — في كل وطن عربي — هو مقياس الطاقة على خدمة العمل القومي .

وأقول بأمانة إن الحركات الوطنية التي لا تبني قواعدها الأساسية في أوطانها ومع جماهيرها لا تستطيع أن تقدم للعمل الثوري الموحد أو تضيف إليه ، وهي تتحول بغير شك لتصبح قيّداً لحركته وعبئاً عليه :

تأخذ من العمل الثوري الموحد ولا تعطيه ، وبالتالي تضعفه ولا تقويه .

وحين أتحدث عن القواعد الأساسية ، فلهذا أعني بذلك قواعد السلطة فما أكثر ما نرى الجماهير العربية على ناحية ، والسلطة في أوطانها على الناحية الأخرى .

إن الجماهير هي أمّة الحقيّة ، والسماة بغير الجماهير مجرد تسلط معاد لجوهر الحقيقة .

ثانياً : لقاء القوى الثورية

إن ذلك بغير شك سوف يقدم خدمة كبرى لتحقيق لقاء القوى الثورية ، ذلك أن القوى الثورية في هذه الحالة سوف تتقدم إلى ميدان اللقاء القومي على العمل الثوري — وهي أكثر وضوحاً من تأثير تفاعل فكرها بجماهير شعبها ، ثم هي أكثر ثقة بالنفس من تأثير اطمئنانها إلى قواعد قوتها ، والثقة بالنفس مقدمة طبيعية إلى الثقة بالكفاح المشترك ورفاق الكفاح المشترك ، وعلى أساس هذه الثقة فإن القوى الثورية العربية تستطيع أن تدير الحولد الباني لوحدها الفكرية ، بما يمكنها من تحديد هدفها ومرحلة ، وتحركها عبر المراحل المتعددة إلى الهدف الواحد النهائي .

ثالثاً : وحدة القوى الثورية

إن وحدة القوى الثورية سوف تهدر في هذه الحالة على تحمل مسؤولية المواجهة الخطيرة المفروضة الآن على الأمة العربية ، والتي لا تتحمل بالنسبة لها — وفي النتيجة الأخيرة — غير النصر الكامل ،

إننا لا نواجه معركة حادية ، عديدة الخطوط ، تجري في ميدان مقفول ، وإنما معركة شاملة وغير محدودة .

كل شيء مستهدف ، وكل سلاح يستباح .

وذلك يقتضى أول ما يقتضى تحليلاً دقيقاً لقوى الصدوان وكشف أطرافها ، وتعرية ارتباطاتها ، وذلك فضلاً عن أنه يسهل عملية ضربها وهزيمتها — يبرز قوى الثورة دائماً باحتياطيات جديدة من قوى الجماهير التي سوف يتاح لها أكثر أن ترى الضوء وأن تسيّر في اتجاهه .

القانون و ثورة :

أيها الإخوة

ذاك ما خطر لي بشأن الموضوع الذي اخترتموه للنقاش في هذا المؤتمر . وأستأذنكم بعده في موضوع آخر ، وهو إن لم يكن مدرجاً في جدول أعمالكم فهو مطروح دائماً في أى اجتماع لكم ، وهو موضوع القانون والثورة .

ولقد شجعت على تناوله أمامكم ما عدته من أن بعضاً منكم قد حضروا أمس جانباً من مناقشات اللجنة التحضيرية للدستور وهي اللجنة المنبثقة عن مجلس الأمة المصري والذي يتحمل تكليف إعداد الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة .

ولقد كان لي الشرف يوم دعوت مجلس الأمة إلى هذه المهمة أن أقول للجنس ، « إن جماهيرنا ما زالت تتطلع إلى مناقشات الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة ، وهو تكليف يتحمل مجلسكم الموقر أمانته ؛ كما أن تقنين الثورة حصانة أكيدة للتطور الدستوري السليم ليظل القانون أكبر من مراكر القوة ، وأعلى من إرادات الأفراد .

إن ذلك الموضوع في ظني من أخطر ما يواجه الثورة العربية وبالتالي فهو يستحق مناقشة جديدة تمنى لؤمكم أن يشاهم فيها .

وثمة أسئلة كثيرة طالعتنا فيه .

تعديل القانون عن المجتمع : مطالبه :

وبينا — مثلاً — كيف نستطيع أن نجعل القانون يعبر بحق عن المجتمع ومطالبه ، فإن القوانين ليست صياغات بعيدة عن القوى الفاعلة في المجتمع أو عن حركة هذه القوى ؟

الشرعية وتعبير القانون عن روح التطور :

وبينا — مثلاً — كيف يستطيع القانون أن يعبر عن روح التطور ذاتها ، فإن الشرعية ليست هي مجرد الأمر الواقع ولا كان معنى ذلك أن الشرعية قد أصبحت مادة جامدة لا نبض فيها على أحسن الأحوال ، أو استبداداً من طبقة أو ساطلة تتصور خطأ أنه بوسعها أن توقف الزمن نفسه ؟

التوفيق بين حرية المجتمع وحرية الفرد :

وبينا — مثلاً — كيف نستطيع أن نحقق الوفاق بين حرية المجتمع وحرية الفرد في هذا المجتمع .

الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاقتصادية .

وكيف يمكن أن نحقق السجماً بين الديمقراطية السياسية وبين الديمقراطية الاقتصادية ، ولكم شهدنا من تجارب أهدرت فيها الديمقراطية الاقتصادية بدعوى الديمقراطية السياسية والعكس ؟

تطبيقات التجربة المصرية :

ولقد حاولت التجربة المصرية — بين ما حاولته — أن تجيب على هذه الأمثلة وخرجت بتطبيقات تستحق الدراسة والبحث . وتستحق ذلك أكثر ما تستحق مع شركاء المصير الواحد ، ورفاق الكفاح الواحد خصوصاً وأنكم حلة مسؤولية القانون ، وبالتالي فأنتم الأكثر احتكاكاً بمشاكل الجماهير والأوثق صلة بها والأقدر على التعبير عنها صياغة وتقنيًا .

أيها الإخوة

ليكن التوفيق معكم في كل ما تبذلونه من جهد ، وليكن الله مع أمتنا العربية تأييداً ونصراً .

والسلام عليكم ورحمة الله .

كلمة رئيس المؤتمر الأستاذ أحمد الخواجة نقيب المحامين

بسم الله .. وباسم الحق والعروة .. وفي رعاية زعيمنا العظيم الرئيس البطل جمال عبد الناصر
يفتح اتحاد المحامين العرب مؤتمره التاسع (تصفيق) ..
سيدى الرئيس : سادى الضيوف : أيها الزملاء الاعزاء ..

للمرة الثالثة يعقد المحامون العرب مؤتمرهم فى القاهرة ، فيتذكرون أحداث القائد البطل فى
المؤتمرين السابقين ، ويذكرون له أنه رعى اتحادهم فى سنة ١٩٥٦ فكله بعد ذلك من أن يعقد
ثمانية مؤتمرات متتابعات ، بعد أن استعصى عليه أن يعقد مؤتمراً واحداً طوال السنوات العشر
السابقات (تصفيق) ..

سيدى الرئيس : لقد قرر المحامون فى مؤتمرهم الثامن الذى عقد بالقنس فى العام الماضى أن
يقعدوا هذا المؤتمر فى النصف الأول من شهر يناير . ثم شامت دورة العمل أن يعقد المكتب
الدائم لاتحاد المحامين العرب ، وهو قيادة الاتحاد ، فى حلب الشهباء فى سبتمبر الماضى وذكرى
مرارة الانفصال تأخذ بالنفوس ، فأبى إخواننا المحامون فى سوريا إلا أن يبدل موعد المؤتمر ،
وأبوا إلا أن يعقد فى القاهرة وفى شهر فبراير ، شهر الوحدة ، شهر قيام الجمهورية العربية المتحدة ،
قاعدة التضال العربى وقائدة حركته .

وهام المحامون العرب ياسيدى الرئيس ، يهتمون فى موكب هو علامة من علامات انتصار
الثورة العربية . لا يتخلف عن الحضور إلا وفدان : وفد الأردن ، ووفد تونس ؛ بعد أن حالت
قوى الحياة والمذلة بينهم وبين الحضور . وكل كنا نود حضور زملاء أعزاء علينا حتى يسمع
حكام عمان وتونس رأى شعبيهما فيما يقرآن .

سيادة الرئيس .. أيها الأخوة ..

يجتمع المحامون العرب وهم يعلمون حق العلم أن أول واجباتهم هو تيسير العدل ووضعه في مقنن كل مواطن عربي . والعدل هو النتيجة الصحيحة لحساب المسؤولية . . والمسؤولية حق يقابله واجب . أخذ بقدر العطاء .. فإن اضطرب هذا الميزان وأضحى الحق لفتة ، والواجب على فئات أخرى ، كان ذلك استغلالا للجماهير يعوق حركتها نحو التقدم ..

إن إقامة العدل بين الناس لا يمكن أن يكون عمل المحامين وحدهم ، وإن كان لهم فيه دور ملحوظ .. إنما هو بالضرورة حميلة نضال الجماهير في سبيل استخلاص إرادتها وحققها في صنع حياتها بمشيتها ..

إن إرادة الجماهير ترفض الاستغلال رفضاً حاسماً وقاطعاً .. إن حميلة عمل الجماهير يجب أن تحول إليها ، لا تستأثر بها فئة دون أخرى . إن العمل الإنساني الخلاق لا يستمر في إعطاء الثمار اليانعات إذا ذهب نتاجه لغير أصحاب الحق فيه ..

إن العدل هو جراح الإنسان الحر في مواجهة الظلم . والظلم شجرة ضارية ليس يكنى أن تقلم فروعها ، بل إن حركة النضال الشعبي في سبيل العدل يجب أن تقتلها من جذورها . إن استعباد الشعوب هو غاية الظالم ، والعدل هو تحررها ، هو وضع سلطة الحكم في أيديها .. (تصفيق) ..

إن استغلال المواطنين هو إمعان في الظلم . والعدل هو تحرير المواطنين ، كل المواطنين ، هو تحقيق سيادة الشعب على وسائل الإنتاج . هو إقامة العلاقات الاجتماعية بين الناس بغير استغلال (تصفيق) ..

وهكذا تتجسم صورة العدل ، وهي رسالة المحامين . وطن حر ومواطن حر . هدف حتى استمر لقاءنا عليه ، ووجهت القوى الثورية كفاحها صوبه ، تحققت لها أهدافها الكبرى ..

سيدى الرئيس :

إن الشعوب العربية في ثورتها تنو بأبصارها إليك ، بعد أن قضى الشعب العربي في مصر ، بقيادةك وزعامتك ، وبقوانين يوليو المجيدة ، قضاء مبرماً على الاستغلال لا يزال الشعب يتابعه حتى الآن ثغوراً بما حققه . إن هذه القوانين ترسم صورة راقية للنضال الجماهيري وهو يقطف في زهر ثمرات نجاحه . دانت له سلطة الحكم ، سيطر على وسائل الإنتاج . تحقق للشعب علم بغير أجر ، علاج بغير ثمن ، عمل شريف يوفر شيخوخة راضية .. (تصفيق) ..

أن وضع سلطة الحكم في يد تحالف قوى الشعب العامل هو خير ترويج لنضالها عبر قرون من الزمان ، ناهضت فيه المستعمر حتى انتصرت عليه ، وحققت بنضالها أكمل صورة للاستقلال الوطني ..

إن جماهيرنا لا تكن في ذلك . بل توجه قدراتها لمساندة حركات التحرر الوطني على الأرض العربية كلها . تلتصق لها لأنها مسوفة تنصر معها . وها هي ثورة اليمن تنطق خير شاهد بأن وحدة العمل الثوري خير رادع لقوى البنى وأسلم السبل إلى حياة أفضل (تصفيق) ..

إن نداءك ياسيدى الرئيس الأذى وجهته إلى الجماهير العربية في هذه القاعة منذ خمسة أيام ، تطالبها بوحدة القوى الثورية ، لا يزال نغماً شجيلاً يمس شغاف قلوب المجاهدين من أجل أوطانهم . ولست أريد لنفسى أن أفسد قدسيه بإعادة الحديث عنه . ولكنى مؤمن كل الإيمان أن وحدة القوى الثورية على أرض الوطن العربى ، سوف تؤدى وإن طال المدى إلى تحقيق آمال الشعوب العربية في قيام تنظيم عربى ثورى واحد ، يجمعه فكر واحد ، ويحقق غايات الجماهير العربية فى الحرية والاشتراكية والوحدة .. (تصفيق) ..

إن الطلائع الثورية بين المحامين كانت دوماً سباقة إلى الوقوف فى جانب الجماهير ، يتأثرون بها ويؤثرون فيها . وقضاياء الجماهير ياسيدى الرئيس هى قضاياءك . أتمنى لك الشعب عليها مهاباً بك نظوراً برعامتكم مؤمناً أن إيمانك بالشعب العربى قد بلغ المدى .. (تصفيق) ..

ولكن الذى يزيد عليه هو إيمان الشعب العربى بك . مسلمات العرب ، ودمتم لامة تشرقا زعامتكم ..

وفكم الله والسلام عليكم ورحمة الله .. (تصفيق) ..

قرارات وتوصيات المؤتمر التاسع

لاتحاد المحامين العرب

٢٧ من فبراير - شباط ١٩٦٧ من مارس آذار ١٩٦٧

قضايا الوطن العربي

ينعقد المؤتمر التاسع لاتحاد المحامين العرب في القاهرة قاعدة النضال العربي الشامل ، في وقت يصادف الذكرى التاسعة لانتصار إرادة الجماهير العربية على قوى الاستعمار والرجعية ، وتحقيق أول وحدة تقدمية في تاريخها الحديث ، وقيام الجمهورية العربية المتحدة من إقليمى مصر وسوريا ، أعظم انتصارات النضال العربي الثورى الموحد على طريق الحرية والاشتراكية والوحدة العربية الشاملة .

والمحامون العرب المجتمعون في قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة ، إذ يسترجعون في هذه المناسبة الذكرى المريرة لجرمة انفصال هذه الوحدة التي اقترفا بتحالف الاستعمار والرجعية عام ١٩٦١ ، يعلنون للملا أجمع بأن هذه الجريمة لم تزدحم إلا إيماناً بحتمية الوحدة واندفاعاً في طريقها وإصراراً على تحقيقها مؤمنين بأن الوحدة العربية هي ثورة الشعب العربي والكبرى على الاستعمار والصهيونية والرجعية ، وهي إرادته في التحرر من الاستغلال والتجزئة والخناب ، وطريقه الثورى الصحيح لاسترداد الوطن السليب فلسطين .

والمؤتمر وهو يحيى باخلاص وإعزاز هذه الذكرى العزيرة ، ويشجب هذا العمل الخيائى ، ويدمغه بالهمة والانحراف ، يهيب بالشعب العربي في كل من مصر وسوريا أن يواصل النضال من أجل محو عاب الانفصال ، كما يهيب بهجته المناضلة أن تنصدى لمؤامرات الرجعية العميلة وأن تسابق الزمن سعياً حثيثاً وراء استرداد ما ضاع من مكاسبها الوخسوبة ، وأن تعمل وتكافح من أجل إعادة الجمهورية العربية المتحدة بأقليمها ، نواة الوحدة العربية الشاملة .

وينعقد المؤتمر التاسع لاتحاد المحامين العرب بالقاهرة في ظرف تواجه فيه قوميتنا العربية

وكل أهدافها ومكاسبها التقدمية ، أعنف هجوم يشنه عليها تحالف قوى الاستعمار والصهيونية والرجعية . وتعرض فيه الثورة العربية الحديثة وكل قواعدها ومنطلقاتها في القاهرة وصنعا ودمشق وبغداد إلى حملة رجعية مسعورة ومؤامرة استعمارية صهيونية عنوانية .

ولقد جاء هذا الانعقاد في وقت كشفت فيه السلسلة المتتابعة المتراصة عن التحديات الاستعمارية والاعتداءات الصهيونية والمؤامرات الرجعية — عن الحطط الثلاثية المهيئة لضرب قوميتنا العربية ، وإجهاض ثورتنا الاشتراكية ، وتصفية قضية فلسطين . وإعادة دولنا المنحرفة من جديد إلى مناطق النفوذ والتبعية ، ووضع جماهيرنا الثورية تحت رحمة المستعمرين وحلفائهم من الأذئاب والعملاء الرجعيين .

ويجتمع المحامون العرب اليوم في القاهرة وقد بلغ التمثال مع قوى الاستعمار الفاشية والرجعية الفاسدة أعلى مستوياته وأدق ظروفه . ففي عدن والجنسوب المختل تصارع قوانا الثورية أكبر قوى الاستعمار والرجعية . وفي اليمن تعرض الثورة التقدمية والجمهورية إلى هجوم الاستعمار والعملاء والرجعية الذين راعهم وأذهلهم نجاح ثورة الشعب الجبارة التي دكت صرح الظلم والفساد وحكم الانحطاط ممثلا في أسرة حميد الدين . فراحت هذه القوى الشريرة تدبر الأمر ضد شعب اليمن وثورته وأهدافه ، وتعمل على إعادته من جديد إلى عبود الظلام ، والتخلف ، والرجعية .

والمؤتمر التاسع يسجل بكل غر واعرزاز وتقدير مساندة الرئيس عبد الناصر وحكومة الجمهورية العربية المتحدة والشعب العربي في مصر الثورة العربية في اليمن . كما يحیی وبكل غر القوات العربية في ذرى اليمن وصربوها ووديانها ، التي لبث نداء الواجب القوي . وبارك تضحياتها المشرفة في دفع العدوان الاستعماري الرجعي عنها ومساندة الجمهورية وتدعيم كيائها وحماية حقوق الإنسان العربي الأساسية .

ويرى المؤتمر أن الدعوى المشبوهة التي أطلقها حكام السعودية وشاه إيران لطرح ما يسمى بالحلف الإسلامي على الأرض العربية ما هي إلا حلقة مترابطة من حلقات المؤامرة الاستعمارية الصهيونية الرجعية ضد الأمة العربية وأهدافها التحررية والوحدة .

والمؤتمر يؤكد أن البواعف الخفية والأهداف المرسومة لهذا الحلف إنما هي لمصلحة المخطط الاستعماري الرجعي وليست لمصالح الشعوب العربية والإسلامية .

ويجب بالجمهورية العربية والإسلامية أن تشدد النضال ضد هذه الدعوة المشبوهة ومحاولاتها وأن تعمل على إحيائها والقضاء عليها .

ويرى المؤتمر أن الكفاح الشعبي الشامل على مستوى الأمة العربية وفي طلبتها شعب فلسطين، هو الطريق الصحيح للقضاء على الوجود الصهيوني الاستعماري في المنطقة العربية . وهو إذ يحیی منظمة تحرير فلسطين ويعتبرها المنظمة الشرعية المعبرة عن إرادة جماهير الشعب العربي الفلسطيني القادرة على انتزاع النصر الحاسم وتخليص الأرض العربية المختصة من الصهاينة المعتدين ، يدمخ حکام تونس والأردن والسعودية بالتآمر على هذه القضية المقدسة .

والمؤتمر التاسع ، إدراكاً منه لخطورة المرحلة وخبث المؤامرة وقساوة المعركة ، ليسعذر الجماهير العربية من النداءات المشبوهة والدعوات المبجلة التي تطلقها الرجعية العربية الرئيسية المتآمرة للعودة إلى سياسات مؤتمرات القمة والتعايش مع الرجعية حليفة الاستعمار والصهيونية . فان تنكر هذه الأصوات لقرارات القمة ومؤسساتها وتآمر مطلقها المكشوف على الثورة العربية ومنظمة التحرير وجيش فلسطين والقيادة العربية الموحدة ، وهي أصدق ما تمنعت عنه القمة ، فضحت بشكل مكشوف تآمر هذه الدعوة على القمة نفسها ، وعلى الجماهير العربية ، وحقوقها ، وإنجازاتها وأهدافها وكفاحها .

والمؤتمر التاسع الذي رأى في تجميد مؤتمرات القمة حتى تطورها خطوة ثورية سسليمية تقتضيها حماية الكفاح العربي الشامل ، والذي لمس في اتفاقية الدفاع المشترك والتنسيق السياسي بين الجمهوريتين العربيتين المتحدة والسورية ، وبين الجمهورية العربية المتحدة والعراق ردأ ثورياً حائماً على خطط الاستعمار والصهيونية والرجعية ، والذي يؤمن بأن وجود القوات العربية في اليمن هو انتصار للثورة العربية وحنفة للمؤامرات الاستعمارية والرجعية ليرى أن طبيعة المعركة التي تخوضها أمتنا ضد تحالف الاستعمار والصهيونية والرجعية ، ومنطق المرحلة التي يجتازها وطننا العربي الكبير في هذا الظرف الدولي المشحون بالتآمر على حريات الشعوب والعدوان على قضية الحرية والسلام ، يحثان على كل قواها العربية الثورية الإيمان بوحدة المعركة والهدف والمصير ، ويفرضان عليها وحدة الكفاح ، والزام التضامن والتفسة والتكامل في الواجبات والتضحيات وفي الأخطار والأعباء .

فبوحدة النضال العربي الشامل نرقى إلى مستوى المعركة المفروضة على أماننا ، بوحدة الإيمان

نجا به جبهة الاستمرار الموحدة ضدنا . وبهذا معاً سنسحق التحالف الثلاثي ضد أمتنا ، وبهذا معاً سنسحق النصر في معركة الحرية والاشتراكية والوحدة .

والمؤتمر إذ يؤمن بضرورة وحدة جميع القوى العربية الثورية في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الأمة العربية ، يشكر السيد الرئيس جمال عبد الناصر دعوته المخلصة للبحامين العرب لدراسة هذا الموضوع الخطير والتمسدي لأعبائه القومية وواجباته التضالية .

والمحامون العرب الذين عاهدوا أمتهم على الوقوف دائماً في الطليعة من كفاحها ، يصدرون اليوم نتيجة لدراساتهم ومناقشاتهم في مؤتمراتهم التاسع القرارات والتوصيات التالية :

١ - التحرر والوحدة

١ - ينه المؤتمر الشعب العربي وكل طلائفه الثورية في جميع أرجاء الوطن العربي الكبير على الهجوم السافر الذي يشنه الاستعمار والعنصرية والرجعية العربية ضده ، وضد كل قواعده وأهدافه ومكاسبه التذمبية ، ومن أجل العودة به من جديد إلى التبعية والأحلاف ومناطق النفوذ .

٢ - يسيب المؤتمر بالجمهير العربية المخالفة في جميع أرجاء الوطن العربي الكبير ، أن تشدد النضال ضد تحالف قوى الاستعمار والعنصرية والرجعية بكل أشكاله ومظاهره ومسمياته وساحاته ، وأن تقف صفاً واحداً في مجابهته لإحباطه ، ذوداً عن كيانه وحماية لمكاسبها وتحقيقاً لأهدافها ، في الحرية والاشتراكية والوحدة .

٣ - يدعو المؤتمر كل الطلائع الثورية في كل قطر عربي إلى تناسي خلافاتها والارتقاء إلى مستوى المسؤولية وخطورة المعركة ، والعمل على الالتحام بالجمهير ، وتوعيتها على ظروف المرحلة . وخطط الاستمرار ونيات الرجعية ، وتنظيم صفوفها وكفاحها اليومي وتوجيهها في نطاق النضال العربي الشامل وضد أعدائه ونحو أهدافه .

٤ - يدعو المؤتمر كل الهيئات والمنظمات والأحزاب التقدمية وكل الوطنيين الأحرار على كل الأرض العربية ، إلى المبادرة فوراً إلى تأمين اللقاءات الإيجابية فيما بينهم ، وفتح الحوار المخلص المسادف إلى تحقيق وحدة التقييم للرحلة ، ووحدة الهدف والصف والخطوة والنضال في المعركة الواحدة . وذلك سعياً إلى تحقيق وحدة كل القوى العربية الثورية في تنظيم عربي ثوري واحد ، على مستوى كل قطر أولاً ، ثم على صعيد الوطن العربي الكبير كله في النتيجة .

٥ - ويطالب المؤتمر الأنظمة التقدمية التي تتولى السلطة في الاقطار العربية بمزيد من الانفتاح على جميع القوى التقدمية في بلادها ، بما يوسع القاعدة الشعبية الثورية وبالتالي القاعدة الثورية تجاه وحدة القوى العربية الثورية .

٦ - يؤمن المؤتمر بأن قيام وحدة كل القوى العربية المتحررة ، على مستوى الجماهير العربية وفي نطاق الدول العربية المتحررة ، وهو الرد الحاسم على المؤامرة الاستعمارية الصهيونية الرجعية ، وهو السلاح الأقوى لإحراز النصر الكامل في الحرية والاشتراكية والوحدة .

٧ - وتعبيراً عن إرادة الجماهير العربية الملمعة ، وتنديراً لخطورة المرحلة ، يقر المؤتمر :
« تكوين لجنة دائمة (لوحدة القوى العربية الثورية) » في مقر الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب . تسعى لتأمين اللقاء بين الطلائع الثورية ، وتعمل على فتح الحوار فيما بينها ، وإدارته بنحو قيام وحدة القوى العربية الثورية .

٨ - ولإيماننا بهذا المبدأ الأساسي من مبادئ النضال العربي الثوري الشامل ضد أعدائه ، يعتبر المؤتمر اتفاقيات التنسيق السياسي والدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية ، وبينها وبين الجمهورية العربية المتحدة ، وكذلك اللقاءات الثورية المتتالية بين الدول العربية المتحررة ، والموقف القوي المشترك بين العراق وسوريا ضد شركات البترول وضغوطها ، ضربات قاصمة للمؤامرة الثلاثية ، وخطوات فعالة على طريق وحدة القوى العربية الثورية .

٩ - كما يعتبر المؤتمر أن مبادرة حكومتى تونس والأردن إلى سحب اعترافها بالجمهورية العربية البنية وتبادل التمثيل السياسي مع ألمانيا الغربية ، وتهديد فيصل ملك السعودية البتان وتبنيه للحلف الإسلامي المشبه المرفوض ؛ لإجراءات عدوانية ضد النضال العربي الشامل ، وطلعات غائمة للتضامن العربي ، وتحل فاضح عن قضية فلسطين ، ووسائل مكشوفة في أسلحة المؤامرة الثلاثية .

١٠ - يعلن المؤتمر بأن البترول العربي في كثير مصادره يستغل الآن لخدمة قوى الاستعمار والاستغلال وأغراض الرجعية وأنظمة الحكم العميلة الفاسدة .

— ويؤكد المؤتمر بأن البترول العربي حيثما يكن — يجب أن يكون للشعب العربي كله ، وأن يوضع دائماً في خدمة أهداف النضال العربي الشامل وفي مقدمتها قضية فلسطين .

— ويدعو المؤتمر كل الطلائع الثورية إلى النضال المستمر من أجل تحقيق هذا الهدف وتجسيد شعار بترول العرب للعرب .

١١ — ويحيي المؤتمر نضال الشعب السوري ضد احتكار شركات البترول الاستعمارية ، وموقف الشعب العراقي القوي الحازم إلى جانب سوريا .

ويدعو الحكومتين العراقية والسورية إلى الوقوف دائماً بتعاون ونفسيق وحزم ضد استغلال الشركات البترولية لحقوق العربية ، وقطع الطريق على كل المحاولات الاستعمارية الرجعية للتسلل إلى هذا الموقف الموحد أو لنقل الحركة إلى الساحة العربية .

ويؤكد المؤتمر حق الشعب العراقي في عائداته عن المدة التي توقفت فيها الضخ حسب المعدلات المتنامية .

١٢ — يناشد المؤتمر الدول العربية والشعب العربي العمل الجاد من أجل تخليص الاقتصاد العربي وتحريره من التبعية لرؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية .

— ويؤكد أن معظم هذه الاستثمارات إنما تهدف إلى الاستغلال وتحقيق أغراض الاستعمار الجديد .

— ويدعو كل الدول العربية إلى الاعتماد على إمكانياتها الاقتصادية الخاصة والجهود عند الضرورة إلى تأميم المؤسسات والبنوك والشركات الأجنبية ، لتمسح ملكاً للشعب وليساعد ذلك على توسيع القاعدة الاقتصادية الوطنية .

١٣ — يدعو المؤتمر كل الدول العربية إلى المبادرة إلى التخلص من القواعد العسكرية الأجنبية على أرضها .

ويؤكد أن وجود هذه القواعد ، كما هو لا تنافس لسيادتها ، هو خطر يهدد الأمة العربية وبحركتها الوطنية ودولها المنحرة ، وقضية الحق والحرية والسلام في العالم أجمع .

١٤ — يحيي المؤتمر مجلس الأمة في الجمهورية العربية المتحدة وجهوده الخاصة في وضع دستور عربي دائم ، يحقق إرادة الجماهير العربية في تقرير مبدأ سيادة الشعب واحترام حرياتها السياسية والاجتماعية والديموقراطية الصحيحة .

— ويطالب لجنة المستور بالإبقاء على اسم الجمهورية العربية المتحدة ، واعتبار إقليمها جزءاً من الوطن العربي الكبير وشعبها جزءاً من الأمة العربية . وذلك تخليداً لأول وحدة عربية تقدمية وسافراً للتضال العربي الشامل لإعادتها قاعدة للوحدة العربية الشاملة .

— ويدعو اللجنة إلى النص في مشروع الدستور :

١ — على أن الحرية العربية واحدة لا تتجزأ ، وأن التقدم العربي الكامل لا يمكن بناؤه على التجزئة .

٢ — إن حرية الرأي مصونة في حدود القانون ، على أنه لا يجوز المساس فكرياً أو عملاً بحقوق الوجود العربي للأمة العربية ، أو دعم الاقليمية والدعوة إلى ما يعوق أو يحول دون تحقيق الوحدة العربية .

١٥ — ينه المؤتمر على أن المطالبة باستمرار إنعقاد مؤتمرات القمة ، لا تهدف إلا إلى تضليل الشعب العربي وامتناع تقدمه وتمييع قضية فلسطين ، وإجهاض الثورة الاشتراكية .

— ويؤكد أن الأساليب الثورية هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وسائر الأجزاء العربية المحتلة والسليبية .

١٦ — يحمي المؤتمر الجمهورية العربية المتحدة بصمودها الرامح ضد كل المحاولات الاستعمارية الرجعية ، ويشيد بمحافظها الأمين على ثورة الشعب بمكاسبه وآماله .

ويدن الاستعمار الانجلو أمريكي وشركات البترول وحكام السعودية والأردن وتولس بالتآمر ضد شعب اليمن وثورته ، وبالعزل على إعادة اليمن من جديد إلى عهد الظلم والفساد والاضطهاد والرجعية .

ويعتبر سحب اعترافها السياسي بالجمهورية اليمنية جزءاً من مخطط الاستعمار والصهيونية والرجعية ضد القومية العربية .

— ويسجل بالتقدير مساندة الرئيس عبد الناصر وحكومة الجمهورية العربية المتحدة للثورة العربية في اليمن .

ويحمي القوات العربية المشتركة في اليمن وتضحياتها المشرفة في دفع العدوان الاستعماري الرجعي عنها ومساندة الجمهورية ودعمها .

ويعلن كل استنكاره لمحاولات الاستم . وارجية الرجعة ضد هذه القوات المناهضة وضد مهمتها القومية المقدسة .

— ويطالب الدول العربية المتحدة بمساندة شعب اليمن والوقوف إلى جانب جمهوريته في معركتها ضد الاستعمار والرجعية ومن أجل البناء والتطوير .

— ويهيب بالهيئات والمنظمات العربية أن تبذل المزيد من التأييد والعون والمساندة لشعب اليمن وثورته التحررية الاشتراكية .

١٧ — يدين المؤتمر الحكم الرجعي في السعودية بالتواطؤ السافر مع الاستعمار الانجلو أمريكي وشركات البترول الاحتكارية ، وضد الجماهير والحقوق العربية ، وضد كفاح الشعب العربي وأهدافه في التحرر واسترداد فلسطين .

— ويؤكد أنه موقفه العدائي من ثورة اليمن التقدمية ، هو جزء لا يتفصل من مخطط الاستعمار لضرب حركة التحرر العربية وعرقلة أي حشد عربي مخلص لمواجهة العدوان الصهيوني على فلسطين .

١٨ — ويشجب المؤتمر حملات الرجعية السعودية ضد المواطنين في شبه الجزيرة . ويدين سياسة القمع والإرهاب والتعذيب والقتل التي تتفترفا ضد المواطنين خلافاً لكل أحكام الشريعة المبادئ القانونية والقيم الأخلاقية وشرعية حقوق الإنسان .

ويحيي المؤتمر كفاح شعب الجزيرة العربية البطولي ضد الرجعية السعودية وسيدها الاستعمار الانجلو أمريكي وشركات البترول .

١٩ — يدين المؤتمر الحكم الرجعي العميل في الأردن بالتواطؤ السافر مع الاستعمار الانجلو أمريكي والصهيونية ضد الحقوق القومية المشروعة لشعب فلسطين .

— ويستنكر حملات الارهاب والقمع والقتل التي يمارسها هذا الحكم ضد أبناء الشعب في الأردن وخاصة في الضفة الغربية .

٢٠ — ويهيب المؤتمر بالجماهير العربية أن تواعوا أن هناك عدواً مشتركاً على العملاء وكل العملاء على كل الأراضي العربية .

٢١ — ويؤكد أن منظمة التحرير الفلسطينية هي السلطة الوحيدة والشرعية التي يدين لها بالولاء كل الشعب العربي الفلسطيني على كل الأرض العربية .

٢٢ — يشجب المؤتمر السياسة الاستعمارية العنصرية التي تتبعها السلطات البحرين ضد المواطنين العرب .

ويطالب بإلغاء حالات الطوارئ والمحاكم العسكرية الصورية المسطحة على حريات المواطنين البحرينيين ، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والسباح بعودة كل المبعدين والمنفيين، وإطلاق الحريات العامة لكل المواطنين .

يعلن المؤتمر عدم شرعية الاتفاقية البريطانية — البحرانية العسكرية المعقودة عام ١١٦٦ ، خلافاً لإدارة شعب البحرين ومصالحه الحيوية وأمانه في الحرية والاستقلال .

— ويعتبر قيام هذه القاعدة عملاً عدوانياً موجهاً للأمة العربية وكفاحها ضد الاستعمار .

— ويدين حكام البحرين بالتواطؤ مع المستعمرين الانجليز ضد مصالح شعب البحرين والأمة العربية .

— ويعلن تأييده الكامل لأحرار البحرين وتضامنه مع كفاحهم العادل من أجل الحرية والاستقلال .

٢٣ — يؤكد المؤتمر أن « إمامة عمان » دولة عربية مستقلة تفتقر إلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية .

ويعتبر الواقع القائم الآن فيها ، واقعاً عدوانياً استعمارياً ، فرضه تحالف الاستعمار البريطاني وسلاطين مسقط العملاء .

— يشجب المؤتمر الجرائم البريطانية البربرية ضد شعب عمان ، ويدين بريطانيا بسرقة ثروات عمان .

— يحمي المؤتمر كفاح عمان ووظفائها ، ويعلم تضامنه مع ثورتها المسلحة ضد الاحتلال الأجنبي والرجعية العميلة ، وتأييده لاهداف شعبها العربي في التحرر والاستقلال .

ويطالب الأمم المتحدة بإدانة بريطانيا لانتهاكها لقرارات الأمم المتحدة وعدم منحها الاستقلال القوي لإمامة عمان .

٢٤ — يؤكد المؤتمر أن أقاليم : « عربستان » ، « واسكندرونة » ، « وكيليكيا » ، « طوروس » ، هي أجزاء عربية معتصة . وأن الكفاح لتحريرها من الاحتلال الأجنبي ، وإنقاذها من المؤامرات الرامية لعزلها عن الأمة العربية وطمس مقوماتها القومية ، واجب قوى مقدس .

— ويطالب المؤتمر الدول العربية المتحررة وجامعة الدول العربية والمنظمات والهيئات الوطنية بمناصرة كفاح الشعب العربي في هذه الأجزاء السليبية ومساندته مادياً ومعنوياً في معركته من أجل الحرية وتقرير المصير .

— ويحيي المؤتمر جبهة تحرير « عربستان » ، ومنظمة تحرير « الاسكندرون » ، « وكيليكيا » ، ويبارك كفاهما البطولى ضد الاحتلال وعند محاولات التفريس والتترك الغاشمة .

— ويستذكر المؤتمر حملات التجويع والابادة التي يقرتها شاه إيران وحكومته الرجعية ضد شعب عربستان .

— ويناشد المؤتمر حكومات الدول العربية والجامعة العربية ودور النشر والاعلام واتحاد الجغرافى العربى واتحاد المعلمين العرب واتحاد الصحفيين العرب ، العمل دائماً على ضم خريطة « عربستان » ، إلى خريطة الوطن العربى ، واعتبارها جزءاً من أجزائه ضمن حدوده وأرضه .

وتدريس إقليم « عربستان » تاريخياً وجغرافياً ضمن برامج الدراسة في مختلف المراحل الدراسية وفي جميع أجزاء الوطن العربى الكبير .

والعمل على قبول طلبة « عربستان » في جميع المدارس والمعاهد والجامعات العربية .

— ويطالب المؤتمر كل المنظمات العربية السياسية والشعبية والمنهية بتبنى قضية « عربستان » ، وكفاحها من أجل الحفاظ على العروبة في هذا الاقليم وانتصار شعبه للتأثر على الاحتلال والعبودية .

— ويوصى المؤتمر المكتب الدائم والأمانة العامة بمضاعنة العمل في انجاليين العرب والدولى على طرح قضيتى عربستان وابسكندرونة وشرحهما للرأى العام باعتبار أنهما قضيتان من قضايا كفاح الشعوب ضد العدوان والاحتلال .

ب - الجنوب اليمنى المحتل

١ - يستنكر المؤتمر الجرائم الوحشية البشعة والندبيثة التي اقترافها وتطرفها سلطات الاستعمار البريطاني وحلفاؤها الرجعيون ضد المناضلين العرب في عدن والجنوب .

ويعلن المؤتمر مواساته ومشاركته للسيد عبد القوى مكاي وجمعة تحرير الجنوب لضحايا الجريمة والعدوان . ويستنكر الجريمة الاستعمارية الرجعية الأخيرة ، ويحيي فيها الروح الثورة العالية والايان الثابت على مواصلة الكفاح المسلح ضد المستعمرين وعملائهم الرجعيين حتى النصر الكامل .

٢ - يعلن المؤتمر تأييده المطلق لجيش تحرير الجنوب وتضامنه الكامل مع جبهة تحرير الجنوب في كفاحهم العادل من أجل التحرر من الاستعمار البريطاني والحد من المحل العميل وفي سبيل الحفاظ على وحدة أجزاء المنطقة . ويناشد كل القوى الثورية في الجنوب توحيد صفوفها وكنهاحها في معركتها المعاصرة .

٣ - يشجب بشدة سياسة بريطانيا الفاشية في عدن والجنوب . ويدين إجراءاتها التعسفية ضد الجنوب بالوحشية والإجرام والبرية .

ويسجل بالخزي انتهاكها السارخ لكل القيم الإنسانية والأخلاقية وعدوانها الصريح على كل مبادئ الحق والعدل وسيادة القانون في اعتقالاتها الجماعية للأحرار دون اتهام وعاصمة ، وفي اتباعها أساليب التعذيب والقتل الوحشية مع المعتقلين الأحرار .

٤ - يستنكر المؤتمر المؤامرة البريطانية السعودية على وحدة الجنوب ويدعو أبناءه لمقاومة كل محاولة لتجزئة منطقتهم أو لفصل حضر موت أو لإقامة حكم صوري يستر خلفه الاستعمار والرجعية .

٥ - يطالب المؤتمر الدول العربية والجامعة العربية بالتدخل السريع لدى المنظمة الدولية ومؤسساتها لحماية أرواح المعتقلين وإنقاذهم من أساليب التعذيب والوحشية .

٦ - يناشد المؤتمر الجماهير العريسة وكل المنظمات الوطنية في العالم دعم كفاح شعب الجنوب والمطالبة بإيقاف عمليات التعذيب والوحشية وإطلاق سراح المعتقلين .

وبكلف الأمانة والتفانيات الأعضاء. باتخاذ كل الإجراءات الممكنة لنصرة ثورة الجنوب والمعتقلين من أبنائه وشرح قضيتهم والدفاع عنهم والعمل على إطلاق سراحهم .

٧ - يحيى المؤتمر حكومة الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية المتحدة ويشيد بمساندتها وعونها لثورة شعب الجنوب وكفاحه العادل .

ج- الخليج العربي

يعلن المؤتمر :

١ - بطلان المعاهدات والاتفاقيات غير المتكافئة التي فرضت على حكام هذه الإمارات ، ومطالبة الحركات الوطنية والإمارات في الخليج أن توحيد جهـ ودها الوقوف ضد الاستعمار ومحاولاته الاستعمارية وتحقيق الحرية والوحدة للمنطقة وتنظيم خط كفاحها مع خط الثورة في الجنوب المحتل .

دعوة حكام الخليج أن ينفقوا صفاً واحداً في منع الهجرة والنسل الأجنبي خاصة عن طريق ساحل عمان الذي اتخذ رأس جسر لهذه الهجرة غير المشروعة ، وعدم منح الجنسية العربية لهؤلاء النازحين ، وتجميد إحقاقهم بأي عمل من أي نوع كان في الدوائر الحكومية والمؤسسات الأهلية - وعدم إعطائهم جوازات السفر التي تعطيم بالتالي جنسية الساحل العربي - ووضع حراسة مشددة على سواحل تلك الإمارات لمنع النسل ، وإعادة النظر في جميع الجنسيات التي أعطيت إلى المتسللين .

٣ - دعوة الأجهزة السياسية والإعلامية كافة في البلاد العربية لكشف حقيقة المخطط الاستعماري الذي يهدف إلى القضاء على عروبة هذه المنطقة .

قضية فلسطين

١ - يؤكد المؤتمر أن تحرير فلسطين من العدوان الصهيوني الاستعماري وإعادة شعبها ، ضرورة حتمية لحماية الوطن العربي كله من الاستعمار والعسوية ، تقع مسؤوليته على كاهل الأمة العربية كلها وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني .

... ويؤكد المؤتمر أن السلاح العربي المسلح هو الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين ..

— ويناشد الأمة العربية بذل المزيد من الجهود القضاء على القاعدة الاسرائيلية .

ويشجب المؤتمر ويدين كل دعوة للصلح أو المفاوضة أو التعايش ، ويعتبرها خيانة للأمة العربية في آمالها وسلامتها ، ويدين موقف الرئيس التونسي بهذا الشأن وخروجه على الاجماع العربي .

٢ — يؤكد المؤتمر أهمية دور الشعب الفلسطيني في تحرير وطنه ويؤيد منظمة التحرير الفلسطينية المشكلة بالشعب العربي الفلسطيني ، ويناشد الأمة العربية شعباً وحكومات أن تتمكن المنظمة من أداء رسالتها ، بالوفاء بالتزاماتها نحوها ومنحها حرية العمل الكاملة لتنفيذ خططاتها العسكرية والتفجيرية والمالية .

ويستنكر المؤتمر موقف الحكومات الرجعية من منظمة التحرير الفلسطينية وعدم تقيدها بتنفيذ قرارات مؤتمرات القمة ، ويستنكر بصورة خاصة موقف حكومات الأردن والسعودية وقولس .

٣ — يؤكد المؤتمر أهمية العمل الفدائي الفلسطيني في معركة التحرير ، ويحيي أبطاله ، ويناشد الحكومات العربية عدم التعرض للفدائيين وتمكينهم من أداء رسالتهم .

٤ — يؤيد المؤتمر الحرب الوقائية ضد القاعدة العدوانية الإسرائيلية ، ويعتبرها دفاعاً مشروعاً عن الوطن العربي لمنحها من امتلاك القنبلة الذرية . ويستنكر كل محاولة لتسليحها بها ، ويعتبرها علواناً على الأمة العربية ، ويحيي موقف سيادة الرئيس جمال عبد الناصر منها .

٥ — يحيي المؤتمر جيش التحرير الفلسطيني ، ويناشد الأمة العربية تقويته ومساعدته ويوصي بتجنيد أبناء فلسطين إجبارياً في الدول العربية كافة ، ويوصي بتعيين أبناء الدول العربية من الانخراط فيه ، وأن تتولى كل دولة عربية دفع نفقات مجنديها .

٦ — ييبب المؤتمر بالشعوب والحكومات كافة المحبة العدل والحرية والسلام ، الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ويناشدها تطلع علاقاتها كافة مع القاعدة العدوانية الاسرائيلية .

٧ — يناشد المؤتمر الدول العربية أن تحدد علاقاتها بالدول الأجنبية وفقاً لموقفها من قضية فلسطين ، ويستنكر موقف حكومة الأردن بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية وغلقها للاسراع العربي ، ويعتبره خيانة للقضية الفلسطينية والأمة العربية كلها .

٨ — يجب المؤتمر بالدول العربية المنتجة للبترول استخدامه سلاحاً ضد الدول الاستعمارية
المؤازرة للصيوية .

٩ — يؤكد المؤتمر أهمية المال في معركة التحرير ويناشد الأمة العربية تدعم الصندوق
القومي الفلسطيني بفرض ضريبة تحرير خاصة بفلسطين .

١٠ — يؤكد المؤتمر أهمية الإعلام في شأن القضية الفلسطينية ، ويوصي بذلك المزيد من
الجهود لشرح ظاهرة غرب فلسطين وطبيعة القاعدة الصهيونية الاسرائيلية في العالم الخارجي ،
ويوصي النقابات المهنية العربية والاتحادات المهنية وبمسودة خاصة نقابات المحامين الانتمال
بالنقابات في العالم وتزويدها بالمعلومات الكافية ويوصي كل نقابة باصدار أعداد من مجلة المحاماة
الخاصة بكل منها باللغات الأجنبية ، ويوصي المؤتمر نقابات المحامين المشاركة في المؤتمرات
الحقوقية كافة في العالم ، ويوصي المؤتمر أن تخصص كل صحيفة عربية صفحة خاصة بفلسطين .

١١ — يقرر المؤتمر اعتبار يوم ١٥ مايو (آيار) من كل عام يوماً للتضامن مع الشعب
العربي الفلسطيني ، ويناشد الشعوب المحبة الحرية والعدل التضامن مع الشعب العربي .

١٢ — يستنكر المؤتمر منع الفلسطينيين في الأردن من التعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية
ويتبنى مطالبهم العادلة بهذا الشأن ، ويحيي كتفاح الشعب في الأردن ضد مؤامرات الرجعية
الأردنية لتصفية قضية فلسطين ، ويطالب بالافراج عن جميع المعتقلين وإطلاق الحريات العامة
والغاء الاجراءات الاستثنائية كافة .

١٣ — يستنكر المؤتمر موقف الحكومة الأمريكية والدول الاستعمارية من قضية فلسطين
ومحاولاتها المستمرة لتصفيتها ، ومعاداتها لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وجيش التحرير ، ويستنكر
مساعدة أمريكا والمملكة العربية السعودية العسكرية والمالية ومعتزها عذراً على الأمة العربية ، ويوصي
المؤتمر موقف الحكومات والشعوب الصديقة من قضية فلسطين .

١٤ — يؤكد المؤتمر ضرورة الاهتمام بعروبة القدس ومنع تدرب أراضيها إلى المؤسسات
الاجنبية والحفاظ على طابعها العربي ، ويوصي الدول العربية بأن يكون لها تمثيل فيها على أعلى
المستويات .

١٥ — يوصي المؤتمر الدول العربية بتسهيل العمل للفلسطينيين وتأمين حرية تنقلهم بين البلاد
العربية بدون قيود أو شروط .

١٦ — يؤكد المؤتمر أهمية تنفيذ القرارات الصادرة عنه، ويوصي النقابات كلا في قطرها أن تعمل على تنفيذها، ويوصي المؤتمر أن تقوم لجان نصره فلسطين في النقابات المختلفة بمضاغعة جهودها .

١٧ — يحیی المؤتمر موقف الحكومات العربية المتحررة من قنسية فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية .

— ويشيد بالاتفاق الثنائي العسكري بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية .
— ويهيب بكافة الدول العربية الانضمام إليه .

١ الحريات العامة وسيادة القانون

يحیی المؤتمر نضال الشعب العربي في شتى أرجاء الوطن العربي في سبيل الدفاع عن حقوقه وحرياته وسيادة القانون، ويسوغ استتعال القوة للوقوف ضد كل ما يعوق هذا النضال والتحرر الجماهيري .

— ويؤكد باصرار على مطالبة جميع الحكومات في الوطن العربي بتوفير وضمان جميع الحقوق الأساسية التي تضمنها الاعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعمال نصوصها .

٢ — ويطالب بتعزيز استقلال القضاء وبالنهاء المحاكم الاستثنائية — على اختلاف مسمياتها وقوانين الطوارئ والأحكام العرفية .

٤ — ويستنكر ويدن كل التصرفات الرجعية المخالفة لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والشرائع السبارية كافة، ولبدأ سيادة القانون .

٥ — ويطالب بالإفراج عن جميع المعتقلين بدون مذكرة قضائية أو بتقديمهم إلى المحاكمة العلنية وممارسة حقهم في الدفاع المشروع .

٦ — ويشجب سائر تصرفات المستعمرين ضد المناضلين العرب الأحرار، ويدن بصورة خاصة الجريمة البشعة التي أودت بحياة الأطفال الأبرياء المناضلين عبد القوى مكوى، ويدين هذه الاعمال خرقاً فاضحاً ودنيئاً لمبادئ الحرية وسيادة القانون .

٧ — ويحيي المحامين الأردنيين والتونسنيين ويعلن أسفه لعدم مشاركتهم في اجتماعه للتأنيخي

بالتأخرة ، ويشجب بشدة إجراءات السلطات الأردنية والتونسية التحقيقية ضد المواطنين عامة والمحامين بشكل مخصوص ، ويؤكد أن منع المحامين في الأردن وتونس من الاشتراك في هذا المؤتمر ، ليس فقط انتهاكاً لسيادة القانون واعتداء على الحرية ، إنما هو جزء من مخطط تحالف الاستعمار والصهيونية والرجعية ضد الأمة العربية ومجاهريها الثورية .

٨ — ويشجب المحاولات والمناورات والاعتصام التي ترافق محاكمة قلة الشهيد بن بركة ، ويطالب بإيقاد مراقب لحضور هذه المحاكمة لتتبع سيرها والكشف عن الأمر الرجعي الاستعماري في هذه الجريمة .

٩ — ويطالب بمتابعة تنفيذ مقررات مؤتمرات المحامين العرب وتوصياتها من قبل جميع رجال القانون في الوطن العربي ، واعتبار ذلك واجباً عليهم وأمانة على مجالس نقاباتهم ، يعيدها ويشد أزرها اتحاد المحامين العرب .

الاشتراكية

إن المؤتمر التاسع لاتحاد المحامين العرب وقد وصل دراسته الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي . وجد أن قضية الاشتراكية خطت خطوات إيجابية هامة في نطاق الكفاح الجماهيري العربي ، وأصبحت هدفاً من أهدافه ارتبطت فكرياً وتطبيقاً بقضية التحرر والوحدة حتى أصبح المهدفان يرمزان إلى نضال الجماهير العربية من أجل تحقيق المجتمع العربي مجتمع الكفاية والعدل .

إن إيمان المحامين العرب بأن الاشتراكية العربية ضرورة لازمة لإقامة العدل الاجتماعي في المجتمع العربي ، وطريق حتمي لحل مشكلات التخلف والتبعية ، يزداد عمقاً يوماً بعد يوم ، يؤكد التجاذب الباهر الذي تحققه الدول العربية المنحدرة وهي : الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق والجزائر والجمهورية العربية اليمنية في نطاق ثورتها الاجتماعية ومن خلال التحول الاشتراكي الذي بدأ يعكس مخطاها وإنجازاته على حياة الشعب وتفكيره ومناهجه . كما يؤكد تصاعد المد الثوري الشعبي في الدول العربية الأخرى نتيجة للإنجازات الاشتراكية والتي أسهمت إلى حد كبير في توسيع الكفاح الثوري في المنطقة العربية برمتها ضد الاستعمار وقواعده المنتهكة في شركات الاحتكارية وشركات النفط بصفة خاصة وقاعدته لإسرائيل وعملائه من الرجعيين .

أن إيمان المحامين العرب بهذه الحقائق يؤكد أنه أيضاً هلع الاستعمار ومحاولاته المستميتة للقضاء على مكاسب الثورة الاجتماعية عن طريق محاولات التشكيك والتشويه والتشهير والمقاومة بالتعاون غير المقدس مع الرجعية العميلة .

وعلى ضوء ما تقدم فإن مؤتمر المحامين العرب التاسع يقرر :

أولاً : أن طريق التحول الاشتراكي في الوطن العربي وقد أصبح حقيقة واقعة يواجه اليوم أقوى تهديدات الاستعمار والرجعية بأسلحتها المختلفة الاقتصادية والنفسية والعسكرية مما يستدعي المبادرة الفورية إلى توحيد القوى العربية الثورية الاشتراكية في تنظيم موحد يكون قادراً على التصدي والوقوف ضد تهديدات الاستعمار ومؤامراته .

ثانياً : مبادرة جميع القوى العربية الثورية الاشتراكية إلى لقاء يستهدف تحقيق وحدة فكر عربي اشتراكي وصولاً إلى وحدة التنظيم ، ويرى في لقاء الربيع للاشتراكيين العرب في الجزائر خطوة إيجابية على طريق الوحدة . . وأن تعمل أصداء صلة ونسأل مع قوى الثورية الاشتراكية التي تتضامن مع نضال الجماهير العربية في العالم

ثالثاً : إن الحرية والاشتراكية والوحدة أهداف متلاحمة من أهداف الجماهير العربية لا يمكن فصل إحداها عن الأخرى . وأن النضال الموحد الذي يستهدف جمع أجزاء الوطن العربي في دولة عربية اشتراكية موحدة ، فإن النضال الاشتراكي للجماهير يستهدف بالضرورة الأجزاء ذاتها : فلا وحدة بلا اشتراكية . ولا اشتراكية بلا وحدة .

رابعاً : إن العدل هو حق مقدس لكل مواطن ، لا بد أن يصل إليه دون إرهاب في ماضي أو تهديدات إدارية . وضمانه للمواطن يتحقق عن طريق مشاركة التنظيمات الشعبية في أعمال العدالة تعميقاً لمبدأ ديمقراطية القضاء .

مكافحة الاستعمار

إن المؤتمر التاسع لاتحاد المحامين العرب ، إذ يؤمن بأن قضية الحرية واحدة لا تتجزأ في العالم كله . وإن الاستعمار والأمبريالية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية هما العدو الأول لهذه الحرية ولتكفاج الشعوب من أجل تحقيقها .

يلتزم على أن أزمة الاستعمار العالمي أمام اتساع جبهة الحرية والتقدم والسلام في العالم

فخصافها منه ، قد أفقدته أصداؤه وراحته دفعه وراء مغامراته العدوانية بكل وحشية وجنون ، حتى أصبح اليوم يشكل خطراً على كل الشعوب ، بل على الوجود الإنساني ذاته .

ويرى المؤتمر أنه بالرغم من الوسائل والأشكال الجديدة التي ابتدعها الاستعمار ، ومن أبرزها الاستعمار الجديد ، وراح يمارس خلفها عدوانه على الشعوب ، ونهب ثرواته ، وانتهاك حرياتها وسيادتها في محاولة يائسة لإطالة عمره ومد فترة استغلاله ، فإن البات الضعيفة التي يوجهها له كفاح الشعوب في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية قد كشفت نكل أفته وأسمائه الزائفة وجعلته يواجه الآن معركة مصيره ونهايته المحتومة .

وانطلاقاً من هذه المبادئ والحقائق الأساسية فإن مؤتمر المحامين العرب التاسع :

١ - يحث ويؤيد الكفاح الوطني ارائع لشعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ضد الاستعمار الجديد ومن أجل الحرية والاستقلال وتحرير المصير .

- ويشجب بشدة كل أساليب الضغط والتهديد والعنوان التي تمارسها دولاً استعماراً الجديد بزعامة الولايات المتحدة ضد هذه الشعوب تحت كل الأسماء والأشكال .

- ويطالب بسحب كل القوى الأجنبية وإنهاء كل القواعد العسكرية من أراضيها ، وبعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وترك حق اختيار حكوماتها وأنظمتها لشعوبها .

٢ - يدين الاستعمار الأمريكي بالعنوان على فيتنام . ويؤيد حق شعب فيتنام في الشيا والجنوب في الحرية والوحدة وتقرير المصير .

- وتستنكر الغارات الجوية المتكررة للقاذفات الأمريكية على فيتنام الشمالية وقتل النساء والأطفال وتهديم الأهداف المدنية .

- ويدين محاولات الأمريكيين لتوسيع رقعة الحرب في جنوب آسيا ولتحويل العنوان في فيتنام إلى نزاع دولي وحرب عالمية .

- ويطالب بوقف العدوان فوراً على فيتنام وسحب كل القوات الأجنبية من أراضيها .

٣ - يؤيد المؤتمر كفاح شعوب كوريا ولاوس وكمبوديا ضد محاولات العنوان الأمريكي لانتهاك حرياتها وسيادتها ، ويؤيد أهدافها في الحرية والوحدة وتقرير المصير .

٤ - ويستذكر موقف الاستعمار من الشعوب الأفريقية المناضلة من أجل حريتها وسلامتها في موزمبيق وأنغولا والكونغو وباراغواي وأفريقيا الجنوبية وروديسيا وغيرها ، ويؤكد وحدة قضية التحرر الأفريقي واعتبار دعم الكفاح بها دعما للتحرر العربي ، ويطالب بزيادة المساهمة الإيجابية لدعم حركات التحرر الأفريقية بالصور المادية والأدبية كافة ، كما ييب بكل القوى الوطنية والمناضلة أن تواجه أعداءها جبهة واحدة طارحة كل خلافات تتوق من انطلاقها نحو أهدافها لتحرر الوطن الأفريقي .

٥ - ويطالب بإنهاء جميع الأوضاع والأنظمة الاستعمارية وتنفيذ إعلان الأمم المتحدة لسنة ١٩٦٠ بشأن تصفية الاستعمار ، كما يطالب بتصفية القواعد العسكرية والقضاء على التفرقة العنصرية ، ووقف سباق التسلح والوصول إلى نزع السلاح الشامل تحت رقابة دولية فعالة ، وحظر استعمال الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ، ووقف جميع التجارب النووية .

٦ - ويدين محاولات الاستعمار والصهيونية في الإطباق على السودان من الجنوب والشرق والغرب بهدف ضرب النضال التحرري الزاحف إلى قلب القارة الأفريقية وضرب مركز الانطلاق الثوري العربي الأفريقي - الجمهورية العربية المتحدة - ويطالب بتشديد النضال الوطني من خلال وحدة القوى الوطنية والثورية بالسودان .

٧ - يحیی المؤتمر الجهود التي تبذلها منظمة القارات الثلاث ومنظمة التضامن الآسيوي الأفريقي وكل المنظمات العالمية التي تسام في معركة الحرية والسلام ، ويطالب بأن يساهم العرب في الحملة العالمية التي أعلن مجلس السلام العالمي تنظيمها من أجل قضية فلسطين بالصور كافة ومد المجلس بالمعلومات والبيانات التي تساعد على انجاح هذه الحملة .

٨ - يؤيد المؤتمر المحاكمة التي دعى إليها برتراند راسل لمحاكمة مجرمي الحرب الأمريكيين وحلفائهم عن الجرائم الوحشية التي اقترفوها في حق شعب فييتنام وحق الإنسانية ، ومحاكمة المسؤولين عن عمليات القتل الجماعي بالغاز والكيميائيات وقتل النابالم والقنابل الفوسفورية .

٩ - ويطالب أن تمتد المحاكمة فتشمل محاكمة مجرمي الحرب الانجليز وعمالهم عن الجرائم الوحشية التي يرتكبونها في حق شعب عدن والجنوب العربي والتي لا تقل وحشية وقذارة عن جرائم الاستعمار الأمريكي في فييتنام .

١٠ - ويطالب المؤتمر بتشكيل لجنة خاصة لفحص جرائم حرب الاستعمار البريطاني في عدن

والجنوب العربى المحتل، تكون مهمتها فضح وكشف وتلقى وتجميع كل الوثائق والمعلومات والبيانات والحقائق ونشرها عالمياً ، وأن تمد بها محكمة «بيرتراند راسل» .

٩ — يعلن المؤتمر أن الكفاح المسلح ضد القواعد المرتكزات الاستعمارية في الوطن العربى وفى السلام هو أسلوب شرعى عادل لضمان حرية الشعوب وسلامتها وسيطرتها على أراضيها ومواردها الطبيعية .

١٠ — يدين المؤتمر بنقابات المحامين أن تواصل دورها من أجل الانضمام بالقاعدة الجماهيرية لزيادة فاعليتها وصلاتها ، وتأكيد دورها القيادى التاريخى في معركةنا الحاسمة ضد الاستعمار والامبريالية العالمية ومن أجل الحرية والتقدم والسلام للعالم أجمع .

١١ — يشجب المؤتمر مؤامرات الاستعمار والرجعية ومحاولات الردة التى تهدد ثورة العراق ومكاسبها ويناشد جميع الدول العربية والقوى القومية والوطنية الوقوف صفا واحداً ضد هذه المحاولات .

١٢ — يعلن المؤتمر أن السودان وهو جزء من الأمة العربية والجزر الطبيعية بين الأمة العربية وسائر شعوب أفريقيا والبلد الشقيق التوأم للشعب العربى بالجمهورية العربية المتحدة ، يتعرض الآن لضربات ومؤامرات الاستعمار والرجعية والصهيونية والانفصالية ومحاولات تطويقه من الشرق والغرب والجنوب وهدف الاستعمار الحقيقى من ذلك أن ينال منه ومن الجمهورية المتحدة ، مركز الاشعاع الثورى العربى الأفريقى .

والمؤتمر يعلن مساندته الكاملة لشعب السودان في كفاحه العادل من أجل بناء تقدم شعبه الاجتماعى ، ومن أجل كفاحه الصلب ضد الاستعمار ومخططاته ومن أجل تأكيد وحدة شعبه وترابه ، كما يؤيد المؤتمر كفاح الشعب السودانى من أجل حريات أفرادها الأساسية وسيادة القانون واستقلال القضاء . ويستنكر المؤتمر موقف الحكومة السودانية من مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء ويطالب باشتراك الشعب في وضع الدستور الدائم .

١٣ — يدين المؤتمر النضال البطولى الذى يقوده شعب أريتريا ضد تحالف القوى الاستعمارية والصهيونية والرجعية ويستنكر محاولة الاستعمار تحويل أريتريا إلى قاعدة الاستعمار لضرب حركات التحرير الأفريقية ويستنكر عمليات القمع والارهاب وحرب الإبادة ضد الشعب الأريتيرى .

— ويؤيد المؤتمر كل القوى الحرة التي تقود معركة الكفاح المسلح على أرضها كي يمارس شعب أنيتريا حقه الطبيعي في تقرير مصيره وحرية. ويطلب المؤتمر بإزالة القواعد العسكرية الأمريكية في أسمى التي تهدد سلام وحرية العالم العربي والأفريقي والسلام العالمي .

١٤ — ويؤمن المؤتمر أن معركة النفط هي جزء من المعركة الكبرى التي يخوضها الشعب العربي لوضع يده على ثرواته الوطنية واستثمارها لمصلحة تطوره وتقدمه . وهي مرحلة كفاح شعبنا من أجل دعم استقلاله الاقتصادي . ولذلك فإن المؤتمر يدعو كل القوى التقدمية والوطنية العربية وكل القوى المناوئة للاستعمار في العالم إلى التضامن مع كفاح الشعب العربي في مسركته لاسترداد حقوقه المشروعة من شركات البترول الاستعمارية ، وإلى التضامن مع الشعب العربي من أجل امتلاك ثرواته البترولية .

الاقتصاد العربي

١ — يوصي المؤتمر بمناشدة جميع الحكومات العربية بأن تعهد باستغلال واستثمار ونقل البترول فيها إلى أيدي وأموال عربية . وإلى أن يتسنى لها تحقيق ذلك تناشد الحكومتين العراقية والسورية أن تتخذوا موقفاً حازماً وموحداً تجاه شركة نفط العراق البريطانية .

٢ — يؤكد المؤتمر أن الوحدة الاقتصادية العربية هي منطلق سليم إلى الوحدة العربية الشاملة .

ويدعو الدول العربية التقدمية التي لم تنضم بعد لاتفاقية السوق العربية المشتركة إلى المبادرة بالانضمام إليها دون إضافة تحفظات . أو شروط قد تؤدي إلى عرقلة السوق أو عدم فاعليتها .

وإلى أن يتم ذلك ، يوصي المؤتمر بالامراع في التوقيع والتصديق على الاتفاقيات الاقتصادية الأساسية المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية .

٣ — يجب المؤتمر الحرب الاقتصادية التي تفرضها الدول الاستعمارية وشركات الاحتكار ضد الأقطار المنحرة ويعتبرها صورة من صور الاستعمار ، ويناشد الدول النامية المنحرة العمل على زيادة حجم المبادلات والاستغناء عن الاستيراد الخارجي وتحقيق الاكتفاء الذاتي فيها بينها بقدر الإمكان .

ويطالب الدول العربية بوضع فائض أموالها لخدمة الاقتصاد العربي .

٤ — يطالب المؤتمر البلاد العربية كافة بتوحيد سياساتها وبرامجها السياحية ، وتحقيق الوحدة السياحية الكاملة بينها ، وتنظيم جهاز إعلامي مسيحي مشترك بينها لكشف الآمار والكنوز التاريخية والدينية والصناعية والانجازات الثورية التي تمت في البلاد العربية .

٥ — يوصي المؤتمر بوجوب إعادة النظر في عقود الاقتراض المبرمة أو التي تبرم بين الدول العربية والأجنبية أو بينها وبين البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي بالعمل على إطالة أجل الوفاء مع تخفيض سعر الفائدة ، وتنقية هذه العقود من الشروط التي تعرقل سير النمو الاقتصادي في الدول المقترضة .

ويوصي المؤتمر بضرورة دعم بنك التنمية الأفريقي والعمل على قيام مؤسسة الانماء الاقتصادي العربي وفتح مجالات العمل في مشروعات التنمية للدول الاعضاء كافة .
ويوصي المؤتمر باتفاق الدول النامية على شروط موحدة بشأن ما تقدمه من قروض .

ويرى المؤتمر أن في القروض والمنح والتبرعات السخية التي تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية وهيأتها لإسرائيل ، يعتبر إعتداء صارخاً وحرماً سافراً تشنها الولايات المتحدة الأمريكية على الدول العربية بصفة عامة وشعب فلسطين بصفة خاصة .

٦ — يوصي المؤتمر بوجوب تنفيذ القرار الصادر من مؤتمر التجارة والتنمية المنبثق من الأمم المتحدة بالزام الدول المتقدمة بدفع حصة من ميزانياتها للدول النامية .

٧ — يوصي المؤتمر بنشر الفكر التعاوني ودعم الوحدات الاقتصادية التعاونية باعتبارها تنظيمات شعبية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في الدول العربية التقدمية .

في توحيد التشريع بين البلاد العربية

١ — يوصي المؤتمر كل النقابات والمنظمات الاعضاء في الاتحاد بتبادل التشريعات كافة المعمول بها في الاقطار العربية وإبداع صور منها في مكتبة الأمانة العامة للإتحاد .

٢ — يوصي المؤتمر جميع الدول العربية بضرورة المبادرة إلى تعديل قوانينها المدنية بما يتلاءم مع المحافظة على اعتبار الشريعة الإسلامية ممدداً أساسياً من مصادر هذا التشريع .

٣ - يوصى المؤتمر جامعة الدول العربية والأمانة العامة للاتحاد بالعمل على تأليف لجنة دائمة من المحامين والقانونيين العرب ، تتولى مهمة دراسة وإقرار مبادئ توحيد القواعد الاساسية والاحكام العامة في القوانين الجزائية بالبلاد العربية .

٤ - يوصى المؤتمر الدول العربية أن يمثل المحامون في اللجان المؤلفة فيها لدراسة وإعداد التشريعات بوصف كون المحامين أقرب الناس إلى تلمس التشريعات كافة علماً وعملاً .

٥ - يوصى المؤتمر المكتب الدائم والأمانة العامة للاتحاد باعتماد بحث :

١ - جرائم النشر في القضايا العربية .

٢ - تعويض المتهمة عن مدة الحبس الاحتياطي إذا قضى ببراءته .

في إعداد أبحاث مؤتمر المحامين العرب المعاصر .

٦ - يوصى المؤتمر الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب بالاتصال بالجامعة العربية لتأمين تمثيل دائم للاتحاد في لجنة المصطلحات الدائمة في الجامعة .

٧ - يعتمد المؤتمر جدول المصطلحات في القانون الإداري الذي أقرته لجنة المصطلحات القانونية في جامعة الدول العربية .

٨ - في العمل والعمال :

يوصى المؤتمر المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بتشكيل لجنة قانونية دائمة تابعة للأمانة العامة بالاتحاد المحامين العرب مهمتها دراسة ومناقشة التشريعات العمالية في الوطن العربي والعمل على توحيدها على أن تضم ممثلين مختصين من جميع البلاد العربية .

٩ - يوصى المؤتمر بجميع حكومات الدول العربية :

(١) بتعديل تشريعات العمل القائمة بحيث تكفل للعمال العرب حرية العمل والتجمع بالحقوق العمالية كافة في الدول العربية كافة دون أي قيود ، وإعطاء العمال العرب حق الأفضلية على العمال الأجانب .

(٢) تجريد أصحاب العمل في القطاعات كافة من حق الإنصاف (التمييز) وإعطاء هذا الحق إلى لجنة برئاسة قاضٍ وتضم ممثلين عن نقابات العمال وأرباب العمل والجهة الإدارية المختصة .

(٢) بتعميم نظام التخصّص التفضائي في منازعات العمل .

(٤) بتأكيد مبدأ تساوى الأجر إذا ما تساوت ظروف العمل الواحد .

(٥) بإغفاء العمال في جميع القطاعات من جميع الرسوم والضرائب والمصاريف القضائية أمام أى جهة قضائية أو إدارية .

(٦) بتعميم كفالة الحريات النقابية وحماية أعضاء تشكيلاتها ضد الوقف والفصل .

٣ - يستنكر المؤتمر موقف شركة النفط الانجليزية الاستعمارية غير القانوني تجاه العاملين فيها بسوريا وتأييد مطالب وحقوق عمالها المشروعة .

٤ - يؤكد المؤتمر قراراته في القدس عام ١٩٦٥ بضرورة مشاركة العمال في الأرباح والإدارة، وتعميم التأمينات الاجتماعية على القطاعات كافة بما في ذلك التأمين الصحى .

٥ - يؤكد المؤتمر أن العمل حق لكل مواطن عربى .

ويستنكر إبعاد العمال العرب من مناطق الخليج العربى وإحلال العمال الأجانب محلهم بنية القضاء على عروبة الخليج .

٦ - يدين المؤتمر حكومات السعودية والأردن وتونس لخنقها الحركة النقابية ومنع قيام التنظيمات النقابية .

٧ - يطالب المؤتمر الحكومات العربية بضرورة إزالة العقبات كافة في موضوع تنقل العمال الفلسطينيين بين الأقطار العربية .

٨ - ويناشد الحكومة العراقية بالتمجيل بإصدار التشريعات العمالية الكفيلة بحماية ضد الفصل (الترسيع) التمسقى .

في تنظيم مهنة المحاماة

١ - يحمي المؤتمر الدور التاريخى للمحاماة والمحامين في مناصرة قضايا التحرر في الوطن العربى والوقوف إلى جانب آمال الشعوب في الحرية وتحقيق الكفاية والعدل على أرض الوطن العربى كله .

٢ - ويهيب بالمحاميين العرب أن يستمروا في كفاحهم ومضاهم القوى لتحقيق الاهداف الكبرى للأمة العربية .

٣ — يجب المحامون العرب بالحكومات الغربية كافة إلى تعديل التشريعات لتكون معبراً صحيحاً عن أهداف الشعب العربي في سيطرته على الحكم ووسائل الإنتاج .

٤ — يدعو المؤتمر المحامين العرب إلى وضع طاقاتهم العلمية والفنية كافة لتحقيق هذا الهدف .

٥ — تكليف الأمانة العامة للاتحاد باعادة النظر — على وجه الاستعجال في مشروع قانون الحماية الموحد على ضوء قوانين المجامعة المحمول بها في البلاد العربية وعلى ضوء المشروعات المقدمين من كل الاستاذ أحمد الخواجة نقيب المحامين في الجمهورية العربية المتحدة والاستاذ عبد الرزاق شبيب نقيب المحامين السابق في العراق ، وإعداد دراسة كاملة حول هذا الموضوع مع مسودة لمشروع جديد لقانون الحماية يجرى توزيعها على سائر النقابات ووزارات العدل في البلاد العربية ، ومن ثم دعوة المكتب انهم إلى اجتماع خاص لدراسة هذا الموضوع الهام وإقرار صيغته النهائية وتحويل الأمانة العامة دعوة من ترى حضوره مفيداً لهذا الغرض .

٦ — وجوب إشراك نقباء المحامين أو من ينوب عنهم في مجالس القضاء العليا والهيئات التشريعية المرتبطة برئاسة الدول في مختلف الأقطار العربية للاستفادة من خبرتهم العلمية في صياغة القوانين والقرارات وفي التعمينات والحركات والتشكيلات القضائية .

٧ — وجوب تأمين حرية المرافعة لجميع المحامين العرب أمام كل المحاكم ودور القضاء في البلاد العربية دون اشتراط قاعدة المعاملة بالمثل .

٨ — دعوة حكومات البلاد العربية إلى أن تحرص على حصر سلطة الفصل في المنازعات القانونية على اختلاف أنواعها في القضاء وحده ، وأن تمتنع عن تجريد من بعض اختصاصاته لإعطائها إلى عاكر أخرى أو لجان استثنائية مالم تكن تقتضيها طبيعة الثورة العربية .

٩ — وجوب احترام مبدأ حصانة القضاء وصيانة المحامين بأشخاصهم ومكاتبهم وتأمين الضمانات اللازمة لهم القيام بواجبات المهنة ، ومعاملتهم معاملة رجال القضاء أثناء ممارستهم أعمال المهنة ، سواء أمام القضاء أو أمام المراجع الرسمية .

١٠ — إلى أن يتم تنظيم اختصاصات اللجان التحكيمية ولجان فض المنازعات الراضية والعمالية القائمة في البلاد العربية التي أخذت بتطبيق هذا النظام ، يوصى المؤتمر بإشراك رجال القانون ، من قضاة أو محامين في عضوية اللجان المذكورة .

قرارات تنظيمية

- ١ - يقرر المؤتمر المصادقة على تقرير الأمين العام والميزانية العمومية والحساب الختامي للاتحاد لعام ١٩٦٦ وكما اعتمدها المكتب الدائم .
- ٢ - يقرر المؤتمر عقد مؤتمر الأمايين العرب العاشر في دمشق ويحدد شهر أبريل نيسان ١٩٦٨ موعداً أولياً لهذا الاجتماع .

المؤتمر يشكر

- ١ - يوجه المؤتمر تحية إجلال وإكبار وتقدير للسيد الرئيس جمال عبد الناصر على رعايته لبورته العاشرة وعلى تفضله شخصياً بإفتاحه .
- ويقرر تسجيل خطاب القوي الثوري أمامه وثيقة من وثائقه القومية ، ودليلاً ثورياً واضحاً على طريق الكفاح العربي الشامل ونحو أهدافه .
- ٢ - يقرر المؤتمر توجيه الشكر لشعب الجمهورية العربية المتحدة ، والاتحاد الاشتراكي العربي ، وحكومة الجمهورية العربية المتحدة ، ونقابة المحامين وجامعة القاهرة ، على ما قدموه للمؤتمرين من حفاوة كريمة وجهد كبير وضيافة عربية أخوية .
- ٣ - يقرر المؤتمر توجيه الشكر للسيد رئيس المؤتمر الأستاذ أحمد الخواجه تقيب محامى الجمهورية العربية المتحدة ، والسيد الأمين العام لاتحاد المحامين العرب الأستاذ شفيق الرشيدات ، ولأمانة المؤتمر على ما بذلوه من جهد في الإعداد لهذا المؤتمر وإنجاحه .

* * *

القاهرة في ٥ مارس ١٩٦٧

مقالات ونُحُوث اشتراكية فلسفة الاشتراكية العربية

كما يراها الدكتور « ليوبولد سنجور » رئيس جمهورية السنغال في
كلمته الممتازة والتي رد بها على خطاب الترحيب الرسمي الذي وجهه
إليه الرئيس جمال عبد الناصر في حفلة العشاء التي أقامها حفاوة .
في قصر عابدين في الثاني عشر من فبراير ١٩٦٧ -

سينى الرئيس

أنا لا أستطيع أن أفصل جمال عبد الناصر عن مصر ، بل عن مصر القديمة ، ولذا فإنى سأجمع
بينهما في كل ما سأقول :

فيا مصر : ما أنذا أقولها عن نفسى : ما من اسم كان لأصدائه رجوع في قرارة روحى أحق
من رجوع أصدائك يا مصر ، وما من الوان البت خيالى بنشوة الحماسة مثل الوانك ، لأنها الوان
قارتنا بلا زيادة ولا نقصان . باختصار : ما من حضارة أعانقتى على بناء فكرتى عن « الأفريقية »
مثل حضارة القراعنة .

مصر هي التي أعطت العالم أول حضارة له من حضارات العمر الحجري القديم بمثل . ما أعطت
العالم أول حضارة من حضاراته التاريخية . وفوق هذا وذاك فإن مصر هي التي أعطت العالم أول
فلسفة إنسانية عرفها الإنسان :

والعيب الجوهري في « المحجزة اليونانية » ثم في عصر النهضة الأوروبية من بعد اليونان ، أن
فلسفتها الإنسانية كانت فلسفة عميقة الأوصال لا تقوم إلا على مقولة المنطق : أى لا تقوم إلا على
الفكر التحليلي : في حين أن الفلسفة الإنسانية التي ازدهرت في مصر القديمة حين بلغت ذروتها ، قد
تجلت في صورة التوازنية بين « الشمال » و « الجنوب » ، بين الفكر الاستطاردى والفكر الملمم ،

وقد وجدت تعبيرها الرمزي في ذلك الصقر الباسط الجناحين في قلب مصر وفي قلب أفريقيا في اللحظة عينها .

مصر هذه القائمة على التوازن والانسجام بين البشر ، لا تزال مجسدة فيك على أكمل وجه ياسيدي الرئيس جمال عبد الناصر . فأنت من أعماق الصعيد ولكنك ولدت في الاسكندرية ، فنيك توحدت مصر العليا ومصر السفلى . ومهما يكن من شيء فأنت منذ الحملة الفارسية على مصر ، أي منذ ٢٤٩٢ سنة على وجه التحديد ، إذا لم أخطئ في التقدير ، أول مصري صمم بصبح رئيساً لدولة مصر . وهذه الحقيقة وحدها كافية لتغيير القومية المصرية ، أن لم تكن وحدها كافية لتبريرها . تلك القومية التي زكت في شعب يعد بين شعوب أفريقيا أوثقها ارتباطاً بأرضه .

فأما فضائلك ناهية عن مصرتك ، وإنما من خلال هذه المصرية أنت تريد أن ترسو سفينة كفاحك على شط الاشرارية ذاتها . وفي صدر كتابك « فلسفة الثورة » أعلنت : ؟

« أن هذه الخواطر محاولة لاستكشاف نفوسنا لكي نعرف من نحن وما دورنا من تاريخ مصر المتصل الحلقات . »

ثم أضفت أنه ليس غير معرفة الماضي والحاضر سيلا إلى السير بأقدام ثابتة في طريق المستقبل أنها هذه المعرفة ، ومع هذه المعرفة الخطا على ما جاد به الماضي من تراث إيماني ، أي الاستسكان « بالفضائل القومية » .

ومن بين هذه الفضائل ينبغي أن أتوه بأعظمها شأناً ألا وهي : أولا إيمانك بشعبك ، وحبك لشعبك ، وروح الكفاح المتمثلة فيك ، وصبرك .

وعندما قرأت « فلسفة الثورة » ، قرأت خطبك وقرأت « الميثاق » و « التحول العظيم » ، تكونت عندي فكرة واضحة عن أفكارك وأعمالك . ولكني حين سمعتك في العام الماضي تتكلم ، أحسست في أعماقي رغم هدوء بهرتك وإيجازك كما دمتك ، بأغوار ذلك الحب الكامن الذي كنت دائماً تفصح عنه للشعب المصري ذلك الشعب الذي هو أهل لكل حب ، لأن ألقى عام من السيطرة الأجنبية صجرت عن أن تجرده من فضائله .

إنما من هذا الوفاء للفلاح الخالد قد أفأت بحبك على الأمة العربية من ناحية وعلى القارة الأفريقية من ناحية أخرى . ونحن السنغاليين نحس بأن تفهمك للذين المجالين يفهم يقوم على أساس ، لأننا نهدف إلى تنمية أمتنا داخل سياق الوحدة الأفريقية ، ولأن « الأفريقية » في نظرنا مجرد تقاطع ، وإنما هي ارتباط بين العروبة والإنسية .

ولاعد إليك ياسيدى الرئيس فأعلن أن أوضح ما يبده المتأمل الدقيق ، لأقول فى قصة حياتك العامة ولكن فى قصة كفاحك السياسى المتصل منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وهو تاريخ شير ، هو ما تميزت به من حاسة عملية ومن مدخل تجربى للأمور ومن مثابة لم تتعلها بالاكتساب من المستعمر البريطانى المتأخر ، وإنما ورثتها بالاصالة من الفلاح الحالد . وهى خصائص تجلت فى نظامك الاشتراكى أو ما تسميه « باشتراكية العربية » .

فاشتراكيتك إذن ليست نظرية وضما منظر يجلس وراء مكتبه . وهى اشتراكية لم تتم صياغتها دفعة واحدة ولم تبين على أساس من التعميمات عن تاريخ الجنس البشرى أو عن طبيعة المجتمعات الإنسانية . ولقد كتبت فى « فلسفة الثورة » قول : « أن كفاح أى شعب جيلا بعد جيل ، بناء يرتفع حجر فوق حجر . » اشتراكيتك إذن اشتراكية بنيت بنائية عاماً بعد عام على أسس كفاحك فى سبيل استقلال شعبك وحرية وتقدمه . بل أكاد أقول أن بناءها يعود إلى ١٩٢٢ أيام أن كنت طالباً واشتيتك بالبوليس ودخلت السجن . والدليل على أن اشتراكيتك تجريبية ومتطورة دائماً أبداً ، يمكن أن نلتصم فى ثلاثة تواريخ ترمز لثلاث مراحل ، وهذه هى ١٩٥٢ و ١٩٥٦ و ١٩٦١ . فعام ١٩٥٢ هو عام الثورة على الاقطاع ، وعام ١٩٥٦ هو الثورة على الرأسمالية الأجنبية ، وعام ١٩٦١ هو عام الانجازات الاشتراكية العظيمة أو دام « انتصار الاشتراكية » .

بعبير أشد إيجابية أن اشتراكيتك أولاً وقبل كل شئ « عربية » ، ولذا ففى « انسانية » .

ففى أوروبية بدأت الاشتراكية بمحو الماضى ، فتخلت عن « اليومايزم » الأوروبى ، وحاربت الدين ، وأشاعت الحرق والقتل . أما أنت فقد صفت الاقطاع ، ولكنك لم تضطهد الاقطاعيين بل أنتحت لهم الفرصة . وفوق هذا وذاك رأيت أن قيم الأديان السماوية ، الاسلام والمسيحية ، ينبغى أن تكون بداية الاشتراكية . وغايتها ، وعدتها ، والشرط الأول لبلوغ الهدف الاسمى من التنمية . فالإنجيل يقول : « ليس بالناظر وحده يحيا الإنسان » ، والقرآن يقول : « وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » ، وأنا أتكم هنا عن « الاشتراكية العربية » ، لأن أديان الوحي لفأت فى أرض سامية . ولكى نفهمها لا بد أن تكون لنا أولاً روح سامية ، روح مفتوحة لما هو محدد ، وروح متفتحة للتعبير بالإنجاز ، ولكنها أيضاً روح مفتوحة لمسا هو لائق يخاطبنا من وراء العقل والحواس .

غير أننا لم نعد فى عصر المسيح أو محمد : نحن فى عصر ثورات علمية وتكنولوجياية . والاشتراكية هى على وجه الله استخداف أحدث الميكانيكيات العلمية والتنبيه بهدف زيادة الإنتاج

في السلع والخدمات حتى يمكن توزيعها توزيعاً أقرب إلى العدل بين العاملين .

وأنت ياسيدى الرئيس قد حققت الكثير في هذا المجال المجدد سواء في باب التشريع أو في باب التنفيذ . وفي بحث نقدي بعنوان « الاشتراكية وأفريقيا » كتب مستر د فنست توماس ، الأستاذ بجامعة دكا كار يقول : « باختصار : لو أننا قيمنا ما تحقق من تقدم ، فالاشتراكية المصرية تعطينا مثلاً كاملاً للتناجح الإيجابية » .

فبتلك أولاً القوانين واللوائح . وهذه هي قوانين ١٩٥٢ من سنة ٢٣ من يوليو ١٩٦١ المنصلة بالإصلاح الزراعى . ثم هناك سلسلة من القوانين والقرارات الجمهورية التى أمت البنوك وشركات التأمين وزادت من نصيب الدولة في عديد من الشركات والمشروعات وأعدت توزيع الدخل القوى بطريقة أقرب إلى العدالة بفضل إصلاح النظام الضريبي ووضع نظام التأمينات الاجتماعية . وهناك بصفة أساسية مشروع قوى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهو مشروع نجح منذ ١٩٦٠ في تنمية الصناعة والزراعة على أساس من البحث العلمى الحديث والتدريب . أما بالنسبة للصناعة فقد أشرك العمال في إدارة الشركات وفيما تدره من أرباح . وأما بالنسبة للزراعة فقد زودتها بقوة دافعة من التعاونية الديناميكية . وبفضل هذه الانجازات غدت الجمهورية العربية المتحدة بمصانها التى تربو على ٨٠٠ مصنع منذ ١٩٥٧ وبجميعياتها التعاونية التى بلغت ٥٢٢٩ جمعية في عام ١٩٦٠ ، تعد أكثر بلاد أفريقيا تصنيعاً وعصرية وربما اشتراكية إذا استثنينا أفريقيا الأوروبية .

ولكن هذه الانجازات الجليلة التى حققتها البعيرة المصرية ربما كانت تنحصر عن بلوغ هذا الجلال لو لم يكن ورامها جمال عبد الناصر يلهمها ويراقبها . وكما كتب راقول جيمر ، يقول : « ما من ثورة في العالم تدين لجهود رجل واحد ، مثلاً تدين الثورة المصرية لجهود جمال عبد الناصر » .

فهرس

النشاط النقائى

خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى حفل افتتاح المؤتمر التاسع لاتحاد المحامين العرب .
خطاب رئيس المؤتمر الأستاذ أحمد محمد الحواجه نقيب المحامين بالجمهورية العربية المتحدة .
قرارات وتوصيات المؤتمر التاسع لاتحاد المحامين العرب ٢٧ من فبراير شباط ٤ من مارس
وآذار ١٩٦٧ .

أولاً - المقالات والبحوث

الإمام الشافعى ناصر السنة وواضع	دعوى الحبس لدين النفقة الأستاذ وليم
الاصول	ص ٥٢٥ اسكاروس الحامى
	ص ٥٢٨

ثانياً - الأحكام

قضاء محبب كمال النقض

النقض الجزائى

الحكم ٤٣٥ : أول يونيو ١٩٦٥	ب - وصف تهمة : عقوبة ، هدم ، نقض ،
١ - بناء : عقوبة . م . م . لجنة هدم المباني .	خطأ فى تطبيق قانون .
	ص ٥٣٧

الحكم ٤٣٦ : ٧ من يونيو ١٩٦٥

١ - أسباب إبادة : مواعيد العقاب . ضرب
أفضى إلى الموت . ضرب فاحش .

ب - حكم : تسليب ، عيب . وافة الدعوى
استخلاصها . ص ٥٢٩

الحكم ٤٣٧ :

١ - فاعل : شريك . مسؤولية جنائية جريمة
غير المتفق عليها

ب - ظرف مشدد : سلاح . ورقة . فاعل .
شريك . جريمة . ظرف مادي .

ج - حكم : تسليب ، عيب ، محكمة موضوع ،
دليل . اثبات . اعتراف .

د - قتل عمد : نية القتل ص ٥٣٩

الحكم ٣٤٨ : ٨ من يونيو ١٩٦٥

تصدير : جريمة ، أركانها ، بطلان ،
منتجات ، تصديرها ، قيود ، سميتها . قرار وزير
اقتصاد ص ٥٤٠

الحكم ٤٣٩ : ١٤ من يونيو ١٩٦٥

استئناف : معارضة ص ٥٤١

الحكم ٤٤٠ :

دفاع : اخلاص بحقه . معارضة . استئناف .
عام ، حضوره شهادة يمرض متهم . عند
قهرى ص ٥٤١

الحكم ٤٤١ :

١ - محاكمة : علامات متهم معاه ، رد على دفاع

ب - حكم : تسليب ، عيب

ج - أدلة تساندا : سقوط أحدهما أو
استبعاد ص ٥٤٢

الحكم ٤٤٢ : ١٥ من يونيو ١٩٦٥

١ - محاكمة : مواعيد عقاب ، مرض عقل ،
وقف إجراءات التحقيق أو المحاكمة ، إخلال
بحقه . مسؤولية جنائية .

ب - محكمة الجنائيات : دفاع . إخلال بحقه
حكم . تسليب . عيب ص ٥٤٣

الحكم ٤٤٣ :

مادة عقدة : قصد جنائي ، ركن العلم ،
تسليب ، عيب ص ٥٤٣

الحكم ٤٤٤ : ٢٩ من يونيو ١٩٦٥

١ - ثبات : شهادة ، أهلية .

ب - شروع : تنفيذ ، بدء أعمال تحضيرى
ص ٥٤٤

أكتوبر ١٩٦٥

الحكم ٤٤٥ : ٤ من أكتوبر ١٩٦٥

١ - اختلاس : أشياء محجوز عليها . مسؤولية
جنائية . قانون ، مرياته من حيث الزمان .

ب - قانون : تطبيقه ، تعليقات .

ج - حجز : بطلان . تبديد .

د - حكم : تسليب ، عيب ، معارضة ، دفاع ،
إخلال بحقه ص ٥٤٥

الحكم ٤٤٦ : هـ من أكتوبر ١٩٦٤

١ - غرامة نسبت : اختلاس أموال أميرية .
شروع . عقوبات

ب - عزل : اختلاس ، شروع . رافة .
عقوبات

ج - نقض : طعن . سلطة محكمة النقض .
قاعدة « لا يضار الطاعن بطلته » .

د - دليل : تقديره بالنسبة إلى كل متهم ،
محكمة موضوع .

هـ - محكمة موضوع : استخلاص الصورة
الصحيحة . لواقعة الدعوى : جماع الأدلة والعناصر
المطروحة أمامه ، وإطراح ما يخالفها .

و - شهود : وزن أقوالهم ، الظروف التي
يؤدون فيها الشهادة ، محكمة موضوع ، أخذها
بقول الشاهد دون قول آخر له .

ز - تسليب : تناقض الشهود ، حكم ، إرادة
الأدلة بما لا تناقض فيه ص ٥٤٦

الحكم ٤٤٧ :

معارضة : محاكمة ، لإجراءاتها بطلان .
معارض ، تخلفه ، عرضه ، معارضة كأن لم تكن
ص ٥٤٧

الحكم ٤٤٨ :

ارتباط : عمل ، عقد ، تحرير ، نقض ، طعن ،
خطأ في تطبيق قانون ارتباط تقدير قيام
الارتباط بين الجرائم هو بما يدخل في حيز

السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع .

ص ٥٤٨

الحكم ٤٤٩ : ١١ من أكتوبر ١٩٦٥

عذر : قانون أصلح ، التجار ، استعمال
شخصي . ص ٥٤٩

الحكم ٤٥٠ :

١ - رسم إنتاج : كحول . تهويز

ب - حكم تسليب ، عيب . كحول . رسم
إنتاج ص ٥٥٠

الحكم ٤٥١ :

تموين : تجارة ، توقف ، دفاع جوهرى ،
إخلال بمخف . حكم . تسليب ، عيب . قوة قاهرة .
عمر . شخصي . خسارة مستمرة ص ٥٥٠

الحكم ٤٥٢ : ١٨ من أكتوبر ١٩٦٥

١ - مواعيد عقاب : اختبار .

ب - تعريف : قصد جنائي عام ، قصد خاص ،
استظهاره

ج - حكم : تسليب ، عيب ص ٥٥٢

الحكم ٤٥٣ : ١٩ من أكتوبر ١٩٦٥

١ - سبق إصرار : اتفاق . قتل عمد . فاعل
أصلي .

ب - اتفاق : توافق . فاعل . عقوبة .
إرادتان تقابلهما .

ج - توافق : عدم مساملة سائر من
توافقوا .

١- بناءً : تسيب .
 ب- حكم : تسيب ، قصور ، مخالفة قانون
 الحكم ٥٥٧ :
 اثبات : اعتراف . حكم ، تسيب . عيب
 الحكم ٥٥٨ :
 ١- دعوى : جنائية ، رفعها ، قيوده ، متهم
 شخصية تمديد . إذن برفع دعوى ، بيان
 جوهرى . نقد
 ب- قانون : لائحة تنفيذية عقوبات ،
 جارك ، قرار وزير المالية .
 ج- نقد : جارك ، شهادة بركية . قيمية .
 د- شهادة : بركية قيمية . نقد . ص ٥٥٩
 الحكم ٤٥٩ : ٢٦ من أكتوبر ١٩٦٥
 ١- دعوى مدنية : نقض ، طعن أسباب .
 ب- تخليد : تزوير ، إثبات .
 ج- حكم : تسيب ، عيب . محكمة موضوع .
 دليل ، تقريره ، إثبات . خير .
 د- دفاع موضوعى : رد ضمنى ص ٥٦٢

د- حكم : تسيب ، عيب . اتفاق : توافق
 قتل عمد . ص ٥٥٤
 الحكم ٤٥٤ :
 ١- نقض : طعن ، مصلحة . دعوى مدنية .
 وصف تهمة .
 ب- تمريض : دعوى مدنية . اختصاص .
 ج- دعوى مدنية : دعوى جنائية .
 اختصاص . إحالة ، تمريض .
 د- محاكمة : إجراءاتها ، حكم ، بياناته .
 تزوير ، طعن به .
 هـ- دفاع : إخلال بمقتضى . محكمة موضوع .
 رد صريح .
 د- محضر جلسة : محاكمة ، إجراءاتها .
 ح- حكم : تسيب ، عيب . محكمة الموضوع
 براءة . ص ٥٥٥
 الحكم ٤٥٥ : ٢٥ من أكتوبر ١٩٦٥
 مواد مخدرة : تسيب ، عيب . ابلاغ .
 سلطات اعفاء من عقاب ، دفاع جوهرى .
 ص ٦٥٦
 الحكم ٥٥٦ :
 ١- ب- تقسيم : حكم . تسيب . تسيب .
 عيب ، نقض . الطعن بالنقض . أوجه الطعن .

النقض المدنى

الحكم ٤٦٤ :

أموال عامة : جبانة ، مكسب أملاك خاصة
ص ٥٦٦

الحكم ٤٦٥ :

١ - دفاع : اختلال بحقه . تقديم مذكرة
ومستندات بعد الأجل ، أذن بتقديم مستندات .
استبعاد قبول الخصم للذكرة وطلبه مهلة للرد
عليها . حق المحكمة . في رفض المذكرة .

ب - محكمة موضوع : سلطتها ، تحقيق
دعوى تقدير دليل ص ٥٦٧

الحكم ٤٦٦ : ١٦ من يونيو ١٩٦٥

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعاء
ص ٥٦٨

الحكم ٤٦٧ : ١٧ من يونيو ١٩٦٥

١ - تقادم : مكسب حيازة ، هذوء .
ب - هذوء : حائر ، حيازة . ص ٥٦٨

الحكم ٤٦٨ : ٢٣ من يونيو ١٩٦٥

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ص ٥٦٩

الحكم ٤٦٩ :

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية . المنشأة
تنازل عنها . ص ٥٦٩

يونيه ١٩٦٥

الحكم ٤٦٠ : ٢ من يونيو ١٩٦٥

١ - دعوى : نيابة عامة ، تشييلها . نقض ،
طعن ، مصلحة . بطلان . منازعات ضريبية .
هدم تنبيه محكمة الاستئناف على هذا النقض
أو تمنبها إليه . تأييد الحكم بأسباب مستقلة كافية
لحلله .

ب - ضريبة : على من غير تجارية ، وعاء .
تقدير حكم . تدليل ، فساد . ص ٥٦٤

الحكم ٤٦١ :

عمل : اصابة . تعويض . قانونى
ص ٥٦٥

الحكم ٤٦٢ :

١ - أحوال شخصية : أجناب طلاق ،
تطليق .

ب - تزوير : ادعاء . قبوله انفصال ، اتفاق
عليه ص ٥٦٥

الحكم ٤٦٣ : ١٠ من يونيو ١٩٦٥

دعوى : تصرف ، نفاذ ، دعوى . تنفيذ ،
مناقضة في توزيع بوليصة . وعن . حائر .
ص ٥٦٦

الحكم : ٤٧٠ : ٢٤ من يونيو ١٩٦٥

١ - نقض : طعن ، مصلحة .

ب - حجر إداري : إجراءات بيع . قضاء
مستعجل . اشكالات في التنفيذ ص ٥٧٠

الحكم ٤٧١ :

١ - وارت : مورث . أقراراته . إثبات ،
بينه . وصية .

ب - قرينة قانونية : إثبات . قرائن قانونية

ج - وصية : ماهيتها ص ٥٧١

الحكم ٤٧٢ :

١ - عقد : قابل للإبطال . استئصال . تواعظ
أهلية عقلة .

ب - استئصال : عقد قابل للإبطال . أهلية .
محكمة موضوع . ص ٥٧٢

الحكم ٤٧٣ : ٢٤ من يونيو ١٩٦٥

اصلاح زراعي : مستأجر أرض زراعية ،
حايته . إجازة : وضع يد بطريق الخفية
ص ٥٧٣

الحكم ٤٧٤ : ٣٠ من يونيو ١٩٦٥

١ - ضريبة : دعوى نيابة عامة . تمثيلها في
قضايا ضرائب .

٢ - تقرير تلميع : ضريبة ، دعوى .

٣ - وعاء : ضريبة على إيراد رؤوس أموال
منقولة ص ٥٧٣

الحكم ٤٧٥ :

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية . تقدير
حكى . ص ٥٧٤

الحكم ٤٧٦ :

١ - وقف : شرط واقف ، تفسيره .
دعوى .

ب - استئناف : أثر ناقل .

ج - إثبات : إقرار غير قسائي .

ص ٥٧٥

الحكم ٤٧٧ :

وقف : استحقاق ، دعوى ، صفة .

ص ٥٧٦

الحكم ٤٧٨ :

١ - استئناف : خصوم . تدخل انضامى .
دعوى .

ب - محكمة موضوع : تفسير عقد ، نقض
عقد ، تفسير . ص ٥٧٦

الحكم ٤٧٩ :

وكالة : بالخصومة . نقض ، سلطة محكمة .
ص ٥٧٧

الحكم ٤٨٠ :

١ - حكم : تسليط . حكم ابتدائي ، دعامته
معارضتها لدعوى حكم مطعون فيه ، تأييد
منطوقه .

ب - استئناف : نطاقه . استئناف فرعى ،

ج - محكمة موضوع : تفسير .

ص ٥٧٧

أكتوبر ١٩٦٥

الحكم ٤٨١ : ١٩ من أكتوبر ١٩٦٥ .

١ - عقد إداري : توريد . اختصاص ،
ولائي ، قضاء إداري .

ب - نقض : طعن مصلحة . ص ٥٧٨

الحكم ٤٨٢ :

١ - عقد إداري : اختصاص ، ولائي .

ب - تأمين : مصادرة . ص ٥٧٩

الحكم ٤٨٣ : ٢٦ من أكتوبر ١٩٦٥ .

١ - رسوم بحرية : إعفاء . سفينة أطلال
البحار ، رسوها أكثر من سنة .

ب - قانون : إلغائه . أثره . تنازع
القوانين من حيث الزمان . ص ٥٨٠

الحكم ٤٨٤ :

تحكيم : أصله ، مشاركة ، امتداد أصلها
حكم تنفيذي . ص ٥٨١

الحكم ٤٨٥ :

عقد : إداري . غرامات مالية ، شرط

جزائي . تعويض . قوة القاهرة . ص ٥٨١

الحكم ٤٨٦ :

عقد : رضائي . كتابة ، اشتراطها . نظام
عام . محكمة . موضوع . نقض . طعن ، عيب
استدلال . ص ٥٨٢

الحكم ٤٨٧ : ٢٨ من أكتوبر ١٩٦٥

١ - خلف : حكم ، حجية . بيع .

ب - حكم : تسليب ، قصور ، تسجيل ،
أسبقية .

ج - إثبات . عيب ، تقادم ، مكسب .

ص ٥٨٢

الحكم ٤٨٨ :

تعويض : تقديره . حكم ، تسليب .
تعويض ، بيان عناصره . محكمة موضوع .

ص ٥٨٣

الحكم ٤٨٩ :

عقد : فسخ . شرط فاسخ صريح ، محكمة
موضوع ، تفسير . ص ٥٨٤

المحكمة الإدارية العليا

الحكم ٤٩٠ : ٢ من يناير ١٩٦٥ .

١ - إجازة : إجازة .

ب - إجازة عارضة : ضوابطها .

٣ - سبب طاري : إذن غيابي .

ص ٥٨٥

الحكم ٤٩١ : ٣ من يناير ١٩٦٥ .

تقرير سنوي : إيماءاً سنوية التقرير .

درجة كفاية ، مخالفات . سنوات سابقة .

ص ٥٨٥

الحكم ٤٩٢ :

اختصاص : مجلس دولة قضاء إدارى .
هيئة عامة لتنفيذ برنامج خمس سنوات للصناعة
ص ٥٨٦

الحكم ٤٩٣ : ٩ من يناير ١٩٦٥

١ - محاكمة : جنائية . إدارية . ترقية .
ب - نيابة إدارية : محاكمة تأديبية .
إحالة .
ج - ترقية : حظرها .

د - إحالة للمحاكمة الجنائية : أمر إحالة
قاضى تحقيق . مستشار الإحالة . ص ٥٨٦

الحكم ٤٩٤ : ١٠ من يناير ١٩٦٥

تقرير مرقى : كفاية تقديرها ، تعديل بين
رئيس المصلحة . ص ٥٨٧

الحكم ٤٩٥ :

١ - لياقة طبية : تعيين . عامل يومية .
ب - عامل دائم : كشف طبي ، إعفاء
ضغنى .
ج - تعيين : حامل . كشف طبي .

ص ٥٨٧

الحكم ٤٩٦ :

عمدة - شيخ : كشف مرشحين .
ص ٥٨٨

الحكم ٤٩٧ : ١٦ من يناير ١٩٦٥

تقادم : التزام ، مدته ، اكتناها ، سقوطه

مدين ، تمسك ، نظام عام . لائحة مالية للميزانية
والحساب . مرتب ، مطالبة به ، حق مكتسب
ص ٥٨٨

الحكم ٤٩٨ : ١٧ من يناير ١٩٦٥

١ - أستاذ كرسى : تعيين جامعة . لجنة
علية إنتاج علمى . مجلس جامعة . مجلس أعلى
للجامعات .
ب - جامعة : ترقية . تعيين . كفاية
علية . ص ٥٨٩

الحكم ٤٩٩ : ٢٣ من يناير ١٩٦٥

١ - قرار إدارى : مشروعية . محكمة .
إدارية عليا ، رقابتها .
ب - خطوط : تحقيقا . خبره . مضاهاة .
ج - محكمة : خبرة . رأيه ، التزام به .
د - قضاء إدارى : رقابة . سبب .

الحكم ٥٠٠ : ٢٣ من يناير ١٩٦٥

١ - تأديب : محكمة إدارية عليا .
اختصاص . قرار إدارى ، طعن مباشرة أمام
محكمة إدارية عليا . هيئة شرطة .
ب - خبرة : عين . محاكمة .

ج - مرافعات : خبرة ، تبعية خبير لجنة
أحالت الموظف إلى المحاكمة .

د - بصمة : توأمان من بويضة واحدة .

ه - دستورى : حق تكلم ، شكوى . حق
تقديم عريضة . حق إنسان ، سلطة فى مخاطبتها
باسم جماعة . هيئة نظائفة . شخص اعتبارى
ص ٥٩٠

الحكم ٥٠١ : ٢٤ من يناير ١٩٦٥
 وثيقة متميزة : ترقية إليها . تصد .
 مصلحة أرصاد جوية ، كبير مراجعين .

ص ٥٩١

الحكم ٥٠٢ :

١ . - ترقية : اختبار ، لجنة شؤون موظفين
 اساءة استعمال سلطة . أقدمية .

ب - مؤهل دراسي : كفاية . ص ٥٩١

الحكم ٥٠٣

عام ، يومية : تعيين . لياقة طبية . قرار
 مجلس وزراء ، حامل دائم . مؤقت . رافة .
 ص ٥٩٢

الحكم ٥٠٤ : ٣٠ من يناير ١٩٦٥
 امتحان : غش . تأديب ، دور ثان .
 ص ٥٩٢

الحكم ٥٠٥ : ٣١ من يناير ١٩٦٥
 مدنية جامعية : تنظيمها ، مجلس إدارتها .
 ترقية . جامعة ، موظفوها . ص ٥٩٣

الحكم ٥٠٦ :

اختصاص : قضاء إداري . راتب . خصم ،
 استيفاء لدين . وقف خصم منازعة في راتب .
 ص ٥٩٣

الحكم ٥٠٧ :

ترقية : تحط ، تقرر سنوي بدرجة ضعيف
 ص ٥٩٤

الجمعية العامة للقياسات

الحكم ٥٠٨ : ٦ من مايو ١٩٦٤

ص ٥٩٥ . مدة خدمة سابقة : ضم .

الحكم ٥٠٩ :

مؤسسة عامة : ذات طابع اقتصادي .
 مرتب . إعانة غلاء المعيشة . قرار تخفيض نسبي
 ص ٥٩٥

الحكم ٥١٠ :

١ - مؤسسة : مصرية تعاونية زراعية
 عامة ، طابع غير اقتصادي .

ب - إعانة غلاء معيشة . ص ٥٩٦

الحكم ٥١١ :

أقدمية : موظف . نقل من كادر متوسط
 إلى كادر عال . معاون صحي . باحث اجتماعي .
 ص ٥٩٧

الحكم ٥١٢ :

١ - عامل قنطرة : تعيينه ، درجة مقررة
 لحرمة ، كادر عال القتال .

ب - مرتب : استرداد ماصرف بدون
 وجه حق . ترقية ملغاه . تسوية مخالطة للقانون
 ص ٥٩٧

الحكم ٥١٣ :

تأديب : موظف . ترقية . حرمان ،
مده ، حياها . جزاء . ص ٥٩٨

الحكم ٥١٤ :

شركة : مكافأة لتاج . بولص ، استقرارها .
حق مكسب . ص ٥٩٨

الحكم ٥١٥ :

تأمين اجتماعي : عامل . تأمين غطط .
شركة اسكندرية للتأمين . شركة اسكندرية للتأمين
على الحياة . شينوخة ، صجر . وفاة ص ٥٩٩

الحكم ٥١٦ :

مجلس أمة : أمانته العامة ، موظفوها ،
بدل طبيعية عمل . موظف منتدب . ص ٥٠

الحكم ٥١٧ :

ضابط احتياط : بدلات وظيفية عمل
ص ٥٩٩

الحكم ٥١٨ : ١٠ من مايو ١٩٦٤

هيئة قناة السويس : شركة براخر خديوية
ص ٦٠٠

الحكم ٥١٩ : ٢٠ من مايو ١٩٦٤

جامعة : تدريس ، عضو ، تعيينه . سلطة .
وصايتها . وزير تعليم عال ، مجلس جامعة ،
قرار أمة ، رقابة عليا ص ٦٠٠

الحكم ٥٢٠ : ٢٠ من مايو ١٩٦٤

١ - تأمين : مساهمة الحكومة في الشركات
والمنشآت .

ب - لجنة تقييم : اختصاصها ، قراراتها ،
قضائيتها . سلطة تقديرية . ص ٦٠١

الحكم ٥٢١ :

مصرية : إيرادات رؤوس أموال منقولة .
أعضاء . شريك متضامن . ص ٦٠١

الحكم ٥٢٢ :

صندوق تأمين : صد ، مهمات أدوات ،
أربابها ، ضمانتها عجز ، خسارة ، مسؤولية
الصندوق ، سيارة حكومية ، سائق ، مسؤوليته
ص ٦٠٢ عن تلف .

ملحق العدد الخامس

مصلحات القانون البحري والقانون الدولي الخاص

الحمامة

عبد الحليم الجندى

الإمام الشافعي

ناصر السنة وراضع الأخوة

للاستاذ عبد الحليم الجندى خبرة فائقة بالأمّة ، فهو بفطرته المتوقفة بتعقبهم ، وبصدقهم ، ويستزيد من معرفتهم ، ثم يخرج على الناس يسيرهم رائقة مشرقة ، يتخذونها قدوة يستلهمون بهديها ، ويستخلصون الفكر والعبر من فيوض وحيا .

وقد كتب الأستاذ عبد الحليم الجندى في صدر شبابه سيرة « أبي حنيفة » قبل أن يسجل قلبه المالح سيرة « الشافعي » برع قرن ، فهو بحق صاحب الإمامين العظيمين ، وعُزج الشخصيتين الجليلتين ، في أغر صورتين فديتين رسمت لهما على مر العصور .

والاستاذ عبد الحليم أحد أعلام القانون في زماننا ، وهو واحد من القلائل القاهقين للشرعية الإسلامية ، المتابعين لتاريخ الفكر وتطوره . ولأنه ليتأدى لمهمته العسيرة بقلم تنال على سنانة ألفاظ العربية وعباراتها سهلة طيعة تسعف بصياغة المعاني الآنية ، في صورة رقيقة جذابة زاهية الألوان مشرقة الديباجة .

ولعل أحداً من كتاب السير في مصر ، لم يبلغ شأوا الأستاذ عبد الحليم الجندى في مؤلفاته عن الإمامين : « أبي حنيفة » ، « الشافعي » ؛ و « البطل أحمد عصمت » و « فرسان الحمامة في المشرقين : الحلبي ، و « مارشال هول » ، و « هنري روبر » .

ولأن من حق الأستاذ عبد الحليم الجندى ، أن يعبر في مصاف أقدر كتاب السير ، فإذا ترجمت كتبه إلى اللغات الأجنبية ، عرف المعنيون بفن السيرة في الأدب العالمي ، أن من كتاب المشرق من يساوى أحسن كتاب الغرب إن لم يفهم في فنه وإجاده ومقدرته على التصوير .

وقبل أن يعرف الغرب أفضل كتابنا الأخلاق ، فإن على العرب أن يكونوا هم السابقين إلى وزن رجالهم ، وعرفان أقدارهم ، والتبوية بذمهم في الخافقين .

ومن مزايا الأستاذ عبد الحليم الجندى أنه إنسان كبير القلب ، يتسع قلبه الكبير الكبير من الحب ؛ ومفاخر الإسلام هي أقرب المحبوبات إلى قلب المؤلف النابغ ، فهو يترنم بمراكز القوة التي ينطلق منها المسلمون فيبدؤون منتصرين : وهي : القرآن ، والسنة ، واللغة العربية ، والعروة ، ووحدة الفكر .

وقد حدها على حب الشريعة الإسلامية ، لإيمانه بتفوقها وصلاحتها ؛ إنه لدايب على الكتابة والمطهرة في أن تكون الشريعة الإسلامية مصدراً أساسياً للتقنين .

وقد سبق لنا أن نوهنا بكتابين جليلين أصدرهما المؤلف في العامين الماضيين ، هما : توحيد الأمة العربية بتطوير شرائعها وفقاً للميثاق ، وكتاب تطوير التشريعات ذاتها ، وكتاب « الإمام الشافعي ، حجة جديدة يدمج بها المؤلف المؤمن الدعوى التي ينادي بها : وهو كتاب أدب قضائي ، ولغة ، وتاريخ ، وسياسة . وهو في صميمه كتاب عن علوم القرآن والسنة .

وقد استل المؤلف مزية الإمام بقضية عاكمته ، وكان قاضيه ، هو المنفى عليه في القضية : هرون الرشيد ؛ وشاهده عظيم قضاء عصره : الإمام محمد بن الحسن ، صاحب أبي حنيفة ؛ أما صاميه فهو جنانته الثابت ، وبديته الحاضرة وشخصيته الرصينة ، وإيمانه بالله ، واعتداده بنفسه وعظه ، كل هذا وهو يشهر السيف يطيح برؤوس المنهين فتهاوى من حوله غارقة في بحر من السماء .

ثم تناول المؤلف نشأة الشافعي في مكة ، وقبيلة هذيل ، وأبدع في وصف شخصية الشافعي ، للشافعي وإمام اللغة .

وإن المؤلف لينابع الإمام في تنقله : بين المدينة ومكة ، واليمن ، والعراق ، ثم يجلس إليه في فناء زمزم ، فيحدثنا عن إعجاز القرآن الكريم ، وأسباب نزوله ويتطرق إلى البلاغة والشعر . ولأنه ليستطرد فيحيط بعلوم الإسلام في ذلك العهد ، وما بعده ، ليحكم الحكم على مدى تأثير الشافعي بها ، وتأثيره فيها .

وما أن جاهر الإمام من بغداد إلى القسطنطينة قادماً إلى بلدنا الأمين ، حتى اهتم المؤلف فرصته الكؤابية لحدثنا عن مصر العربية ، وعن مدرسة الإسكندرية ، وعن الفقه في مصر ، وجامع عمر بن

بل حدثنا عن أثر علوم مصر فى العالم ، وذهب إل حد القول بأن ضيقنا العظيم ما حج إل مصر إلا انقاساً لنماء فقهه ، واتساع دائرة علمه ، فسد عن مواردنا العذبة بملة سجله علماً وعرفاناً .

ثم يفرص المؤلف فى قواعد الشافعى التى اتمس بها الحديث ؛ والسنة ؛ والقياس ؛ والاستحسان ؛ والمصلحة ؛ ويخرج من بحثه بانليل الناطق بأن منهج القرآن الكريم فى بيان الأحكام منهج عالمى أبدي : يلائم كل البصور والحضارات فى مختلف القارات ؛ وإن الشريعة السمحاء هى الأساس المدين ، الذى تقام عليه القوانين العصرية .

ولم يلبث المؤلف حتى استولى على الامام فصره ، وولاه إمامة مصر ، بحكم طول مقامه بين ظهرانينا ، وأنه ليختتم شعره النفيس باب أسماء لإمام مصر ، أوضح فيه كيف نشرت مصر فقه الشافعى ، وكيف اعتز به ملوكها ، وكيف أكرمت وفادته باعزاز ذاته ، وإعلاء ذكره ، واتخاذ شخصه شعاراً للعلم ، وكيف بدأ على يده تطور النظام المدرسى وأسلوب البناء ، وتعميم العلوم .

إن « الإمام الشافعى ، فتح جديد فى عالم الفقه والشريعة والقانون والت قضاء واللغة ؛ فوق أنه معجزة فى فن أدب السيرة كما يفهمه المعاصرون .

وفي هذا الصدد، يختلف التنفيذ بطريق دعوى الحبس، عنه في التنفيذ بالطرق العادية، لأن هذا الطريق الأخير لا يشترط نهائية حكم النفقة بالتنفيذ بمقتضاه، فهو مشمول بالفاذ بمقتضى القانون، ولو طعن فيه بالمعارضة أو الاستئناف أو الالتماس، أو بأى طريق آخر من طرق الطعن العادية أو غير العادية، بخلاف التنفيذ بطريق الحبس، والذي يشترط نهائياً الحكم الصادر بالنفقة للتنفيذ بمقتضاه، وذلك لحكمة قصدها المشرع، وتوخاها، لأن الحبس يضر بمن يقع عليه ضرراً غير قابل للتعويض، فلا يجوز توقيفه إلا إذا كان السبب الموجب له غير قابل للروال. هذا من ناحية التنفيذ بالحبس.

أما في حالة التنفيذ بالطرق العادية بحكم نفقة غير نهائية، فقد درجت بعض المؤسسات وشركات القطاع العام والخاص والمصالح الحكومية، على اقتطاع مبلغ النفقة المحكوم به، في حدود الربع، من مرتب المحكوم عليه، بمجرد إعلان المحجوز تحت يده بسورة من التكم ومن إعلان الحجز، ويبدأ هذا الاستقطاع من تاريخ الإعلان بالحجز. وبالنسبة عن صرفه للمحكوم له وأولها، إلى حين الفصل في الاستئناف، خشية تعديل الحكم في الاستئناف إلى أقل أو أكثر من النفقة المقضى بها أمام محكمة أول درجة. وبهذا يكون المحجوز تحت يده قد حقق مصلحة المحكوم له، بتنفيذ الحكم، ومعالجة المؤسسة والمستأنف في نفس الوقت.

٢ — أن يكون المحكوم عليه بالنفقة قادراً على دفع المبلغ المطالب به في دعوى الحبس، فمناط دعوى الحبس هو القدرة مع المازلة أو الامتناع مع القدرة على الدفع. وطبيعى أن سبيل القاضى إلى ذلك هو إحالة الدعوى إلى التحقيق لمثبت المدعى أو المسمية أن المدعى عليه قادر على دفع المبلغ المطالب به، وإثبات المدعى عليه ذلك بشهادة شهود الطرفين فإذا ما ثبت للمحكمة من شهادة شهود الطرفين أو بالمستندات الرسمية أن المدعى عليه غير قادر على دفع مبلغ النفقة المطالب به، حكم برفض دعوى الحبس، أما إذا تأكد من قدرته على الدفع ومعالته، أمره بأداء المبلغ إذا كان حاضراً بالجلسة، وإلا قررت المحكمة التأجيل لجلسة مقبلة لاعلا، بأمر الدفع أو الحبس عند الامتناع.

وهناك ملاحظة جديرة بالإعمال إليها في هذا الصدد، وهو أنه متى ثبت للمحكمة القدرة على الدفع

مع الماطلة ، في دعوى الحبس الأول ، فانها لا تحيل الدعوى الثانية إلى التحقيق لسماع شهود الطرفين ، وإنما يكفي بتقديم حكم الحبس الأول لإثبات يسار الحكم عليه وقدرته على الدفع فقط أو ضم دعوى الحبس الأولى والثابت فيها القدرة على الدفع وهكذا .

ويخلص مما سبق أن المحاكم الشرعية قبل صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، كانت تطبق نص المادة ٣٤٧ من اللائحة باطراد وبالشرط السابق الالامع إليها .

(ب) بالنسبة لغير المسلمين من المصريين :

قبل صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، بالغاه المحاكم الشرعية والمجالس المالية كان لغير المسلمين من المصريين مجالس مالية منتظمة تطبق قواعد متفرقة سميت بقواعد الأحوال الشخصية ، وضعا الفقهاء المسيحيون أمثال السقوى ، وابن الصال ، وفيلونابوس حوض ، مسترشدين في ذلك بأحكام الكتاب المقدس . كما وضعها الجامع الكنسية ، وطبقها المجالس المالية حتى صارت عرفاً واجب التطبيق . وأم هذه القواعد بمجموعة سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٥٥ . وقد خلت هذه القواعد خلوا مطلقاً من نص يميز الحبس لدين النفقة ، فلم يكن في استطاعة المجالس المالية أن تقضى بالحبس للأسباب الآتية :

١ — لم ترد في قواعد الأقباط الأرثوذكس نص يميز الحبس ، كما هو الحال في اللائحة الشرعية مثله في نص المادة ٣٤٧ ولم تطبق المجالس المالية هذه المادة على أساس أن هناك نصاً عاماً في قانون العقوبات الصادر بالقانون ٥٨ لسنة ١٩٢٧ . مثلاً في المادة ٧٩٣ عقوبات ، وسوف تعرض لهذه النقطة تفصيلاً فيما بعد .

٢ — المجالس المالية كانت تصدر قراراته وليست أحكاماً . وكانت هذه القرارات تظل مجردة من التنفيذ حتى يصدق مجلس الدولة عليها ، بخلاف المحاكم الشرعية التي كانت تصدر أحكاماً مشمولة بالتنفيذ لأنها محاكم وليست مجالس .

وكانت قرارات النفقة العسادرة من المجالس المالية ، تنفذ بعد التصديق عليها من مجلس الدولة إما بالطريق العادى وهو الحجز ، والسابق الإشارة إليه ، أو الاتجاه إلى أحد الطرفين الآتين :

الطريق الأول : الحصول على حكم بالنفقة من المجلس الملى ، ثم الالتجاء إلى المحكمة الشرعية للحصول على أمر منها بأداء النفقة ثم إعلان المحكوم عليه بهذا الأمر ، للدفع ثم حبسه عند الامتناع . ومعنى هذا أن دعوى الحبس لدين النفقة بالنفقة للصرين غير المسلمين كانت تمر بمرحلتين : الأولى الحصول على حكم بالنفقة من المجلس الملى ، والثانية هى الحصول على أمر بالدفع من المحكمة الشرعية ، ثم صدور حكم الحبس من المحكمة الشرعية أيضاً . وطبيعى أن فى ذلك مضية للوقت وإطالة للاجراءات لامتسوخ له ، ونقماً فى التشريع ، مرجعه — كما سبق القول — أن المجالس المالية تصدر قرارات ، ولا تصدر أحكاماً .

الطريق الثانى : الالتجاء إلى محكمة الجنح بطريق الادعاء المباشر طبقاً لنص المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات ، وكان هذا الطريق هو الغالب الالتجاء إليه بالنسبة لتنفيذ أحكام المجالس المالية لحبس الزوج الماغل فى دفع النفقة . وسوف نعرض تفصيلاً .

هذان هما الطريقان اللذان كان يلجأ إليهما فى تنفيذ أحكام النفقة الاسادة من المجالس المالية قبل صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، وكلاهما طريق شاق ، مرهق للمحكوم له بالنفقة ، وطويل بالنسبة لطبيعة حكم النفقة باعتبار أنه صورى للقوت والملبس ، يعطل صرفه لزوجة استحقته ولأطفال يترقبون صرفه من ساعة إلى أخرى ، وقرب يدفع عن نفسه الهلاك ينتظر تنفيذه .

ثانياً : دعوى الحبس بعد صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ :

(١) بالنسبة للسليين : بقى الحال على ما هو عليه قبل صدور هذا القانون ، خصوصاً وقد نصت المادة ١٢ من القانون ٤٦٢ سالف الذكر على أن : « تنفذ الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية وفقاً لما هو مقرر فى لائحة الاجراءات الواجب اتباعها فى تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة فى ١٤ أبريل سنة ١٩٠٧ » ، وأعقبتها المادة ١٣ من نفس القانون فحددت المواد الواجب لالتأوها من هذه اللائحة ، وليس من ضمنها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والخاصة بالحبس لدين النفقة ، وبالمالى لم تتغير دعوى الحبس بالنسبة للسليين بعد صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على الإطلاق .

(ب) بالنسبة لغير المسلمين من المصريين : سبق أن ذكرنا أن قواعد الإقباط الارثوذكس قد دخلت من نص يميز الحبس لدين النفقة ، وكانت أحكام المجالس المالية تنفذ بأحد الطريقتين السابقين الإشارة إليهما فيما سبق ، وبعد صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المالية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ ، وإحالة الدعاوى المنظورة أمامها لغاية ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ إلى المحاكم الوطنية لاستمرار النظر فيها وفقاً لأحكام قانون المرافعات ، نصت المادة الخامسة من هذا القانون على : « وجوب اتباع أحكام قانون المرافعات في الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف ، التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية ، عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المسكلة لها .

كما نصت الفقرة الثانية من المادة السادسة من نفس القانون على أنه : « تصدر الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة ، الذين لهم جهات قضائية مالية منظمة وقت صدور هذا القانون ، فتصدر الأحكام في نطاق النظام العام طبقاً لشريعتهم » .

كما تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من المجموعة المدنية الصادر بها القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٨ على أنه : « إذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه ، حكم القاضي بمقتضى العرف ، فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية ، فإذا لم توجد ، فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة » .

وباستقراء هذه النصوص جميعاً ، إلى جانب نص المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، التي استبقاها المشرع ولم يلغها ، طبقاً لنص المادتين ١٢ و ١٣ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، نجد أنه — بالنسبة لغير المسلمين من المصريين — لا مناص من تطبيق نص المادة ٣٤٧ لائحة بشروطها للأسباب القانونية والمنطقية الآتية :

١ — أن نص هذه المادة لا يتعارض مع العقيدة المسيحية ، ولا يخرج عن كونها إجراء من إجراءات التنفيذ بالإكراه البدني ، يصدر الأمر فيه من القاضي بعد إجراءات معينة ، ويلغى تلقائياً إذا سدد المحكوم عليه المبلغ المتنفذ عليه بالحبس من أجله .

٢ — أنه طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون المدني والسابق الإشارة إليها، يجب على قاضي الأحوال الشخصية لغير المسلمين أن يلجأ. لنص المادة ٢٤٧ لائحة، مادام لم يرد بشأن الحبس نص خاص في قواعد الأقباط الأرثوذكس، كما سبق الإشارة، ويتهرب هذا النظر تمثيلاً مع نص المادة (٦) من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥، وبذلك يصبح مجال تطبيق نص المادة ٣٤٧ لائحة متسعاً ليشمل غير المسلمين من المصريين، وهذا يتفق مع اتجاه مرغوب فيه هو توحيد القواعد بالنسبة للجميع من مسلمين وغير مسلمين، وبصفة خاصة في المسائل التي لا تمس العقيدة الدينية في شيء.

٣ — أن العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٤٧ من اللائحة، أقل صرامة من العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢١٢ من قانون العقوبات، فالحكم بالحبس شهراً واحداً، له اعتباراته التي يقدرها قاضي الأحوال الشخصية دون غيره، فهو أقدر من غيره على قياس حالة القدرة على الدفع التي تشترطها المادة ٣٤٧ لائحة، ولأن هدف القاضي في الحكم بالحبس هو إجبار المازم بالنفقة على أدائها أي تنفيذ الحكم الصادر فيها، خاصة وأنه لا يصبح أن النفقة، ويفترض أنها ضرورة القوت والملبس، يتصل صرفها لزوج استحقها أو لأطفال يترقبون صرفها من ساعة إلى أخرى (المستشار تادرس ميخائيل في شرح الأحوال الشخصية للمصريين غير مسلمين الطبعة الأولى سنة ١٩٥٦ بند ١٣٣ ص ٩٢ وما بعدها).

٤ — أن بعض طوائف غير المسلمين — عدا طائفة الأقباط الأرثوذكس — أجاز في قواعده الخاصة الأكره البدني لوفاء بدين النفقة. من ذلك ما نصت عليه المادة ١٠٢ من مجموعة الأرمن الأرثوذكس من أنه: «إذا امتنع المحكوم عليه بالنفقة عن أدائها يلجأ إلى المحكمة لحبيه». وهذا النص يقابل نص المادة ٣٤٧ من اللائحة، كما نصت المادة ١١٩ من مجموعة المريان الأرثوذكس على أنه: «الزوج الذي يتخاضع عن إمرأته بخلاف، يحكم عليه رئيس الكهنة بنفقة أو يسله إلى المحكمة النظامية فتظرحه في السجن حتى يطيع». ومن هنا يتضح أن قاعدة الحبس ليست خاصة بالمسلمين وحدهم.

وعلى هذا جرى فعلاً عاكم الأحوال الشخصية لغير المسلمين منذ صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ — عدا أحكام نادرة صدرت من بعض المحاكم عقب صدوره مباشرة، برفض دعوى الحبس

على اعتبار أنها تمس العقيدة - يقول إن القضاء يبرى حتى أكن بالحكم بالحبس ، وهناك أحكام عديدة في هذا الشأن ، نذكر على سبيل المثال الحكم رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ ملى جزئى اسكندرية الذى صدر بعد صدور القانون مباشرة ، وحكماً جديداً فى القضية رقم ٦ لسنة ١٩٦٦ ملى جزئى اسكندرية .

ثالثاً : بالنسبة الاجاب :

الاجاب ليسوا خاضعين القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، بل الكتاب الرابع من قانون المرافعات فلا تسمى عليهم المادة ٣٤٧ من اللائحة ، ونحن نرى أن هذا نقص فى التشريع يجب أن يعالجه المشرع وتفرقه لاسموخها ، لأن حاجة المحكوم له بالثقة لا تختلف باختلاف جنسيته ؛ هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان سيادة القانون هى الأولى بالرعاية .

رابعاً : مقابلة بين المادة ٣٤٧ لائحة والمادة ٣٩٢ عقوبات :

سبق أن ذكرنا نص المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، وتنص المادة ٣٩٢ من قانون العقوبات على أن : « كل من صدر عليه حكم قضائى واجب التنفيذ بدفع نفقة الزوجة ، أو أقاربه أو أوصاربه ، أو أجزرة حضنة أو رضاعة أو مسكن ، وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى ، أو باحدى هاتين العقوبتين ؛ وإنما رفعت بعد الحكم عليه دعوى ثمانية عن هذه الجريمة فنكون عقوبته الحبس مدة لا تزيد على سنة . وفى جميع الأحوال إذا أدى المحكوم عليه ما تجبده فى ذمه أو قدم كفيلاً يقبله صاحب الشأن فلا تنفذ العقوبة .

ولقد سبق أن ذكرنا تفصيلاً عن الكلام عن دعوى الحبس عند غير المسلمين قبل صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، إن هذه المادة كان يلجأ إليها كطريق من طرق التنفيذ عندهم ؛ ولكننا نود القول ، أن هذه المادة استحدثها المشرع المصرى ، لمعاقبة جريمة جديدة أطلق عليها اسم (هجرة الأسرة) ، وهى جريمة تعاقب عليها القوانين الحديثة ، وقد أدخلت فى بلجيكا بالقانون الصادر فى ١٩ من مايو سنة ١٩١٢ ، وفى فرنسا بالقانونين الصادرين فى ٧ من فبراير سنة ١٩٢٤ و ٢ من أبريل ١٩٢٨ ، وفى إيطاليا بقانون العقوبات الصادر فى ١٩ من أكتوبر ١٩٣٠ .

ولما كانت هذه الجريمة الجديدة تمس نظام الأسرة فقد رأى المشرع تطبيق المحاكمة فيها على شكوى صاحب الشأن ؛ ويرتب على ذلك أن هذا الأخير يستطيع - بعد تبليغه عن الجريمة - أن يعدل عن بلاغه ويتنازل عن شكواه في أى حالة كانت عليها الدعوى ، ما دامت لم تنته بحكم نهائى ، ويرتب على هذا التنازل سقوط الدعوى العمومية . (الدكتور السعيد مصطفى السعيد في تعليقاته على نصوص قانون العقوبات) .

ويبين مما تقدم أن هناك تعارضاً بين نص المادة ٢٩٣ ع والمادة ٣٤٧ لأئحة ، لاحظ المشرع المصرى فوضع له حلاً موفقاً باصدار المرسوم بقانون ٩٢ لسنة ١٩٣٧ ، فنص في المادة الأولى منه على أنه : « لا يجوز في الأحوال التى تطبق فيها المادة ٣٤٧ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية ، السير في الإجراءات المنصوص عنها في المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات ، ما لم يكن المحكوم له بالنفقة أو بأجرة الحضانة أو الرضاعة أو المسكن قد استنفذ الإجراءات المشار إليها في المادة ٣٤٧ المذكورة » .

وأضافت المادة الثانية أنه : « إذا نفذ بالإكراه البدنى على شخص وفقاً لحكم المادة ٣٤٧ من لأئحة ، ثم حكم عليه بسبب الواقعة نفسها بعقوبة الحبس تطبيقاً للبادة ٢٩٣ من قانون العقوبات ، استنزلت مدة الإكراه البدنى الأولى من مدة الحبس المحكوم به ؛ فإذا حكم عليه بغرامة خفضت عند التنفيذ بمقدار عشرة قروش عن كل يوم من أيام الإكراه البدنى الذى سبق نفاذه » .
وبذلك استطاع المشرع المصرى مفاداة التعارض بين هاتين المادتين (المستشار تادرس ميخائيل المرجع السابق ص ٩٢ بند ١٣٤ مكرر) .

قَضَائِمُ حُكْمِ التَّقْصِيرِ الْخَرائِفَةِ

تصريح من اللجنة - وأوجب توقيع
المقررات المخصوص عليها في قانون تنظيم
المباني إذا قام مقتضاها إلى جانب العقوبة
المخصوص عليها في قانون تنظيم هدم المباني
١٧٨ لسنة ١٩٦١ .

٢ - من المقرر أن يحكمه الموضوع
لا تنقيد بأوصاف القانوني الذي لم يصفه
النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ،
بل من واجبا أن يوصف الواقعة المطروحة
عليها بجمع كبرها وأوصافها وأن تطبق
عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً غير
مقيدة بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في
وصف التهمة المحالة إليها . وهي مطالبة
بأنظر في الواقعة الجنائية على حقيقة كما
كانت بينتها من عناصرها المطروحة عليها ومن
التحقيق الذي تجريه بالجلسة . ولا يرد على
ذلك بأن سلطة الاتهام أو التحقيق حقوقاً
واختصاصات في شأن التصرف في الدعوى
لأن هذا عمله أن تكون وقائع الدعوى

يونية ١٩٦٥

٤٣٥

أول يونية ١٩٦٥

١ - بناء : عقوبة ٥ - ٥ - م . ق ١٧٨ لسنة
١٩٦١ . ق ٤٥ لسنة ١٩٦٢ . لجنة هدم المباني .

ب - وصف التهمة : عقوبة ، هدم ، تلف ، خطأ
في تطبيق قانون . إجراءات م ٣٠٨ .

المبادئ القانونية :

١ - يبين من استعراض نصوص
المواد ١ و ٢ و ٥ و ٧ من القانون ١٧٨
لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني ،
و ٦ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم
المباني ، أن القانون حظر هدم المباني الآلة
للسقوط إلا بعد الحصول على تصريح من
لجنة تنظيم أعمال هدم المباني وصدور
ترخيص من الجهة الإدارية المختصة بشؤون
التنظيم وحظر على السلطة الأخيرة أن
تصدر ترخيصاً بالهدم إلا بعد صدور

بذرة وجهة المخالفة للقانون وجميعها نتائج
مقتضية من هذا الفعل . وكانت الواقعة
المادية التي رفضت بها التهمة الأولى على المطعون
ضدها قد نجمت عنها جريمتا هدم البناء دون
تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم ، وهدم
البناء دون ترخيص من السلطة المختصة
بشؤون التنظيم ، وكان في توافر أركان الجريمة
أولاً ما يقتضى — تطبيقاً لمادة الخامسة
من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ قيام الجريمة
الثانية . فإنه كان من التين على المحكمة أن
تقرر في الدعوى على هذا الأساس وتزول
عليها حكم القانون ، وليس في هذا إضافة
لواقعة جديدة لم ترفع بها الدعوى ابتداء ،
ما دامت الواقعة المادية المتخذة أساساً
لجائزتي الجريمتين هي ذاتها التي أقيمت بها
الدعوى . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ
التفت عن الوصف الآخر المنطبق على التهمة
الأولى المستندة إلى المتهمين ، يكون قد أخطأ
في تطبيق القانون بما يتعين منه نقضه .

طبق ٦٤ لسنة ٣٥ في رئاسة وصحوية السادة
الإمارة عاهد ، يوسف ، وحسين السركس وعبد صيرى ،
وعالم الرضاوى ، ونسب الدين عزام الشناردين

متعددة مختلفة وهى مثلاً بعضها عود البصر
الأخرى ، لأن تكون الواقعة المادية
واحدة لا يشترط فيها أن تكون قابلة لأن
تجرمة كما لا يندح في هذا أن حق الدفاع
يقضى بأن تعين للمتهم التهمة التي توجه
إليه ليتمكن من دفاعه عنها ، ذلك بأن حق
المحكمة في تعديل التهمة في أثناء المحاكمة
بإضافة أوضاع التهمة هي هذه التهمة التي
تكون معها وجه الاتهام الحقيقي المستند
من التحقيق الابتدائي ، فله واجب مقرر
عليه ما يقتضى المادة ٣٠٨ من قانون
الإجراءات الجنائية هو أن تبين للمتهم التهمة
المدعاة وتتيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملاً .
ولما كانت جريمة هدم البناء بدون تصريح
من لجنة تنظيم أعمال الهدم وجريمة هدم
البناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على
شؤون التنظيم . وإن كانت كل جريمة منهما
تقوم على عناصر موضوعية تختلف عن
عناصر الجريمة الأخرى ، غير أن قوام
الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو
هدم البناء على وجه مخالف للقانون .
فالواقعة المادية التي تتمثل في فعل الهدم هي
عنصر مشترك بين الأوصاف القانونية كافة
التي يمكن أن تعطى لها ، وإلى تبيان صورها

٤٣٦

٧ من يونيو ١٩٦٥

١ - أسباب أمانة : موانع القرب . ضرب أنفس إلى الموت . ضرب فاش .

ب - حكم : تسييب ، عيب ، وقصة الدعوى ، استخلاصها .

المبادئ القانونية :

١ - إتهامه وإن أبيع للزوج تأديب المرأة تأديباً خفيفاً على كل معصية لم يرد في شأنها حد مقرر ، إلا أنه لا يجوز له أم لا أن يضربها ضرباً فاشاً ، ولجوهر وحد الضرب الفحش هو الذي يؤثر في الجسم ، ويغير لون الجلد .

٢ - محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود ومآثر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالف ذلك من صور أخرى ، ما دام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل سائفة في النطق ، ولها أصلها في الأدوار . وهي في ذلك ليست مطالباً بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة ، بل

أن لها أن تستخلص الصورة الصحيحة للواقعة كما رُتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والادعاء . فمعرفة الإمكانيات العقلية كافة ما دام ذلك سائفاً منقفاً مع حكم العقل والمنطق دون تقييد هذا التصوير بدليل معين .

لمن ٧١٥ لسنة ٣٥ ق رئاسة وعضوية السادة القضاة توفيق الحفني ، ومحمد بن السرك ، ومحمد المرصاف . ومحمد نور الدين موسى ، ونصر الدين هزام المستشارين

٤٣٧

٧ من يونيو ١٩٦٥

١ - داخل : شريك . مسؤولية جنائية . جريمة غير المنق عليها .

ب - طرف مشددة : سلاح . سرقة . طاعن . شريك . جريمة . طرف ادعى .

ج - حكم : تسييب ، عيب . محكمة موضوع ، دليل . إتهام . اعتراف .

د - قتل عمد : نية القتل .

المبادئ القاضية :

١ - من المقرر في قضاة القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسؤولية الجنائية عن الجريمة التي يرتكبها

٤٣٨

٨ من يولييه ١٩٦٥

تصدير : جريمة . أركانها بطاطس ، منتجات ،
تصديرها ، قيود ، صحتها ، ق ٣٠٣ لسنة ١٩٥٩ .
قرار وزير اقتصاد ٩٠٥ لسنة ١٩٥٩ .

المبدأ القانوني :

يبين من مطالعة المذكرة الإيضاحية
المصاحبة للقانون ٢٠٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن
التصدير أن المضمون من وضع القيود على
تصدير بعض المنتجات هو لإحكام الرقابة
عليها ضمانا لرواجها في الأسواق الخارجية
ولتحفاظة على سمعة صادراتنا في تلك الأسواق
بحيث لا يصدر منها إلا ما يطابق الشروط
والمواصفات التي تضمنها الجهات المختلفة ،
وتحقيقا لهذا الهدف أصدر وزير الاقتصاد
القرار ٩٠٥ لسنة ١٩٥٩ بالرقابة على تصدير
البطاطس متضمنا الشروط والمواصفات التي
رؤى اخضاع محصول البطاطس لها عند
تصديره ومن ثم يكون الخروج على مقتضى
الواجبات التي فرضت تحقيقا للهدف المشار
إليه تتوافر به جريمة — محاولة تصدير
بطاطس محظورة تصديرها مخالفا للمواصفات
القانونية — التي دين الصانع بها ، والتي يكفي
إقيامها علم الجاني بالفعل المؤثم قانونا أو

هذا الأخير ، ولو كانت غير تلك التي قصد
ارتكابها وتم الاتفاق عليها ، متى كانت
الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة
للجريمة الأخرى التي اتفق الجناة على ارتكابها
فاعلين كانوا أو شركاء . والاحتمال أمر متعلق
بالوقائع تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب
عليها ما دام حكمها يسائر التطبيق السليم
للقانون .

٢ — محل الصلاح في السرقة ظرف مادي
متصل بالفعل الإجرامي يسرى حكمه على
كل من ظرف الجريمة فاعلا أم شريكا ولو
لم يعلم به .

٣ — لمحكمة الموضوع سلطة طاعة في الأخذ
باعتراح المتهم في حق نفسه وعلى غيره من
المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق ،
ولو عدل عنه بعد ذلك متى اطمانت إلى صحته
وطاقته للحقيقة والواقع

٤ — نية القتل من الأمور الموضوعية
التي يستظهرها القاضي في حدود سلطته
التقديرية ، باعتبارها أمراً داخليا متعلقا
بالإرادة يرجع تقدير توافره إلى سلطة
قاضي الموضوع وحرية في تقدير الوقائع .

طعن ٧١٧ لسنة ٣٠ ق بالهبة السابقة

قمره عن التحقق من مطابقة المذنبات
للمواصفات المقررة .

طن ٢٠٠٣ لسنة ٣٤ في بالهيئة السابقة .

٤٣٩

١٤ من يوزة ١٩٦٥

اصناف : مارة .

المبدأ القانوني :

من المقرر أن استئناف المحكوم عليه
للحكم الابتدائي الصادر ضده غيابيا يفيد أنه
تجاوز عن استعمال حقه في المعارضة اكفاء
منه بالجوء إلى طريق الاستئناف . ومن
ثم فإنه ما كان على المحكمة الاستئنافية أن
تلتفت لما إذا كان الحكم المستأنف قابلا
للمعارضة من عدمه ، أو أن تستجلى موافقة
الطاع على الزول عن هذا الطريق من
طرق الطعن ، وخاصة أن دفاعه لديها قد
انحصر في مجرد طلب معاملة بمزيد من
الرافة ولم يشر لديها شيئا مما يثيره بطعه بما
لا يقبل معه إثارته لأول مرة أمام محكمة
النقض .

طن ٢٠١١ لسنة ٣٤ في بالهيئة السابقة

٤٤٠

١ من يوزة ١٩٦٥

دفاع : اخلاص بخته . مارة . استئناف . عام ،
حضره شهادة بمرض متهم . نذر شمري .

المبدأ القانوني :

لما كان يبين من الاطلاع على محاضر
جلسات المحاكمة أن الطاع عن تخلف عن
الحضور بالجلسة التي حددت . لينظر معارضته
في الحكم الغيابي الاستئنافي والتي قضى فيها
باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وأنه وإن لم
يثبت به - حضر هذه الجلسة أن المحامي الذي
حضر عنه به - قد ترفع في الدعوى أو أبدى
طلباً ما ، إلا أنه يبين من الرجوع إلى
محاضر جلسات القضية موضوع الطعن
الآخر التي اتهم فيها الطاع أنها قد نظرت
بنفس الجلسة أمام الهيئة التي أصدرت الحكم
الطعن فيه وأن محامه حضر عنه بها أيضا
وقدم شهادة مرضية ، لا يستفاد منه أن
الطاع وإن تخلف عن الحضور بالجلسة
المذكورة إلا أن سماعه قد يحضر عنه وقدم
شهادة مرضية تأييدا لهذا العذر ، لا امر
الذي تنصرف دلالاته إلى القضاء با كافة التي

هذا الأخير في أن يتقدم بما يعن له من دفاع أو طلبات ، وعلى المحكمة أن تستمع إليه ولو تعارض ما بداه الخصم مع وجهة نظر مدعيه . وعليها أن ترد على هذا الدفاع طالما كان جوهريا .

٢ — يجب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لإيضاح أن المحكمة حين قضت بالدعوى بالإدانة قد ألقت إلزاما صحيحا بواقعة الدعوى وظروفها المختلفة ومعنى الأدلة القائمة فيها ، وأنها تبين حقيقة الأساس الذي تقوم عليه شهادة كل شاهد ودفاع كل منهم حتى يكون تدليل الحكم على صواب إدانته بالإدانة بأدل مؤدية إليه .

٣ — الأدلة في المواد الجنائية متساوية يكمل بعضها بعضا ، بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبالغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو التعرف دلي ما كانت تقتضي إلبه المحكمة أو التعرف على ما كانت تنهى إليه في أنها قطعت إلى أن هذا الدليل غير قائم بما يتعين معه إعادة النظر في كفاية باقي الأدلة لدعم الإدانة .

طن ٢٢٦ لسنة ٣٥ في الميادة السابعة

أنهم فيها الطاعن . والمنسوبة أمام المحكمة بنفس المجلس . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يشر إلى العذر الذي أبدته المحامي ولا هو تحدث عن شهادة المقدمة منه ؛ وكان لمريض عذراً نهرياً ، وكان حق الدفاع مكفولاً بالقانون . فكان على المحكمة أن لم تروجها للأجمل أن تعرض في حكمها للعذر وللشهادة المرضية المقدمة تزييراً له وأن تبدي رأيها فيه . أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً لإخلاله بحق الطاعن في الدفاع عما يستوجب نقضه .

طن ٢٠٩ لسنة ٣٥ في الميادة السابعة

٤٤١

١٤ من يونيو ١٩٦٥

- ١ — محاكمة : حمامة . متهم حمامة ، ورد على دفاعه
 - ب — حكم : نصيب ، صيب .
 - ج — أدلة تساندها : سقوط أحدها أو استبعاده
- المبادئ القانونية :

١ — من المقرر أن الخصم في الدعوى هو الأصل فيها ، أما لمحامي فمجرد نائب عنه ، وحضور محام مع الخصم لا يفتي حق

٤٤٢

١٥ من يونيو ١٩٦٥

١ - محاكمة : موانع عقاب ، مرض عقل ،
وفد إمامات التحقيق أو المحاكمة اغتيال بمقتضى
سؤولية جنائية .

ب - محكمة الجنائيات : وظائف ، اغتيال بمقتضى حكم
تسيب ، صيب .

المبادئ القانونية :

١ - المتهم هو صاحب الشأن الأول
في الدفاع عن نفسه - وما كان النص على
وجوب تسيب محام له في مواد الجنائيات
وإجازة ذلك له في مواد الجنح والمخالفات
إلا لمعاونته ومساعدته في الدفاع فحسب .
وبالنسبة فإذا ما هرمت له طاعة في العقل
بعد وقوع الجريمة المستندة إليه . فإنه ولو أن
مسؤوليته الجنائية لا تنقطع في هذه الصورة
إلا أنه يجب أن توقف إجراءات التحقيق
أو المحاكمة حتى يفيق المتهم ويعود إليه
رشده ويكون في مكنته المدافعة بذاته من
نفسه فيما أمست إليه ، وأن يسهم مع وكيله
المدافع عنه في تخطيط أسلوب دفاعه ومرايمه
وهو متمتع بكامل ملكاته العقلية وموابهة
الفكرية .

٢ - ليس لمحكمة الجنائيات أن تستند
في إثبات عدم مس الطاعن بعامة عقلية
إذ إن محاكمته إلى نقول أنه لم يقدم من
جانبه دليلا على ذلك - لأن واجب المحكمة
في مثل هذه المسألة رعاية لحقه في الدفاع
أن تثبت هي من أنه لم يكن مصابا بهيمة
في عقله وقت محاكمته ولا تطالبه هو بإقامة
أسلبل على صدق دعواه وتقديم برهانه بين
يديها . أما وهي قد تسكت الطرق النورية
في الرد وقعت في نفس الوقت عن التوضيح
بما يجب عليها القيام به من إجراءات لتسكين
منها وجه الحق في الدفع . وتحقق بواسطتها
من أن الطاعن لم يكن مصابا أثناء محاكمته
بعامة في العقل من شأنها إعجازه عن الدفاع
عن نفسه . فإن حكمها بما تضمنه من قصور
في تبيان ، وفساد في الاستدلال ، وإخلال
خطير بحق الدفاع ، يكون معيبا بما يستوجب
نقضه .

لمن ٤ لسنة ٣٥ في الميادة السابقة .

٤٤٣

٥ من يونيو ١٩٦٥

مادة عشرة : قصد جنائي ، وكن العلم ، تسيب ،
صيب .

المبدأ القانوني :

القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة إنما هو علم المحرز بأن المادة التي يحرزها هي من المواد المخدرة . والمحكمة غير مكلفة في الأصل بالتحدث استعلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة إذا كان ما أورده في حكمها كافياً في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحرزه مخدر . - إلا أنه إذا كان ركن العلم محل شك في الواقعة المطروحة وتمسك المتهم باتفاقاته لديه ، فإنه يكون من المتعين على المحكمة إذا ما رأت إدانته أن تبين ما يسوغ اقتناعها بطله بأن ما يحرزه مخدر وإلا كان حكمها قاصراً .

طبق ١٦٠ لسنة ٣٥ في رئاسة ومضوية السادة الاستاذة توفيق أحمد الحنف ، ومختار رضوان ، ومحمد مخلوط ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين سامع المستشارين .

٤٤٤

٢٩ من يونيو ١٩٦٥

١ - اتجاه : شهادة ، أدلية .

ب - شروع : تنفيذ ، بدء أعمال تحضيرية .

المبادئ القانونية :

١ - العبرة في أهلية الشهادة هو بوقت وقوع الأمر الذي تؤدي عنه ، وبوقت أدائها ، ولما كان الطاعن لا يدعى إصابة الشاهد بعاهة في عقله في أي من هذين الوقتين ، وإنما انصب ادعاؤه بذلك على ما قبل وما بعد الحادث ، فإنه يكون صحيحاً في القانون ما انتهى إليه الحكم من اطراح ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص

٢ - لما كان الحكم قد انتهى في منطق سامم إلى أن الطاعن الأول ضبط خارج مبنى الشركة المبنى عليها حامل آلة حاسبة مملوكة لها ، واعترف بشروعه في سرقتها وبأن وقوع هذه الجريمة كان بناء على اتفاقه والطاعن الثاني ، بمعنى أن البدء في تنفيذ الجريمة كان نتيجة اتفاق الطاعنين ، وأن ضبط الطاعن الأول قد تم وهو في هذا الطور من أطوار الجريمة غير تراجع من جانبه عن المضي في تنفيذها ، فيكون غير صحيح في القانون قول الطاعن الثاني بأن ما أقره به مدحلاً تخفيفياً .

طبق ١٢٣٨ لسنة ٣٥ في رئاسة ومضوية السادة الاستاذة عادل يونس ، وحسين السرك ، ومحمد صبري ، وجمال المرصافي ، ونصر الدين هرام المسفاهين

أكتوبر ١٩٦٥

٤٤٥

٤ من أكتوبر ١٩٦٦

- ١ - اختلاس : أخطاء مجوز طبا . مسؤولية
جنائية . قانون . سرقات من حيث الزمان . ق ١٠٠
لجنة ١٩٦٤ .
- ب - قانون : تلبية ، تلبية .
- ج - مجوز : بطلان . تبديد .
- د - حكم : تبديد ، حبس . دفاع ،
إخلال بمقتضى

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الثابت أن جريمة اختلاس
الأشياء المحجوز هيها المستندة إلى الطاعن
وقعت قبل صدور قانون ١٠ لسنة ١٩٦٤
في شأن تنظيم تأجير المقارنات المملوكة
للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها بما تضمنه
من بعض أحكام خاصة بالإعفاء من ديون
معية مستحقة الدولة ، فإن افتراض تحقق
شروط الإعفاء هذه بالاجابة إلى الدين المحجوز
من أجله لا يترتب عليه إعفاء الطاعن من
المسؤولية الجنائية عن جريمة التبديد التي
وقعت منه قبل صدور قانون المنظم
لشروط الإعفاء .

٢ - لا يصح الاعتماد بالتعليقات في
في مقام تطبيق القانون .

٣ - من المقرر قانونا أن توقيع الحجر
مقتضى احترامه وبطلان منتج لا أثره ولو كان
مشوبا بالبطلان . ا دام لم يصدر حكم من
جهة الاختصاص ببطلانه - ولهذا فإن كون
الطاعن ليس مدينا الجهة المهاجرة لا يسوغ
الاعتماد على أمر السلطة التي أصدرته أو
العمل على مرألة التنفيذ .

٤ - عدم حضور الطاعن بمجلس
المعارضة ، وعدم إبداء العذر الذي يقر
أنه منعه من الحضور إلى المحكمة ، لا بدع
بطبيعة الحال محلا لردعها على ذلك العذر .

طعن ٧٢٢ لسنة ٣٥ ق بالحياة السابقة

٤٤٦

٥ من أكتوبر ١٩٦٥

- ١ - غرامة مالية : اختلاس أم حوال أميرة .
شروع . عقوبات م ٤٦ و ١١٨ .
- ب - غرامة : اختلاس ، شروع ، وفاة . عقوبات
م ٧٧ .
- ج - نقض : طعن . سلطة محكمة النقض . قاعدة
لا ينال الطاعن بطلته .

بغير حق على مال للدولة — بالرأفة وقضى عليه بالحبس ؛ فقد كان لازماً على المحكمة نتيجة لهذا النظر أن توقف مدة العزل المقضى بها عليه ، اتباعاً لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات التي تسوى بين حالى الجريمة الثامنة والشروع في هذا الخصوص .

٣ — إذا كانت واقعة الدعوى كما انتهت الحكم تعتبر جرمه اختلاس تامة وليس شروعا كما ذهب الحكم المطعون فيه ، وكانت النيابة العامة لم تطعن في هذا الحكم بطريق النقض ؛ فإن محكمة النقض لا تنطاع إصلاح هذا الخطأ ؛ وقع فيه الحكم حتى لا يضار الطاعن بطلته

٤ — تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل منهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها ، وهي حرة في تكوين اعتقادها حسب تقديرها لتلك الأدلة وطعناتها إليها بالنسبة إلى منهم وعدم اطاعتها إلى ذات الأدلة بالذات إلى آخر .

٥ — لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والنظر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع

د — دليل تقديره بالنسبة إلى كل منهم ، محكمة موضوع .

هـ — محكمة موضوع : اختلاس الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى جماع الأدلة والبيانات المطروحة أمامها وأطراح ما يخالفها .

و — شهود : وزن أقوالهم الظروف التي يؤيدون فيها قضاة ، محكمة موضوع ، أخذها بقوله الشاهد دون قول آخر له

ز — طلب : تناقض الشهود حكم ، إيراد الأدلة بما لا تناقض فيه .

المبادئ القانونية :

١ — شرعية العتاب تقضى بأن لا عقوبة بغير نص — ولم نص المادة ٤٦ من قانون العقوبات التي طبقها المحكم على عتوبه الغرامة النسبية التي يحكم بها في حال الجريمة الثامنة في جرائم الاختلاس ، والمحكمة من ذلك ظاهرة وهي أن تلك الغرامة يمكن تحديدها في الجريمة الثامنة على أساس ما استلسه الجاني أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح وفقاً لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات — أما في حالة الشروع فإن تحديد تلك غرامة خير ممكن لذاتية الجريمة .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد عامل المتهم — بجناية الشروع في الاستيلاء

جلسات المحاكمة الاستئنافية، أن المتهم لم يحضر بالجلسة التي كانت مبددة لظفر - مراضته في الحكم النهائي وحضر المدافع عنه وأخير بمرضه وقرر أن شهادة مرضية قدمت في قضية مقيدة ضده منظورة بنفس الجلسة . فأجلت المحكمة الدعوى لمرض المتهم . وفي هذه الجلسة الأخير . لم يحضر المتهم فقضت باعتبار المعارضه كأن لم تكن . وكان يبين من الاطلاع على شهادة المراضة التي ضمنت مع مقررات القضية المقيدة ضد المتهم والتي كانت منظورة بنفس الجلسة . التي تنازلت فيها الدعوى الحالية أنه مثبت بها مرض المتهم وأنه يحتاج لعلاج مدة تقضى في تاريخ لاحق على تاريخ الجلسة التي نظرت فيها المعارضة - وكانت المحكمة قد أن قبلت طعن المتهم في الخلف عن الحضور أمامها لمرضه التثبت بذلك الشهادة ، وأجلت الدعوى ، عادت فقضت في الجلسة الأخيرة باعتبارها مراضة كأن لم تكن لتخلف المعارض عن الحضور مع أن عند الرض الذي سبق للمحكمة أن سالت بقيامه كان ما يزال قائماً بحسب الشهادة المرضية التي قبلتها . إذ أن اليوم الذي أجلت إليه الدعوى وقضى فيه باعتبار المعارضة كأن لم تكن يدخل في الدعة المقررة بالشهادة لمرض المتهم وتعتبر حضور الجلسة - فإن المحكمة إذ قضت

بصحتها مادام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمطلق وله أصل في الأوراق .

٦ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها اشهاد . مبروك التقدير محكمة الموضوع . ولا تثريب عليها إذا هي أخذت بقول الشاهد في مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون قول آخر له قاله في مرحلة أخرى ، ومضى متى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يعنى أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي سافها المدفع لحملها على عدم الأخذ بها .

٧ - تناقض الشهود لا يعيب الحكم مادام قد أورد الأدلة بما لا تقض فيه .

طوبى ٢٦٨ لسنة ٢٥ في بابية السابقة .

٤٤٧

٥ من أكتوبر ١٩٦٥

مراضة : محاكمة ، إجراءاتها . بطلان . مراض ، متخلفه ، مرضه . مراضة كأن لم تكن .

المبدأ القانوني :

متى كان يبين من الاطلاع على محاضر

باعتبار المداخلة كأن لم تكن تكون
قضاؤها مبدأ على بطلان إجراءات المحاكمة
أثر في حكمها .

طن ٥٤٣ لسنة ٣٠ ق ، نهاية السابعة

٤٤٨

١ من أكتوبر ١٩٦٥

ارتباط عمل مد ، تحرير ، نقض ، طن ،
خطأ في تطبيق قانون . موقوفات ٣/٣٢ ، ارتباط
تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو ما يدخل في حدود
السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع .

المبدأ القانوني :

مناط تطبيق المادة ٣٢/٣ من قانون
العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها
خطة جنائية واحدة بعد افعال مكتملة لبعضها
البعض فتكونت منها جريمة واحدة الإجماعية
التي عناها المشرع بالحكم الوارد في الفقرة
الثانية من المادة ٣٢ المذكورة . وقد جرى
قضاء محكمة النقض على أنه وإن كان الأصل
أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو ما
يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة
الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى
كما أوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق قانوناً

مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط فيها ، فإن
ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تشكييف
الارتباط الذي تحدت عنه صرحه في الحكم
ويستوجب تدخل محكمة النقض لإزالة
حكم القانون على الوجه الصحيح ولما كان
ما أورده الحكم المطعون فيه عن قيام
الارتباط الذي لا يتبل الترتيب بين جرمين
عدم تحرير عقد عمل لكل حامل وعدم انشاء
ملف خاص لكل منهم لا يحمل قضاءه ؛
ذلك بأن تعود صاحب العمل عن تحرير
عقد العمل إنما هو عمل مستقل عام
الاستقلال عن جريمة إخلاله بما أوجبه
القانون عليه من أفراد ملف خاص لكل
حامل ، ولا يوجد ثمة ارتباط بين هاتين
الجريمتين في مفهوم ما نصت عليه الفقرة
الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات على
الوجه المشار إليه فيما سلف ، الأمر الذي
يشكل خطأ في التشكييف القانوني للوقائع كما
أثبتها الحكم ما يستوجب نقضه وتصحيحه
بالقضاء بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة إلى
المطعون ضده .

طن ٤٧٧ لسنة ٣٠ ق رده وعضوية السادة
الإمامة محمد يونس ، وعبد الله مدني ، ومحمد
محمد عوف ، ومحمد عزيز الدين سالم ، ومحمد أبو الفضل
حنفي المستشارين .

٤٤٩

١١ من أكتوبر ١٩٦٥

مصدر : قانون أصلح . ج ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ وق
١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . التجار ، استئصال شخصي .
مقومات ٥ .

المبدأ القانوني :

إن المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢
بمسالكه لخصرات وتنظيم استعمالها والاتجار
فيها لم يكن يعرف سوى مطلق إحرار المواد
المختدرة أو حيازتها على أى صورة موجبا
لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في
المادة ٣٣ منه دون حاجة إلى إثبات قصد
خاص بلبس الفعل المادى المكون للجريمة
كقصد الاتجار أو سواء من القصد ، أما
الإحرار بقصد التعامل أو الاستعمال الشخصي
فكان حاله تيسيرية خصها القانون - على
سبيل الاستثناء - بعقوبة أخف في المادة
٢٤ منه ، وفي غير هذه الحالة من صور
الإحرار أو الحيازة كان يلزم الرجوع إلى
أصل التجريم وتوقيع عقوبة الاشغال الشاقة

المؤبدة المنصوص عليها في القانون ؛ لجاء
القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فتدوج بعقوبة
الإحرار على تفاوت القصد ، وخص
الإحرار بقصد الاتجار وحده بالعقوبة
المغلظة المنصوص عليها في المادة ٣٤ منه ،
أما الإحرار قصد التعامل على أو لاستعمال
الشخصي ، وكذلك مطلق الإحرار لجاء دعن
أى من التقصدين ، فقد خصهما القانون
الجديد بعقوبات أخف في المادتين ٣٨ و ٣٧
منه ، وبالتالي فإن مطلق الإحرار المجرد
عن قصد الاتجار أوة - التعامل أو الاستعمال
الشخصي واقع - في دائرة التجريم والعقاب
في كلا القانونين ، ولكن العقوبة المقررة
له في القانون الجديد أخف إذ هي السجن
بدلا من الاشغال الشاقة المؤبدة ، والضرورة
يكون هذا القانون - فيما استثنى من أحكام -
أصلح للتمم من القانون القديم . ومن ثم
فإن الحكم المطعون فيه إذ أحصل القانون
الجديد في حق الطاعن تطابقا للمادة الخامسة
من قانون العقوبات يكون قد طبق القانون
على واقعة المدعى تطابقاً صحيحاً .

طن ٤٨٣ لسنة ٣٥ في المائة السابقة .

من يسان مقدار الخور المضبوطة ونسبة
الكحول الصافي فيها ومقدار الرسم المستحق
عابها ؛ ولم يفسح عما إذا كانت المبالغ المحكوم
بها هي قدر الرسم المستحق على الكحول
والذي أوجبت المادة ٢٠ من القانون ٣٦٣
لسنة ١٩٥٦ إلزام المخالف بأدائه ، أو أن
المحكمة أعلت الرخصة المنصوص عليها في
المادة ٢١ من هذا القانون ، كالم بين الحكم
إن كان الرسم المستحق قد أمكن تقديره
أم تعذر ذلك حتى يتضح مدى موافقة التعويض
المقتضى به للقود القانونية المنظمة له ، وعن
دور الطاعن مع المتهمين الآخرين والذي
اقتضى من المحكمة الحكم عليه بالتضامن
مهما الأمر الذي يحجر محكمة النقض عن
مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار
اثباتها بالحكم بما يعبه بالقصور في التسبب
بما يستوجب نقضه

لمن ٨٧٧ لسنة ٣٥ في المهابة السابعة

٤٥١

١١ من أكتوبر ١٩٦٥

تكوين : تجارة ، تولف ، دفاع جمهرى ، اخلاص
محكمة : حكم - تسيب ، ميب - فسوة قاهرة - مجر
هضمى - عشرة مسترة - مرسوم بقانون ٩٥ لسنة

٤٥٠

١١ من أكتوبر ١٩٦٥

١ - رسم : انتاج كحول . تويض في ٢٢٨
لسنة ١٩٥٢ وقى ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ .

ب - حكم : تسيب ، ميب - كحول - رسم
انتاج .

المبادئ القانونية :

١ - يبين من نص المادة الأولى من
القانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ ، في شأن المقوبات
التي توقع على المخالفات الخاصة بالإنتاج
والمادتين ٢١ و ٢٠ من القانون ٣٦٣ لسنة
١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك
على الكحول أن القانون حدد عقوبة هذه
المجرمات بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر
أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه ويلزم
المخالف بأداء الرسم الذي يكون مستحقاً
فضلاً عن الغلق والمصادرة وأجاز للمحكمة
أن تقضى بتعويض للخرانه لا يزيد على ثلاثة
أمثال الرسم المستحق إذا ما أمكن تحديده
أو بتعويض لا يتجاوز ألف جنيه في حالة
تعذر تحديده .

٢ - إذا كانت مدونات الحكم قد خلعت

وهو أمر فضلا عن صعوبة لم تنسد به
ذرائع من أراد مخالفة القانون من انتجار ،
فأوجب في نص القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ :
أن يثبت التاجر قيام العذر الجدى أو المسوغ
المشروع لتوقفه عن الانتجار على الوجه
المعتاد ، وضرب مثلا لهذا العذر قيام العجز
الشخصى بالتاجر أو الخسارة التى تصيبه من
الاستمرار فى عمله ، ومن البين أن ما أشار
إليه الشارع بخاصة أو ما أوجه بهامة من
الأضرار الجدية لا يرقى إلى مرتبة القوة
القاهرة ، لأن القانون أوجب ممارسة التجارة
على الوجه المعتاد لا الوجه العاذل الذى يضيق
فيه التاجر بمصاحته لخسارة تصيبه من
الاستمرار فى عمله ، ولأن الشارع عبر عن
فسخه فى مجال العذر بما يتسع لغير القوة
القاهرة من الأعذار أو المسموعات أو الموافف
المشروعة ، ومنى وجد أحدها بصورة جدية
كان الامتناع عن الانتجار بعيداً عن دائرة
التجريم . وإذا قدم العذر الجدى إلى وزارة
التدوين وانتهت إلى سلامته يجب عليها قبوله ،
وإذا دفع به أمام محكمة الموضوع وجب عليها
النظر فيه وتحقيقه ، حتى إذا صرح لديها بانه
وجب عليها تبرئة المتهم ، لأن عمله يكون
قد توافر له المسوغ الذى يحمله خارج نطاق
التأنيب والعقاب

١٩٤٥ المادة ١٣٩ من قانون ١٩٥١ والمادة
٢٥٠ من القانون ١٩٥٢ .

المبدأ القانونى :

الواضح من المقارنة بين نص المادة ٢
مسكراً من المرسوم بقانون رقم ٩٠ لسنة
١٩٤٥ الخاص بشؤون التوين المضانة
بمقتضى القانون ٣٩ لسنة ١٩٥١ ونصها
الوارد بالمادة ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ ومن الأعمال
التشريعية والمذكرات التفسيرية المصاحبة لها ،
أن الشارع قصد بمغاية الامتناع عن التجارة
على الوجه المعتاد تقييد حرية من يمارسها من
التجار أيا ما كانت الطاقة التى يتمتع بها -
والوكيل بالعمولة يصدق عليه وصف التاجر
فى جميع القوانين - وذلك توفيراً
للاحتياجات الأساسية للجمهور من المواد
التويلية ومحاربة الغلاء المصطنع ومنع اتخاذ
الامتناع وسيلة إلى تحقيق أرباح غير مشروعة
كما يعرفه التوين ، وأن الشارع لم يقصد إلى
النقض على حرية التجارة ، وإنما قصد تحقيق
غايات مشروعة من تقييدها ، وقد كان
يستلزم فى الامتناع كى يكون صاحبه مستأهلاً
للعقاب أن يكون مقصوداً به عرقلة التوين ،
ثم وجد أن هذا القصد يقع على عاتق سلطة
الانهاام مؤونة لإثباته .

العقوبات المعدلة بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٥٦ على أنه « يعني من العقوبات المقررة في المادتين ٥٢، ٥٣، ٥٤ كل من يأخذ من الجناة بإخبار الحكومة بتلك الجبايات قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المرورة وقيل الشروع في التحقيق ويجوز للمحكمة إعفاء الجاني من العقوبة إذا حصل الإخبار بعد الشروع في التحقيق . متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبي الجريمة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة » .

فالقانون قد قسم أحوال الإعفاء في هذه المادة إلى حالتين مختلفتين تتميز كل منهما بمناصر مستقلة ، وأفرد لكل حالة فترة خاصة ، واشترط في الحالة الأولى — فضلاً عن المبادرة بالإخبار قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المرورة — أن يصدر الإخبار قبل الشروع في التحقيق . أما الحالة الثانية من حالتى الإعفاء فهي وإن لم تستلزم المبادرة بالإخبار قبل الشروع في التحقيق ، إلا أن القانون اشترط — في مقابل الفسحة التي منحها للجاني في الإخبار — أن يكون إخباره هو الذي مكن السلطات من القبض على غيره من الجناة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة .

ولما كان الطاعن قد دفع التهمة المستندة إليه بأنه قدم إلى جهة الاختصاص طلباً بالتوقف عن مزاولة التجارة لأن العملة التي يقتضيها من تجارته لا تفي بمصروفاته وأنه لم يتوقف تحقيقاً لكسب مادي، ولكن المحرمة الماطون في حكمها لم تقطن إلى دلائل دفاعه ولم تقسطه حقاً فلم تورد في حكمها ولم ترد عليه بما ينفيه ، أو تنول تحقيقه بلوغاً لأغاية الأمر فيه ، وهو دفاع جوهري إذ تدفع به التهمة المستندة إليه ، فإن الحكم الماطون فيه يكون قاصر البيان .

طبق ١٦٠١ لسنة ٢٥ في الجلاء السابقة

٤٥٢

١٨ من أكتوبر ١٩٦٥

١ — موانع عقاب : الإخبار ع.م ٢٠٥ ق. ٦٨ لسنة ١٩٥٦ .

ب — توفيق : قصد جنائي عام ، قصد خاص ، استنفاة .

ج — حكم : مسبب ، مسبب .

المبادئ القانونية :

١ — نص المادة ٢٠٥ من قانون

جديداً إلى المعلومات السابقة عليه من شأنه تمكين السلطات من القبض على المتهم الثاني حتى يتحقق بذلك مناط الاعفاء الوارد في الفقرة الثانية المشار إليها، فضلاً عن أن حالة الطاعن لا يتحقق فيها معنى الاخبار في هذه الحالة والذي يجاوز مجرد التمرير بالجناة إلى تسهيل القبض عليهم . ومن ثم فقد تخلفت شرائط الاعفاء بحالته .

٢ - جريمة التزيف وإن استلزمت - فضلاً عن القصد الجنائي العام - قصداً خاصاً ، هو نية دفع العملة الزائفة إلى التداول مما يجب على المحكم استظهاره ، إلا أن المحكمة لا تلتزم بانتهائه في حكمها على استقلال متى كان ما أوردته عن تحقق الفعل المادى يكشف بذاته عن توافر تلك الية الخاصة التي يتطلبها القانون ، وذلك ما لم تكن على منازعة من الجنائي فانه يكون واجباً حيثئذ على المحكم بيانها صراحة وإيراد الدليل على توافرها .

٣ - لا تلتزم المحكمة بالرد على دفاع لم يبدأ أمامها .

طن ١٩٨٤ لسنة ٣٤ ق بالمائة السابقة

فموضوع الاخبار - في هذه الحالة - يجاوز مجرد التعرف بالجناة ، إلى الانضاء بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها إلى القبض على مرتكبي الجريمة . فإن كانت السلطات قد تكونت من معرفة الجناة والقبض عليهم من غير هذا الطريق فلا إعفاء .

ولما كان الطاعن يسلم في أسباب الطعن بأنه أدلى بأقراره عقب القبض عليه وتفتيش مسكنه بإذن من النيابة العامة ، فقد دل بذلك على صدور الاخبار بعد الشروع في التحقيق وكان مودى ما حصله الحكم من إقرار الطاعن - وهو مالا ينزع الطاعن في صحته - أن المتهم الثاني حضر إلى مسكنه في فترة غيابه عنه وترك العملة المزيفة المضبوطة . وأن الشرطة دأمت منزله عقب عونه وأثناء امساكه بالهذوات وكان يبين ما أوردته الحكم عن واقعة الدعوى أن تحريات الشرطة التي سبقت صدور إذن النيابة العامة بالتفتيش قد دللها على قيام المتهم الثاني والطاعن بتزيف العملة المعدنية بمنزل بينهما .

ولما كان الواضح مما تقدم أن أمر المتهم الثاني كان قد تكشف قبل القبض على الطاعن وإدلائه بأقراره ، وأن الاقرار لم يصف

٤٥٣

١٩ من أكتوبر ١٩٦٥

١ — سرق صرار : انفاق . قتل عمد . فاعل
أصل .
ب — اتفق : توافق . فاعل . عقوبة . إرادة ،
تقابلها .

ج — توافق : عدم مساءلة سائر من توافقوا .
د — حكم : قسب ، عيب ، اتفاق . توافق .
فان عمد .

المبادئ القانونية :

١ — لا تناقض بين نفي سرق الاصرار
والرصد وبين ثبوت حصول الاتفاق على
الفعل بين 'فاعلين' الأصليين .

٢ — الاتفاق يتطلب تقابل الارادات
تقابلاً صريحاً على أركان الواقعة الجنائية التي
تكون محلاً له .

٣ — التوافق هو تواجد خواطر الجريمة
على ارتكاب فعل معين يتوابع كل واحد
منهم في نفسه مستقلاً عن الآخرين دون
أن يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل منهم
على حدة قد أصر على ما توافدت الخواطر
عليه . وهو لا يستوجب مساءلة سائر من

توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم إلا في
الأحوال المبينة في القانون على سبيل المحصر
كالشأن فيما نصت عليه المادة ٢٤٣ من
قانون العقوبات . أما في غير تلك الأحوال
فانه يجب لمعاينة المتهم عن فعل ارتكبه
نيره أن يكون فاعلاً فيه أو شريكاً بالمعنى المحدد
في القانون

٤ — لما كان الحكم قد أورد في تحصيله
لواقعة الدعوى أن الطاعين ذهبوا إلى السوق
وقد انطوت نفوسهم على القتل لتنفيذ ما اتفقوا
عليه وتلاقى إرادتهم عنده ؛ ثم قال في التدليل
على ثبوت التهمة في حقهم أنهم طادوا
أدراجهم إلى السوق واستحضر كل منهم
بندقية مسلح بها . بعد أن تفقوا فيما بينهم
على العودة لقتل فريق المجنى عليهم ، وأن
الاتفاق يتحقق من انعادية أطرافه على
ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وأنه لا يتطلب
إلا مجرد انعاد وتوافق إرادة الجناة دون أن
يتطلب مرور فترة زمنية أو هدوء أو روية ،
وأن الطاعين نفذوا هذا الاتفاق فعلاً بقصد
التدخل في الجريمة وتحقيق الرابطة الذهنية
بينهم . فإن الحكم يكون قد أورد واقعة
الدعوى على صورتين متعارضتين وأخذ
بهما معاً — ٤ — يدل على اختلال فكرته
من عناصرها وعدم استقرارها في عقيدة

- د - محاكمة إجراءاتها ، حكم ، بإفاته . ذوو ،
 طين ٤ .
 هـ - دفاع : اخلاص : محقة . محكمة موضوع ، ود
 ربيع .
 و - محضر جلسة : محاكمة ، إجراءاتها .
 ز - محكمة : ثاني درجة : محاكمة ، إجراءاتها .
 ح - حكم : تهيب ، هيب . محكمة الموضوع .
 برادة .

المبادئ القانونية :

١ - إذا قطعت المحكمة في أصل الواقعة
 بالشك وقضت في موضوع التهمة بالبراءة
 لعدم الثبوت تحت أي وصف وطبقاً لأي
 كيف ينسب عليها - فلا يكون ثمة جدوى
 للطعن (المدعى بالحقوق المدنية) فيما يثيره
 بشأن وصف الواقعة .

٢ - المحكمة الجنائية لا تختص بالحكم
 في التعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة
 بالتقصير الجاني المسند إلى المتهم ، فإذا كانت
 المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المستندة
 إليه لعدم ثبوتها ، فإن ذلك يستلزم حتماً رفض
 طلب التعويض لأنه ليس لدعوى التعويض
 محل من فعل لم يثبت في حق من نسب
 إليه .

٣ - محل التمسك بطلب إرثه دعوى

المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الواقع
 الثابتة بحيث لا يستطاع استخلاص مقوماته
 سواء ما تعلّق منها بتلك الواقعة أو بتطبيق
 القانون عليها ، وذكر الحكم لكل هذا الذي
 ذكره في أقوال مرصعة يجعله متخذاً في
 أسبابه مناقضاً بعضه مع بعض - بحيث
 لا يمكن أن تعرف منه إن كانت محكمة
 الموضوع قد كوتت عقيدتها على أساس توافر
 الاتفاق في حق الطاعين ، أو مجرد التوافق
 مع ما في ذلك من أثر في قيام المسؤولية الجنائية
 بدهم أو عدم قيامها . وهو ما يهين محكمة
 النقض عن تفهم مراعية والاستيثاق من
 أن القانون قد طيق تطبيقاً صحيحاً على
 واقعة الدعوى .

طين ٨٨٢ لسنة ٣٥ في البداية لادابة

٤٥٤

١٩٠١ ن أكتوبر ١٩٦٥

١ - نقض : طين ، مصلحة . دعوى مدنية .
 وصف : تهمة .

ب - توبيخ : دعوى مدنية . اختصاص .

ج - دعوى مدنية : دعوى جارية . اختصاص .
 احالة . توبيخ . أ ج م ٣٠٩ .

٨ - يكفي أن يشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي يقضى له البراءة . إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصيرة وبصيرة .

طن ١٢٥٥ لسنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة

٤٥٥

٢٥ من أكتوبر ١٩٦٥

مواد مخدرة : تبويب ، حب ، إبلاغ ، سلطات ، اعطاء من خطاب ق ١٨٧ لسنة ١٩٦٥ م ٤٨ ، دفاع جرمي .

المبدأ القانوني :

تنص المادة ٤٨ من المازن ٨٢ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على أنه : « يعني من المقوبات المقررة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ كل من يبادر من الجناة بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها . فإذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة لزم أن يوصل

التبويض إلى المحكمة المدنية حسبما نصت عليه المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يستلزم الفصل في التعويضات إجراء تحقيق خاص يبنى عليه أرجاء الفعل في الدعوى الجنائية ، وهذا مناطه أن يكون الاختصاص الاستثنائي بالفصل في دعوى التعويض منقدا للمحاكم الجنائية .

٤ - الأصل في إجراءات المحاكمة أنهار وحيث فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أُنيت تلاوة تقرير التلخيص وسماع مرافعة الخصوم ، فلا يجوز للطاعن أن يحدد ما أثبتته المحكمة من تمام هذه الإجراءات إلا بالطعن بالتزوير .

٥ - إجابة طلب التأجيل للاستعداد أو عدم إجابته من أطلاء محكمة الموضوع ولا يلتزم بالرد عليه صراحة في حكمها .

٦ - ورقة الحكم تعتبر مهمة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة

٧ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية إنما تقضى في الدعوى من واقع الأوراق . وهي بعد ليست ملزمة بأجراء تحقيق أو سماع شهود إلا إذا رأت هي لزوما لذلك .

الإبلاغ فعلا إلى ضبط باقي الجناة . . . ولا كان يبين من الإطلاع على عرض جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طالب إعفاء هذا الأخير من العقاب عملا بنص المادة سابعة الذكر تأسيسا على أنه مساعد السلطات في القبض على المتهم الثاني . وقد أورد الحكم هذا الدفاع في مدوناته فعلا - وهو دفاع جوهري - ومن شأنه إن صح أن يؤثر في مسؤولية الطاعن ويتغير به وجه الرأي في لدعوى ، وكانت المحكمة لم تعرض له وتقول كدلتها فيه ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور

طعن ٨٩٨ لسنة ٣٥ ق رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة عادل بولس ، وعبد مصطفي زهران ، وعماد
عزيز الدين سالم ، وحميد سابع ، ومحمد أبو الفضل
هذه المستشارين .

ΣΟΓ

۲۵ من اکتوبر ۱۹۶۵

١ ، ب = تقيير . حكم . تقييد . تقييد . تقييد .
نقض . الطعن بالنقض . أو جهة الطعن .

١ - بناء : تقسيم في ٥٢ لجنة ١٩٤٠ الى خان
تقسيم الاراضي المدة البناء .

پ۔ حکم : آئیپ ، تصور . محالہ قانون .

١ - تنص المادة الأولى من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون تطلق كلمة (تقسيم) على كل تجزئة لقطعة أرض إلى عدة بقع بقصد عرضها للبيع أو المبادلة أو للتأجير أو للتشجير لإقامة مباني عليها ، متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم ، وتنص المادة الثانية على أنه : « لا يجوز إنشاء أو تعديل تقسيم إلا بعد الحصول على موافقة سابقة من السلطة القائمة على أعمال التنظيم ، وجاء بالمذكرة الإيضاحية لقانون تطبيقاً على المادة الأولى منه : « أنه لكي يكون هناك تقسيم بالمعنى المقصود يجب أن يكون هناك تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع ، وليس لعدد القطع حد أدنى ، فيمكن لوجود التقسيم تجزئة المساحة إلى ثلاث قطع مع توفر باقي الشروط المقررة في المادة الأولى ، على أن المجال يتسع هنا لجانب من الحرية في التقدير ويجب أن يلاحظ مع ذلك أنه مهما تعددت القطع فلا يكون ثمة تقسيم بالمعنى المقصود في القانون إذا كانت كل القطع واقعة على حافة الطريق العام ، إذ يفترض في هذا الحالة أن المرافق العامة كافة التي فرض القانون

٤٥٧

٢٥ من أكتوبر ١٩٦٥

ثبات : عراق حكم ، تبويب . جيب . اكراه

المبدأ القانوني

من المقرر أن الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختيارياً ، ولا يعتبر كذلك إذا حصل تحت تأثير الاكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن أمر غير مشروع ولو كان صادقاً كائناً ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه . والأصل أنه يجب على المحكمة أن تبحث الصلة بين اعتراف المتهم والاصابات المقول بحصولها لإكراهه عليه ونفي قيامها في استدلال سائق إن هي وأت التحويل على الدليل المستمد منه . ولما كانت المحكمة قد سالت في حكمها المظنون فيه بتخلف إصابات باطاعين نتيجة وثوب « الكلب الوليسى » عليهما واعتراى الطاعن الأول عقب تلك الواقعة وعلى الفور منها وأطرح الدفع بطلان اعترافه استناداً إلى نقاهة الاصابة للمتخلفة به ، وأن اعترافه جاء صادقاً ومطابقاً لماديات الدعوى دون أن تعرض للصلة بين اعترافه هو والطاعن

على المقسم إنشاءها ووجوده فعلاً ، ويشترط كذلك أن تكون القطع معدة بعد تقسيمها للبيع أو المبادلة أو للتأجير أو للتكبير ، فلا تعتبر تجزئة قطعة أرض إلى عدة قطع بين أفراد أسرة واحدة مثلاً تقسماً بالمعنى المقصود في هذا القانون . وأخيراً يشترط أن تكون التجزئة قد تصد بها لعدد القطع لإقامة مساكن فلا تنطبق أحكام القانون على التقسيمات الزراعية أو تجزئة قطعة من الأرض إلى قطع تقام عليها المخازن والمستودعات . ولما كان الحكم لم يستظهر بدءاً ما إذا كان هناك تقسيم بالمعنى الذى عناه القانون - طبقاً للفهم سالف البيان - وصلة المظنون ضده به ، بما يعيب الحكم بالقصور ويهجن محكمة النقض على مراقبة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار لإثباتها به .

٢ - القصور الذى ينسج له وجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون .

طعن ١٠٣ لسنة ٢٥ في إنباء السابعة

قانون الاجراءات الجنائية عن قصده من نقيض حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية على صبر ثلاث - الشكوى - وقصد بها حماية مصلحة المجنى عليه الشخصي - والطلب وهو يصدر من هيئة عامة بقصد حمايتها سواء بوصف كونها مجنبا عليها أو باعتبارها أمينه على مصالح الدولة العليا - والاذن - وقد أريد به حماية شخص معين ينتسب إلى إحدى الهيئات التي قد يكون في رفع الدعوى عليه أساس لها من استقلال . كما أن الطلب ينصرف إلى الجريمة ذاتها فينتطوي على تصريح باتخاذ اجراءات التحقيق أو رفع الدعوى عنها دون اعتبار لمرتبتها - أما مباشرة الاجراءات قبل شخص معين ، وإسناد البهمة إليه ورفع الدعوى عليه ، فهي اجراءات تالية ولا اتصال لها بالطلب الصادر عن الجريمة . وترتب تقريرا على ما تقدم أن تحديد شخص المتهم بأن جوهري في الاذن ، أما الطلب فإنه يكفي لصحته اشتراكه على البيانات التي تعدد الجريمة ذاتها التي صدر من أجلها تحديدا كافيا . دون اعتبار لشخص من يسفر التحقيق عن إسنادها إليه ورفع الدعوى عنها قبله .

الآخر وبين إصابتهما ، فإن حكمها يكون عندئذ قاصراً متعباً نقضه . ولا يخفى في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى ، إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشهد بعضها بعضها ومنها يجتمع تنكون عقيدة القاضي ، بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في رأى الذي انتهت إليه المحكمة .

طعن ١١٤ لسنة ٢٥ في المبدأ السابعة

٤٥٨

٢٥ من أكتوبر ١٩٦٠

١ - دعوى : جنائية ، رفضا ، قبوله ، متهمة ، شخصية ، تحديد . ادعى رفع دعوى ، بيان جوهري نقد ، ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .

ب - قانون : لائحة تنفيذية . مقوبة . جارك ، قرار وزير المالية ٧٥ لسنة ١٩٤٨ .

ج - نقد : جارك ، هيئة جرمية قبية .

د - شهادة : جرمية قبية . نقد .

المبادئ القانونية :

ولما كانت المادة التاسعة من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات

١ - أنصح المشرع - بما أورده في المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة عن

الشركة ، لأن هذا البيان غير جوهري في الطلب . ولما كان المتهم لا ينازع في صدور الطلب - أو لاذن كما عبرت عنه المادة التاسعة - عن الجريمة ذاتها التي أسندت إليه ، وكان الثابت بإقراره في محضر الشرطة أنه عضو مجلس الإدارة المسئول عن الشركة وبالتالي عن عدهم المادة الثالثة عشرة من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ فإن ما يثيره المتهم بدعوى بطلان الاجراءات يكون على غير أساس واجارفضه .

٢ - من المقرر أن للسلطة التنفيذية أن تتولى أعمالاً تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين مما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها . وهذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية المتراضع عليها . وقد عني دستور سنة ١٩٢٣ الملغى ، الذي صدر قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ في ظله ، بتقييد هذا المبدأ في المادة ٣٧ منه فيكون هذا القرار مستنداً في الأصل إلى الاذن العام الذي تضمنته الدستور ، ولا يبدو الاذن الوارد بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أن يكون ترويضاً للاذن العام المستند من النص الدستوري سالف الذكر وليس معنى هذا الاذن نزول السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين

التي تعدل ، تنص على أنه : « لا يجوز رفع الدعوى بالنسبة للجرائم المتقدم ذكرها أو اتخاذ اجراء فيها إلا بناء على إذن من وزير المالية والاقتصاد أو من يندبه لذلك » . ومؤدى هذا النص أن الجرائم المنوئ عنها فيها إنما تتعلق بمعاملات نقد لا تتعلق بأشخاص معينين ، وأن القيد لوارد بها ينصب على الجريمة ذاتها ولا ينصرف إلى شخص مرتكبها . وما يؤيد هذا التفسير أن المشرع لم يلزم أحياناً التمييز الفنى الدقيق فيما يورده عن قيود رفع الدعوى إذا استعمل في القانون ٣ لسنة ١٩٠٢ على سبيل المثال عبارة : « شكوى من مدير عموم الجمارك أو من يقوم مقامه » مع أنه مما لا جدال فيه أنه قصد الطلب لا الشكوى ؛ وبذلك فلا محل للقول بأن تكليف القيد الخاص بجرائم النقد بأنه مطلب فيه خروج على صراحة النص في تعبيره بأنه إذن ما دام التشكيك الأول هو الذي يفتى وحكم القواعد العامة ، وبذلك فإنه يكفي لصحة الطلب الصادر عن واقعة الدعوى اشتغاله على البيانات المحددة للجريمة دون أن يلزم أصلاً تعيين من صدر بالقصد الاجراءات قبله ودون أن يؤثر في صحته عدم النص فيه على المسئول عن الجريمة التي صدر من أجلها وهو المتهم أو

المخصوص عليها في المادة التاسعة من القانون
٨٠ لسنة ١٩٤٧ .

أما ما قاله المتهم من أن المادة التاسعة من
القانون ٨٠ سنة ١٩٤٧ لا تسرى إلا على
الإجراءات السابقة والمعاصرة للتحويل ،
بأنه يتناظر والغاية التي تغنيها الشارع من
الحفاظ على مائتي البلاد من عملة صعبة ،
وأحكام الرقابة على النقد الأجنبي . إذ أن كم
هذه الرقابة بمجرد الإفراج عن العملة الأجنبية
المخصصة للاستيراد قبل التحقق من استعمالها
في الغرض الذي أخرج عنها من أجله ، فيه
تفويت لمراد الشارع وإهدار للقيود الموضوعة
لمحاربة تهريب النقد كما أن قوله بقصر العقاب
على العمليات التي تتم في الخفاء ، لا سند له
من القانون إذ أنه عموم نصه . ومن ثم فإنه يتعين
اعتبار الواقعة جنحة جريماً على ما استقر عليه
قضاء محكمة النقض في هذا العدد .

٣ - المدعى من المتهم بأن البضاعة التي
أفراج عن العملة الأجنبية من أجل استيرادها
كانت مطلوبة لحكومة غرة ، التي لا تخضع
لأحكام القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وهي لم
تخطر به وصول تلك البضاعة إلا بعد انقضاء
الميعاد القانوني - مردود بأن العبرة هي

إلى السلطة التنفيذية ، بل هو دعوة لهذه
السلطة لاستعمال حقها في وضع القواعد
التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن
تزيد عليها شيئاً جديداً ، أن تعديلها أو
أن تعطل تنفيذها أو أن تعفى من هذا التنفيذ ،
وهو حق تملكه السلطة التنفيذية بمحكم الإبادي .
الدستورية . ولما كانت المادة الأولى من
القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ قد حظرت تحويل
النقد من مصر أو إليها إلا بالشروط والأوضاع
التي تحددها بقرار من وزير المالية وعن طريق
المصارف المرخص لها منه بذلك ، وكان
ما تضمنه قرار الوزارى ٧٥ لسنة ١٩٤٨
من شروط خاصة بالزام المستورد بتقديم
شهادة الجرك القيمة لدالة على ورود البضائع
التي استوردها إلى مصر بالعملة الأجنبية التي
أفراج عنها من أجل استيرادها ، وذلك في
خلال الأجل المحدد ، يعد متما لحكم المادة
الأولى من القانون سالف البيان ومفصلاً
للأوضاع التي يجب أن تتم عليها عملية التعامل
في النقد الأجنبي ، والتي يشترط لصحتها تحقق
الشرط الموقوف الذي رتبته القانون ، وهو
تنفيذ الشروط والأوضاع التي ناط بها وزير
المالية والتي تضمنها قرار الوزارى ٧٥ لسنة
١٩٤٨ ، بحيث إذا تخلف تحقق هذه الشروط
فقد التعامل سند القانون واستوجب العقوبة

ليس ورود البضائع في ذاته ، بقدر ما هو
تتبع عمليات القيد الأجنبي المخرج عنه بكل
استئارة على حدة .

طن ١٩٠٠ لسنة ٣٣ في البيا. السابقة

٤٥٩

٢٦ من أكتوبر ١٩٦٥

١ — دعوى مدنية : قضى ، طن أسباب ،
٢٦١ ج.١ .

ب — تقليد : زوير . اثبات .

٢ — حكم : تسبيب ، جب . محكمة الموضوع .
دليل . تقديره . اثبات . خبر .

٣ — دفاع موضوعي : رد ضمنى .

المبادئ القانونية :

١ — إن المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات
الجنائية إذ نصت على أنه يعتبر تركا للدعوى
عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر
مقبول بعد إعلانه للشخصه أو عدم إرساله
وكيل عنه ، وكذلك عدم إيدئه طلبات بالجلسة .
فقد اشترطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق
المدنية بعد إعلانه لشخصه ودون قيام عذر
تقبله المحكمة ولذا فإن ترك المرافعة بالصورة

بوصول البضائع إلى جمرک مصر ؛ لا إلى
الجهة التي استوردت البضاعة من أجلها .
ولما كان المتهم مقرا بأن البضاعة التي أفرج
عن العملة الأجنبية من أجل استيرادها قد
وودت إلى الجمرک المصرى أولا ، وكانت
صلحة الجمارک بالجمهورية هي الجهة المختصة
بتلقى طلبات الحصول على الشهادة القيمة
دون تلك الجهة طبقاً لنص الفقرة الأخيرة
من المادة الأولى من قرار وزير المالية ٧٥
سنة ١٩٤٨ ، وكان المتهم معترفا بعدم تقديم
الطلب في الميعاد المقرر ؛ فإن ما يثيره في
هذا الصدد يكون على غير أساس ، ولا
يجده التمسك من تبعه عدم قياده بواجبه
المقرر في قانونه بما يدعيه من تأخر الحاكم
الإدارى لإقليم غوة في الرد على مكاتبات
الشركة له بطلب موافقتها بما يفيد استلام
البضاعة ؛ لأن ذلك لا يعفيه أصلا من الإلزام
بتقديم تلك الشهادة في الميعاد المقرر من وقت
وصولها إلى جمرک مصر .

٤ — بموجب القانون تقديم شهادة جمركية
قيمة مستقلة مقابل كل مبلغ يفرج عنه
بموجب استئارة دون التعويل على ما إذا
كانت البضاعة التي أفرج من أجل استيرادها
من العملة قد وردت في رسالة واحدة أو في
رسائل متفرقة ، إذ أن المقصود بالمراقبة

٣ - من المقرر أن المحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقدير الحيزير المقدم إليها ، وما دامت قد اطعأنت إلى ما جاء به فلا يجوز مجادلتها في ذلك .

٤ - لا تلزم المحكمة بالرد استقلالا على كل ما يحيره الطاعن في مناحي دفاعه الموضوعي ، اكفاء بأخذها بأدلة البوت القائمة في الدعوى .

طن ٤٧ لسنة ٢٥٥٠ بالوأة السابعة

المنصوص عليها في المادة ٢٦١ المذكورة هو من المسائل التي تستلزم تحقيقا موضوعيا . ولما كان بين من الاطلاع على محاضر جلسات لمحكمة أن الطاعن لم يتمسك بما يثيره في وجه طعنه أمام محكمة الموضوع فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - إنبات التقليد 'و' التزوير لم يحمله القانون طريقا خاصا .

قَضَا حَكَمَاتِ التَّيْصُ الْمَلَكِيَّةِ

لا يكون من شأنه سوى تحقيق مصلحة نظرية
صرف لا يعتد بها، مادامت محكمة الاستئناف
قد حققت غرض الشارع .

يونيه ١٩٦٥

٤٦٠

٢ من يونيو ١٩٦٥

٢ - طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٧٣
من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون
١٤٦ لسنة ١٩٥٠ في حالة عدم وجود حسابات
منتظمة مؤيدة بالمستندات تقدر المصروفات
جوازاً بخمس الإيرادات . وإذ كان الثابت
في الدعوى أن الحبير قدر المصروفات في
سنوات النزاع على نحو يخالف ما قدرها به
الممول مستنداً في ذلك إلى ما تقدمه الممول من
مستندات ومقادير ذلك - بفرض استقلال
حساب الإيرادات عن حساب المصروفات
- أن حسابات المطعون عليه فيما يتعلق
بالمصروفات غير منتظمة وهو ما كان يتعين
منه تقديرها جوازاً بخمس المصروفات -
إذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد
خالف هذا انتظار وجري في قضائه على أن
حسابات المطعون عليه منتظمة فإنه يكون
مشوباً بالفساد في الاستدلال والخطأ في

١ - دعوى : نهاية عامة عليها . لقض ، طعن
مصلحة . إطلال . منازعات ضريبية : عدم تتيبه محكمة
الاستئناف على هذا القض أو تنبيه إليه . تأييد الحكم
بأسباب مستقلة كافية للحل .

ب - ضريبة : على من غير تجاوية ، وعاء .
تقدير . حكم . تدليل ، فساد . في ١٤ لسنة ١٩٣٩
في ١٩٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان الحكم الابتدائي قد صدر
في منازعة متعلقة بالضرائب وخلافاً يدل
على تمثيل النيابة في الدعوى ، وكانت محكمة
الاستئناف لم تنبه أو تنبيه إلى ما شاب هذا
الحكم من نقص في بيانه ، وهضت في نظر
الدعوى وانتهت إلى تأييده بأسباب مستقلة
تسكني للحل ؛ فإن التمس على حكمها بالبطلان

تطبيق القانون .

طن ١٣٢ لسنة ٣٠ في رئاسة ومضمة السادة
الاحاذة أحمد زكي محمد ، محمد ممتاز نصار ، وارايم
محمد هدي ، وسبى أحمد فرحات ، وأحمد حسن ميكل
المستشارين .

٤٦١

٢ من يونيو ١٩٦٥

مل: إصابة تعويض قانوني . في ٨٩ لسنة
١٩٥٠ .

المبدأ القانوني :

التعويض عن إصابات العمل وما يتخلف
عنها من عاهات مستديمة وفقاً لأحكام المادتين
٣١٩ و ٣٢٠ من القانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن
إصابات العمل ، هو تعويض قانوني رسم
الشارع معاملة ووضع له معياراً يدور ويتحرك
مع الأجر ودرجة العاهة وحدد نطاقه بما
لا يقل عن ١٨٠ ج ولا يزيد عن ٧٠٠ ج
في حالة العاهة الكلية والجسمية . ولم يترك
لقاضي الدعوى سلطة تقديره ، وإذا قضى
الحكم المطعون فيه للمطعون عليه تعويض
قدره ٤٠٠ ج ، على حين أن الثابت في الدعوى

أن أجره اليومي ٢٦٥ وهو بذلك لا يستحق
تعويضاً عن العاهة الكلية أكثر من ٣١٨ ج
ونسبة مئوية منه عن العاهة الجزئية التي
تخافت لديه لا تغل عن الحد الأدنى وهو
١٨٠ ج ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ
في تطبيقه .

طن ٢٧١ لسنة ٣٠ في المائة السابقة

٤٦٢

٢ من يونيو ١٩٦٥

١ - أحوال عسبة : اجاب . طلاق . تطليق .
مدني براني م ١٤٤٢ . ٨٠ من يوني م ١٤٤٨ .
مدني يوني م ١٤٤٩ .

ب - وزير : ادعاء ، قبول الاتصال ، اتفاق
عليه .

المبادئ القانونية :

١ - وفقاً للزاد ١٤٢٢ و ١٤٤٨ و ١٤٤٩
من القانون المدني اليوناني يجوز لكل من
الزوجين أن يطلب التطليق إذا تسبب الزوج
الأخر بخلطه في تصدع الحياة الزوجية بما
لا يستطاع معه دوام العشرة ، ولا يعتد بأسباب
التطليق التي مضت عليها سنة من تاريخ علم

بالدائنين وأجابت المحكمة الدائن إلى طلبه ،
فإن قضاءها في هذا الخصوص — فضلاً عما
يترتب عليه من إدخال الحق المتصرف فيه
في الضمان العام للدائنين — من شأنه إخراج
الدائن الذي توافق مع المدين إضراراً بباقي
الدائنين من مجموع هؤلاء الدائنين ، فلا يشترك
مهم في حصة الحق المتصرف فيه عند التنفيذ
عليه ، وليس له أن يقتضى ماله من دين في
ذمة مدينه إلا بما عسى أن يبقى من هذه الحصة
بعد التنفيذ .

طبع ٢٦٠ لسنة ٣٠ في رئاسة ومضوية السادة
الاساتذة الدكتور عبد السلام بلح ، دكتور توفيق إسماعيل ،
وعبد سادق الرقيدي ، والسيد عبد المنعم المصراحي ،
وحاس علي عبد الجواد . المستشارين .

٤٦٤

١٠ من يونيو ١٩٦٥

أموال عامة : جبانة . مخادم ، مكعب . أملاك
خاصة .

المبدأ القانوني :

لما كان الغرض الذي من أجله خصصت
المجايات للنفقة العامة ليس بمقتصور على

الزوج المعتدى عليه بها أو عشر سنوات من
تاريخ وقوعها ، ويجوز مع ذلك
الاستناد إليها لدعم دعوى مؤسسة على
أسباب أخرى .

٢ — إذا لم يعول المحكم في قضاءه
برفض دعوى التخليق على صحة الاتفاق
على الانفصال أو تزويره ، فإن النعي
عليه بالخطأ في عدم تحقيق واقعة الطعن
بالتزوير في هذا الاتفاق يكون غير منتج
ولا أثر له .

طعن ١ لسنة ٣٣ في « أحوال شخصية » بالريادة
السابعة .

٤٦٣

١٠ من يونيو ١٩٦٥

دعوى : تصرف ، تقاسم ، دعوى . تنفيذ ،
مطالبة في توليد بولسية . ومن . دائن .

المبدأ القانوني :

إذا كان طلب عدم تمهيد التصرف (الدعوى
البولسية) منصباً على التصرف بأكمله قرضاً
ورهنه ، باعتباره تصرفاً أجراه المدين إضراراً

استبعدتها المحكمة قد قدمها الطاعن بعد انقضاء الاجل المصرح له بتقديم مذكرات فيه وكانت المحكمة تأذن له بتقديم مستندات ، فإنه لا عليها إن هي رفضت قبول تلك المذكرة وما أرفق بها من مستندات ، ولا غير من الأمر تأشيرة عام ، الخصم على هذه المذكرة بما يقيد قوله لما يطلبه مهلة الرد عليها ، إذ أن ذلك ليس من شأنه أن يحول بين المحكمة وبين استعمالها حقها في رفض المذكرة متى كانت قد قدمت بعد فوات الميعاد . وإجابة المحكمة الخصم إلى ما طلبه في هذه الحالة هو من إطلاقاتها التي لا يعاب عليها عدم الاستجابة إليها .

٢ - تحقيق الدعوى من سلطة محكمة الموضوع وهي ليست ملزمة بإجابة طلب الطاعنين الانتقال إلى مصلحة الشهر العقاري بغية الاطلاع على التحقيقات التي أجرتها تلك المصلحة عن وضع اليد ، مادامت المحكمة قد قامت بتحقيق الدعوى بنفسها وأقامت حكمها على أسباب سائفة .

طن ٤٧٨ لسنة ٣٠ في بالية السابقة .

الدفن وحده ، بل يشمل أيضاً حفظ رفات الموتى ؛ ويبنى على ذلك أن الجبانات لا تفقد صفتها كآل عام بمجرد ابطال الدفن فيها ، وأما باتهاة تخصيصها للمنفعة العامة وانذار مصالحها وأثارها كجبانة ، ومن تاريخ هذا الانتهاء فقط تدخل في عداد الأملاك الخاصة ، فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر أرض الجبانة قد فقدت صفتها كآل عام من تاريخ ابطال الدفن فيها ، وجعل هذا التنازع بداية لجواز منسكها وضع اليد ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

طن ٤٧٧ لسنة ٣٠ في بالية السابقة

٤٦٥

١٠ من يونيو ١٩٦٥

١ - دفع : اغلاني بخره . تقديم مذكرة وصانعات بعد الاجل ، اذن بتقديم مستندات . استبعادها . قبول الخصم للمذكرة وطلب مهلة فرد عليها . حق المحكمة في رفض المذكرة .

محكمة موضوع : مطالعها ، تحقيق دعوى تقعر دليل .

المبادئ القانونية :

١ - متى كانت المذكرة والمستندات التي

٤٦٦

١٦ من يونيه ١٩٦٥

ضريبة: أرباح تجارية وصناعية ، وهاء . ق ١٤
 لسنة ١٩٣٩ .

المبدأ القانوني:

مركز المدير الشركاء المتضامن في شركة التضامن أو شركة التوصية بالأسهم هو — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — سواء بسواء مركز التاجر الفرد صاحب المنشأة الذي لا يفرض له القانون عند احتساب الضريبة على أرباحه أجراً مقابل إدارته إياها ولا فرق بين الإثنين . وحقيقة الأمر في عمل مدير الشركة أنه يعتبر ضمن حصته في رأس المال ، لما يأخذه في مقابل عمله هذا يكون بحسب الأصل حصة في الربح مستحقة لشريك ، لا أجراً مستحقاً لأجير ؛ وبالتالي وبقدراً تتسبب له أرباح الشركة يكون مرتبه خاضعاً للضريبة على الأرباح طبقاً للمادة ٣٠ والفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ — وإذا كانت الواقعة المنشئة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية هي تحقق الربح وكان الثابت في الدعوى أن الشركة لم تحقق أرباحاً إلا في سنة ١٩٤٩

حيث أدرجت في ميزانية هذه السنة — ولأول مرة — حصة المطعون عليه في الربح منذ أول يولييه سنة ١٩٤٥ إلى آخر سنة ١٩٤٩ وإن ، فإذ ذلك أن الربح لم يتحقق إلا في هذه السنة الأخيرة .

وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى على أن الضريبة تفرض سنوياً وعلى أرباح صافية تكون المنشأة قد حققتها في السنة المفروضة عليها تلك الضريبة ، وأن الشركة بعد أن تبين مركزها من حيث للشاطها الرابع في ختام سنة ١٩٤٩ قامت بصرف حصة المطعون عليه وهي في الواقع حصة منقطعاً من الأرباح المحققة في تلك الميزانية ، وأن تحقق تلك الحصة في الربح إنما يكون في سنة ١٩٤٩ وحدها ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

طن ١٦٨ لسنة ٣٠ في بداية السابعة

٤٦٧

١٧ من يونيه ١٩٦٤

أ — نظام : مكسب . حيازة . هده .

ب — هده : حائز ، حيازة .

المبادئ القانونية :

- ١ - التصود بالهدوء الذى هو شرط للحيازة المكسبة للملكية ألا تقترن الحيازة بالإكراه من جانب الحائز وقت بدتها ، فإذا بدأ الحائز وضع يده هادئاً ، فإن العدى الذى يقع أثناء الحيازة ويعتبه الحائز لا يهرب تلك الحيازة التى تظل هادئة رغم ذلك .
- ٢ - مجرد توجيه إنذار إلى الحائز من منازعة ، لا يبنى قانوناً صفة الهدوء عن الحيازة .

طن ٣٣٦ لسنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة

٤٦٨

٢٣ من يونيو ١٩٦٥

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية .

المبدأ القانوني :

مكاتب الشراء التى تنفّسها الشركات الأجنبية فى مصر تخضع للضريبة على الأرباح التجارية ، حكمها فى ذلك حكم بيوت التصدير بالعمولة ، وتقدر الأرباح التى يمكن أن تنشأ عن نشاطها تقديرًا حكميًا . وإذا كان

الثابت فى الدعوى أن شركة أوامكو فيها وراء البحار أنشأت فرعاً لها فى مصر يتولى شراء البضائع وتوريد العمال وغير ذلك من الخدمات اللازمة لشركتى الزيت العربية وخطوط البيروك السعودية ، وأخضعت مصلحة الضرائب هذه العمليات للضريبة على الأرباح التجارية ، وقدوت أرباحها تقديرًا حكميًا كما لو كان القائم بها بيتاً من بيوت التصدير التى تعمل لحسابها ، وأقر المحكم المطعون فيه هذا النظر ؛ فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

طن ١٩٣ لسنة ٣٠ ق رئاسة مصر دولة السادة
الإسكندرية أحمد زكى محمد ، إبراهيم محمد ، وصبرى
أحمد فرحات ، وأحمد حسن ميسر ، ومحمود عباس
المسراوى المستشارين .

٤٦٩

٢٣ من يونيو ١٩٦٥

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية . المنفعة ، تنازل
منها . ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ ق ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ .

المبدأ القانوني :

مسؤولية المتنازل له عن كل أو بعض المنشأة وفقاً للادة ٥٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٤٨

ضاراً بها ، ولها مصلحة في دفعه بالظعن فيه بطريق التقص .

٧ - يبين من مقارنة المادة ٢٧ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجر الإداري - وهي كما أنصحت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون مأخوذة من قانون المرافعات مع تعديلها بما يتفق والسرعة والضمان الواجب توفرهما في المحجور الإدارية - بالمادتين ٤٨٠ و ٤٣٧ من قانون المرافعات - أن المشرع رأى ألا يكون وقف إجراءات البيع الإداري مترتباً على مجرد رفع المنازعة اقتضاء كما هو الحال في إشكالات التنفيذ ودعوى الاسترداد ، فاشتراط لوقف هذه الإجراءات - في حالة عدم مراقبة الجهة المخاضرة على وقفها - أن تقوم المنازع بإبداع قيمة المطلوبات المحجور من أجلها والمصروفات خزانة الجهة طالبة الحجر ، فإذا لم يقدم بهذا الإبداع كان لهذه الجهة رغم رفع المنازعة تمام القضاء أن تمضي في إجراءات الحجر والبيع إلى نهايتها دون انتظار للفصل في هذه المنازعة ، ولكن ذلك لا يمنع المحاكم من نظر المنازعة ومباشرة جميع سلطاتها فيها طبقاً للقانون العام بما في ذلك الأمر بوقف إجراءات البيع إذا وجدت

ية صر نطاقها على ما استحق من ضرائب متأخرة على المنشآت المتنازل عنها قبل التنازل ولا تمتد إلى أرباح التنازل . وإذا كان النزاع في الدعوى يدور حول مسؤولية المتنازل له عن الضريبة المستحقة على أرباح التنازل ، ويجرى الحكم المظعون فيه على عدم مسؤوليته عنها ؛ فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

ظمن ٢١٣ لسنة ٣٠ في ق بالباب السابعة

٤٧٠

٢٤ من يونيو ١٩٦٥

١ - تقص : ظمن ، مصلحة

ب - حجر إداري - إجراءات بيع لظعن مستعمل - الاشكال في التنفيذ ، ق ٨ ، ٣ لسنة ١٩٥٥ . مرافعات م ٤٨٠ . مرافعات م ٣٧

للبيدء القانونية :

١ - يكفي لتحق المصلحة في الظمن أن تكون قائمة وقت رفعه ، فلا يحول دون قبوله زواها بعد ذلك . وإذا كان الحكم المظعون فيه قد قضى بإلزام الطاعنة بالمصروفات وأناب المخاضرة ، فإن هذا القضاء يكون

الاثبات، وإذا كان القانون قد أعنى من يضار من الورثة بهذه القرارات من الدليل المكتفى في حالة ما إذا طعنوا فيها بأنها في حقيقتها وصية، وأنه قصد بها الاحتيال على أحكام الإرث فليس معنى هذا أن مجرد طعنهم فيها يكفي لإصدار حجية هذه القرارات بل يجب لذلك أن يقيموا الدليل على عدم صحتها بأى طريق من طرق الاثبات، فإن لم عجزوا بقيت لهذه القرارات حجيبتها عليهم.

٢ - مفاد نص المادة ٩١٧ من القانون المدنى أن القرينة القانونية المنصوص عليها فيها لا تقوم إلا باجتاع شرطين : الأول هو احتفاظ المتصرف بحياة العين المتصرف فيها. والثانى احتفاظه بمقتضى في الانتفاع بهذه العين على أن يكون الاحتفاظ بالأمر مدى حياته، ولا يكفي لقيام هذه القرينة أن ينقطع المتصرف بالعين انتفاعاً فعلياً حتى وفاته، دون أن يكون مستنداً في هذا الانتفاع إلى مركز قانونى يخوله حقاً في هذا الانتفاع.

٣ - يشترط لاعتبار العقد سائر أوصية أن يثبت اتجاه قصد المتصرف إلى التبرع وإضافة التملك إلى ما بعد موته، وإذا كان استناد الحكم في اعتبار العقد سائر الوصية

في أسباب المنازعة ما يسوغه إذ الخطاب في المادة ٢٧ سائلة الذكر بعدم وقف إجراءات الحجيز والبيع ما لم يحصل الإيداع، وموجه إلى الجهة الحاجزة وليس إلى المحاكم، كما أن هذه المادة لم تنص على عدم جواز نظر المنازعة أمام المحاكم في حالة عدم الإيداع أو تفيد من سلطة المحكمة عندما تنظر المنازعة في هذه الحالة فإذا أدرك حكم القاضي بوقف البيع بالإجراءات قبل تمام البيع اعتنع على الجهة الحاجزة الاستمرار فيها.

ملن ٥٤، لسنة ٣٠ بالباب السابقة

٤٧١

٢٤ يونيو ١٩٦٥

أ - وارث : مودت ، إقراراته . نبات ، يابة . وصية .

ب - قرينة قانونية : مدكم ٩١٧ . اثبات قرائن قانونية .

ج - وصية : ما صحتها .

المبادئ القانونية :

١ - الأصل في إقرارات المورث أنها تعتبر صحيحة وملزومة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها بأى طريق من طرق

اجتماع هذين الأمرين ، بل يكفي توافر أحدهما . والمقصود بالاستغلال هنا أن يعلم الغير بسفه شخص أو بفقلته فيستغل هذه الحالة . ويستبعد منه تصرفات لا تتعامل فيها التزاماته مع ما يحصل عليه من فائدة . أما التواطؤ فيكون عندما يتوقع السفه أو ذو الغفلة الحجر عليه فيعتمد إلى التصرف في أموره لمن يتواطأ مع عليه ذلك بقصد تقويت آثار الحجر المرتقب .

٢ - تقدير ما إذ كانت الفائدة التي حصل عليها السفه أو ذو الغفلة من التصرف الذي أصدره قبل تسجيل قرار الحجر تتعامل مع التزاماته أو لا تتعامل ، هو ما يدخل في سلطة قاضي الموضوع . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص انعدام هذا التعامل في التصرف الصادر إلى الطاعن من أن الثمن الذي اشترى به لا يتناسب البتة مع القيمة الحقيقية للعين المبيعة وقت التعاقد ، وكان هذا الاستخلاص من الحكم مستمداً من وقائع تؤدي إليه ، فإنه لا معقب عليه في ذلك .

طن ٤٤٤ لسنة ٣٠ ق بالية

على أن المشتري ابن البائع ، وأنه كان يقوم بمعاونة والده في زراعة الأرض حتى وفاته ولم يثبت اتخاذه أى إجراءات للشهر عقد البيع . وائس من شأن ذلك أن يؤدي عقلاً إلى ما انتهى إليه من نفي التنجيز من العقد . واعتباره سائر الوصية ، فإن الحكم يكون قد شاب تصورياً يستوجب نقضه .

طن ٤٠٩ لسنة ٣٠ ق رئاسة ومضوية السادة الاستاذة محمود توفيق اسماعيل ، حافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرهيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس على عبد الجواد المشاويين .

٤٧٢

٢٤ من يونيو ١٩٦٥

أ - عقد : قابل للإبطال . استغلال تواطؤ أهلية . مدق م ١١٥ منه لفقة .

ب - استغلال : عقد قابل للإبطال أهلية . محكمة موضوع .

المبادئ القانونية:

١ - يكفي وفقاً للفقرة الثانية من المادة ١١٥ من القانون المدنى لإبطال التصرف الصادر من ذى غفلة أو من السفه قبيل تسجيل استغلال أو تواطؤ ، فلا يشترط

٤٧٣

٢٤ من يونيو ١٩٦٥

اصلاح زراعي : متاجر ارض زراعية ، حمايته .
اجارة . وضع يد بطريق الحمية ق. ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .
ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

المبدأ القانوني :

عق كانت الموضوع قد نقت في حدود
سلطانها التقديرية اعتماد اجارة بين مصلحة
الاملاك والقطاعين بشأن الارض محل النزاع
فيها ، وانتهت الى أن وضع يد الطاهنين كان
بغير سند من القانون ، وأن المبالغ التي كانت
تصحبها منهم المصلحة المذكورة إنما كانت
مقابل استغلالهم لها بطريق الحمية ، وكان
المستفاد من المادة ١ فقرة ٥ من القانون
٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجر الإداري
أن المقصود بالاستغلال بطريق الحمية هو
ما كان بغير عقد ، فإن الحكم المطعون فيه
إذا انتهى إلى أن الطاهنين لا يحق لهم التمسك
بقانون الاصلاح الزراعي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
في البقاء في الارض محل النزاع لا يكون
عائقا للقانون . ذلك أن قانون الاصلاح
الزراعي بما أورده من نصوص في الباب
الخامس منه . لا يعمى إلا مستأجر الاراضي

الزراعية ، أما من كان وضع يده بغير عقد
إيجار ، فلا تشمل هذه الحماية .

طن ٤٤٩ لسنة ٣٠ ق بالمرأة السابقة

٤٧٤

٣٠ من يونيو ١٩٦٥

١ - ضريبة : دعوى . ثبابة طامة . تمثيلها لقضايا
ضرائب . ق ١٤ لسنة ١٩٣٩
ب - تقرير تقييس : ضريبة ، دعوى . مرافعة
١٩٦٢ م .
ج - وعاء : ضريبة على لواء رؤوس أموال
منقول .

المبادئ القانونية :

١ - وأن نصت المادة ٨٨ من القانون
١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن تكون النيابة العامة
تمثلة في قضايا الضرائب إلا أنها لا توجب
عليها إبداء الرأي فيها .
٢ - دعوى الضرائب تنظر على وجه
المرعة وفقا للمادة ٩٤ من القانون ١٤
لسنة ١٩٣٩ وبالتالي فهي لا توجب المادة
١٠٦ من قانون المرافعات وضع تقرير
تلخيص فيها يلى في الجلسة قبل بدء
المرافعة .

الاستثمارات العالية وخضوعه للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة في مصر ، وقضى الحكم المطعون فيه بخضوعه للضريبة ؛ فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه

طه ٣٥٧ لسنة ٢٦ ق وثالثة ومطبوعة السادة الاساتذة أحمد زكى محمد ، محمد ممتاز نصار ، وابراهيم عمر ، وصبرى أحمد فرحات ، ومحمود عباس الصرولى المستشارين .

٤٧٥

٣٠ من يونيو ١٩٦٥

ضريبة . أرباح تجارية وصناعية . تقدير مكشوف مرقى ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ .

المبدأ القانونى :

النص فى المادة الأولى من المرسوم بقانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٢ على اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساساً لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ ، يفترض به فضلاً عن وحدة النشاط — وحدة الممول

٣ — نصيب فرع مصر من الاستثمارات العالمية للفكرات الأجنبية التى تعمل فى مصر وفى غيرها ولا تخضع عن نشاطها فى مصر ميزانية مستقلة — يخضع جملة للضريبة الكتاب الأول من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تصديده بالقانون ٣٩ لسنة ١٩٤١ ، إذ هو ناتج استثمار رؤوس أموال منقولة مصرية انحلت بمال الشركة ويصعب — مع عدم وجود ميزانية مستقلة عن نشاط فرع مصر — تتبعها فى مختلف نواحي نشاطها فى الخارج والغالب الأعم أن يجرى استثمارها فى شكل لقروض وسلفيات وأوراق مالية وديون وودائع وتأمينات تخضع للضريبة على القيم المنقولة والضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات طبقاً للفقرة الثانية من المادة الأولى والمادتين الرابعة والخامسة عشرة من القانون ، وإذ أن مال الشركة الذى تستخدمه فى أعمالها ومشاريعها ولا يخص منه قسم لكل بلد من البلاد التى يمتد إليها نشاطها يكون وحدة لا تتجزأ ، والإيرادات الناتجة منه توزع على أصحاب الحق فيها جملة واحدة من غير رد كل جزء منها إلى مصدره إذ كان ذلك ، وكان النزاع يدور حول نصيب فرع مصر فى

الواقف لا تقبل إلا من ذى شأن من أهل الواقف - مستحقاً كان ، أو موقوفاً عليه لم تأت نوبته في الاستحقاق بعد ، وهى تقرض فيمن يطلب تفسير الشرط ثبوت هلته بالوقف وبمن تاقى - أو عساه أن يتلقى - الاستحقاق منه ، أو جوب إثبات هذه الصلة عند الإنكار .

٢ - طبقاً للمادة ١٠٤ من قانون المرافعات يجب على محكمة ثانية درجة أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم إليها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة ، وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة أول درجة ، بحيث يكون للنهزم المحكوم له أن يمسك في الاستئناف المرفوع من خصمه بما لم يكن محكمة أول درجة قد قبلته من أوجه دفاعه ودفعه دون حاجة إلى رفع استئناف فرعى أو مقابل .

٣ - يشترط في الإقرار أن يكون صادراً من الخصم عن قصد الاعتراف بالحق المدهى به لخصمه ، وفي صيغة تفيد ثبوت الحق المقر به على سبيل اليقين والجزم .

ملح ٨ لسنة ٣٢ في « أحوال قضية » بالحياة السابقة ..

فى سنة القياس والسنوات المقيسة وحى لا تتحقق مباشرة الوارث نشاط مورثه بعد وفاته - وإذا كان اثبات فى الدعوى أنه بعد وفاة مورث الماطون عليه فى سنة ١٩٤١ استقل هو بمنشأة مورثه وبدأ يباشر نشاطه بها بعد أن تخرج عنها مع باقى الورثة وجرى الحكم الماطون فيه على نشاطه هذا يعتبر استمراراً للنشاط مورثه واتخذ من أرباح المورث فى سنة ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة على الماطون عليه فى سنوات النزاع عملاً بأحكام المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ؛ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

ملح ٢٢٢ لسنة ٣٠ فى الحياة السابقة .

٤٧٦

٣٠ من يونيو ١٩٩٥

- ١ - وقف ، شرط واقف ، تكمية : دمسوى ، صفه .
- ب - استئناف : أثر ناك . مرافعات م ١٠٤ .
- ج - نهايات : القرار غير قضائى .

المبادئ القانونية :

١ - المدعى يطلب تفسير شرط

٤٧٧

٣٠ من يونيو ١٩٦٥

وقف : استحقاق - دعوى : صلة .

المبدأ القانوني :

دعوى الاستحقاق في الوقت لا تقبل إلا من ذي شأن له صلة بالوقت هو ومن يدعى أنه تلتى الاستحقاق منه ، بحيث لا يكون لقاضي الدعوى أن يعرض لموضوع هذا الاستحقاق أو أن يهدد اقتضائه فيه قل تحقيق هذه الصلة والتحقق منها . وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعنين أنكروا صلة المظنون عليهم بالوقت وبين يدهون أنهم تلقوا الاستحقاق منه ، وكان الحكم المظنون فيه قد نفى عن تحقيق هذه الصلة وأحال النظر فيها إلى محكمة أول درجة بعد أن كانت قد استنفدت ولايتها على الدعوى بالحكم في موضوعها ، وعرض — مع ذلك — لموضوع الاستحقاق ومهد القضاء فيه بقوله إن الوقت مرتبط الطبقات ترتيباً أرادها وأن من مات صرف ما استحقه أو كان يستحقه إلى فرعه وفقاً للمادة ٢٢ من قانون الوقت ، ورتب على ذلك أن الدعوى تكون مسموعة شرعاً

ومقبولة قانوناً ولا مانع من السير فيها لإثبات أنهم من ذرية الموقوف عليها ؛ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

طبق ١١ لسنة ٣٢ في « أصول دسنية » بالهيئة السابقة .

٤٧٨

٣٠ من يونيو ١٩٦٥

١ — استهدف خصوم . تدعى التفهامي . دعوى : مرافعات ٤١٢ .
ب — محكمة . موضوع : تقدير عقد ، نكاح ، عقد ، تقدير .

المادة القانونية :

١ — إذا طلب شخص قبول تدخله أمام محكمة الاستئناف خصماً منضمماً للاستئناف في طلب رفض الدعوى واقتصر على إبداء وجه دفاع لا يبيد هذا الطلب ، ولم يطلب الحكم لنفسه بحق ذاتي يدعيه في مواجهة طرفي الخدمة ، فإن تدخله على هذا النحو ، إذا كانت مصلحته فيه ، لا يعد تدخلاً هجومياً وإنما هو تدخل انضامى يجوز طلبه ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف طبقاً لنص المادة ٢٢ من أنقضاء .

النيابة وما إذا كانت تشمل تمثيل الشركة الأصلية في الدعاوى التي ترفع عليها في الديار المصرية أو لا تشمل ذلك ، فإن الحكم بجموله حدود النيابة التي قال بقيامها يكون قد أعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون .

طبق ٤٨٢ لسنة ٣٠ في رئاسة ومضوية السادة الاستاذة محمود توفيق ، استاذ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدي ، ولا بد من عدم الصراف ، وأوصاف حتى عبد الجواد المنصورين

٤٨٠

٣٠ من يونيو ١٩٦٥

أ - حكم : تسييب . حكم ابتدائي في دعوات ، صايرتها لدعامة حكم مطعون فيه . تأييد منطوقه .

ب - استئناف : نقضه . استئناف لفرعي . من المصادق ١٩٥٠ .

ج - محكمة موضوع : تسييب .

المبادئ القانونية:

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه ، انتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي قد صرح بأنه يأخذ بأسباب الحكم الابتدائي التي لا تتعارض مع أسبابه هو ، وكان الحكم المطعون فيه قد

٢ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير صيغ العقود والشروط المختلفة عليها بما تراه هي أوفى بمقصود المتعاقدين ، وفي استخلاص ما يمكن استخلاصه منها ، ولا سلطان لمحكمة النقض عليها وذلك مادامت تلك الصيغ والشروط تحمل المعنى الذي حصلته محكمة الموضوع .

طبق ٢٢٦ لسنة ٣٠ في النيابة السادة

٤٧٩

٣٠ من يونيو ١٩٦٥

و كذا : بالحسنة . نقض ، سلطة محكمة .

المبدأ القانوني :

الوكالة في إبرام عقد بيع لا تجعل للوكيل صفة في تمثيل الموكل في الخصومات التي تنشأ بسبب تنفيذ هذا العقد ، إلا إذا وجد اتفاق يقضي بإضفاء هذه الصفة على الوكيل فإذا كان الحكم المطعون فيه وقد قرر أن وكالة الطاعة عن الشركة الباتمة ليس بمقصورة على إبرام العقد ، بل إنها قائمة عن تلك الشركة في الديار المصرية دون أن يبين حدود هذه

أكتوبر ١٩٦٥

٤٨١

١٩ من أكتوبر ١٩٦٥

١ — عقد إداري . توريد . اختصاص ، ولائ
قضاء إداري .

ب — نقض : طعن مملكة .

المبدأ القانوني :

١ — تنص المادة العاشرة من القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ على أن مجلس الدولة يفصل بنية قضاء إداري دون غيره في المنازعات الخاصة بعقود الإلزام والأشغال العامة والتوريد أو بأى عقد إداري آخر . ومفاد عجزة النص أن عقد التوريد ليس عقداً إدارياً على إطلاقه بتخصيص القانون ، وإنما يشترط لإسباغ هذه الصفة عليه أن يكون إدارياً بطبيعته وخصائصه الذاتية وهو لا يكون كذلك إلا إذا أبرم مع إحدى جهات الإدارة بشأن توريد مادة لازمة للتسيير مرفق عام ، واحتوى على شروط غير مألوفة في القانون الخاص .

أما إذا كان التعاقد على التوريد لا يحتوى

أقيم على دعامة تختلف عن الدعامة التي أقيم عليها الحكم الابتدائي ، فإن الطعن الموجه إلى دعامة الحكم الابتدائي التي لم يأخذ بها الحكم المطعون فيه لا يكون مقبولا .

٢ — على محكمة الاستئناف طبقاً للمادة ٤١٠ من قانون المرافعات أن تفصل في الأوجه كافة التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة الدرجة الأولى ، سواء في ذلك الأوجه التي تكون تلك المحكمة قد أغفلت الفصل فيها ، أو تلك التي تكون قد قضت فيها لغير مصلحته ، وذلك دون حاجة لرفع استئناف فرعي ما دام أن المحكمة قد انتهت إلى الحكم لمصلحته في الدعوى ، ولم يثبت أنه قد تنازل عن تلك الأوجه ولا يمد طلب المستأنف عليه فأيد الحكم المستأنف لأسبابه تنازلاً منه عن باقي أوجه دفاعه التي لم يأخذ بها الحكم الابتدائي .

٣ — لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه هي أوفى بمقصود المتعاقدين ، وفي استخلاص ما يمكن استخلاصه منها ، ولا سلطان لمحكمة النقض عليها ما دامت تلك الصيغة وللشروط تحمل المعنى الذي حصنته .

طعن ٤٨٩ لسنة ٣٠ في الولاية السابقة

المبادئ القانونية :

١ - إذ وصف الحكم عقد ترخيص مصلحة السكة الحديد باستغلال أحد المقاصف بمرافق التليفونات بأنه عقد إداري توافرت الخواص الذاتية للعقد الإداري بإبرامه مع شخص معنوي من أشخاص القانون العام بقصد إدارة مرفق عام هو أحد المقاصف ليقدم فيه المأكولات والمشروبات لموظفي وعمال مصلحة التليفونات بأصعار محددة ، كما تضمن العقد وطأ غير مألوفة في القانون الخاص إذ أعطى جهة الإدارة الحق في إنهاء العقد ومصادرة التأمين - الذي قدّمه المتعاقد معها - بمجرد الإخلال بالالتزامات المترتبة عليه ؛ فإن هذا الوصف صحيح في القانون.

٢ - إن العقود الإدارية تحكمها أصول القانون الإداري دون أحكام القانون الخاص . وهذه الأصول تقتضي بأن الاتفاق على حق الإدارة في مصادرة التأمين لإخلال المتعاقد بالالتزامات التي يرتبها عليه العقد ، يعتبر من قبيل الجزاءات المالية التي تملك جهة الإدارة توقيعها عليه ، وإذ كانت هذه الجزاءات لا تستهدف عقوبتاً أو سجن

على شروط استثنائية غير مألوفة في نطاق القانون الخاص ، وهي الشروط التي ينجم بها العقد الإداري ويجب توافرها لتكون مفسحة عن نية الإدارة في الأخذ بأسلوب القانون العام في التعاقد ، فإنه لا يكون من عقود التوريد الإدارية المسماة في المادة العاشرة سالفة الذكر ، والتي يختص القضاء الإداري دون غيره بالفصل في المنازعات الناشئة عنها .

٣ - متى كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لم يقض بشئ قبل الطعن ولم يلحقه لذلك ضرر منه ؛ فإنه لا مصلحة له في الطعن فيه ومن ثم يجب الحكم بدم قبوله .

طن ٢٢٢ لسنة ٣٠ ق وثلاثة وعضوية السادة الاسامة الدكتور عبد السلام بليغ ، أحمد شمس الدين ، واصل جبران ، وأحمد حسن هبيل ، وضمان زكريا المستشارين .

٤٨٢

١٩ من أكتوبر ١٩٦٥

أ - عقد : إداري اختصاص : ولائق .

ب - تأمين : مصادرة .

المبادئ القانونية:

١ — حددت تصريفة الرسوم الجركية الصادر بها مرسوم ١٤ من فبراير ١٩٣٠ ، نطاق الاعفاء الذى تتمتع به السفن المصرية لأعلى البحار ، بأنه يرتفع عنها هذا الوصف الذى أسبغه عليها الشارع - ، انثل تستحق الرسوم الجركية - إذا غيرت من طريقة استخدامها أو بقيت راسية في ميناء مصرى بدون عمل أكثر من سنة ذلك أن الشارع رأى أن بقاء السفينة في ميناء مصرى بدون عمل أكثر من سنة مجردا من جميع الأسباب على اختلافها - يفيد قطعاً تغيير عملها ويجعلها هي وجميع أجزائها سلماً مستوردة تستحق الرسوم عليها . مما يوجب سريان هذه القاعدة على عمومها أيا كان السبب الذى من أجله تجاوزت السفينة المدة المقررة للبقاء . سواء أكان لعدم صلاحيتها للعمل أو لآى سبب آخر . وإذا اشترط الحكم المطعون فيه لاستحقاق الرسم على السفينة متى تبقى غير عمل لأكثر من سنة في إحدى الموانئ المصرية أن تكون سفينة صالحة للملاحة خلافاً لأمر الشارع ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

٢ — إذ رأى الشارع إلغاء القسيادة

تنفيذ الالتزامات التعاقبية بقدر ما تنوخى تأمين سير المرقق العام بانتظام واطراد ، فإن سبيل تحقيق هذه الغاية هو منح الإدارة الحق في توقيع الجراءات الانفاقية بقيام موجبها دون حاجة للإلجاء إلى القضاء لاستصدار حكم بها فإذا كان الحكم نطعون فيه قد خصم قيمة التأمين من جملة المبالغ المحكوم بها للطاعنة (وزارة المواصلات) ابتدائياً رغم الص صراحة في الترخيص على أحقية الإدارة في مصادرته بمجرد إخلال المطعون ضده بالالتزامات المترتبة على العقد ومنها الالتزام الخاص بمقابل الاتفاق بالمقصف المرخص به ، فإنه يكون قد خالف القانون .

ط ١٨٣ لسنة ٣٠ في المبدأ السابعة .

٤ ٣

٢٦ من أكتوبر ١٩٦٥

١ - رسوم جركية : اعفاء . سفينة أمال البعير ، وجوها أكثر من سنة .

ب - قانون : الدؤء . أثره . تنازع القوانين من حيث الزمان .

قابل للامتداد وفقاً لصريح نص المادة ٨٣١
مرافعات مسألة التكرار .

طن ٤٣٣ لسنة ٣٠ في الجأء الباقية

٤٨٥

٢٦ من أكتوبر ١٩٦٥

مقد : ادلوى . غرامسات مالية شرط جرائ .
تمريض . غوة قاهرة .

المبدأ القانونى :

الغرامات التى ينص عليها فى العقود
الإدارية - على ما جرى به قضاء محكمة
النقض - تختلف فى طبيعتها عن الشرط
الجرائى فى العقود المدنية لأنها جراء قصد به
ضمان وقاء المخاطفة مع الإدارة بالتزام مكرراً
على سير الرق بانتظام وإطراد . وفى سبيل
تحقيق هذه الغاية يحق للإدارة أن توقع الغرامة
المنصوص عليها فى العقد بمجرد وقوع المخالفة
التي تقررت الغرامة جراء لها ، كأن للإدارة
أن تستنزل قيمة هذه الغرامة بما يكون مستحقاً
فى ذمتها للتعاقد دون أن يتوقف ذلك على
ثبوت وقوع ضرر للإدارة من جراء لإخلال
التعاقد معها بالتزامه . ولا يجوز للطرف

المدة بقانون (مرسوم التعرقة المجرية)
فإن ذلك لا يسوغ الخروج عنها بالنسبة
للقائع السابقة على هذا الإلزام . بل هو
تأكيد بالتزام العمل بها فى النطاق المنصوص
عليه بالتشريع السابق .

طن ٣٧٥ لسنة ٣٠ في الجأء السابقة .

٤٨٤

٢٦ من أكتوبر ١٩٦٥

تحكيم : أصله ، مشارطة ، امتداد أجلها . حكم ،
تغييره . مرافعات م ٨٣١ .

المبدأ القانونى :

مفاد نص المادة ٨٣١ من قانون المرافعات
أن الميعاد المحدد للتحكيم يمتد ثلاثين يوماً
فى حالة تعيين محكم بدلاً من المحكم الدورل
أو المعزول ، سواء تم التعيين بمحكم من المحكمة
أو باقتضى الخصوم وذلك فسحا فى الوقت
ليتمسك لمن خلف المحكم المعزول أو الدورل
دراسة موضوع النزاع ، ولأن تغيير المحكم
يستوجب إعادة المرافعة أمام المحكمين .
وينبى على ذلك أن انتهاء أجل المشاركة
يستتبع حتماً انقضاءها ، إذ أن هذا الأجل

بينهما بسبب امتناع الطاعن عن التوقيع على الخطابات المتضمنة شروط التعاقد، وهو استخلاص سائق؛ فإن النemy على الحكم الفساد في الاستدلال يكون على غير أساس.

الآخر أن ينازع في استحقاقها للغرامة بحجة انقضاء الضرر أو المبالغة في تقدير الغرامة إلا إذا أثبت أن الضرر راجع إلى قوة قاهرة أو إلى فعل الإدارة المتعاقد معها.

طن ١٧٩ لسنة ٢٠ ق بالمادة السابقة

طن ٤٨٧ لسنة ٣٠ ق بالمادة السابقة.

٤٨٦

٢٦ من أكتوبر ١٩٦٥

٤٨٧

٢٨ من أكتوبر ١٩٦٥

عقد: رضائي، كتابة، اشتراطاً، نظام عام، محكمة الموضوع، نقض، طعن، حب، استدلال.

١ — خلف: حكم، حجة، بيع.

المبادئ القانونية:

ب — حكم: تسيب، تصور، تسجيل، أسبقية.

ج — اثبات: عبء، تقادم، مكسب.

المبادئ القانونية:

الأصل أن اشتراط الكتابة في العقود الرضائية إنما يكون لإثباتها، إلا أنه ليس ثمة ما يمنع الطرفين من اشتراط تعليق انعقاد العقد على التوقيع على المهرور المثبته له، إذ ليس في هذا الاتفاق ما يخالف النظام العام. واستخلاص قصد المتعاقدين من هذا الشرط هو مما يستقل به قاضي الموضوع.

١ — لا يمثل البائع المشتري منه فيما يقوم على المقار المبيع من نزاع بعد تسجيل عقد البيع ومن ثم فالحكم الصادر ضد البائع باختياره غير مآل لك العين المبيعة لا يعتبر حجة على المشتري الذي سجل عقد شرائه قبل صدور هذا الحكم ولم يخضع في الدعوى.

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على ما استخلصه من أن الطرفين قد علقا انعقاد العقد على الكتابة وأن العقد لم يتم

٢ — متى أغفل الحكم المطعون فيه

٤٨٨

٢٨ من أكتوبر ١٩٦٥

تمويض : قسمة يوه ، حكم ، تمويض ، تمويض ،
بيان عناصره ، محكمة موضوع .

المبادئ القانونية :

إن محكمة الموضوع متى بينت في حكمها عناصر الضرر المستوجب للتعويض فإن تقدير مبلغ التعويض الجائر لهذا الضرر هو بما تستقل به ما دام لا يوجد في القانون نص يلزم باتباع ما يدر معيته في خصوصية ، ولا تزيب عليها إذا هي قضت بتعويض أجمالي عن أضرار متعددة . ما دامت قد ناقشت كل عنصر منها على حدة وبينت وجه أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته . فإذا كان الحكم الابتدائي قد أوضح في أسبابه - التي أقرها الحكم المطعون فيه وأخذ بها - عناصر الضرر الذي لحق المطعون ضدهم بسبب خطأ الطاعنة ، وبين وجه أحقيتهم في التعويض عن كل عنصر ، فإن محكمة الاستئناف وقد رأت أن مبلغ التعويض المحكوم به لا يكفي في نظرها لجبر هذه الأضرار فرفعت إلى مبلغ أكبر لما صرحت به في حكمها من أن هذا

يبحث دفاع الطاعن المنصدين أفضلية عقده على عقد المطعون ضده لأنه أسبق تسجيلاً وأسدل للى الطاعن على خلاف الثابت في الأوراق أنه يستند في كسب ملكية الأرض محل النزاع إلى التقدّم المكتسب الطويل وألقى عليه عبء إثبات تملكه لها بذلك السبب ، ثم أسس قضاءه برفض دعوى الطاعن على مجرد إخفاقه في هذا الإثبات ، فإنه يكون قد مخالف القانون وشابه قصور في التسبب بما يستوجب نقضه .

٢ - ما دام أن عقد الطاعن يفضل عقد المطعون عليه لأسبقيته في التسجيل ، فإن الملكية تكون قد انتقلت - في الظاهر - إلى الطاعن بالامتنع ، فإذا ادعى المطعون ضده أنه كسب هذه الملكية بالتقدم ، فهذه من قبله دعوى مخالفة للظاهر من الأمر فعليه عبء إثباتها . ومن ثم يكون خطأ تأسييس القضاء برفض دعوى الطاعن على مجرد إخفاقه في إثبات ما هو غير مكلف قانوناً بإثباته .

طوبى ٣٣٠ لسنة ٢٠ في رئاسة ومجلسه السادة
الاساتذة خروفى اسماعيل ، وحافظ محمد بدوى ،
ومحمد صادق الرغيدى ، وجاسس حلى عبدالمجود ،
وسليم راشد أبو زيد المستشارين .

المبلغ هو ما تراه مناسباً لجبر تلك الأضرار؛
فإن في هذا الذي ذكرته ما يكفي
لتعليل مخالفتها لمحنة أول درجة في تقدير
التعويض .

ط ٣٤٦ لسنة ٣٠ في بداية السابعة .

٤٨٩

٢٨ من أكتوبر ١٩٦٥

نقد : د.ع . شرط فاسخ صريح . محكة موضوع
تفسير .

المبدأ القانوني :

لا يفترض القانون ألفاظاً معينة للشرط
الفاسخ الصريح ، وعلى ذلك فإن النص في
الاتفاق على ترتيب آثار الفسخ بغير حاجة
إلى تنبيه أو إنذار بمجرد حصول المخالفة
لشروط العقد ، يقوم مقام النص على الفسخ
بلفظه . فإذا كانت محكة الاستئناف قد

استخلصت من عبارات العقد أنية المتعاقدين
اتجهت عند تحريره إلى اعتباره مفسوخاً من
تلقاء نفسه عند إخلال الطاعنين (البائعين)
بالزامهما ، وبنت هذا الاستخلاص على
ماورد في العقد من عبارات فسرتها بأنها تفيد
الاتفاق على أنه في حالة تخلفهما عن الوفاء
بالزامهما يصبحان ملزمين برد ما قبضاه من
من المبيع الذي تخلفا عن تسليمه ، وذلك
بدون أي منازعة ولا حاجة إلى تنبيه أو إنذار ،
وهو أمر لا يترتب إلا على اعتبار العقد
مفسوخاً من تلقاء نفسه — وكان لا سبيل
لمحنة التقاضي على محكة الموضوع في هذا
التفسير ما دامت عبارة العقد تحتل المعنى
الذي أخذت به . فإن تكييف الشرط على
مقتضى هذا التفسير بأنه شرط فسخ فاسخ
يسلب المحكة كل ملطة في تقدير كفاية
أسباب الفسخ — هذا التكييف لا مخالفة فيه
للقانون .

ط ٤٥٠ لسنة ٣٠ في بداية السابعة

قَضَاءُ الْحَكَمِ الْأَدَارِيِّ الْعِلْمِيَّ

٤٩٠

٢ من يناير ١٩٦٥

١ — دامة : اجازة . ن ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ب — اجازة عارضة : ضوابطها .

ج — سبب طارىء : اذن غياب .

المبادئ القانونية :

١ — تسرى أحكام قانون الموظفين ٢١٠

لسنة ١٩٥١ في شأن الاجازات على موظفي
حياة الاداعة ، إذ لا يتوافر في شأنهم تنظيم
خاص مخالف

٢ — حق الموظف في الاجازة العارضة
ليس حقاً مطلقاً بل مقيد بمحدوده وضوابطه
المنصوص عليها قانوناً .

٣ — السبب الطارىء المسموح للاجازة
للعارضة ، هو السبب الذى لم يكن للموظف
ان يتنبأ بوقوعه سلفاً على وجه يتعذر منه

الحصول على اذن سابق بالغياب . فإذا قامت
فسخه من الوقت تمكن من الحصول على
إذن سابق بالغياب ، فإن الغياب في هذه
الحالة يعتبر اذعاعاً عن العمل دون اذن
يسوغ المعاملة التأديبية .

تسنى ١٣٧١ لسنة ٧ ق

٤٩١

٣ من يناير ١٩٦٥

تقرير سنوى : مبدأ سلوية التقرير . درجة كفاية .
مخالفات . سنوات سابقة .

المبدأ القانونى :

المخالفات التى وقعت في سنوات سابقة ،
لا أثر لها في تقدير درجة الكفاية في خيرة
السنة التى وقعت فيها .

تسنى ١٠٥٦ لسنة ٧ ق

٤٩٢

٢ من يناير ١٩٦٥

الختصاص : مجلس دولة . قضاء ادوى . هيئة عامة
لتنفيذ برنامج سنوات خمس للصناعة .

المبدأ القانوني :

الرابطة بين الحياة العامة لتنفيذ برنامج
السنوات الخمس للصناعة ، وبين موظفيها ،
من روابط القانون العام . ولا يؤثر في
مركزهم اللاتمي أن يكون التعيين بعقد عمل
فردى ، إذ ليس ثمة ما يمنع من استمارة
بعض الأحكام التي تنظم العلاقات المقدية .

طبق ٢٧٨ لسنة ٩ ق

٤٩٣

٩ من يناير ١٩٦٥

١- محاكمة : جنائية . ادوية . ترقية ق ٣١٠ لسنة
١٩٥١ . ق ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ب - نيابة ادارية : محاكمة تأديبية . احالة . ق
١٢٧ لسنة ١٩٥٨ .

ج - ترقية : حظرها .

د - احالة للمحاكمة الجنائية . امر احالة . قاضي
تحقيق . م . تشار الاحالة .

المبادئ القانونية :

١ - تحظر ترقية الموظف مدة إحالته إلى
المحاكمة الجنائية أو التأديبية ، وتصرى أحكام
هذه القاعدة في ظل قانون نظام موظفي الدوا
٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، والقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤
بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين .

٢ - الاحالة إلى المحاكمة إجراء قانوني
يتم بصدر قرار به من الجهة التي ناط بها
القانون هذا الاجراء والنيابة الادارية هي
وحدها منذ صدور القانون ١٧ لسنة ١٩٥٨
التي يصدر قرار الاحالة إلى المحاكمة التأديبية
وتعمل أمانة الدعوى التأديبية أمام المحكمة .

٣ - تعتبر الدعوى التأديبية مرفوعة
بايداع قرار الاحالة وأوراق التحقيق
سكرتارية المحكمة . ولا يجوز حظر الترقية
إذا كان الموظف يدور في فلك التحقيق ،
ولم يخرج عن مرحلته .

٤ - الاحالة إلى المحاكمة الجنائية يتم
بصدور أمر الاحالة من قاضي التحقيق أو
مستشار الاحالة ، أو بتكليف التهم بالحضور

٤٩٥

١٠ من يناير ١٩٦٥

- ١ - لائحة طبية : تبين . قرار مجلس وزراء ٨ من مايو ١٩٦٢ . عامل بومية .
- ب - عامل دائم : كشف طبي . إعفاء ضمني .
- ج - تبين : عامل . كشف طبي

المبادئ القانونية :

- ١ - شرط اللائحة الطبية للخدمة هو شرط جوهري للتعين في الوظيفة والاستمرار في الخدمة ، وقد رددت تعاليم المباشرة الصادرة في سنة ١٩٦٢ المتضمنة الأحكام التي وافق عليها مجلس الوزراء في ٨ من مايو ١٩٦٢ هذا الأصل بالنسبة لعمال اليومية الدائمين من قبل صدور كادر العمال .
- ٢ - عدم توقيع الكشف الطبي على العامل لا يعتبر بمثابة إعفاء ضمني منه ، وتساؤل العهد على التعيين دون استيفاء هذا الشرط لا يفيد الاعفاء منه .

- ٣ - نص التعاليم المالية على شرط اللائحة الطبية للخدمة كشرط لبقاء العامل في الخدمة ، يعتبر من الأمور المكملة لأحكام

أمام المحكمة المحققة من قبل النيابة العامة أو المعنى بالحق المدني .

طعن ١٤٣١ لسنة ٨ ق

٤٩٤

١٠ من يناير ١٩٦٥

تقرير سرى : كفاية ، تقديم ، تعديل بين رئيس المصلحة . ق ٧٣ لسنة ١٩٥٧ . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ م ٣١٠ م ٣١٠

المبدأ القانوني :

رئيس المصلحة تعديل تقدير الكفاية في التقرير السرى بعد وضعه ، تقديم على تقدير الرئيس المباشر والمدير المحلي ، محلا وليس على أساس الدرجات . وهو يتفق مع النظام المقرر بالقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل وللمادة ٣١ من القانون ٣١٠ لسنة ١٩٥١ . ويجب على الرئيس أن يصد رأيه بأسانيد تعزده ، إذا كان التقدير بدرجة ضعيف أو ممتاز .

قضية ١١٥٤ لسنة ٧ ق

٤٩٧

٦. من يناير ١٩٦٥

نظام : التزام ، مدته ، اكتمالها ، سقوطه ، مدته ،
تمسكه ، نظام عام . لاحظ : المالية الميزانية والحسابات
م ٥٠٠ . مرتب . مطالبة به حق مكتسب .

المبدأ القانوني :

الأصل أن اكتمال مدة الالتزام لا يرتب
بذاته سقوط الالتزام ؛ بل يجب تمسك
المدين به : إذ الأصل فيه أنه لا يعتبر من
النظام العام ، ولا تملك المحكمة أن تقضي
بالسقوط من تلقاء نفسها ، ما لم يرد نص على
خلاف الأصل ، كنص المادة ٥٠٠ من اللائحة
المالية للبيزانية والحسابات على أن الامايات
التي لم يطالب بها مدة ٥ سنوات تصبح حقا
مكتسبا للحكومة ، فإن للمحكمة من تلقاء
نفسها أن تقضي في هذه الحالة بالسقوط
وفقا لهذا النص . ورجوع الإدارة على
الموظف بمبالغ صرفت له دون وجه حق ،
لا يجبر للمحكمة أن تقضي بسقوط الحق
فيها بالنقادم ، دون طلب من ذي المصلحة .

طن ١٦٨٢ لسنة ٦ ق

كادر العمال ، ما لم يرد في أحكامه ما يتعارض
معه .

طن ١٣٦٢ لسنة ٢ ق

٤٩٦

١٠ من يناير ١٩٦٥

مدة — مبيع : كشف مرشحين ق ١٠٦ لسنة
١٩٥٧ .

المبدأ القانوني :

طلبات قيد من أجل قيد اسمه وحذف
اسمه من قيد بنهر وجه حق ، يجب تقديمها في
الميعاد المحدد بالمادة الخامسة من القانون ١٠٦
بسنة ١٩٥٧ في شأن العدد والمشايخ ، ومع
مراعاة الاجراءات التي فرضتها .

ورسال صاحب الشأن برقية إلى المدير
مستفسرا عما تم في شأن درج اسمه . بكشف
المرشحين ، لا يتضمن طعنا على ما انطوت
عليه الكشف من إسقاط اسمه ، ولا تعتبر
اعتراضا على مضمونها .

طن ٧٥٥١ لسنة ٦ ق

٤٩٨

١٧ من يناير ١٩٦٥

١ - استاذ فكري : تدين جامعة . لجنة لمية . انتاج على . مجلس جامعة . مجلس أعلى للبحوث .

ب - جامعة : ترقية . تدين . كفاية لمية .

المبادئ القانونية :

١ - مرجحات التعيين في وظيفة أستاذ ذي كرسى بالجامعة وهلاماته متروكة لتقدير سلطة التدين . ومهمة اللجنة العلمية الموط بها فخص الانتاج العلمى لا تعدى التحدو من توافر شرط الكفاية العلمية في المرشح ، ولا اعتداد بالعوامل بوجوب التقيد بترتيب المرشحين حسبما تضعه اللجنة العلمية . بحيث لا يملك كل من مجلس الجامعة أو المجلس الأعلى للجامعات أن يحيد عن عن مؤدوه . ومجلس الجامعة باعتباره سلطة التعين يملك التصدى بنفسه للوضع ، واتخاذ قرار فيه .

٢ - لا تكفى الكفاية العلمية للتعين في وظيفة أستاذ ذي كرسى بالجامعة ، بل هناك جوانب متعددة قد يرجح بها مرشحان التفضيل لمصلحة مرشح دون آخر .

ط١٢٠٢ لسنة ٨ ق

٤٩٩

٢٣ من يناير ١٩٦٥

١ - قرار ادارى : مشروع : محكمة . ادارية . طليا ، وقايتها .

ب - خطوط : تختبها . خبرة هيئة مضاهاة .

ج - محكمة : تحيد ، واية ، الزام به .

د - قضاء ادارى : رقابة . سبب .

المبادئ القانونية :

١ - رقابة محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية على القرارات الادارية ، ورقابة قانونية تساطها عليها لتتصرف مدى مشروعيتها من ضعف مطابقتها للقانون . والامر في ذلك هو عين الموضوع الذى تتناوله المحكمة العليا عند رقابتها القانونية لتلك الاحكام والقرارات .

٢ - عملية تحقيق الخطوط هي مجموع الاجراءات التى رسمها القانون لاثبات صحة الورقة الرسمية التى يذكرها الشخص المنسوب اليه صدورها منه . ووسيلة ذلك اليقنة والمضاهاة بواسطة أهل الخبرة في الخطوط .

٣ - لا التزام على المحكمة برأى الخبير الذى ادعته ، لأنها لا يمكن أن تقضى بغير ما

المبادئ القانونية :

١ - مهمة المحكمة الإدارية العليا هي أصالة التعقيب النهائي على الأحكام، واستثناء التعقيب على بعض القرارات الإدارية الصادرة من الهيئات التأديبية . وليس بدعا في التشريع أن يطمئن رأسا في قرار إداري أمام المحكمة الإدارية العليا ويجوز الطعن مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا في قرار مجلس تأديب هيئة الشرطة .

٢ - يجوز الاستعانة بأهل الخبرة في دور المحاكمة ، ويجب أن يحلف الخبير البين قبل أداء ما مورته ما لم يكن قد سبق له حلف البين لثبوته أمام المحاكم وفقاً للرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ . ويستتبع إغفال حلف البين بطلان المحكمة الذي يأتي على تقرير الخبير الذي لم يؤدها .

٣ - حق هيئات التأديب في الاستعانة برأي جهة فنية متخصصة في الكشف عن الحقيقة والوصول إلى الصواب ، لا تحول دونه تسمية تلك الجهة من ناحية التنظيم الإداري للوزارة التي أحالت الموظف إلى المحاكمة التأديبية .

ويمتنع الاستناد في ذلك إلى قواعد

تقتض هي به ويرتأح إليه ضميرها . واستخلاص قضائياتها ينبغي أن يكون استخلاصاً سائفاً عما أمرت به ، وما يكون في ملف الدعوى من مستندات وقرائن .

٤ - رقابة القضاء الإداري في مجال القرار الإداري تجدد حدها الطبيعي في التحقق عما إذا كانت النتيجة التي انتهى إليها القرار مستمدة من أصول موجودة أو غير موجودة مستخلصة استخلاصاً سائفاً من أصول تنتجها مادياً أو قانونياً ، أم لا .

طعن ٥١ لسنة ٨ ق

٥٠٠

٢٣ من يناير ١٩٦٥

١ - تأديب : محكمة إدارية عليا . اختصاص . قرار إداري ، طعن مباشرة أمام محكمة إدارية عليا . هيئة شرطة . مرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ .

ب - خبرة : بين ، محاكمة ٩٦ لسنة ١٩٥٢ .

ج - مرافعات : خبرة ، تسمية خبير لجنة آجال الموظف إلى المحاكمة .

د - بصلة : توأمان من بوضحة واحدة .

هـ - دستوري : حق نظام شكوى . حق تقديم عريضة . حق إنسان ، سلطة في مخاطبتها باسم جماعة . هيئة نظامية . مجلس اعتباري .

المبدأ القانوني:

يمنع على غير من توافر فيه التأهيل الخاص استحقاق الترقية إلى وظيفة متميزة .

فإذا حلت درجة في القسم الخاص بأمر الرصد ، فإنه لا يجوز ترقية إليها إلا من بين الموظفين التابعين لقسم المذكور ، لأنهم وحدهم الذين توافر فيهم الصلاحية المطلوبة .

فلا يتولى وظيفة كبير المراجعين بمصلحة الأرصاد الجوية إلا من تقلب في الوظائف الرصد الجوية .

طن ١٥ لسنة ٨ ق

٥٠٣

٢٤ من يناير ١٩٦٥

أ - ترقية : اختيار ٢١٠ ق ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ م
٤٠ ق ٧٣ لسنة ١٩٥٧ . لجنة مؤهل موظفين .
إساءة استعمال سلطة . أقدية .

ب - مؤهل دراسي : كفاية .

المبادئ القانونية :

١ - مقتضى تعديل الفقرة الثانية من

قانونية المرافعات المدنية والتجارية : لأن الاجراءات المدنية وضمت لمصلحة خاصة ، على خلاف الحال بالنسبة إلى اجراءات المحاكمة التأديبية .

٤ - التحويل على البعثات من أهم وسائل تحقيق شخصية الإنسان ، لما ثبت علمياً وعالمياً من عدم وجود شخصين لها بصمتان متماثلتان في الخطوط والمميزات ، حتى ولو كانا توأمين من بويضة واحدة .

٥ - حق العكس والتظالم يكفله القانون للناس كافة ، ويحميه الدستور على أنه من الحريات المتعلقة بمصالح الأفراد . ومرجع ذلك إلى حق تقديم المرائض في مختلف الدساتير التي تأدت بحقوق الإنسان . ولا تكون في لجنة السلطات باسم الجماعات إلا البعثات النظامية والأشخاص الاعتبارية .

طن ١٤٠٦ لسنة ٨ ق

٥٠١

٢٤ من يناير ١٩٦٥

وظيفة متميزة : ترقية إليها . وسدد . مصلحة اوصاد
جوية ، كبير مراقبون .

المبدأ القانوني :

اللياقة الطبية شرط جوهري للتعين والاستمرار في الخدمة ، وقد ورد هذا الشرط قرار مجلس الوزراء في ٨ من مايو ١٩٢٢ ، والتعليقات المالية الصادرة في عام ١٩٢٢ .

وبكون في عمله إنهاء الإدارة خدمة عاملاً الدائم لعدم توافر اللياقة الطبية ، ثم الحاجة بعمل مؤقت وأقل به .

ويجب أن يكون الاعفاء من شرط اللياقة الطبية بقرار صريح ، في الشكل المقرر ، من السلطة المختصة .

تطاول المهد على التعيين وتسوية الحالة لا يفيد بذاته الاعفاء .

طن ١٣٦٤ لسنة ٧ ق

٥٠٤

٣٠ من يناير ١٩٦٥

امتحان : غش . تأديب . في ٢١١ لسنة ١٩٥٣ .
في ٤٩٢ لسنة ١٩٥٤ . في ٣٩٩ . لسنة ١٩٥٦
دور ثان .

المبدأ القانوني :

الغاء الامتحان نتيجة غش الطالب ،

المادة ٤٠ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٠٩ بشأن نظام موظفي الدولة ، والقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، لا يلزم لجنة الموظفين مراعاة ترتيب الأقدمية فيما بين المرشحين للترقية بالاختيار

ولا الزام على لجنة شؤون الموظفين بأن تعمد لنفسها قاعدة أو معياراً تلتزمه عند إجراء الترقية بالاختيار . اكتفاء بتقدير كل حالة بخصوصها .

ولا يجوز النعي على اللجنة بأنها لم تلتزم ترتيب الأقدمية ، لأن في ذلك إضافة قيد رخص القانون اللجنة في التحال ٤٨ . ولا يكون الطعن في قرارات اللجنة إلزامياً إساءة استعمال السلطة ، إذ أقام الدليل .

ب - المؤهلات الدراسية وحدها ليست مدافعاً رجحان الكفاية في الترقية بالاختيار .

طن ٨٦٠ لسنة ٧ ق

٥٠٣

٢٤ من يناير ١٩٦٥

عامل يومية : تعين . لياقة طبية . قرار مجلس وزراء ٨ من مايو ١٩٢٢ ، مسجل دائم . مؤقت - وأقل .

والمالية . وليس للديانة الجامعية ذمة مالية ولا ميزانية مستقلة ولا تعتبر المدينة الجامعية وحدة قائمة بذاتها مستقلة عما سواها برؤاها ودرجاتها في تدرج هرمي . ولا يجوز القول بانقرضا من ذاية الأقدمية بجدول مستقل .

والترقية ، سواء في المدينة الجامعية أو في الإدارة العامة للجامعة ، تتم على أساس كشف أقدمية واحد لجميع الموظفين التابعين لها .

طعن ١٣٨١ لسنة ٧ ق

٥٠٦

٢١ من يناير ١٩٦٥

لخصاص : قضاء ادارى . راتب ، غنم ، استيفاء لدين . وقف غنم منازعة في راتب .

المبدأ القانونى :

يخص القضاء الإدارى بإيقاف الخصم من راتب الموظف ، ولو كان الخصم استيفاء ، لدين عليه ، باعتبار الدعوى منازعة في راتب .

طعن ٢٠٠٠ لسنة ٩ ق

أو محاولته الغش في . وحرماته من الامتحان التالى طبقاً لنص القانون ٧٠ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ٩٢ لسنة ١٩٥٤ وصدور القانون ٣٩٩ لسنة ١٩٥٦ ، بإلغاء الدور الثانى فى المرحلتين الاعدادية والثانوية بالعلم العام ؛ لا يسوغ حرمان من الغش امتحانهم - وفقاً نتيجة الغش ، من امتحان السنة التالية ، لم يصدر فى ذلك قرار من جهة الاختصاص « وكيل الوزارة » . ذلك أن الحرمان جرم تأديبى لا يحتمل التوسع فى تفسيره .

طعن ٢٩٠ لسنة ١٠ ق

٥٠٥

٣١ من يناير ١٩٦٥

مدينة جامعية : تنظيمها ، مجلس ادارتها . ترقية جامعية ، موظفوها .

المبدأ القانونى :

التنظيم الجديد للمدن الجامعية جعل المدينة وحدة من وحدات الجامعة متدرجة فيها ماليا وإدارياً ، ولا يتغير من ذلك بقا . مجلس لإدارة المدينة الجامعية مختص بالأعمال الإدارية

٥٠٧

٣١ من يناير ١٩٦٥

توقية : تمسك . تقرير بنوى بدرجة ضيف . ق
٣١٠ لسنة ١٩٥١ م ٣١

المبدأ القانوني :

تتعلق موظف في الترقية بناء على تقرير

سرى بدرجة ضيف ، يكون في السنة التي
قدم فيها ذلك التقرير لإذن المتعين التزام
حدود نص المادة ٣١ من القانون ٢١٠ لسنة
١٩٥١ وعدم مجاوزة نطاقه الزمني ، أو التوسع
في تفسيره .

لمن ١٣٤٥ لسنة ٧ ق

الجمهورية العربية السورية

٥٠٨

٦ من مايو ١٩٦٤

مدة خدمة سابقة: ضم قرار جمهوري ١٥٩ لسنة ١٩٥٨

المبدأ القانوني:

المقصود من اشتراط القرار الجمهوري ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ألا يترتب على ضم مدة الخدمة السابقة سبق الزملاء من يعملون في المصلحة أو الوزارة المعين فيها الموظف المستفيد من الضم؛ اعتبار الموظف المنقول من الكادر الأدنى إلى الكادر الأعلى تبعاً لنقل درجته وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من قانون موظفي الدولة، زميلاً لمن عين ابتداء بالكادر التالي، وضمت له مدة خدمة سابقة.

نص ٢٩٠ إلى ١٢ من مايو ١٩٦٤

٥٠٩

٦ من مايو ١٩٦٤

مؤسسة عامة: ذات طابع انصافي. مرتب احانة غلاء المعيشة. قسروا مجلس وزراء ٣٠ من يونيو ١٩٥٣ قرار جمهوري ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ قرار ١٠٨٠ لسنة ١٩٦١. تخفيض لسي.

المبدأ القانوني:

تسرى على موظفي المؤسسات العامة وعيالها، بالنسبة لاعانة غلاء المعيشة، أحكام النظم والقوانين السارية بالنسبة لموظفي الحكومة وعيالها، فيما لم يرد بشأنه نص خاص بها، وذلك بصيغة مستمرة دائمة، مالم يصدر تشريع خاص بالاغفاء من تطبيق هذه الفواعل أو من بعضها. وتطبيق ذلك على فئة معينة، يوجب تطبيقه كذلك.

ففي تطبيق قواعد إمانة غلاء المعيشة على موظفي وعيال المؤسسة المصرية التعاونية

٥١٢

٦ من مايو ١٩٦٤

١ - حامل نقاء : تعيينه ، درجة مقروءة لخرقه ،
كادر عمال القتال .

ب - مراقب : استرداد ما صرف بدون وجه حق .
توبة ملغاة . تسوية مخالفات القانون .

المبادئ القانونية :

١ - يستحق عمال القناء عند تعيينهم
الدرجات المقررة لخرقهم في كادر عمال
القتال ، دون ترخيص من جهة الإدارة .

وتختص اللجان المسككة لامتحانهم
لأننا كد من صلاحيتهم لخرقهم ، دون أن
يكون لها تقدير درجة أو أجر يربط عن
المقرر بالكادر .

فإذا قدرت اللجنة درجة غير مقررة
لجنة العامل ، كان تقديرها مخالفًا للقانون ،
وجاز سحبه في أي وقت .

٢ - لا يجوز استرداد ما صرف من
المرتب بدون وجه حق في حالة الترقية الملغاة
وذلك لاعتبارات العدالة ، وتأسيسا على قاعدة

٥١١

٦ من مايو ١٩٦٤

الأقدمية : موظف . نقل من كادر متوسط إلى كادر
عال ، في ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ م ٤/٤٧ - مامون صهي .
باحث اجتماعي .

المبدأ القانوني :

من حق الموظف المنقول من الكادر
المتوسط إلى الكادر العالي تبعا لنقل درجته
طبقا للمادة ٤٧/٤ من القانون ٢١٠ لسنة
١٩٥٩ بشأن التوظيف ، أن يستصحب
أقدميته في هذه الدرجة عند النقل ؛ أن تتحدد
طبيعة عمله السابق مع عمله الجديد .

ولا يتوافر هذا الشرط إذا كان عمل
الموظف المنقول من الكادر المتوسط معاونا
صحيا ؛ وعمله في الكادر العالي هو باحث
اجتماعي .

قضى ٤٨٤٤ في ٢٠ من مايو ١٩٦٤

صدور قرار الترقية نتيجة للقرار الساحب
الجزء ؛ فإن قرار الترقية يكون بذلك قد
أصبح غير مستند إلى أساس سليم من القانون
فيا تضمنه من تخلف الموظف الذى وقع
عليه الجواز ، ويجب سحبه .

قوى : ٤٧٢ لى من مايو ١٩٦٤

٥١٤

٦ من مايو ١٩٦٤

شركة : مكافأة إنتاج : بولس ، استقرارا .
على مكتب .

المبدأ القانونى :

تسرى أحكام مكافأة الإنتاج والبولس ،
المستحقة لموظفى الشركات وعملها دون
تفرقة بين ما هو مستقر منها وما هو غير
مستقر .

وليس فى عمل الاحتجاج بأن استقرار
هذه المكافآت أو المنع أو ثباتها يكسب حقاً
مكتسباً لا يجوز المساس به .

قوى : ١٠٠٤ لى ١٥ من نوفمبر ١٩٦٤

الغرم بالغرم ، مادام الموظف قد قام بعمل
الوظيفة المرفق عليها .

أما فى حالة التسمية التى سببت لخالفاتها
للانقون ، فإنه يجب الرد .

قوى : ٤٨٦ لى ٣٠ من مايو ١٩٦٤

٥١٣

٦ من مايو ١٩٦٤

ناديب : موظف ترقية . حرمان بمدة : صاحب .
لى ٢١٠ لسنة ١٩٥١ م ١٠٣ جواز .

المبدأ القانونى :

قرار وزير العدل بتخفيض الجواز الموقع
من رئيس محكمة على محضر خصم عشرة
أيام إلى ثلاثة أيام ؛ يعد سحبا لقرار رئيس
المحكمة بالجواز ، ويتصرف آثار القرار الجديد
إلى تاريخ صدور القرار الاول .

فإذا كان ة- ترتب على القرار المسحوب
عدم ترقية الموظف لعدم مضى المدة المنصوص
عليها فى المادة ١٠٣ المعار إليها عند الترقية ؛
فى حين تكون هذه المدة قد انقضت عند

٥١٥

٦ من مايو ١٩٦٤

تأمين اجتماعي : حاصل تأمين مختلط شركة
اسكندرية للتأمين . شركة اسكندرية للتأمين على الحياة
في ١٩ لسنة ١٩٥٥ . مرسوم بقانون ٣١٧ لسنة
١٩٥٢ . في ٦٢ لسنة ١٩٦٤ . شيخوخة .
مجزر . وفاة .

المبدأ القانوني :

تلتزم شركتنا اسكندرية للتأمين ،
واسكندرية للتأمين على الحياة ، بالاحتفاظ
للعاملين فيها بنظام التأمين المختلط المعتمد في
ظل القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بالقضاء صندوق
للتأمين وآخر الادخار للعمال الخاضعين
لاحكام المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .
وذلك بالإضافة الى التزامها بالاشتراك في
تأمين الشيخوخة والمجزر والوفاة ، طبقاً
للقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

تنوي : ٤٣٣ ، في ٢٣ من مايو ١٩٦٤

٥١٦

٦ من مايو ١٩٦٤

مجلس أمة : أمانته العامة ، موظفوها ، بدل طبيعة
عمل . قرار رئيس مجلس الأمة في ٢ من أغسطس
١٩٦٥ . موظف متدرب .

المبدأ القانوني :

قرار رئيس مجلس الأمة في ٢ من
أغسطس ١٩٦٥ بمنح بدل طبيعة عمل
للموظفين للأماليين بالأمانة العامة بالمجلس ،
لا يلتصق به الموظف بمجلس الأمة المتدرب
للعمل خارجه ، فلا يستحق هذا البديل في
ضوء الحكمة من تقريره .

تنوي : ٤٠٠ في ١٤ من مايو ١٩٦٤

٥١٧

٦ من مايو ١٩٦٤

ضابط احتياط : بدلات وطبقة . في ٢٣٤ لسنة
١٩٥٩ م ١٣١ في ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ . طبعة عمل .

المبدأ القانوني :

تتحمل الحكومة والمؤسسات العامة
كامل رواتب ومبوضات وأجور المستدعين

من أرائهم ومنشآت .

ولا تأتزم الحياة بأداء مقابل عن هذا
الانتفاع : سواء في الفترة السابقة على تأميم
الشركة ، أو اللاحقة عليه .

فتوى : ٥٥٤ في ٢١ من يونيو ١٩٦٤

٥١٩

٠ : من مايو ١٩٦٤

جامعة : تدرّس ، عضو ، تعيينه . سلطة وصائية .
في ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ . وزير تعليم عال ، مجلس
جامعة ، قراراته ، رقابة عليا .

المبدأ القانوني :

السلطة الوصائية على قرارات مجلس
الجامعة التي خولها القانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٨
بشأن تنظيم الجامعات ، لوزير التعليم العالي ،
تشمل الرقابة على التحقق من مطابقة القرار
لل قانون ، واستهدافه المصلحة العامة .

فإذا قامت اعتبارات لم تكن تحت نظر
مجلس الجامعة عند إصداره لقرار . تعيين
أحد أعضاء هيئة التدريس ؛ فإن للوزير في
حالة الاعتبارات التي تقطع في بطلان التعيين
أو تحجّاب المصلحة العامة ، حق رفض التعيين

منها كضباط احتياط عن مدد دعوتهم
للخدمة بالقوات المسلحة . وذلك وفقاً للادة
٣١ من القانون ٢٣٤ لسنة ٩٥٠ في شأن
قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات
المسلحة .

ويستحق المستعرون منها كضباط
احتياط ، كل المقررات المالية المقررة
لوظائفهم الأصلية ، بما فيها بدلات طليعية
العمل التي كانوا يتقاضونها في هذه الوظائف ،
ويؤكد ذلك ، تعديل المادة ٣١ سالفة
الذكر ، بالقانون ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ .

فتوى : ٤٠٢ في ٦ من مايو ١٩٦٤

٥١٨

١٠ من مايو ١٩٦٤

هيئة قناة السويس : شركة باوخر خديوية . ق ٤١ ،
لسنة ١٩٦٢ .

المبدأ القانوني :

تقوم هيئة قناة السويس بالإشراف على
شركة البواخر الخديوية ، طبقاً للمادة الثالثة
من قانون ٤١ لسنة ١٩٦٢ .
وتتفع الحياة بورش الشركة وما يقبها

في خلال الميعاد المقرر لتصديقه .

أما إذا كانت الاعتبارات لا تقطع فيها تقدم ، فإن للوزير إعادة القرار إلى مجلس الجماعة ، ليعيد بحث موضوعه في ضوء الاعتبارات الجديدة .

وتقطع هذه إعادة الميعاد التصديق المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون سالف الذكر .

دوى : ٥٥٥ في ٢٦ من مايو ١٩٦٤

٥٢٠

٢٠ من مايو ١٩٦٤

١ - تسمية مساهمة الحكومة في الشركات والمنشآت في ١١٨ لسنة ١٩٦١ .

ب - لجنة تقييم اختصاصها . قراراتها ، نهائية . سلطة تنفيذية .

المبادئ القانونية :

١ - القانون ١١٨ لسنة ١٩٦١ ، بشأن تقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس

مال الشركات والمنشآت الواردة بالجدول المرافق له ؛ يقتضى دخول كل الحقوق والالتزامات المتعلقة بأسماءتخلل هذه المبروعات قبل نفاذ هذا القانون ، ضمن مقومات عناصر رأس مالها .

ب - الاختصاصات المنوطة بالجان التقييم ، وفقا للقانون ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت . ونص القانون على اعتبار قرارات الجان التقييم نهائية لا تقبل الطعن عليها ، مقصور على القرارات التي تصدرها اللجنة في حدود اختصاصها وطبقا لسلطتها التقديرية .

فإذا خرجت اللجان عن هذه الحدود وأفتأت على ملطة الشارع ، صار قرارها معدوماً ، يجوز تصحيحه في كل وقت .

دوى : ٤٨٧ في ٣٠ من مايو ١٩٦٤

٥٢١

٢٠ من مايو ١٩٦٤

شركة = إبداعات رؤوس أمواله منسوبة . أعضاء . شريك متضامن في ١٤ لسنة ١٩٦٩ م ٤٩١ .

المبدأ القانوني :

الإعفاء الضريبي اللازم للمعيشة وللأهباء
العائلية ، الذي نصت عليه المادة ٤١ من
القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بقولها : « يعفى
من الضريبة الأفراد والشركاء في شركات
التضامن ؛ يسرى على كل فرد من
الأفراد المكونين لشركة تضامن ، وإن
لم يثبت له وصف الشريك لميب في تكوين
عقد الشركة بسبب قصر أفرادها .

قوى : ٤٨٢ لى ٢٠ من مايو ١٩٦٤

٥٢٢

٢٠ من مايو ١٩٦٤

صندوق تأمين : عهد ، هبات أدوات ، أربابها ،
ضائهم ، عجز ، خسارة ، مسؤولية الصندوق ، سيارة
حكومية سائق ، مسؤولية من تلف .

المبدأ القانوني :

مسؤولية صندوق التأمين الحكومي
لتضامن أرباب العهد ، تنصب بالنسبة إلى
عهدة المهمات والأدوات ، على العجز وحده
دون سائر حالات الخسارة المادية من تلف
أو عيب طبقاً لصريح نص لائحة إنشائه :
فلا يكون الصندوق مسؤولاً عما يصيب
السيارات الحكومية من تلف بسبب إهمال
مراقبيها .

قوى : ٤٥٠ لى ٢٥ من مايو ١٩٦٤

ملحق

المعد الخامس السنة السابعة والأربعون

مصطلحات قانونية

القانون البحري والقانون الدولي الخاص

مصطلحات القانون

التصادم الخطأ Abordage fautif

التصادم الذي يحدث بسبب خطأ أحد الرباين سواء أكان خطأ عمدياً أو مجرد تقصير أو إهمال .

التصادم النهري Abordage fluvial

التصادم الذي يقع في النهر أو في المياه الداخلية بصفة عامة .

التصادم القهري Abordage fortuit

التصادم الذي يحصل من فعل لا يمكن توقعه أو تجنبه أو التغلب عليه .
التصادم في أعالي البحار

Abordage en haute mer

التصادم الذي يقع خارج المياه الإقليمية أي في مياه ليست خاضعة لسيادة دولة من الدول .

ملحقات السفينة Accessoire du navire

يقصد بها ما اتصل بوعائها أو انفصل عنه وكان لازماً أو مفيداً للملاحة السفينة واستغلالها كقوارب النجاة والمراسي .

ترك السفينة Abandon du navire

نظام يحدد مسؤولية مالك السفينة عن أخطاء الربان والطاقم أو التابعين البحريين بصفة عامة فيكون لمالك السفينة أن يدفع في مواجهة الدائنين بترك السفينة وأجرة النقل عن الرحلة التي نشأ فيها الدين فتقتصر مسؤوليته في حدودهما .
التصادم

Abordage ou abordage maritime

ارتطام عائمتين إحداهما سفينة وذلك بغض النظر عن المياه التي يقع فيها الارتطام سواء كانت بحرية أو داخلية .

التصادم الملتبس Abordage douteux

التصادم الذي لا يمكن نسبته إلى سبب من الأسباب المعينة مثل القوة القاهرة أو خطأ أحد الرباين أو خطئهما المشترك .

التصادم بخطأ مشترك

Abordage par faute commune

التصادم الذي ينشأ بسبب خطأ كل من الرباين .

سند جنسية السفينة
 L'acte de nationalité du navire
 الشهادة الدالة على تمتع السفينة بجنسية دولة معينة .
 سند ملكية السفينة .
 L'acte de propriété du navire
 الشهادة الدالة على ثبوت ملكية السفينة لشخص أو أشخاص معينين .
 إدارة الجمارك
 Administration des douanes
 إحدى سلطات الميناء التي تصرف الامور الجمركية .
 تأجير السفينة لأجل
 Affrètement au mois ou à temps
 هو استئجار السفينة مع اشتراط الوفاء بالاجرة على أساس مدة الاستعمال وليس على أساس الطن أو الحمولة .
 التأجير الجزئي للسفينة
 Affrètement, p. rtiel,
 الحالة التي ينصب فيها التأجير على جزء من السفينة .
 تأجير السفينة من الباطن
 Affrètement, sous-,
 (أنظر : Sous-affrètement)
 التأجير السكلي للسفينة
 Affrètement total
 الحالة التي ينصب فيها التأجير على السفينة كلها .

ملحقات السفينة وملحقات الاجرة
 Accessoires du navire et du frét
 هي التي ينصب عليها الامتياز كما ينصب على السفينة . وهذه الملحقات عبارة عن التمويضات أو المكافآت المستحقة لمالك السفينة عن الرحلة التي تشأ في خلالها الدين المضمون بالامتياز على اعتبار أن هذه التمويضات أو المكافآت تمثل عناصر اقطعت أو عناصر يجب إضافتها إلى الثروة البحرية كالتمويضات المستحقة للمالك عن الاضرار المادية التي لحقت بالسفينة ولم يتم إصلاحها .
 أما ملحقات الاجرة فهي ما تستحقه السفينة من تعويض بسبب مافاتا من الاجرة كلها أو بعضها .
 حوادث الملاحة
 Accidents de navigation
 الوقائع أو الاحداث التي تحصل من السفينة أو عليها في أثناء الملاحة البحرية وينشأ منها ضرر يلزم تعويضه كالتصادم .
 مقابلة الشحن والتفريغ
 Acconage
 هي عملية وضع البضاعة على ظهر السفينة أو إزالتها منها .
 مقاول الشحن والتفريغ
 Acconier
 هو الشخص الذي يتعاقد مع الشاحن أو المرسل إليه على شحن البضاعة على السفينة أو تفريغها منها في مقابل أجر معين

المجهز غير المالك	مسئأجر السفينة
Armateur non propriétaire	الشخص الذي يبرم عقد إيجار السفينة مع المالك .
من يقوم بأمر نيابة عن مالك السفينة ، ويسمى المجهز غير المالك أو المجهز المدير .	التابعون البريون
مثل قانوني للمجهز	الموظفون والعمال الذين يرتبطون مع المجهز
Armateur, représentant légal de le,	يقعد عمل في البر لخدمة أغراض سفر السفينة
(انظر :	كأمين السفينة ووكيل الفرع .
Représentant légal de l'armateur)	أدوات السفينة
تجهيز السفينة	Les agrès d'un navire
Armement du navire	الأشياء التي تفرم لاستخدام السفينة كالشراع
إعداد السفينة للاستئثار وتزويدها بما يلزمها من أدوات ومهمات ومؤن وملاحين .	والجبال وغيرها .
الرص	الإعانات والمساعدات
Arrimage	Allocations et subventions
هو وضع البضاعة في الأماكن المعدة لها في السفينة بطريقة تكفل سلامتها وسلامة غيرها من البضائع المشحونة .	المبالغ التي تمنحها الدولة للمالك السفينة
ميناء الوصول	ولا تعتبر هذه الإعانات والمساعدات من ملحقات السفينة التي تضمن الوفاء بالحقوق المتأثرة .
Arrivée, port d'	رابط
(انظر	الحبل الذي يستخدم في ربط السفينة .
Port d'arrivée	مجهز السفينة
Assistance aux biens	الشخص الذي يقصوم باستئثار السفينة
هي المعونة التي تقدم السفينة وما عليها من مشحونات .	وتزويدها بما يلزمها من أدوات ومهمات ومؤن وملاحين .
التجطة البحرية	و قد يكون مجهز السفينة هو مالكها ويسمى المجهز المالك :
Assistance maritime	(Armateur propriétaire.)
هي المعونة التي تقدم لمنشأة لتدارك خطر دائم إذا جرت على تقديم هذه المعونة زوال الخطر أو الحد من أهميته . ولا تكون المساعدة	

خبراء تسوية الخسارات	بحرية إلا إذا كانت المنشأة التي قدمت المعونة
Avaries, commissaires d, ou d'spacheurs	أو المنشأة التي تلقت المعونة سفينة بصرف
(انظر	النظر عن المياه التي وقع فيها ذلك بحرية
(Commissaires d'avaries ou d'spacheurs	أو داخلية .
الخسارات العامة	نجدة الأشخاص
Avaries communes ou avaries grosses	Assistance aux personnes
هي الخسارات التي تتحملها السفينة والبضائع	المعونة التي تقدم للأشخاص وتوجب
بسبب التضحية التي قام بها الربان من	معامدة بروكل الخاصة بالمساعدة البحرية
أجل المحافظة على السلامة العامة من الخطر	على ربان كل سفينة بقدر ما يكون ذلك في
المشترك الذي كان يهدد كل عناصر الرسالة	استطاعته بدون أن يعرض سفينته أو طاقها
البحرية .	خطر جدي أن يقدم مساعده لكل شخص
شرط الإعفاء من الخسارات العامة	يوجد بالبحر تحت خطر الهلاك ولو كان من
Avaries ou Communes, clause franc d'	الأعداء (المادة ١١) .
(انظر	رفض النجدة
(Clause franc d'avaries ou communes	Assistance, refus de
المساهمة في الخسارات العامة	(Refus d'assistance (انظر
Avaries Communes, contribution aux.	مكافأة النجدة
(انظر	Assistance, rémunération de la
(Contribution aux avaries communes	(انظر
Avarie - dommage الخسارة المادية	(Rémunération de l'assistance
هي التضحية التي تصيب السفينة أو البضاعة	النجدة من البر
لدفع الخطر كقالة السلامة العامة .	معونة تقدم من شخص أو أشخاص في البر
Avarie - frais الخسارة التقديرية	السفينة لتدارك خطر داهم والراجع أيا تعتبر
هي المبالغ التي يتفهمها الربان لدفع الخطر	مساعدة بحرية على الرغم من أن المعونة لم تقدم
كقالة السلامة العامة .	للسفينة من منشأة أخرى .
الخسارات العامة	سلطات الميناء
Avaries grosses ou avaries communes	السلطات التي تدير الميناء وتضبط سير
(Avaries communes (انظر	العمل فيه .

Bord, livre de	دفتر السفينة	الحسارات الخاصة
(Livre de bord :	(انظر :	Avaries particulières
Bord, la police du,	أمن السفينة	هي أضرار أصابت السفينة أو البضاعة
(La police du bord :	(انظر :	أو مبالغ أنفقها الريان ولا شأن لها بالسلامة العامة وذلك إذا لم يكن هناك خطر يهدد الشاحنين والمجهر على السواء ولذلك يتحملها من أصابه الضرر وحده ومثلاً أن تكسر العاصفة سلم السفينة أو تلفت الأمطار جائباً من البضاعة .
Cabotage	الملاحة الساحلية	الهلاك والنف
	هي الملاحة التي تتم بين الموانئ الوطنية .	Avaries, pertes et,
Cabotage, grand		(Pertes et avaries
(Grand cabotage :	(انظر :	انظر
	الملاحة الساحلية الصغرى	تسوية الحسارات
Cabotage, petit		Avaries réglement de, ou dispache
(Petit cabotage :	(انظر :	(Règlement d'avaries ou dispache
		انظر
Capitaine	ربان السفينة	أخطاء الريان
	هو عميد الملاحين فيها .	Barateries du capitaine
	وظائف الريان	هي أفعال يرتكبها الريان في ملاحة السفينة وقيادتها ويسأل عنها المجهر والريان .
Capitaine, fonctions du		Bateau
(Fonctions du capitaine :	(انظر :	مركب
	البضائع المهربة	منشأة تخصص للقيام بالملاحة الداخلية .
Cargaison clandestine		وهي المراكب النهرية
هي الأشياء التي شحنت على السفينة بدون إذن من الناقل وحكم هذه البضائع في حالة الحسارة العامة أنها تتمتع بتصليبها منها إذا نجحت في حين أنه لا يكون لأربابها المطالبة بشيء إذا حصلت تصليبها .		Bateaux de rivière, hypothèque des
		(Hypothèque des bateaux de rivière
		انظر
		سفينة حربية
		Bâtiment de guerre ou
		naviro de guerre ou Vaisseau
		سفينة مسلحة معدة للأعمال الحربية ،

رئيس الرسالة البحرية	أمين المحولة
Chef de l'expédition maritime	La Cargaison, consignataire de
يقصد به الرابح .	(انظر : Consignataire de la cargaison)
تعويض العطل	شهادة السلامة
Chômage, frais de	Certificat de sécurité
(Frais de chômage انظر)	شهادة يجب على الرابح الحصول عليها قبل
ترتيب الامتيازات البحرية	السفر ، زيادة على ترخيص الملاحة إذا كانت
Classement des privilèges maritimes	السفينة معدة لنقل المسافرين متى تثبتت جهة
هو بيان أولويتها فيما بينها .	الإدارة من توافر شروط السلامة المنصوص
الترتيب بالرحلة	عليها في القوانين أو الأوامر .
Classement par voyage	سفينة الإرشاد
يقصد منه النظر إلى الحقوق الممتازة التي	Chaloupe du pilote ou Navire de pilote
نشأت في خلال الرحلة الواحدة على أنها قائمة	السفينة التي يستعملها المرشد في إدخال
بذاتها ومستقلة عن غيرها من الحقوق الممتازة	السفن إلى الميناء أو إخراجها منه .
التي نشأت في رحلة أخرى إذا تقررت الأولوية	الشحن على سطح السفينة
بين الرحلات ابتداء وذلك قبل تقرير الأولوية	Chargement en pontée
بين الحقوق الممتازة التي تدخل في رحلة معينة .	يقصد منه الحالة التي توضع فيها البضاعة
تصنيف السفن	على ظهر السفينة لا بداخلها ، والأصل أن ذلك
Classification des navires	لا يجوز إلا في بعض أحوال محددة أو بشرط
يقصد منه تقديرها من حيث جودة عاماتها	موافقة الشاحن على ذلك .
ومئات بنائها وقوة محركها ودرجة اتساعها	الشحن في المواين
وعمرها ومدى صلاحيتها للملاحة .	Chargement sur allèges
شركات تصنيف السفن	هو وضع البضاعة فيها من أجل توصيلها
Classification (des navires), Sociétés de	إلى السفينة .
(Sociétés de Classification انظر)	
Clause fob	شرط القوب
الشرط الذي يتحمل البائع بمقتضاه المخاطر التي	Charter, time
تعمل البضاعة المبيعة لحين وضعها على ظهر السفينة .	(Time Charter انظر)

أمين الحولة	شرط الإخلاء من الحوادث العامة
Consignataire de la carg. ison	Clause franc d'avaries ou communes
هو الشخص الذى يعمل لحساب أرباب البضائع فى الميناء فيسلم البضاعة من الريان أو من أمين السفينة يفرزها ويقومها من أجل التحقق من سلامتها كما يتخذ الإجراءات اللازمة المحافظة على حقوق أربابها ويدفع الرسوم الجركية الواجبة عليها إلى غير ذلك مما يقوم به المرسل إليهم عادة .	شرط رد فى عقد النقل ويعنى التأق بمقتضاء من تحمل أى نصيب فى الخسارة العامة التى أصابت البضاعة .
أمين السفينة	شرط الوضع تحت الراوع
Consignataire du navire	Clause sous palan ou prise en charge
هو الشخص الذى يعمل لحساب المجهز فى الميناء ويقوم بالخدمات التى تلام السفينة فى أثناء وجودها فى الميناء كتزويدها بالوقود اللازم لسفرها ، وبذلك لا تعطل السفينة البقاء فى الميناء وقتاً طويلاً يعطل استغلالها .	الشرط الذى يتحمل التأق بمقتضاء المخاطر التى تحمل البضاعة المنقولة من وقت وضعها تحت روافع السفينة .
البناء المباشر	التصادم فى البحر
Construction par économie	Collision en mer
فيه يقوم الباقى لحساب نفسه بكل العمليات التى يستوجبها بناء السفينة وهو ما يقتضى إبرام طائفة من العقود يتعلق بعضها بتأجير المهندسين والصناع والعمال للقيام بخدمات معينة والبعض الآخر خاص بشراء الأدوات والمهمات والتمانات اللازمة للبناء .	التصادم إذا وقع فى مياه البحر .
البناء بالمقاولة	رئيس السفينة
Construction à forfait ou à l'entreprise	Commandant du navire
هى الحالة التى فيها يعهد الشخص إلى فرد أو شركة ببناء سفينة ذات مواصفات معينة	اصطلاح يطلق على الريان .
	خبراء تسوية الخسائر
	Commissaires d'avaries ou dispacheurs
	هم أشخاص متخصصون يتولون تحصيل حصة كل واحد من الشاحنين أو مالك السفينة فى الخسائر العامة .
	فصل الملاحين
	Congédiement des marins
	هو الاستفتاء عن خدماتهم ويكون ذلك فى حالة وجود مسوغ مشروع .
	سند الشحن
	Connaissement
	الوثيقة الدالة على تسليم الريان للبضاعة المنقولة كما أنه يثبت وجود عقد النقل .

<p>الدائنون المتروك لهم Créanciers abandonataires هم الدائنون الذين يجوز لمالك السفينة أن يتمسك في مواجهتهم بتحديد مسؤوليته وهم الدائنون الذين نشأت ديونهم من استغلال السفينة ويسبب أخطاء التابعين البحريين كالربان وسائر الطاقم .</p>	<p>مقابل مبلغ من النقود بحيث يقوم المقاول بشراء الأدوات المطلوبة والتعاقد مع المهندسين والإشراف على عملية بناء السفينة وتسليمها في الميعاد المنق عليه . المساهمة في الخسائر العامة Contribution aux avaries Communes هي تحصل نميب من المصروفات التي أنفقا الربان أو من تعويض الأضرار التي أصابت البضاعة أو السفينة إذا حصل ذلك كفالة السلامة العامة .</p>
<p>إدارة الجمارك Douanes, administration des (انظر : Administration des douanes)</p>	<p>سفينة مملوكة على الشيوع Copropriété, navire en . (انظر : Navire en copropriété)</p>
<p>نقل الملكية في سجل السفن Douane, la mutation en (انظر : La mutation en douane)</p>	<p>درجة السفينة Cote يقصد منها المرتبة التي تعطى للسفينة في حالة تقديرها بمعرفة أهل الخبرة وهم في الغالب من الشركات المتخصصة فيقال سفينة من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة .</p>
<p>القانون الإداري البحري Droit administratif maritime قانون يحكم العلاقة بين الأشخاص القائمين بالاستغلال البحري من جانب وجه الإدارة من جانب آخر كالتواعد المتعلقة بتفتيش السفينة عند دخولها الميناء ، وتقديم التقرير البحري إلى جهة الإدارة ، والحصول منها عند الإفلاخ على ترخيص الملاحة وشهادة السلامة .</p>	<p>الحقوق البدئية Créances de rattachement حقوق تقرر للحالك لتعويض الأضرار المادية التي أصابت السفينة أو تعويض خسارة أجرة النقل ويكون الدائنين المتروك لهم حق التنفيذ عليها على اعتبار أنها حلت محل أحد العناصر الداخلة في الثروة البحرية التي يجوز تركها لتحديد مسؤولية مالك السفينة .</p>
<p>القانون التجاري البحري Droit commercial maritime مجموع القواعد التي تنظم التجارة البحرية .</p>	<p></p>

ذلك عادة في حالة ما إذا نص في عقد النقل على حق الرهان في البضائع المتلفين إذا لم يتقدم المرسل إليه البضائع البضاعة في مدة معينة من وصول السفينة .
عجز الطريق

Piçhet ou freinte de route

النقص الذي يصيب البضاعة المنقولة عادة متى كان وقوع هذا النقص أمراً طبعياً . يجب النقل كما هو الحال بالنسبة للنقص الذي يحصل من تبحر جزء من البضاعة المنقولة .

Deficissement التخلي عن السفينة
هو نظام بحري يجرى لمالك السفينة المؤمن عليها التي أصيبت بأضرار جسيمة تقل ملكية السفينة أو الباقي منها للمؤمن من أجل الحصول على مبلغ التأمين .

Départ, port de ميناء القيام
(Port de départ) (انظر .)

الخسارة البديلة

Dépenses substituées

هي المصاريف التي ينفقها الرهان بعد وقوع الخسارة من أجل تجنب السفينة تحمل مصاريف أكبر كما إذا انكسرت السفينة ولم يشأ الرهان إصلاحها في الميناء الذي توجد بالقرب منه بل أقر قفطها إلى ميناء آخر يكون إصلاحها فيه أقل كلفة . فيكون الرهان قد ضحى بمصاريف القفط لأنها أقل من الفرق في تكاليف الإصلاح . والأصل أن

القانون الدولي الخاص البحري

Droit international privé maritime
مجموعة القواعد التي تبين الحلول الواجبة الاتباع في النزاع بين التشريعات البحرية المختلفة في حالة وجود علاقة قانونية ذات عنصر أجنبي .

القانون الدولي العام البحري

Droit international public maritime
مجموعة المبادئ التي تبين الحلول لقض الخلافات التي تنشأ بين الدول بسبب الملاحة البحرية كالقواعد المتعلقة بحرية الملاحة وقواعد السير في البحار والمياه الإقليمية والحصار البحري وغيرها .

Droit maritime القانون البحري
مجموع القواعد التي تنظم الملاحة البحرية .
القانون البحري الخاص

Droit maritime privé
القانون الذي ينظم القانون التجاري البحري والقانون الدولي الخاص البحري .

القانون البحري العام

Droit maritime public

القانون الذي ينظم القانون الدولي العام البحري والقانون الإداري البحري والقانون الجنائي البحري .
التفريع التلقائي .

Déchargement d'office

هو قيام الرهان بتفريع البضاعة في ميناء الوصول دون أن يطلب بذلك من أحد ويكون

Droits de port رسوم الميناء
هي مبالغ يدفعها المجرى إلى الإدارة لدخول
السفينة في الميناء على أساس تعريفه معينة بقدر
حولة السفينة.

Droits de tonnage رسوم الحولة
هي مبالغ يدفعها المجرى إلى الإدارة لرسومه
في الميناء ويقدر هذا الرسم على أساس حولة
السفينة.

تشغيل الملاحين

Engagement des matelots ou marins
يقصد من ذلك توظيف الملاحين خدماتهم
لمجرى السفينة أو لربانها في مقابل الحصول على
أجر ويكون ذلك بعقد تشغيل الملاحين أو عقد
العمل البحري الذي يطلق عليه :
(contrat d'engagement des matelots ou
des marins)

خرق عقد العمل البحري

Engagement, rupture du contrat d'
(انظر Rupture du contrat d'engagement)

Les épaves حطام السفينة
هي البقايا التي تخلفت من السفينة بعد غرقها
أو إصابتها.

Equipage رجال الطاقم
= Gens de mer رجال البحر
(انظر Gens de mer)
تمد الملاحين

Equipage, les principaux de l'
(انظر : Les principaux de l'équipage)

مصاريف القطر لا تعتبر من الخسارات العامة
ولكنها تصبح كذلك متى كان الغرض منها
أن تحمل محل جزء من تكاليف الإصلاح
وهي من الخسارات العامة

Désarmement فض تجهيز السفينة
يقصد به حالة انصراف الملاحين من العمل
في السفينة بعد وصولها عند انقضاء رحلتها .
الإدارة الفنية السفينة

La direction technique du navire
هي التي تستوجب اتباع القواعد الملاحية
المتعارف عليها في تسيير السفينة وفي أثناء
رسوها كاتباع خطوط ملاحية معينة أو استعمال
الإشارات الضوئية أو الصوتية وغير ذلك .
مكافأة اختصار ميعاد الشحن أو التفريغ

Dispatch money
هي مبلغ يستحقه الشاحن أو المرسل إليه
إذا تمكن من شحن البضاعة أو تفريغها
في أقل من المدة المقررة للشحن أو التفريغ
سواء بمقتضى العقد أو العرف . ويكون منح
هذه المكافأة في مقابل الوقت الذي أمكن
السفينة استغلاله .

القانون الجنائي البحري

Droit pénal maritime
قانون يحدد الجرائم المتعلقة بالملاحة البحرية
ويقرر نياتها - رائم التي يرتكبها رجال السفينة
باعتبارهم وجرائم المقررة في قانون
تسجيل السفن .

Feux de position العلامات الضوئية
علامات من الضوء تركبها السفينة في أماكن معينة منها ويكون لها ألوان مختلفة على حسب ما هو مقرر في قواعد السير في البحار .
Fotte commerciale أسطول تجاري
عدد من السفن معد للتجارة البحرية .
Fob, clause شرط القوب
(Clause fob انظر)
وظائف الربان
Fonctions du capitaine
هي الأعمال التي يقوم بها الربان في السفينة وتعلق هذه الأعمال بإدارة السفينة وتسييرها كما أن الربان يمثل السلطات العامة والشاخصين والمجهز على السواء .
Fortune de mer الثروة البحرية
هي تتألف من السفينة وأجرة النقل الخاصة برحلة معينة .
الآخطار البحرية
Fortunes de mer, ou risques de mer
هي الحوادث التي تقع في البحر كالضاد والحسارات البحرية والأحداث التي تسوجب تقديم المساعدة أو الإنقاذ السفينة أو للبضاعة أو لها معاً .
Frais de chômage تمويض الشغل
هي المبالغ التي يستحقها المجهز بسبب ما فاتته من كسب من جراء عدم تمكنه من استغلال السفينة إبان إصلاحها .

Equipage, rôle de قائمة أسماء البحريين
(Rôle d'équipage انظر :)
Etat hypothécaire قائمه بيان الرهون
سجل يحتفظ به الربان في السفينة يبين فيه بإيجاز الرهون التي ترتبت على السفينة وتواريخها .
Expédition maritime رسالة بحرية
هي السفينة والبضاعة المشحونة عليها بما يكون معرضاً للآخطار البحرية في أثناء السفر .
رئيس الرسالة البحرية
Expédition maritime, chef de l'
(Chef de l'expédition maritime انظر :)
Faa, Vente, بيع الفاس
(Vente, Faa, انظر)
Faute commerciale خطأ التجاري
الخطأ الذي يرتكبه الربان في المحافظة على البضاعة المنقولة كما إذا ترتب الضرر على وضع البضاعة المنقولة في غير الأماكن المخصصة لها .
الخطأ الملاحي
Faute nautique
الخطأ الذي يرتكبه الربان أو التابعون للبحريون بصفة عامة في إدارة السفينة وتسييرها .

أجرة المسافة التى قطعت	Frais de pilotage رسوم الإرشاد
Frêt de distance	هى المبالغ التى يلتزم بها بحمل السفينة فى مقابل خدمات المرشد عند دخول السفينة وغرونها من منطقة الإرشاد.
هى جزء من أجرة نقل البضاعة بقصد الطريق الذى قطعت السفينة ، ولا يستحق الناقل أجرة كاملة ويقصر على أجرة المسافة التى قطعت إذا لم تتمكن السفينة من إتمام الرحلة والوصول إلى الوجهة المقصودة .	مصاريف التعميم
Frêt de l'ajoute	Frais de réflouement
الاجرة الصافية	هى المبالغ التى ينقها الربان لتسيير السفينة إذا جنحت .
هى المبالغ التى يقتضيها المجهز من المسافرين أو الشاحنين بعد خصم النفقات العامة التى يتكفلها السفر .	مصاريف التجهيز
الاجرة المستحقة الدفع فى كل الاحوال	Frais de relâche
Frêt payable a tout événement	هى المبالغ والرسوم التى يتكفلها الربان من أجل الدخول فى الميناء والرسو فيه ثم الخروج منه وذلك لدفع الخطر الذى يتسدد الرسالة البحرية مثل ذلك مصاريف الإرشاد ورسوم الحولة وغيرها .
هى المبالغ التى يستحقها المجهز فى مقابل النقل سواء وصلت البضاعة إلى الوجهة المقصودة أو هلكت قبل وصولها وسواء وصلت سليمة أو تالفة فى الميعاد أو بعده	عجز الطريق
الاقتراض على أجرة النقل	Freinte ou déchet de route
Frêt, prêt sur le,	(انظر : Déchet ou freinte sur route)
(انظر : Prêt sur le fret)	أجرة نقل البضاعة
الاجرة الكاملة	Frêt ou n
Frêt sur le vide, le vide pour le p'ein	المبلغ الذى يحصل عليه الناقل فى مقابل نقل البضاعة من جهة إلى جهة أخرى .
هى الحالة التى يحصل فيها الناقل على أجرة السفينة كاملة بالرغم من أن البضاعة لم تستغرق كل حولة السفينة .	ملحقات السفينة وملحقات الإجارة
Frêt sur le vide, le vide pour le p'ein	Frêt, accessoires du navire et du
مؤجر السفينة	Accessoires du navire et du fret (انظر)
هو فى العادة المالك الذى يبرم عقد تأجير السفينة للمستأجر .	الاجرة الإجمالية
	Frêt brut
	هى المبالغ التى يقتضيها المجهز من المسافرين أو الشاحنين قبيل خصم النفقات العامة التى يتكفلها السفر .

عدم صلاحية السفينة الملاحة
 Inavigabilité du navire
 يقصد من ذلك وجود عطل أو نقص في أدوات السفينة يعطل ملاحتها غير مأمونة .
 ارى في البحر Jrt à la mer
 يقصد منه قيام الربان بالقضاء بعض البضائع المشحونة في البحر لدفع الخطر عن الرسالة البحرية كما إذا وجب ذلك لتعويم السفينة .
 المياومة - الأجر باليوم
 Journée de travail, paiement à la (انظر :
 Paiement à la journée de travail
 التحديد الجزائي للمسئولية
 Limitation forfaitaire
 يقصد منه الحالة التي يكون فيها لمالك السفينة أن يتخلص من المسؤولية الناتجة من أعمال التابعين البحريين عن طريق ترك مبلغ جزافي للدائنين يتحدد بمبلغ معين عن كل طن من حمولة السفينة وبمبلغ معين في مقابل أجرتها .
 دفتر السفينة Livre de bord
 يطلق عليه يومية السفينة ، ويذكر فيه الربان الظروف التي تطرأ والقرارات التي تتخذ في أثناء الرحلة والملاحظات اليومية المتعلقة بالجو والبحر . كما يحتوي على بيان الإيرادات والمصروفات وبيث الجرائم التي يرتكبها الملاحون والركاب والقبوات التأديبية التي وقعت عليهم والولادات والوفيات التي حدثت في السفينة .

الملاحة الساحلية الكبرى
 Grand cabotage
 هي التي تتم بين ميناءين على بحرين مختلفين كالملاحة بين الإسكندرية والسويس .
 رجال البحر Gens de mer
 رجال الطاقم équipage
 جميع الأشخاص الذين يرتبطون مع بحر السفينة بعدد عمل أقيام بأية خدمة فيها .
 القرض البحري
 La grosse, le prêt à (انظر :
 (Le prêt à la grosse)
 الارتظام المادي Heurt matériel
 هو الاحتكاك الذي يقع بين جسمين وينتج عنه الاصدام .
 رهن المراكب النهرية :
 Hypothèque des bateaux de rivière
 هو حق عيني ينشأ على منشآت الملاحة الداخلية يضمن الوفاء بحق الدائن . وتختلف القواعد التي تسرى عليه في التشريعات المختلفة . ولا تسرى عليه أحكام الرهن البحري في التشريع المصري ولكن يخضع للقواعد العامة .
 الرهن البحري
 Hypothèque maritime
 هو حق عيني ينشأ على السفينة أو على جزء منها يضمن الوفاء بحق الدائن ويقصد الرهن البحري في سجل خاص ويخضع لقواعد تختلف عن رهن العقارات بصفة عامة .

تشغيل الملاحين	تأجير وعاء السفينة
Marins ou matelots, engagement des	Location coque nue
(انظر : (Engagement des matelots ou marins	هو التأجير الذي ينصب على سفينة غير مجهزة بحيث يتولى المسافر تعيين رجال الطاقم اللازمين للملاحة وتجهيزها بما يلزم لسفرها وهي الوظيفة الملاحية .
المجموعة الدائنة	قانون علم السفينة
Masse active ou masse créancière	Lois du pavillon
هي مجموع العناصر الدائنة وتكون الحقوق في المجموعة الدائنة من المهرقات التي أنفقتها الربان إذا تقرر اعتبارها خسارة عامة ومن تعرض الأضرار المادية التي أصابت السفينة أو البضائع المشحونة عليها .	هو قانون الدولة التي تتبع السفينة جنسيتها ويرجع إلى هذا القانون عادة في بيان القانون الواجب التطبيق في أحوال كثيرة إذا تعلق الأمر باستغلال السفينة وكانت العلاقة القانونية على النزاع ذات عنصر أجنبي .
المجموعة الدائنة	البضائع
Masse créancière ou masse active	Marchandises
(انظر : (Masse active	السلع التي يتعامل فيها التجار .
المجموعة المدينة	البضاعة المضحاة
Masse débitrice ou masse passive	Marchandises sacrifiées
(انظر : (Masse passive	هي المشحونات التي أقيمت في البحر أو أصابها الضرر بفعل الربان من أجل السلامة العامة .
المجموعة المدينة	البحرية التجارية
Masse passive ou masse débitrice	Marine marchande
هي مجموع العناصر المدينة . تشمل هذه المجموعة كل الأموال التي اشتركت في الرسالة البحرية منذ ابتداء السفر سواء كانت البضائع التي اشترك بها الشاحنون أو السفينة وأجرها التي اشترك بها المجهز .	يقصد منها مجموع المنشآت والأشخاص الذين يعملون في خدمة التجارة البحرية .
ملاحون	أجر الملاح
Matelots	Marin, salaire du
هم الطائفة من رجال الطاقم الذين يقومون بتسيير السفينة .	(انظر : (Salaire du marin
تشغيل الملاحين	فصل الملاحين
matelots ou marins, engagement des	Marins, Congédiement des
(انظر : (Engagement des matelots ou marins :	(انظر : (Congédiement des marins :

الملاحة التجارية	Le Mort-gage anglais المورجاج
Navigation commercial	نوع من التأمينات المبنية على السفينة يشبه
(Navigation principale انظر)	الزمن تقرر في القانون الانجليزي وبمقتضاه
Navigation cotière الملاحة الشاطئية	يكون للدائن المرتب أن يحجز السفينة
الملاحة التي تقارب الشاطئ ولا يقصد	ويعملها إذا لم يوف المدين الرهن بالدين
مها أن تربط بين مينائين في دولة أو في	المضموين في ميعاد الاستحقاق .
دولتين .	نقل الملكية بالقبض في سجل السفن
الملاحة النهرية	La mutation en douane
Navigation fluvial	إجراء يحصل عند انتقال ملكية السفينة
نوع من الملاحة الداخلية يتم في	لاى سبب كان من أسباب انتقال الملكية
الأنهار .	بين الأحياء أو بعد الوفاة ويستوجب هذا
الملاحة الداخلية	الإجراء تقييد السفينة في سجل خاص على
Navigation intérieure	ملك الشخص الذي انتقلت إليه ملكيتها .
هي التي تتم داخل الإقليم في الأنهار أو	التفريق
البحيرات أو القنوات .	Naufrage رسوب الأشخاص أو السفن في البحر .
الملاحة في أعالي البحار	الملاحة المساعدة أو
Navigation au long cours ou en haute mer	Navigation auxiliaire ou
الملاحة التي تتم في عرض البحر .	الملاحة التبعية
الملاحة البحرية	Navigation accessoire هي التي لا تكون مقصودة لذاتها ولكنها
Navigation maritime	تخدم أحياناً للقيام بملاحة رئيسية . ومن أمثلة
الملاحة التي تقوم بها السفينة في	الملاحة التبعية أو المساعدة الملاحة التي تقوم
Navigation mixte الملاحة المختلطة	بها سفينة الإرشاد أو سفينة القطر .
هي التي يتم جزء منها في البحر والجزء	حوادث الملاحة
الآخر في الأنهار أو البحيرات أو القنوات .	Navigation accidents de
ملاحة السفن العامة	(انظر : Accidents de navigation)
Navigation de navires publics	الملاحة للكسب
(Navigation principale انظر)	Navigation à but lucratif
رخصة الملاحة	هي الملاحة التجارية التي تهدف إلى نقل
Navigation, permis de	البضائع والمسافرين في مقابل أجر .
(Permis de navigation انظر)	

سند جنسية السفينة	ملاحة الصيد
Navire, L'acte de nationalité du, (انظر : L'acte de nationalité navire)	Navigation de pêche
سند ملكية السفينة	(انظر : navigation principale)
Navire, L'acte de propriété du (انظر : L'acte de propriété du navire)	ملاحة الزهرة
سفن إدارة الميناء	Navigation de plaisance
Navires de l'administration des ports	(انظر : Navigation principale)
السفن التي تسعملها إدارة الميناء :	أمن الملاحة
تجهيز السفينة	Navigation, la police de la, (انظر : la police de la navigation)
Navire, armement de (انظر : Armement de navire)	الملاحة الرئيسية
سفن البناء	Navigation principale
Navires de charge ou cargos	ملاحة بحرية مقصودة لذاتها ويدخل فيها ما يأتي :
السفن المعدة لنقل البضائع :	الملاحة التجارية
تصنيف السفن	Navigation Commercial
Navires, Classification des (انظر : Classification des navires)	ملاحة الصيد
رئيس السفينة	ملاحة الزهرة
Navire, commandant du, (انظر : Commandant du navire)	Navigation de plaisance
سفن تجارية	ملاحة السفن العامة
Navires, de commerce	Navigation de navire publics
السفن المعدة للتجارة البحرية .	Navire
أمين السفينة	سبينة
Navire, Consignataire du (انظر : Consignataire du navire)	هي المنشأة التي تقوم بالملاحة البحرية على وجه الاعتياد .
الإدارة الفنية للسفينة	Navire, abandon du, (انظر : Abandon du navire)
Navire, la direction technique de (انظر : La direction technique navire)	السفينة المهدومة
	السفينة التي حسمت لها الضرر بسبب التصادم .

السفن الميكانيكية	سفينة في طور البناء
Les navires à moteur	Navire en construction
السفن التي تسير بمحرك ميكانيكي يحركه البخار أو غيره .	منشأة تعد لتكون سفينة ، ولا تتميز هذه المنشأة سفينة إلا تجاوزا لأنها لم تهم بعد بالملاحة البحرية على وجه معناد . وقد تقرر هذا التجوز في القانون بصدد تقرير الرهن على المنشأة وهي في مرحلة الإنشاء
Navire de passagers ou paquebot	سفينة مملوكة على الشيوع
سفينة معدة لنقل الأشخاص :	
سفينة الإرشاد	Navire en copropriété
Navire de pilote ou chaloupe du pilote	يقصد بها السفينة المملوكة لعدد من الشركاء فلا يمكن لإفراز نصيب واحد منهم .
(انظر : Chaloupe du pilote)	Navire échoué
Navires de police	السفينة الفارقة
سفن الشرطة	هي التي سقطت في البحر .
السفن التي يستعملها رجال الأمن في الميناء	سفينة حربية
في تفتيش السفن ولخص جوازات المسافرين وغير ذلك .	Navire de guerre ou Vaisseau ou Bâtiment de guerre
تموجات السفينة	(انظر : Bâtiment de guerre)
Navire, le remous d'un.	عدم صلاحية السفينة للملاحة
(انظر : Le remous d'un navire)	Navire, innavigabilité, du.
شرط الإعفاء من مسؤولية الإهمال	(Innavigabilité du navire)
Négligence-clause	السفن المنتظمة
شرط يدرج في عقد النقل يعني الناقل بمقتضاه من المسؤولية عن أخطاء الران والتأخيرين البحريين .	Les navires de ligne
Nolis, Frêt ou	هي التي تتبع في رحلاتها خطاً منتظماً وذلك تمييزاً لها من السفن التي لا تتبع خطاً ملاحياً منتظماً (Les Vagabonds ou les tramps)
أجرة نقل البضاعة	
Frêt ou nolis	سفن مختلطة
(انظر :)	Navires mixtes
Pavillon	السفن التي تقوم بنقل الركاب والبضائع في وقت واحد .
علم السفينة	
علامة ترفعها السفينة تثبت انتمائها إلى جنسية دولة معينة .	

Passagers	مسافرون	Port d'arrivée	ميناء الوصول
أشخاص ينقلون من مكان إلى آخر بأحدى وسائل النقل .		الميناء الذى تقصد السفينة أن تنتهى إليه .	
Patente de santé	شهادة الصحة	Privilèges maritimes	حقوق الامتياز البحرية
الرخصة التى يحتفظ بها الريان فى السفينة لإثبات الحالة الصحية فى الجهة التى قامت منها السفينة أو التى عرجت عليها فى أثناء السفر .		حقوق تنشأ لأربابها على مالك السفينة وتكون مضمونة بها وبأجرتها وتخول الدائن الحصول على حقه بالأولوية على غيره من الدائنين .	
قانون علم السفينة		المياومة	
Pavillon, lois du.	انظر :	Paiement à la journée de travail	فى الحالة التى يحصل فيها الملاح على أجر ثابت عن كل يوم من أيام العمل فى السفينة .
Lois du pavillon	رخصة الملاحة	الأجر بتعصيب من الريح	
Permis de navigation	الشهادة التى يجب على الريان الحصول عليها من جهة الإدارة قبل السفر إذا تبين أن السفينة صالحة للملاحة .	Paiement à la part de profit	فى الحالة التى يحصل فيها الملاح على أجر غير محدد يختلف بحسب ظروف الرحلة التى استخدم لها .
Pertes et avaries	الحلاك والتلف	الأجر بالرحلة	
المقصود من هلاك الشيء تلاشييه وفقده وفى حكم ذلك ضياعه . أما التلف فهو العوار الذى يصيب الشيء ويسبب نقص قيمته وإن كان لا يؤثر فى وجوده .		Paiement au voyage	فى الحالة التى يحصل فيها الملاح على أجر ثابت بسبب العمل فى السفينة طوال رحلته معينة .
الحلاك الكلى		سفينة ركاب	
Porte totale ou abaisse majeure	هو الضرر الذى يصيب الشيء ويتركب عليه تلاشييه أو فقده .	Paquetot ou Navire de passagers	(انظر : Navire de passagers)
الملاحة الساحلية الصغرى		أجرة سفر الركاب	
Petit cabotage	هى التى تتم بين مينائين على بحر واحد كالملاحة بين الإسكندرية وبورسعيد .	Passage, prix de	(انظر : prix de passage)

Port du reste	ميناء التفرغ	pilotage, frais de	رسوم الإرشاد
الميناء الذى تؤول فيه البضاعة من السفينة .		Frais de pilotage	انظر :
الاقتراض على أجرة النقل		pirate	سفينة القرصنة
Prêt sur le fret			سفينة ترقص فى عرض البحر لسلب السفن
هو نوع من القرض البحرى يكون فيه		La police du bord	أمن السفينة
المبلغ المقرض مضموناً بأجرة النقل .			هى الإجراءات التى تستوجبها المحافظة على
Le prêt à la grosse	القرض البحرى		النظام فى السفينة .
عقد به يقرض مبلغ على السفينة أو على			أمن الملاحة
مشموعاتهما أو عليهما معاً بشرط أنه إذا هلك		La police de la navigation	
أو تلفت تلك الأشياء الضامنة لوفاء المبلغ			هى الإجراءات التى تكفل سلامة الملاحة
المقرض بمحاذرة بحرية يضيع على المقرض المبلغ			مثل وجوب الحصول على ترخيص الملاحة
المذكور مع أرباحه المتفق عليها إلا إذا أمكنه			وشهادة السلامة قبل السفر .
أن يستوفى حقوقه مما خلص منها وأما إذا		port, autorités du,	سلطات الميناء
وصلت إلى بر السلامة فيدفع المبلغ مع فوائده		(Autorités du port	(انظر :
المتفق عليها ولو بسر أزيد من السر المقر			
فى القانون . والقرض البحرى نظام لم يبق له		port de départ	ميناء القيام
تطبيق فى العمل .			الميناء الذى تبدأ منه السفينة رحلتها .
عمد الملاحين		port, droits de	رسوم الميناء
Les principaux de l'équipage		(Droits de port	(انظر :
هم الرؤسا الذين يعملون فى السفينة ويتكون			
منهم مجلس استشارى الربان كضابط الملاحة		port de relâche	مرفأ الجوء
والمهندسين البحرىين .			هو الميناء الذى تلجأ إليه السفينة كما إذا
ترتيب الامتيازات البحرية			عرجت على أحد الموانئ القريبة من أجل
Privilèges maritimes, Classement des			الإصلاح أو الحصول على تموين أو ما إلى ذلك
انظر :			
(C'assement des privilèges maritimes)			

رفض التبعة
Refus d'assis ance
هي الحالة التي ترفض فيها المنشأة المهددة بالخطر قبول الموهبة التي تقدم لها لاعتقاد ربانها بإمكان تدارك الخطر بوسائله الخاصة . وتقتضى المادة الثالثة من معاهدة بروكسل الخاصة بالمساعدة البحرية بأن الأشخاص الذين يقومون بعمليات الإغاثة على الرغم من رفض السفينة المغاثة رفضاً صريحاً ومعقولاً لا يكون لهم الحق في أى أجر .

تسوية الحسابات
Réglement d'avaries ou dispache
يقصد منه معرفة النصيب الذي يخص كل واحد من الشاحنين أو مالك السفينة من الضرر الذي حصل أو المصاريف التي أنفقت .
مصاريف الجوء

Relâche, frais de
(انظر : Frais de relâche)
القطر البحري
Remorquage
جر السفن من جهة إلى أخرى أو من باب تقديم المساعدة لها .
قاطرة
Remorqueur
السفينة المعدة للقطر البحري .

تموجات السفينة
Le remous d'un navire
هي الأمواج التي تركها السفينة خلفها في أثناء سيرها .

الحقوق البديلة
Remplacement, créances de
(انظر : Créances de remplacement)

أجرة سفر الركاب .
prix de passage
المقابل الذي يدفع لنقل الأشخاص في السفينة .
المنافع الاحتمالية
profits éventuels
هي أجر احتمالي يحصل عليه الملاح تبعاً لما تنتيده السفينة من الرحلة .
الأجر بنصيب من الربح
profit, paiement à la part de,
انظر :

(paiement à la part de profit :)
التقرير البحري

Rapport de mer
البيان الذي يقدمه الريان لسلطات الميناء في مدة قصيرة من الوصول (أربع وعشرون ساعة في للقانون البحرى المصرى) إلى الميناء المقصود أو الميناء الذي اضطر الريان في أثناء السفر إلى الرسو فيه . ويبين الريان في التقرير مكان قيامه وتاريخه وحالة الجسو وقت القيام والطريق الذي اختار السير فيه والأخطار التي حصلت له وعدم الاتهام الذي حصل في السفينة وجميع الأحوال الهامة التي صادفته في السفر (المادة ٢/٥٧ بحرى) .

تحقيق التقرير
Rapport, vérification du
(انظر : Vérification du rapport)
مصاريف التعميم

Réflouement, frais de
(انظر : Frais de réflouement)

أجر الملاح	مكافأة النجدة
هو المبلغ الذي يتقاضاه الملاح في مقابل العمل في السفينة .	Rémunération de l'assistance
السلامة العامة	المبلغ الذي يعطى لمقدم المعونة ويراعى في تقديره الظروف التي تمت فيها المساعدة ومدى النجاح الذي تحقق وأهمية الأموال التي خلصت .
السلامة التي يلزم توافرها لكل عناصر الرسالة البحرية .	مثل قانوني للبحر
شهادة الصحة	Représentant légal de l'armateur
Anté, Patente de (Anté de Santé : أنظر :)	الشخص الذي يخوله القانون سلطات واسعة في القيام بالعمل لحساب المجر وهذا هو حال الربان الذي يكون له الحق في أن يقاضى أو يقاضى باسمه خاصة بدون ذكر اسم المجر .
الإنقاذ	الأنظار البحرية
هو النجدة بعد وقوع الخطر لانتقال الأشخاص أو الأشياء من البحر .	Risques de mer ou Fortunes de mer (أنظر : Fortune de mer)
نائب الربان	قائمة أسماء البحريين
Le second	Rôle d'équipage
هو الضابط الذي يعمل محل الربان في حالة موته في أثناء السفر أو تخلفه لأي سبب من الأسباب .	قائمة تكون في السفينة يذكر فيها أسماء رجال الطاقم وجنسياتهم .
تجوزة النقل	خرق عقد العمل البحري
Sectionnement du transport	Rupture de contrat d'engagement
يقصد به فصل مرحلة النقل بالبحر عن غيرها من النقل الذي يعمل في البر ، ويظهر أثر ذلك في أن مرحلة النقل بالبحر تتميز بأحكام خاصة قررتها معاهدة بروكسل سنة ١٩٢٤ .	يكون ذلك من جانب الملاح إذا ترك السفينة دون أن يعمل غيره محله ويكون غيره جرمية يقاب عليها جنائيا إلا إذا كان للرك بسبب القوة القاهرة .
شهادة السلامة	أجر ثابت
Sécurité, Certificat de (Certificat de sécurité : أنظر :)	هو مبلغ محدد يحصل عليه الملاح عن مدة معينة أو رحلة معينة .

المناظرة الموقوفة Time charter
هي حالة استئجار السفينة لمدة معينة لا من أجل استعمالها في نقل بضائع المستأجر ولكن من أجل استغلالها لحسابه بحيث يقوم مقام المجهز في وظيفته التجارية وهي لإبرام عقود النقل مع الغير دون وظيفة الملاحية وهي الخاصة بإدارة السفينة وتسييرها .

حمولة السفينة Tonnage
هي مقدار الحجم الذي يستغل في السفينة سواء كان يقدر بالطن أو بالتر المكعب .

رسوم الحمولة Tonnage, droits de
(أنظر Droits de tonnage)

إعادة الشحن Transbordement
هو إزال البضاعة من السفينة في أثناء الطريق وشحنها من جديد على سفينة أخرى تقوم بإكمال السفر ويحصل ذلك عادة عند الحاجة إلى إصلاح السفينة في أثناء السفر أو إذا كانت الجهة المقصودة لا تقع في خط سير السفينة .

النقل في الموانئ

Transport sur allèges

يقصد من ذلك نقل البضاعة في زوارق ونحوها من رصيف الميناء إلى السفينة أو من السفينة إلى رصيف الميناء في الأحوال التي يتعذر فيها على السفينة الرسو بجوار الرصيف .
تجربة النقل

Transport, sectionnement du,
(أنظر Sectionnement du transport)

الإشارات الصوتية Signaux phoniques
الأصوات التي تطلقها السفينة في المناسبات المختلفة ويكون لكل منها مدلول معين .
الهلاك الكلي

Sinistre majeur ou perte totale
(أنظر Perte totale ou sinistre majeur)
شركات تصنيف السفن

Sociétés de classification
شركات يناط بهما تقدير مرتبة السفينة وأهم هذه الشركات في الوقت الحاضر شركة الأوبنز الإنجليزية وشركة فيرناس الفرنسية .
تأجير السفينة من الباطن

Sous-affrètement
هي الحالة التي يؤجر فيها المستأجر السفينة كلها أو جزءاً منها للغير .
ميعاد الشحن أو التفريغ

Steries ou jours de planche
هي الأيام التي توضع فيها السفينة تحت تصرف الشاحن أو المرسل إليه من أجل شحن البضاعة أو تفريغها ، ولا يأخذ الناقل أجراً على ذلك .
أمانات والمساعدات

Subventions, allocations et,
(أنظر Allocations, et subventions)

ميعاد إضافي للشحن أو التفريغ Surestarie
هو الوقت الذي يكون للشاحن أو المرسل إليه لإكمال الشحن أو التفريغ فيها إذا لم يكف الميعاد الأصلي لإيجاز ذلك . ويتقرر هذا الميعاد الإضافي عادة في عقد النقل أو بمقتضى العرف ويستحق الناقل عند أجره زائداً على أجرة النقل .

Vente FOB بيع القوب
كلمة فوب عبارة مختصرة من الحروف الأولى
للمصطلح الإنجليزي: (Free on board)
وبدل على البائع التي يلزم فيها البائع بتسليم
البضاعة على ظهر السفينة التي يمتثلها المشتري .
Ventes maritimes البيوع البحرية
هي بيوع عادية تنصب على البضائع
والأشياء وقد وصفت بأنها بحرية بالنظر إلى
الملابس التي تصاحب البيع إذ يجب نقل
البضائع والأشياء المبيعة نقلاً بحرياً من محل البيع
إلى ميناء آخر .
البيع بسفينة معينة

Vente par navire désigné
هو بيع من يبيع الوصل ويشتري المشتري
في اشتراط هذا البيع عادة إذا حرص على
الشحن فعلاً في موعد إبحار السفينة .
تحقيق التقرير
Vérification du rapport
المقصود من ذلك التثبت من صحة الوقائع
التي يتضمنها .

Les voiliers السفن الشراعية
السفن التي تسير بفعل الرياح .
الترتيب بالرحلة

Voyage, Classement par
(Classement par voyage : انظر)
Voyagé maritime رحلة بحرية
يقصد بها السفر الذي تقوم به السفينة من
وقت خروجه من ميناء إلى ميناء آخر .

Les vapeurs السفن البخارية
السفن التي تسير بالبخار

Vente à l'arrivée بيع الوصول
بيع يلزم فيه البائع بتسليم البضاعة المبيعة
في ميناء الوصول ولذلك يتحمل البائع أجرة
الشحن والتأمين عليها بحيث تظل البضاعة على
ملك البائع ويقع خطر هلاكها في أثناء الطريق
عليه إلى أن يحصل تسليمها في الميناء المذكور
إلى المشتري .

Vente Cif بيع السيف
سيف كلمة مختصرة من الحروف الأولى
للمصطلح الإنجليزي:

(Cost, Insurance, freight)
وهو البيع الذي يقع فيه الطرفان على أن
يتولى البائع شحن البضاعة والتعاقد على نقلها
والتأمين عليها في مقابل الحصول على مبلغ
إجمالي يمثل ثمن البضاعة ومقابل أجرة النقل
وجعل التأمين .

Vente au départ بيع القيام
هو البيع الذي يلزم فيه البائع بتسليم
البضاعة المبيعة في ميناء القيام .

Vente fms بيع الفاس
فاس كلمة مختصرة من الحروف الأولى
للمصطلح الإنجليزي:

(Free along side)
وهو بيع يفترض فيه التزام البائع على
تسليم البضاعة على الرصيف بجوار السفينة .

Conflit immobile التنازع الثابت
هو تنازع القوانين بشأن علاقة لم تتغير عناصرها في الوقت ما بين نشأتها والمنازعة فيها.
مثال ذلك : بيع تم في الجمهورية العربية بين وطني ويوناني على مال في الجمهورية لم تتغير فيه جنسية البائع أو جنسية المشتري ولم ينقل المبيع خارج الجمهورية من وقت تمام البيع إلى وقت المنازعة فيه .

التنازع الدولي بين القوانين

Conflit international de lois
هو تنازع قانون دولة وقانون دولة أخرى أو قوانين عدة دول ؟

التنازع الداخلي بين القوانين

Conflit interne de lois
هو تنازع بين قوانين تمرى داخل دولة واحدة يختص كل منها بإقليم معين (كما هي الحال في الولايات المتحدة الأمريكية) أو بطائفة معينة من الأشخاص (كما هي الحال في الجمهورية العربية بالنسبة لقوانين الأحوال الشخصية) ويغلب في فقه بلاد القارة الأوروبية وفي الجمهورية العربية عدم إدخال التنازع الداخلي بين القوانين في موضوع القانون الدولي الخاص . وذلك هو تقيض ما هو متبع في فقه البلاد الأنجلو أمريكية .

Autonomie, la loi d' قانون الإرادة
= la loi du Contrat أو قانون العقد
(انظر : **La loi d'autonomie**)
Characterisation, التكييف
Qualification, Classification,
(انظر : **Qualification**)
التكييف

Classification, Qualification,
Characterisation
(انظر : **Qualification**)
المشاركة القانونية

Cum unauté juridique
هي وحدة الثقافة القانونية والفكر القانوني وفكرة العنالة بين بلاد تقوم قوانينها على أصول قانونية واحدة أو تنبع من مصدر قانوني واحد كما تسودها أفكار إجتماعية واحدة
مثال ذلك : ما عليه مجموعة البلاد الأنجلو أمريكية التي يسود فيها القانون العام . وما عليه مجموعة البلاد اللاتينية التي ترجع قوانينها إلى القانون الروماني ، وما عليه مجموعة البلاد الإسلامية التي تسود فيها الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية .

الاختصاص القضائي الدولي

Compétence judiciaire internationale
الحدود التي تباشر فيها محاكم الدولة سلطة القضاء في المنازعات المشتملة على عنصر أجنبي .

Contrat, la loi du	قانون العقد	تنازع الاختصاص القضائي الدولي
La loi d'autonomie	أو قانون الإرادة	Conflits de juridictions
(La loi d'autonomie : أنظر :)	ضابط الاختصاص القضائي	وضع ينشأ من اتصال المنازعة المشتعلة على عنصر أجنبي بولاية القضاء في أكثر من دولة .
Critère de compétence judiciaire	هو أداة الوصل بين المنازعة وولاية القضاء في الدولة مثال ذلك : الجنسية في قاعدة اختصاص عاظم الدولة التي ينتمي إليها المدعى عليه بجنسيته بما يرفع عليه من دعاوى . وكذلك الموطن في قاعدة اختصاص عاظم الدولة التي يوجد موطن المدعى عليه في إقليمها بما يرفع عليه من دعاوى .	Conflit de lois تنازع القوانين
ضابط واقعي للاختصاص القضائي		وضع ينشأ من اتصال العلاقة القانونية بسلطان قانونين أو أكثر .
Critère de fait	هو ضابط مشتق من الواقع . مثال ذلك : موقع المال .	Conflit mobile التنازع المتغير
ضابط عام للاختصاص القضائي		هو تنازع القوانين بشأن علاقة تغير عنصر أو أكثر من عناصرها فيما بين لشأتها والمنازعة فيها .
Critère générale	هو ضابط يبين عليه اختصاص عاظم الدولة دون التقييد بنوع المنازعة : مثال ذلك : موطن المدعى عليه . إذ هو ضابط عام يشمل جميع الدعاوى التي ترفع على المدعى عليه .	مثال ذلك البيع المشار إليه في البند السابق (رقم ٦) إذا تغيرت فيه جنسية البائع أو جنسية المشتري أو نقل المبيع خارج الجمهورية بتمام البيع وقبل قيام المنازعة فيه .
ضابط قانوني للاختصاص القضائي		العقد الدولي
Critère juridique	هو ضابط قوامه فكرة قانونية : مثال ذلك الجنسية والموطن . وعمل إبرام العقد .	Le contrat international
		العقد المشتعل على عنصر أجنبي .
		ملاحظة :
		وهذا هو المعنى المقصود في ميدان تنازع القوانين . وللعقد الدولي معنى آخر حديث حده القضاء الفرنسي في صدد العملة التي يتعين الوفاء على أساسها لا يستلزم بالضرورة توافر العنصر الأجنبي في العقد .

<p>الاجنبي الواجب التطبيق الذي استبعد أمام ذلك القاضي بالنفع بالنظام العام .</p>	<p>ضابط موضوعي للاختصاص القضائي Critère objectif</p>
<p>مثال ذلك : زواج مدني تم في فرنسا بين يونانيين ، فان هذا الزواج لا يحتاج به في اليونان (وهو البلد الذي استبعد قانونه) حيث الزواج فيها نظام ديني ، ولكن يحتاج به في بلجيكا حيث الزواج فيها نظام مدني (وهذا هو الأثر الانعكاسي للنظام العام) .</p>	<p>ضابط مأخذه سبب المنازعة أو موضوعها مثال ذلك : موقع المال ، محل نشوء الالتزام وعمل تنفيذ الالتزام .</p>
<p>النفع بالتحايل على القانون Exception de fraude à la loi</p>	<p>ضابط خاص للاختصاص القضائي Critère spécial</p> <p>ضابط يبنى عليه اختصاص عاكم الدولة بنوع معين من المنازعات ، مثال ذلك وموقع المال ، فهو ضابط خاص بالمنازعات المتعلقة بهذا المال .</p>
<p>وسيلة قانونية يستبعد بها القانون الذي صار واجب التطبيق بسبب التغيير الذي أحدثه الأفراد في ضابط قاعدة الإسناد :</p>	<p>ضابط شخصي للاختصاص القضائي Critère subjectif</p> <p>ضابط مأخذه الشخص من حيث جنسيته أو من حيث موطنه .</p>
<p>مثال ذلك : زوج لا يجوز له التطبيق وفقاً للقانون الواجب التطبيق وهو قانون الدولة التي ينتمي إليها الزوج بجنسيته ، فيكسب الزوج جنسية دولة أخرى بمجرد قانونها التطبيق .</p>	<p>ضابط إقليمي للاختصاص القضائي Critère territorial</p> <p>ضابط يتحدد بمراعاة الصلة بإقليم الدولة مثال ذلك : الموطن ، مكان الإقامة ، موقع المال ، محل نشأة الالتزام .</p>
<p>الدفع بالنظام العام Exception d'ordre public</p>	<p>ضابط غير إقليمي للاختصاص القضائي ضابط لا يتحدد بمراعاة الصلة بإقليم الدولة مثال ذلك : جنسية الخصم .</p>
<p>وسيلة قانونية يستبعد بها القانون الاجنبي الواجب التطبيق متى تعارضت أحكامه مع الأفكار الأساسية في قانون القاضي .</p>	<p>الأثر الانعكاسي للنظام العام Effet réflexe de l'ordre public</p>
<p>امتداد القانون Extra(territorialité (de loi)</p> <p>كون سلطان القانون يمكنه أن يتجاوز حدود إقليم الدولة .</p>	<p>إمكان الاحتجاج في دولة ثالثة بالحق الذي نشأ في بلد القاضي وفقاً لمقتضيات النظام العام فيه وعلى خلاف أحكام القانون</p>

Forum situs	محكمة موقع المال	محكمة محل العمل غير المشروع	Fera dejecti
محكمة الدولة التي يوجد المال في إقليمها .		محكمة الدولة التي وقع العمل غير المشروع في إقليمها :	
Lex causae	قانون العلاقة	محكمة موطن المدعى عليه	Fors domicili
القانون الذي يحكم الجانب الموضوعي في العلاقة القانونية وذلك بالمقابلة للقانون الذي يحكم أهلية الطرف فيها والقانون الذي يحكم الجانب الشكلى منها .		محكمة الدولة التي يوجد موطن المدعى عليه في إقليمها .	
Lex fori	قانون القاضي	محكمة محل إقامة المدعى عليه	Fors habitationis ou menssionis
قانون الدولة التي يباشر القاضي ولايته القضائية باسمها .		محكمة الدولة التي يوجد محل إقامة المدعى عليه في إقليمها .	
Lex loci actus	قانون محل التصرف	محكمة محل التنفيذ	Fors loci solutionis
قانون الدولة التي أبرم التصرف في إقليمها .		محكمة الدولة التي يجب تنفيذ الالتزام فيها .	
قانون محل العقد		محكمة محل إبرام التصرف .	
Lex loci contractus		Forum loci celebrationis	
قانون الدولة التي أبرم العقد في إقليمها .		محكمة الدولة التي أبرم التصرف في إقليمها .	
قانون محل العمل غير المشروع		المحكمة المختصة للارتباط .	
Lex loci delicti		Forum connexitatis	
قانون الدولة التي وقع العمل غير المشروع في إقليمها .		محكمة الدولة التي صارت مختصة بمنازعة هي غير مختصة بها بذاتها وذلك لارتباطها بمنازعة أخرى قائمة أمامها في حدود اختصاصها .	
قانون محل التنفيذ .		المحكمة المختصة للقبول	
Lex loci solutionis		Forum prorogatum ou conventionale	
قانون الدولة التي يتعين تنفيذ العقد في إقليمها .		محكمة الدولة التي قبل الخصم ولايتها بمنازعة هي غير مختصة بها أصلاً طبقاً لقانونها .	

La loi locale	القانون المحلي	Lex re sitae	قانون موقع المال
هو قانون محل التصرف أو قانون محل العمل المأدى .		هو قانون الدولة التي يوجد المال في إقليمها .	
وقانون محل التصرف هو قانون الدولة التي أبرم التصرف في إقليمها . وقانون محل العمل المأدى سواء أكان مشروعاً أم غير مشروع ، هو قانون الدولة التي وقع العمل في إقليمها .		La loi d'autonomie	قانون الإراة
		ou la loi du contrat	أو قانون العقد
		القانون الذي يختاره المتعاقدان ليحكم الجانب الموضوعي في العقد في نطاق التصرفات المالية .	
Loi nationale	القانون الوطني	La loi du contrat	قانون العقد
قانون الدولة التي ينتمى إليها الشخص بجنسيته .		= la loi d'autonomie	= قانون الإراة
Loi du pavillon	قانون العلم	(أنظر : La loi d'autonomie)	
قانون البلد الذي قيدت فيه السفينة أو الطائرة وحملت بناء على هذا القيد علمه .		Loi de domicile	قانون الموطن
قانون بلد الوصول		هو قانون الدولة التي يكون موطن الشخص في إقليمها .	
Loi du pays de destination		Loi extraterritoriale	قانون عتد
قانون البلد المصدرة إليه البضاعة .		القانون الذي يحكم الأشخاص أو الأشياء أو الوقائع القانونية ولو كانت خارج إقليم الدولة .	
قانون بلد الأصل		ملاحظة :	
Loi du pays d'origine		وتقسم القوانين إلى إقليمية وعمدة هو	
قانون الدولة التي أخرجت الفكرة الأدبية أو الفنية لأول مرة في إقليمها .		تقسم يرد على القوانين من حيث مجال تطبيقها	
Loi, personnalité de	شخصية القانون	المكاني .	
(Personnalité de loi : أنظر)		امتداد القانون .	
Loi personnelle ^(١)	قانون الأشخاص	Loi, extraterritorialité de,	
القانون الذي يكون موضوعه الشخص .		(أنظر : Extraterritorialité de loi)	

(١) ملاحظة : تنقسم القوانين إلى محلية وإقليمية وتقسم يرد على القوانين من حيث مجال تطبيقها المكني يكون له مجال قانوني . والقانون الشخصي يكون له المجال قانوناً عاماً .

شخصية القانون
 كون القانون يحكم الشخص .
 ضابط الإسناد
 Point de rattachement
 هو أداة الوصل بين المسألة المستندة
 والقانون المسند إليه .
 مثال ذلك : الجنسية في قاعدة خضوع
 أهلية الشخص لقانون الدولة التي ينتمي إليها
 بنفسه ، وعمل إبرام التصرف في قاعدة خضوع
 شكل التصرف لقانون محل إبرامه .
 التكييف
 Qualification, classification, caractérisation.
 هو تحديد طبيعة المسألة التي تثارها
 القوانين لوضعها في نطاق طائفة من المسائل
 القانونية التي خضعت لشرع قاعدة إسناد .
 التكييف اللاحق
 Qualification secondaire
 هو التكييف السلازم لأعمال القاعدة
 الموضوعية التي تعينها قاعدة الإسناد في قانون
 القاضي أو لإعمال قاعدة الإسناد الداخل في
 القانون الأجنبي .
 Rapport de droit العلاقة القانونية
 هي رابطة بين شخص وآخر تحكمها قاعدة
 قانونية .
 والعلاقة القانونية عناصر ثلاثة هي الأشخاص
 والسبب والموضوع . مثال ذلك علاقة البيع :
 الأشخاص فيها هما البائع والمشتري والسبب
 هو عقد البيع ، والمبيع هو الموضوع .

القانون (١) الشخصي
 La loi personnelle
 قانون الدولة التي يرتبط بها الشخص
 بحديثه أو قانون الدولة التي يوجد موطن
 الشخص في إقليمها .
 عينية القانون
 Loi, réélité de
 (انظر : Réélité de loi)
 قانون الأموال
 Loi, réelle
 القانون الذي يكون موضوعه المال ،
 ويسمى أيضاً القانون المبنى .
 قانون إقليمي .
 Loi territoriale
 القانون الذي يحكم جميع الأشخاص
 والأشياء الواقعة القانونية في إقليم الدولة ،
 ولا يحكم شخصاً أو شيئاً أو واقعة خارج
 إقليم الدولة .
 إقليمية قانون
 Loi, territorialité de
 (انظر : Territorialité de loi)
 قانون العلم
 Pavillon, loi du
 (انظر : Loi du pavillon)
 قانون بلد الوصول
 Pays de destination, loi du
 (انظر : Loi du pays de destination)
 قانون بلد الأصل
 Pays de d'origine, Loi du
 (انظر : Loi du pays d'origine)
 (١) انظر المحش في الصفحة السابقة .

قاعدة تنازع القوانين	Rapport étranger
Règle de conflit de loi	أو العلاقة القانونية الأجنبية
= Règle de rattachement	Rapport mixte
أو قاعدة الإسناد المختلطة	هي العلاقة القانونية التي يكون عنصر أو أكثر من عناصرها واقعاً خارج إقليم الدولة أو التي يكون أحد أشخاصها على الأقل أجنبياً وإن جمعت عناصرها في إقليم الدولة . وهذه العلاقة هي التي تثير مشكلة تنازع القوانين .
(انظر : Règle de rattachement)	Rapport mixte
قاعدة إسناد مزدوجة	أو العلاقة القانونية المختلطة الأجنبية
Règle double	= Rapport étranger
هي قاعدة تنازع القوانين التي تبين حالات تطبيق القانون الوطني وحالات تطبيق القانون الأجنبي .	(انظر : Rapport étranger)
قاعدة الإسناد	العلاقة القانونية الوطنية
Règle de rattachement	Rapport national (de droit)
أو قاعدة تنازع القوانين	هي العلاقة القانونية التي تتجمع عناصرها في إقليم الدولة ولا يكون أى شخص من أشخاص هذه العلاقة أجنبياً . وهذه العلاقة لا تثير مشكلة تنازع القوانين .
قاعدة تبين القانون الواجب التطبيق في علاقة تتنازع القوانين حكمها .	ضابط الإسناد
قاعدة موضوعية	Rattachement, point de,
Règle substantielle	(انظر : Point de rattachement)
هي القاعدة التي تسميها قاعدة الإسناد لتحكم العلاقة القانونية .	قاعدة الإسناد
قاعدة إسناد مفردة	Rattachement, règle de
Règle unilatérale	أو قاعدة تنازع القوانين
هي قاعدة تنازع القوانين التي تبين حالات تطبيق القانون الوطني دون حالات تطبيق القانون الأجنبي .	Règle de conflit de loi
الإحالة	(انظر : Règle de rattachement)
Renvoi	عينية القانون
هي فكرة تهدف بتطبيق قواعد الإسناد في القانون الأجنبي المختص بحكم العلاقة بمقتضى قواعد الإسناد في قانون القاضي المطروح أمامه النزاع .	كون القانون يحكم المال .
	Réalité de loi

وتتعلق أيضاً على القوانين تحكم هذه المسائل .	الإحالة بآرد أو الإحالة ذات الدرجة الواحدة
Statuts réels الأحوال العينية	Renvoi au premier degré
يعتمد بها المسائل التي يكون موضوعها المال .	Renvoi proprement dit Rémission
وتتعلق أيضاً على القوانين التي تحكم هذه المسائل .	هي الإحالة من القانون الأجنبي الواجب التطبيق إلى قانون القاضي المطروح أمامه النزاع .
نظرية الأحوال Status, théorie des (انظر : Théorie des statuts)	الإحالة بغير الرد أو الإحالة ذات الدرجة الثانية
Territorialité de loi الإقليمية القانون	Renvoi au second degré
كون سلطان القانون لا يتجاوز حدود إقليم الدولة .	Renvoi absolu Transmission
نظرية الأحوال Théorie des statuts	هي الإحالة من القانون الأجنبي الواجب التطبيق على غير قانون القاضي .
يراد بنظرية الأحوال مجموعة القواعد الفقهية التي وضعها رجال الفقه في أوروبا ابتداء من القرن الثالث عشر إلى ما قبل الثورة الفرنسية لفرض التنازع بين قوانين البلد الواحد (التنازع الداخلي) ثم لفرض التنازع بين قوانين البلاد المختلفة (التنازع الدولي) .	الأحوال الشخصية Statuts personnels
	يعتمد بها المسائل التي يكون موضوعها الشخص .

الجدول العشري

الأول : ١٩٢١ - ١٩٣٠	ثمنه ٥٠ قرشاً
الثاني : ١٩٣٦ - ١٩٤٠	ثمنه ٣٥ قرشاً
الثالث : ١٩٤١ - ١٩٥٠	ثمنه ٥٠ قرشاً
لكل من المدنى ، والمرافعات ، والعقوبات ، وتحقيق الجنايات	
أجرة البريد ١٠ قروش ، وتطلب من دار النقابة ، ١٥ ش رمسيس بالقاهرة	

فيـ

أولاً - الرسائل الخاصة بتحرير المجلة أو إدارتها ، توجه إلى : مجلة المحاماة ، بدار نقابة المحامين ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

ثانياً - الاشتراكات :

لغير المحامين	: ٢٠٠ قرش
للمحامين تحت الشترين	: ٢٥ قرشاً
لطلبة كلية الحقوق	: ٥٠ قرشاً

ثالثاً - ثمن العدد الواحد من المجلة :

١ - السنوات الحادية والأربعون إلى السادسة والأربعين	: ٢٠ قرشاً
٢ - السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين	: ١٥ قرشاً
٣ - السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها	: ٥ قرشاً

التليفونات

٥٠٨٣٥ ٥٥٨٥٥ ٤٥٤٩٩ ٥٠٦٤٩

النقابة والنادى

غرف المحامين

بمحكمة القاهرة	٩٠٨٨٤٢ ٩٠٨٤٩٥ ٩٠٤٨٤٩	-	بمحكمة النقض والاستئناف	٥٠٨٣٥
بمجلس الدولة	٨٠٣١٩٨	-	بمحكمة الجزية السككية	٨١٤٥١٣
محكمة عابدين	٩١٩٢٦٥	-	بمجمع الجلاء	٧١٨٥١
بمجمع رمسيس	٤٦٩٤٣	-	محكمة السيدة	٢٥٨٦٥
محكمة أمبابة	٨١٤٥٦٩	-	بمجمع التحرير	٢٥٩٧٦
محكمة مصر الجديدة	٨٦٠٥٨٣	-	محكمة الأحوال الشخصية	٤١٢٢٧
محكمة حلوان	٣٨٢٨٤			

مطابع

الدر البيضاء

الطباعة والصحافة والنشر

الحاج أحمد سعد الأبيض

١٨ ش مستشفى الميرداس ت ٨٢٨٣٥١

الحاماة

مجلة الشهرية لأبنائنا وقضاةنا وشركائنا

تصدرها نقابة المحامين

اللائحة فصول الكد قريب

«مكتبة»

مايو
يونيو ١٩٦٧

المسألة المتأجلة والأزمنة

التلخيص
المعاني
والعشر

المحامون والقانون في الحركة

فهرس

رسالة السيد الرئيس جمال عبد الناصر إلى السيد رئيس مجلس الأمة	بيان السيد الرئيس جمال عبد الناصر في ساء
ص ٦١٠	٩ من يونيو ١٩٦٧
كلية السيد صديق سليمان رئيس الوزراء في مجلس الأمة	بيان السيد زكريا محي الدين نائب الرئيس
ص ٦١١	ص ٦٠٩
ص ٦١٢	

النشاط النقابي

مقالات الأستاذ النقيب

الأستاذ أحمد محمد الخواجه نقيب المحامين	لماذا يحاربوننا للأستاذ أحمد محمد الخواجه
ص ٦١٧	نقيب المحامين
ثورتنا مستمرة للأستاذ أحمد محمد الخواجه	على طريق النضال ضد العدوان للأستاذ
ص ٦١٨	أحمد محمد الخواجه نقيب المحامين
نقيب المحامين	الشعب البطل وقائمه البطال، سيحقق النصر

برقيات الأستاذ النقيب

المحامين إلى جلالة الملك أديس السنوي ملك المملكة الليبية في ٨ من يونيو ١٩٦٧	برقية الأستاذ أحمد محمد الخواجه نقيب
ص ٦٢١	المحامين إلى السيد الرئيس جمال عبد الناصر في
برقية الأستاذ أحمد محمد الخواجه نقيب	٥ من يونيو ١٩٦٧
المحامين إلى السيد رئيس مجلس الأمة في ٩ من يونيو	ص ٦٢٠
ص ٦٢٢	برقية الأستاذ أحمد محمد الخواجه نقيب

٦٢٣ ص	١٠ من يونيو ١٩٦٧	برقية الأستاذ أحمد محمد الخواجه نقيب المحامين إلى السيد الرئيس جمال عبد الناصر مساء
٦٢٣ ص	٩ من يونيو ١٩٦٧	برقية الأستاذ أحمد محمد الخواجه رئيس اتحاد المحامين العرب إلى الرئيس جمال عبد الناصر
٦٢٤ ص	١٠ من يونيو ١٩٦٧	برقية الأستاذ أحمد محمد الخواجه نقيب المحامين إلى السيد الرئيس جمال عبد الناصر

قرارات وبيانات مجلس النقابة

٦٢٣ ص	يونيو ١٩٦٧	تدريب المحامين على أعمال الإسعاف
٦٢٥ ص	برقيات الأستاذ أحمد محمد الخواجه نقيب المحامين إلى :	بيان نقابة المحامين في ١٨ من مايو ١٩٦٧
٦٢٩ ص	١ - لجنة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة نيويورك .	بيان من نقابة المحامين في ٤ من يونيو ١٩٦٧
٦٣١ ص	٢ - محكمة العدل الأوروبية - ستراسبورج	قرار مجلس النقابة مساء ٩ من يونيو ١٩٦٧
	٣ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بنيويورك .	برقية الأستاذ أمين الفيل نقيب المحامين السودانيين وفاروق أبو عيسى أمين سر النقابة إلى السيد الرئيس جمال عبد الناصر في ١٠ من يونيو ١٩٦٧
	٤ - لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بنيويورك .	٦٢٣ ص
	٥ - بول بونكور رئيس لجنة حقوق الإنسان بباريس	بيان نقابة المحامين إلى المواطنين في ١٠ من يونيو ١٩٦٧
٦٣٥ ص		

قرارات وبيانات اتحاد

المحامين العرب

٦٣٨ ص	١٧ من مايو ١٩٦٧	بيان من اتحاد المحامين العرب حول الموقف الراهن في الشرق الأوسط في ١٧ من مايو ١٩٦٧
٦٣٦ ص	١٨ مايو ١٩٦٧	بيان من اتحاد المحامين العرب حول الموازنة الاستعمارية الصهيونية على سوريا في ١٧ من مايو ١٩٦٧

المركة مع الاستعمار والصهيونية في ١٤ من يونيو ١٩٦٧ ص ٦٥٢	بيان من اتحاد المحامين العرب إلى الجماهير العربية في ٥ من يونيو ١٩٦٧ ص ٦٤٠
بيان من اتحاد المحامين العرب في ١٥ من يونيو ١٩٦٧ ص ٦٥٧	بيان من اتحاد المحامين العرب حول خيانة أمريكا وبريطانيا للأمة العربية في ٦ من يونيو ١٩٦٧ ص ٦٤٢
برقية الأمين العام لاتحاد المحامين العرب إلى كل من	بيان من اتحاد المحامين العرب إلى الجماهير العربية ص ٦٤٤
١ - مؤتمر وزراء الخارجية العرب	بيان من نقابة المحامين السودانيين إلى جماهير الشعب العربي والضمير العالمي في ٧ من يونيو ١٩٦٧ ص ٦٤٥
٢ - سيادة الرئيس جمال عبد الناصر	بيان من نقابة المحامين التونسيين ص ٦٤٦
٣ - سيادة الرئيس عبد الرحمن حارف	نداء من اتحاد المحامين إلى مجلس الأمة العربي مساء ٩ من يونيو ١٩٦٧ ص ٦٤٧
٤ - سيادة الرئيس نور الدين الأتامي	نداء من اتحاد المحامين العرب إلى المناضل الرئيس جمال عبد الناصر مساء ٩ من يونيو ١٩٦٧ ص ٦٤٨
٥ - جلالة الملك حسين	بيان اتحاد المحامين العرب في ١٠ من يونيو ١٩٦٧ ص ٦٤٨
٦ - سو أمير دولة الكويت	نداء من اتحاد المحامين العرب إلى جماهير الأمة العربية حول العدوان الاستعماري على سوريا ص ٦٤٩
في ١٧ من يونيو ١٩٦٧ ص ٦٥٩	برقية من الأمين العام لاتحاد المحامين العرب إلى المنظمات الدولية ص ٦٥١
بيان من اتحاد المحامين العرب بمناسبة شهر التضال ضد القوى الإمبريالية الأمريكية بكوريا في ٢٤ من يونيو ١٩٦٧ ص ٦٦٠	بيان من اتحاد المحامين العرب حول طبيعة العالمية
بيان من اتحاد المحامين العرب حول تطورات المركة مع الاستعمار والصهيونية ص ٦٦١	
خطاب الأمين العام لاتحاد المحامين العرب إلىسكرتيز راجلة الحقوقين الديمقراطييين ص ٦٦٤	

٦٧٤ ص	١٩٦٧	بيان من اتحاد المحامين العرب حول نتيجة الاقتراع بالأمم المتحدة	٦٦٦ ص
برقيات واردة إلى اتحاد المحامين العرب في صباح يوم السبت ١٥ من يولييه ١٩٦٧ بشأن إضراب المحامين العرب احتجاجاً على محاكمة المحجوب بن صديق في ١٥ من يولييه ١٩٦٧	٦٦٩ ص	الوزراء	
٦٧٦ ص		برقية السكرتير العام لرابطة المحققين الديمقراطيةين العالمية في بروكسل إلى الأمين العام	
بيان من اتحاد المحامين العرب حول خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في عيد الثورة	٦٧٠ ص		
٦٧٧ ص		بيان اتحاد المحامين السوفيت إلى الامانة العامة للاتحاد	
قرارات وتوصيات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بدورته الطارئة بالخرطوم	٦٧٣ ص	بيان من اتحاد المحامين العرب حول محاكمة قادة الحركة الوطنية بالمغرب في ١٢ من يولييه	
٦٧٨ ص			

نشاط منوع

غانم أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي بكلية الحقوق جامعة عين شمس	٦٩٠ ص	ندوة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع عن قضية خليج العقبة بالاشتراك مع كليتي الحقوق بجامعة عين شمس والقاهرة وكلية الاقتصاد السياسي	٦٨٧ ص
خليج العقبة بين القومية العربية والدولية الصهيونية للدكتور بطرس بطرس غالي أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية	٧١٠ ص	كلية الدكتور محمد حلي مراد مدير جامعة القاهرة بالنيابة ورئيس الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع بالنيابة في افتتاح ندوتها عن خليج العقبة	٦٨٨ ص
إغلاق خليج العقبة في وجه العدوان الاسرائيلي للدكتورة عائشة راتب أستاذة		تقرير مقدم من الأستاذ الدكتور محمد حافظ	

القانون النولى المساعدة بكلية الحقوق — جامعة القاهرة	ص ٧١٧	التقضى	ص ٧٣٤
قرارات ندوة قضية خليج العقبة ص ٧٢١		مجلس القضاء الأعلى	ص ٧٣٥
ترسيات ندوة البترول العربى فى الحركة ،		بيان من الاتحادات العربية إلى الشعوب	
التي دعمت الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى		والحكومات العربية	ص ٧٣٦
والتشريع	ص ٧٣٢	مؤتمر الأمم المتحدة الثانى لقانون البحار	
قرارات الجمعية العمومية لمستشارى محكمة		للأستاذ عبد الفتاح حسن رئيس وفد ج. ع. م	
		لدى المؤتمر ،	ص ٧٤٠

المحاضرة

عبد السيد الرئيس جمال عبد الناصر

بيان السيد الرئيس جمال عبد الناصر

في مساء يوم ٩ يونيو سنة ١٩٦٧ ألقى السيد الرئيس جمال عبد الناصر

خطاباً تاريخياً من الإذاعة والتلفزيون .. قال فيه :

أيها الإخوة :

لقد تعودنا معاً في أوقات النصر وفي أوقات المحنة ، في الساعات الحلوة والساعات المرة ، أن نجلس معاً وأن نتحدث بقلوب مفتوحة وأن نتصارع بالحقائق مؤمنين أنه عن هذا الطريق وحده نستطيع دائماً أن نجد اتجاهنا السليم مهما كانت الظروف عسيرة ومهما كان العدو خائفاً ولا نستطيع أن ننحني عن أنفسنا أننا واجهنا نكسة خطيرة خلال الأيام الأخيرة .

لكني واثق أننا جميعاً نستطيع وفي مدة قصيرة أن نجتاز موقتنا الصعب .

وإن كنا نحتاج في ذلك إلى كثير من الصبر والحكمة والشجاعة الأدبية ومقدرة العمل المنفاية . لكننا أيها الإخوة نحتاج قبل ذلك إلى نظرة على ما وقع لكي نتبع التطورات ونخط سيرها في وصولها إلى ما وصلت إليه . أننا نعرف جميعاً كيف بدأت الأزمة في الشرق الأوسط في النصف الأول من مايو الماضي . كانت هناك خطة من العدو لغزو سوريا ، وكانت تصريحات ساست وقادته العسكريين كلهم تقول بذلك صراحة ، وكانت الأدلة متوافرة على وجود التدبير ؛ كانت مصادر إنخرواتنا السوريين قاطعة في ذلك ، وكانت معلوماتنا الوثيقة تؤكدنا ، بل وقام أصدقاؤنا في الاتحاد السوفيتي باخطار الوفد البرلماني — الذي كان يزور موسكو في مطلع الشهر الماضي — بأن هناك قصداً مبيتاً جند سوريا .

ولقد وجدنا واجباً علينا ألا نقبل ذلك ساكنين ، وبذلك عن أن ذلك واجب الأخوة العربية فهو أيضاً واجب الأهل الوطن ، فإن البادية بسوريا سوف يثني بصرها .

ولقد تحركت قواتنا المسلحة إلى حدودنا بكفاءة شهد بها العدو قبل الصديق . وتبادعت من أمر

ذلك خطوات عديدة منها السحاب قوات الطوارئ الدولية ، ثم عودة قواتنا إلى موقع شرم الشيخ المتحكم في مضائق تيران والتي كان العدو الإسرائيلي يستعملها كأثر من آثار العنوان الثلاثي الذي وقع علينا في ١٩٥٦ .

ولقد كان مرور علم العدو أمام قواتنا أمراً لا يحتمل فضلاً عن دواعي أخرى تتصل بأمر أمان الأمة العربية .

ولقد كانت الحسابات الدقيقة للقوة العدو تظهر أمامنا أن قواتنا المسلحة بما بلغت من مستوى في المعدات وفي التدريب قادرة على رده وعلى ردعه وكنا ندرك أن احتمال الصراع بالقوة المسلحة قائم وقبلنا المخاطرة . وكانت أمامنا عوامل عديدة وطنية وعربية ودولية منها رسالة من الرئيس الأمريكي ليندون جونسون سلت إلى سفيرانا في واشنطن يوم ٢٦ مايو تطلب إلينا ضبط النفس ولا نكون البادئين بإطلاق النار ولاقاتنا سوف نواجه نتائج خطيرة .

وفي نفس الليلة فإن السفير السوفيتي طلب مقابلي بصفة عاجلة في الساعة ٣٥ من بعد منتصف الليل وأبلغني بطالب ملج من الحكومة السوفيتية ألا نكون البادئين بإطلاق النار .

وفي صباح يوم الإثنين الماضي الخامس من يونيو جاءت ضربة العدو ، وإذا كنا نقول الآن بأنها جاءت بأكثر مما توقعناه ، فلا بد أن نقول في نفس الوقت وبصفة أكيدة أنها جاءت بأكثر مما يملكه ، مما أوضح منذ اللحظة الأولى أن هناك قوى أخرى وراء العدو جاءت لتضيق حساباتها مع حركة القومية العربية .

ولقد كانت هناك مفاجآت تلت النظر :

أولاً : لمن العدو الذي كنا نتوقعه من الشرق ومن الشمال جاء من الغرب ، الأمر الذي يقطع بأن تسييلات فوق قدرته وتتعدى المدى المحسوب لقوته قد أعطيت له .

ثانياً : فإن العدو غطى في وقت واحد جميع المطارات العسكرية والمدنية في الجمهورية العربية المتحدة ومعنى ذلك أنه كان يعتمد على قوة أخرى غير قوته العادية لحماية أجوائه من أي رد فعل من جانبنا كما أنه كان يترك بقية الجبهات العربية لمعاونات أخرى استطاع أن يحصل عليها :

ثالثاً : فان الدلائل واضحة على وجود تواطؤ استمرى منه يحاول أن يستفيد من عبء التواطؤ المكتشف السابق سنة ١٩٥٦ فيخطئ نفسه هذه المرة بلوّم وخبت ومع ذلك فالتائب الآن أن حاملات طائرات أمريكية وبريطانية كانت يقرب شواطئ العدو تساعد بمجوده الحربى . . . كما أن طائرات بريطانية أغارت في وضع البهار على بعض المواقع في الجبهة السوديّة وفي الجبهة المصرية إلى جانب قيام عديم الطائرات الأمريكية بعمليات الاستطلاع فوق بعض مواقعنا . ولقد كانت النتيجة المحققة لذلك أن قواتنا البرية التي كانت تتحارب أكثر المعارك عنفاً وبدماء في الصحراء المكتشوفة وجدت نفسها في الموقف الصعب لأن انقطاع الجوى فوقها لم يكن كافياً إزاء التفوق الحاسم للقوى الجوية المعادية بحيث أنه يمكن القول بغير أن يكون في ذلك أى أثر للأفعال أو المبالغة أن العدو كان يعمل بقوة جوية تزيد ثلاث مرات عن قوته العادية . . . ولقد كان هذا هو ما واجهته أيضاً قوات الجيش العربى الأردنى التي قاتلت معركة بأسلة بقيادة الملك حسين الذى أقول للحق وللأمانة أنه اتخذ موقفاً متميزاً واحترف بأن قلبى كان يترفدما وأنا تابع معارك جيشه العربى الباسل في القدس وغيرها من مواقع الضفة الغربية في ليلة حشد فيها العدو وقواه المتآمرة مالا يقل عن ٤٠٠ طائرة للعمل فوق الجبهة الأردنية.

ولقد كانت هناك جهود رائدة شريفة . . . لقد أعطى الشعب الجزائرى وقائده الكبير هوارى بومدين بغير تحفظات وبغير حساب للبركة وأعطى شعب العراق وقائده المخلص عبد الرحمن طواف بغير تحفظات وبغير حساب للبركة وقاتل الجيش السورى قتالا بطولياً ممزاً بقوى الشعب السورى العظيم وبقيادة حكومته الوطنية .

واتخذت شعوب وحكومات السودان والكويت واليمن ولبنان وتونس والمغرب مواقف مشرفة .

ووقت شعوب الامة العربية جميعاً بغير استثناء على طول امتداد الوطن العربى ومقدار الجولة والمزة . . . موقف التصميم . . . موقف الاصرار . . . على أن الحق العربى لن يضيع ولن يهون وأن الحرب دفاعاً عنه ممتدة مهما كانت التضحيات والنكسات على طريق النصر الحتمى الاكيد .

وكانت هناك أمم عظيمة خارج العالم العربى قدمت لنا مالا يمكن تقديره من تأييدها المعنوى

لكن المؤامرة — ولا بد أن نقول ذلك بشجاعة الرجال — كانت أكبر وأعتى .. ولقد كان تركيز العدو الأساسى على الجبهة المصرية التى دُفِعَ عليها بكل قوته الرئيسية من المدرعات والمشاة معززة بتفوق جوى رسمت لكم من قبل صورة لإباده . ولم تكن طبيعة الصحراء تسمح بدفاع كامل خصوصا مع التفوق المعادى فى الجو .

ولقد أدركت أن تطور المعركة المسلحة قد لا يكون مواتيا لنا وحاولت من غيرى أن نستخدم كل مصادر القوة العربية .

ولقد دخل البترول العربى ليؤدى دوره ودخلت قذرة السويس لتؤدى دورها وما زال هناك دور كبير مطلوب من العمل العربى العام .

وكلى ثقة فى أنه سوف يستطيع أداؤه . ولقد اضطرت قواتنا المسلحة فى سيناء إلى إخلاء خط الدفاع الأول وحاربت معارك رهيبية بالدبابات والطائرات على خط الدفاع الثانى ثم استجبنا لقرار وقف إطلاق النار أمام تأكيدات وردت فى مشروع القرار السوفيتى الأخير المقدم إلى مجلس الأمن وأمام تصريحات فرنسية بأن أحدا لا يستطيع تحقيق أى توسع إقليمى على أساس العدوان الأخير وأمام رأى عام دولى خصوصا فى آسيا وأفريقيا يرى موقفنا ويشعر ببشاعة قوى السيطرة العالمية التى انقضت علينا وأمامنا الآن عدة مهام عاجلة ..

المهمة الأولى :

أن نزيل آثار هذا العدوان علينا وأن نقف مع الأمة العربية موقف الملامة والصمود .. وبرغم النكسة فإن الأمة العربية بكل طاقاتها وامكانياتها قادرة على أن تصر على إزالة آثار العدوان .

والمهمة الثانية :

أن ندرس درس النكسة وهناك فى هذا الصدد ثلاث حقائق حيوية :

١ — أن القضاء على الاستعمار فى العالم العربى يترك امراييل بقواها الذاتية . ومهما كانت الظروف ومهما طالب المندى فإن القوى الذاتية العربية أكبر وأقوى على العمل .

٢ — إن إعادة توجيه المصالح العربية في خدمة الحق العربي ضمان أولى فإن الأسطول الأمريكي السادس كان يتحرك يتزول عربي وهناك قواعد عربية وضعت قراً وبرغم إرادة الشعوب في خدمة المدون .

٣ — أن الأمر الآن يقتضي كلمة موحدة تسمع من الأمة العربية كلها وذلك ضمان لا بدليل له في هذه الظروف .

اصل الآن إلى نقطة هامة في هذه المكاشفة بسؤال أنفسنا هل معنى ذلك أننا لا نتحمل مسؤولية في تبعات هذه النكسة .

وأقول لكم بصديق وبرغم أية عوامل قد أكون بنيت عليها موقف في الازمة فأنني على استعداد لتحمل المسؤولية كلها . ولقد اتخذت قراراً أريدكم جميعاً أن تساعدوني عليه .

لقد قررت أن أنتحي تماماً ونهايياً عن أى منصب رسمي وأى دور سياسى وأن أعود إلى صفوف الجماهير وأؤدي واجبي معاً كأي مواطن آخر .

إن قوى الاستعمار تتصور أن جمال عبد الناصر هو عدوها . . وأريد أن يكون واضحاً أمامهم أنها الأمة العربية كلها وليس جمال عبد الناصر . والقوى المعادية لحركة القومية العربية تحاول تصويرها دائماً بأنها امبراطورية لعبد الناصر وليس ذلك صحيحاً لأن أمثل الوحدة العربية بدأ قبل جمال عبد الناصر وسوف يبقى بعد جمال عبد الناصر .

ولقد كنت أقول لكم دائماً أن الأمة هي الباقية وأن أى فرد مهما كان دوره ومهما بلغ اسهامه في قضاياء وطنه هو أداة لإرادة شعبية وليس هو صانع هذه الإرادة الشعبية .

وتطبيقاً لنص المادة ١١٠ من الدستور المؤقت الصادر في شهر مارس سنة ١٩٦٤ فلقد كانت زميلي وصديقي وأخي زكريا محي الدين بأن يتولى منصب رئيس الجمهورية وأن يعمل بالنصوص الدستورية المقررة . . لذلك وبعد هذا القرار فائق أضع كل ما عنيلى تحت طلبه وفي خدمة الظروف الخطيرة التي يحتاجها شعبنا .

أنى بذلك لا أصنى الثورة . ولكن الثورة ليست حكرأ على جيل واحد من الثوار . وأنى لاعتز بأسهام هذا الجيل من الثوار ، لقد حقق جلاء الاستعمار البريطاني وحقق استقلال مصر وحدد شخصيتها العربية وحارب سياسة مناطق النفوذ في العالم العربي . وقاد الثورة الاجتماعية وأحدث تحولاً عميقاً في الواقع المصري . وأكد تحقيق سيطرة الشعب على موارد ثروته وعلى نتائج العمل الوطني . واسترد قناة السويس . ووضع أسس الانطلاق الصناعي وانتصر وبني السد العالي ليغرس الحضرة الخصبية على الصحراء المجيدة . ومد شبكات الكهرباء المحركة فوق وادي النيل الشمالي كله . وجرد موارد البترول بعد انتظار طويل . وأمم من ذلك وضع على قيادة العمل السياسي تحالف قوي الشعب العاملة الذي هو المصدر الدائم لقيادة متجددة تحمل أعلام النضال الوطني والقومي مرحلة بعد مرحلة . . بنى الاشتراكية وتحقق وتنفصر .

أن نعتي غير محدودة هذا التحالف القائد للعمل الوطني للفلاحين والعمال والجنود ، والمتقنين والأعمالية الوطنية . . أن وحدته وتماسكه والتفاعل الخلاقي داخل إطار هذه الوحدة ، قادر على أن يصنع بالعمل وبالعامل الجاد وبالعامل الشاق كما قلت أكثر من مرة معجزات ضخمة في هذا البلد ليكون قوة لنفسه والأمة العربية ولحركة الثورة الوطنية والسلام العالمي القائم على العدل . أن التضحيات التي بذلها شعبنا وروحه المتوقدة خلال فترة الأزمات والبطولات المجيدة التي كتبها الضباط والجنود من قواتنا المسلحة بدمائهم سوف تبقى شعلة ضوء لا تنطفئ في تاريخنا وإلهاماً عظيماً للمستقبل وآماله الكبار لقد كان الشعب رائداً كمادته أصيلاً كطبيعته مؤمناً صادقاً غزافاً وكان أفراد قواتنا المسلحة نموذجاً مشرفاً للإنسان العربي في كل زمان ومكان لقد دافعوا عن حبات الرمال في الصحراء إل آخر قطرة من دمهم وكانوا في الجو برغم التفوق المعادي أساطير للبذل والتفداء وللإقدام وللاندفاع الشريفة إلى أداء الواجب أبطل ما يكون أداؤه .

أن هذه ساعة للعمل وليس ساعة الحزن أهتموقف للشئ العليا وليس لاية أنانيات أو مشاعر فردية . أن قلبي كله معكم وأريد أن تكون قلوبكم كلها معي .

وليكن الله معنا جميعاً أملاً في قلوبنا وحياءاً وهدى .

والسلام عليكم ورحمة الله .

وبعد القاء هذا البيان التاريخي الخطير من الإذاعة والتلفزيون هبت جماهير الشعب في جميع أنحاء القاهرة ومدن الجمهورية العربية المتحدة ، وفي أنحاء الوطن العربي تهف بصوت واحد :
ناصر .. ناصر .. لا يريد غير ناصر .

وأمام مشاعر الجماهير الدافقة صدر البيان التالي عن الرئيس جمال عبد الناصر :

أن المشاعر التي أبدتها جماهير الشعب منذ أذنت عليها هذا المساء يياقي عن تطورات الموقف قد مرتني من الأعماق وسوف أذهب غدا بمشيئة الله وإذته إلى مجلس الأمة وأن أناقش معه وأمام جماهير شعبنا قرارى الذى أعلنته في البيان وإذا كان لى أن أطلب شيئاً في هذه المحطات من جماهير شعبنا العظيم الصابر المناضل فهو أن أناشدكم الانتظار حتى الصباح . أن كل واحد منكم الآن يجب أن يكون في موقفه فهناك مهام كثيرة تتصل بواجبات أكبر وأقدس من أى شيء آخر ولها الأولوية على ما عداها من الاعتبارات .

أننى أناشدكم جميعاً من أجل الوطن ومن أجل أن يكون كل منكم الآن حيث ينبغي له أن يكون .

وبعد ذلك أذاع السيد زكريا عجي الدين بياناً قال فيه :

أيها الأخوة المواطنين : لقد كان القرار الذى اتخذته الرئيس جمال عبد الناصر مفاجأة لى كما كان مفاجأة لجماهير أمتنا العظيمة الصابرة الصامدة لأن الرئيس أراد ألا يطلع أحداً على قراره وشبه منه أن يتحمل كل المسؤولية تفانياً وإشراً وشرفاً . .

ولمنا يتعلق بى فائق لا أقبل كما لا تحبل جماهير أمتنا قيادة غير قيادة جمال عبد الناصر ..

لقد خرجنا معه ليلة ٢٣ يوليو ومرنا إلى جانبه على الطريق الطويل الحافل بالآمال والمشاكل والمتنوعات والعقبات وبلغنا معه وبه أهدافاً كباراً ونحسنا معه وبه معارك شتى . . إن النظر التاريخى الآن أخرج ما يكون إلى الرجل الذى قاد على طول الطريق من عام ١٩٥٢ إلى الآن ، ولا يمكن لأى قوى معادية كما لا تستطيع أية نكسة أن تهوى شعبنا عن مسيرته وراء قيادة جمال عبد الناصر ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وفي صباح يوم ١٠ يونيو اجتمع مجلس الأمة في جلسة طارئة لبحث الموضوع ، وألقى السيد
أنور السادات الخطاب التالي :

أيها الزملاء .. أعضاء مجلس الأمة :

خرج الشعب اله في كله من أقصى المحيط إلى أقصى الخليج وأعلن عن تمسكه المطلق بقيادة
قائدنا البطل جمال عبد الناصر وفي الدلتا ومن الصعيد ومن المدن والقرى والحقول والماجر
والمصانع والجامعات والمدارس ومن القوات المسلحة زحمت جموع شعب الجمهورية العربية المتحدة
على شوارع القاهرة مطالقة صيحتها المقدسة لا ترتضى غير عبد الناصر رئيساً للجمهورية وزعيماً
وقائداً ومعلماً ، وعلى كل الطرقات يقف الآن الشعب في كتل متلاحمة وحماس دافق يستد شوارع
القاهرة ويحول دون وصولنا إلى الرئيس أو وصوله إلينا ، وفي نفس الوقت فإن هذه الجموع
المهادرة تصل بيننا وبين القائد والزعيم كأشد ما تكون العجلة ، ويدعوني أن أنهى إليكم وإلى
الشعب بأجمعهم ، وإلى شعوب الأمة العربية والشعوب الصديقة أن الرئيس جمال عبد الناصر قد قرر
الاستجابة للإرادة الشعبية والبقاء في مركز القيادة كرئيس للجمهورية ، وقد أعلن ذلك في رسالة
تسليتها فوراً ، ويشرفني أن أقرأها لكم ..

نص

رسالة السيد إلى رئيس جمال عبد الناصر

إلى السيد رئيس مجلس الأمة

السيد رئيس مجلس الأمة

لقد كنت أتمنى لو ساعدتني الأمة على تنفيذ القرار الذي اتخذته بأن أنتحى ويعلم الله أنني
لم أصدر في اتخاذ هذا القرار عن أى سبب غير تقدير المسؤولية متجاوباً مع ضميري ومع ما أتصور
أنه واجبى وأنى لأعطى هذا الوطن راضياً غوراً كل ما لدى حتى الحياة إلى آخر نفس فيها .
إن أحداً لا يستطيع ولا يتقدر أن يتصور مشاعرى في هذه الظروف إزاء الموقف المذلل

الذى اتخذته جماهير شعبنا وشعوب الأمة العربية العظيمة كلها في إصرارها على رفض قرارى
بالانحى منذ أعلنته حتى الآن .

ولا أعرف كيف أتى بذلك .. وكيف أصبر عن عرفائى له ..

إن السكّات تضيق منى وسط زحام من المشاعر يملك على كل جوارحى وأقول لكم بأمانة
وأرجوكم تبليغ مجلس الأمة الموقر أننى مقتنع بالأسباب التى بنيت عليها قرارى ، وفى نفس الوقت
فإن صوت جماهير شعبنا بالنسبة لى أمر لا يرد ..

وذلك فقد استقر رأيى على أن أبقي فى مكانى وفى الموضوع الذى يريد الشعب منى أن أبقي فيه
حتى تنتهى الفترة التى تتمكن فيها جميعاً من أن نزيل آثار العدوان .

لى أن الأمر كله بعد هذه الفترة يجب أن يرجع فيه إلى الشعب فى استفتاء عام ..

لأنى لا أشر أن التمسك لابد أن أضيف إلى تجربتنا عمقاً جديداً ولا بد أن تدفعنا إلى نظرة شاملة
فاحسة وأمينية على عملنا .. على كثير من جوانب عملنا .

وأول ما ينبغى أن نؤكد فيه فهم واختراز وهو بوضوح من الآن أمام عيوننا ، أن الشعب
وحده هو القائد ، وهو المعلم ، وهو الخالد إلى الأبد .

والآن أيها الاخوة المواطنون فى كل مكان أيديكم معى ولنبدأ مهمتنا العاجلة ولينمنا الله
جميعاً تأييده وهداه ..

ثم ألقى السيد محمد صدق سليمان رئيس الوزراء الكلمة التالية فى مجلس الأمة ، يشكر فيها
اليد الرئيس على استجابته لرغبة الشعب :

الحمد لله

السيد رئيس مجلس الأمة ..

السادة الأعضاء ..

باسم الحكومة .. أقدم بالشكر للسيد رئيس الجمهورية على استجابته لرغبة الشعب . ولأننا
لننته ونفخر بمكانته المذهلة فى نفوس جموع الشعب المصرى الذى زحف من كل مكان فى أرجاء

الجمهورية بعد أن أدخلته المفاجأة لطالب السيد الرئيس بالاستمرار في قيادته وزعامته للأمة ليقود معناها في طريق العزة والكرامة والشرف كما فعل خلال الخمسة عشر عاماً المجيدة الماضية .. حقق لامتنا انتصارات خالدة .

وفي الوقت نفسه .. أننا نعتز ونفخر بالشعور الفياض الذي أبدته كافة الشعوب العربية وحكوماتها نحو سيادته تقديرآ منها للدور الذي قام به في خدمة القضايا العربية .

ولأن لا تنزه هذه الفرصة لأهيب بجماهير شعبنا الباسل تقديرآ للظروف الحاضرة أن يعودوا إلى مواقع العمل بكل هدوء وأن يضاعفوا من جهودهم ويقتطعوا للحفاظ على الأمن والنظام تحت قيادة زعيمنا المفدى وقائد نهضتنا الرئيس جمال عبد الناصر -

الحمامون في المعركة

نشرة غير دورية تصدرها لجنة النوعية السياسية
بمقابلة المحامين

في هذه النشرة التي تتركز فيها أنظار العالم على وطننا العربي .. ويتعلق مصير
السلام على أول طلقة على الجنود ..

ومع تجمع كافة قوى الاستنزاف بضراوة وسفور ، وتورطها الصارخ في
العنوان السافر ، ضاربة عرض الحائط بأى اعتبار حتى ولو كان حدوداً جغرافية ..
أو حقوق سيادة . أو دفاعاً شرعياً عن النفس والأرض .

وفي ركب الانتفاضة العربية التي كان لوعينا وجهونا شرف المبادرة بالأخذ
بمهامها والتي صادفت زحفاً بـ شعبيّاً وعسكريّاً — من شعوب المنطقة
وحكوماتها المتحررة لم يسبق له مثيل .. ومساندة من كافة الأصدقاء من
أحاء العالم .

في ظل هذا الصراع .. العادل والمعاد .. السياسي والعسكري .. يتقدم
الحمامون .. صوت الحق والعدالة والضمير .. وقد أسهموا في المعركة منذ ساعاتها
الأولى جنباً إلى جنب . وفي تعامل ثوري واع مع كافة القوى العربية في خطواتها
الأولى من زحفاً الكبير .. يتقدم الحمامون بهذه النشرة (« الحمامون في المعركة »
صدر العدد الأول منها بتاريخ ٢٩ من مايو ١٩٦٧) باسم نقابهم جداً متواضعاً في
سبيل تجميع الجهد الكلي لكافة القوى الراحقة ومن بينها الحمامون ضد الاستعمار
والصهيونية .. تحت قيادة الاتحاد الاشتراكي العربي ، وزعامة بطل العروبة وقائدها
المظفر المناضل . الثائر جمال عبد الناصر .

لماذا يحاربوننا

لعمادته احمد محمد القوام

نقيب المحامين

لقد انتصر الشعب بثورته في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وتخلص من حكم الملوك الترك، وقام على أرضه لأول مرة حكم وطني من أبنائه يحمي مصالحه ويستهدف تحقيق حريته، لحق جلاء القوات البريطانية، وتوجه صوب البناء والتنمية.

وبدأ تنفيذ مشروع السد العالي أمل التنمية الزراعية وتوفير الطاقة الكهربائية ركيزة التنمية الزراعية. لحارب الاستعمار العالمي أهدافنا حتى لا تتحقق آمال الشعب في التقدم.

ولكن لإرادة الحياة والحرية دفعت القائد البطل والزعيم المناضل جمال عبد الناصر، إلى أن يبني المشروع من عائدات بلادنا التي كان ينهبها الاستعمار، فأقم قناة السويس، وطار صواب الاستعمار، ودبر جريمة الغزو الثلاثي. ولكن الشعب وراء قائده انتصر... وبقيت القناة لمصر. وانطلق القائد نحو تحقيق أهداف التنمية، فكان تخصيص مصالح المستعمرين، وإقامة المؤسسات الوطنية.

في يوليو المجيد من سنة ١٩٦١ بدأنا طريق المجيد.

حقق الشعب لأول مرة سيطرته على وسائل الإنتاج.

ووضعت جميعا في خدمة أهداف الشعب.

وعهد إلى العمال والفلاحين بالمشاركة في إدارتها والمشاركة في أرباحها وعمل مسؤولية تحقيق أهدافها.

وتحقق لهم أغلبية المقاعد النيابية والمجالس الشعبية.

تحققت لهم سلطة الرقابة على الحكم والإنتاج.

إن الذي يحققه الشعب المصري بقيادة الزعيم البطل ، ونجاح التجربة العظيمة التي سلكها على طريق التحول صوب الاشتراكية ، يفرح الاستعمار ويهدد استغلاله .

أما أصبح التعليم والعلاج والعمل والتأمينات الاجتماعية حقوقاً لكل المواطنين ، يتم مجتمعاً ينشد الكفاية والعمل ويحققهما بعمله وسواعده أبناءه .

والاستعمار العالمي لا يريد لنا ذلك . . يريد لنا التخلف والفقر ليزداد هو وحده غنى وتقدماً . وما هو ذا يحاول أن ينقض علينا من جديد مهدداً متوعداً ، وأهلاً بالتهديد وأهلاً بالوعيد ، وإننا له بالمرصاد .

لن يرهبنا شيء مما يدبره لقد جرب الفوز وانتصرنا عليه ؛ وجرب التآمر ، فكشفه الشعب الطاهر الخمر التنظيف الإبي المناضل .

إن ماعقدنا عليه العزم سوف ننجزه بسواعدنا وسواعد الأمة العربية كلها

لاستعمار : فالحرية حقنا نحن الشعب العربي في كل أجزاء الوطن العربي .

لااستغلال : فثرواتنا ملك لنا . ويجب أن تبقى لنا ونعيش عليها ونقدم بها .

نحمي حريتنا وتقدمنا بدمائنا .

حياة كريمة أو استشهاد شريف .

والنصر للشعب العربي على طريق الحرية والاشتراكية والوحدة .

على طريق النضال ضد العدوان

لداستان محمد محمد الحوام

نقيب المحامين

لقد وضحت أبعاد النضال بصورة جلية ليست المعركة حرباً بيننا وبين إسرائيل بل هي حرب علينا من الاستعمار العالمي برعاية أميركا ضد تقدمنا .

إننا تستهدف القضاء على الثورة العربية إنها تبني القضاء على النظام الاشتراكي . إنها تحارب تقدم الشعوب الصغيرة المسكفة في سبيل استقلالها وتقدمها . إنها حين توجه العدوان على القاهرة وإل قائم النضال العربي بالذات تعلم أن نجاحها في عدوانها يقضي على كل الثورات التي تناضل في سبيل الاستقلال والاشتراكية .

ولكن العدوان لم يستطع أن يحقق أهدافه بفضل وعي الشعوب العربية وبسالة قواتها . إن الذي حدث في القاهرة مساء وصباح يوم ٩ و ١٠ يونيو كان ثورة حقيقية أعلن فيها الشعب العربي أكله تمسكه بحال عبد الناصر ، قائداً لنضاله . وهذا رى الاستعمار كل أهدافه تهاطت دون أن يحقق له العدوان واحداً منها .

إن معنى ذلك أن المعركة سوف تزداد ضراوة . على الشعب العربي الآن واجب كبير ، هو طرد القوات المعتدية من الأرض التي احتلتها وإزالة آثار العدوان .

إن جزءاً كبيراً من هذه الأرض لا يمدى فيه إلا حرب الجيوش النظامية لبعده عن المدن . وهذا يقتضى بالضرورة إعادة تنظيم جيشنا الباسل في أقصر وقت . وهو هدف نحرص عليه كل الحرص . لقد كان هدفاً لثورتنا يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وهو هدف مستمر .

إن تأمر الاستعمار على جيشنا على إخوتنا وأبنائنا أفراد القوات المسلحة ، أن ينال من عزيمتهم وعزميتنا ، بل سوف يعمق في نفوسهم ونفوسنا الحقن ضد الاستعمار والصهيونية . إذا كان التفوق التام قد فاتنا في الجولة الماضية ، فانتسا بعون الله وبارادة الشعب البطل وتصميم قواته المسلحة سوف نحققه في المعركة القادمة .

إن معاركنا مع الاستعمار لن تنتهى إلا بتصفيته وتصفية كل أثر لعدوانه وهو هدفنا هدف حتى هدف عادل مشروع وسوف نحققه بأذن الله .

الشعب البطل وقائده البطل سيحققان النصر

لؤي ستار أحمد محمد القوام

قيب المحامين

أيها الشعب العظيم كمادتك

البطل كالعهد بك

الحامي لثورتك

المدافع عن أرضك

المؤمن برعيمك

تحية لك ..

يقدمها المحامون غفودين باتياتهم إليك مؤمنين أنك كما قال القائد العظيم الشعب المعلم الشعب القائد الشعب البطل .

تعلم الدنيا أن حريتك هي أعز ما تملك وأن دم كل فرد فيك فداء لها وأن الاستعمار مهما بلغت ضراوته ووحشيته وقوته فلا يستطيع أن يفرض عليك قدراً لا تقبله .

وقد أسقطت تأمره وأعلنت في الدنيا كلها أن الشعب الحر مصر على أن يبقى أعز أبنائه عليه قائداً لتفناله وأن قضية الحرية هي أقدس قضايا الحق .

والحق منتصر مهما كانت قوة الظلم وضراوة الظالمين .

وما أنت كما أثبتت في الساعات العظيمة مساء الجمعة وصباح السبت ٩ و ١٠ يونيو تبرهن على أن الوحدة الوطنية التي يقبها تحالف الشعب المامل بكل قواه هي القادرة على أن تزيل أثر النكسة لتحييها إلى نصر .

وتظهر أرض البطولات والرسالات من الصباينة الممتدين .

إن الشعب العربي العظيم بقيادة زعيمه القائد جمال عبد الناصر لقادراً على تطهير الوطن العربي ورد العدوان الاستعماري الصهيوني .

فيا أيها الشعب البطل بقيادة الزعيم العظيم على طريق البطولة .. طريق المجده .. طريق الفداء .. طريق التضحية .. طريق الجهاد .

وتظهر بالدم أرضك ليعود العدل والسلام على الأرض العربية كلها .

ويا أيها القائد البطل إن ملايين العرب معك ووراءك على طريق الحرية والعزة والكرامة .

والنصر للعرب .

ثورتنا المستمرة

لبنان محمد محمد النور

نقيب المحامين

إذا كانت الثورة تجابه في عيدها الخامس عشر أقصى تجربة مرت بها منذ قيامها . فانها تجابه التحديات التي قامت لتجاوزها وتخطاها .

إن الثورة التي جعلت شعارها الأول القضاء على الاستعمار ، ونجحت في تحقيقه على الأرض الخائبة أرض الآباء أرض الشهداء . أرض الأحرار . وأرسلت فيها نور الحرية قيساً يضيء الأرض العربية كلها لتأخذ الأمة العربية كلها مسارها على طريق الحرية رافعة شعار التحرير . إن ثورة هذا شأنها لا يربها أن يحاول الاستعمار وأدما .

.. وإذا كان الاستعمار قد استنفذ كل وسائله في محاولة ضرب الثورة ، وإخماد روحها ففشل ولم يجد أمامه إلا العدوان المسلح وسيلة أخيرة لتحقيق مآربه .

فأهلاً به ، لن يربها أن يحل جزءاً من أرضنا فالشعب كل الشعب ، بكل قواه ، قادر على تحرير ما اغتصب من أرضه .
لقد كانت أرضنا كلها وثوراتها كلها في يد الاستعمار ومع ذلك قاومناه وطردناه واستردنا الأرض وملكنا الثروة .

والآن نملك أنفسنا ونملك ثرواتنا ونملك من أرضنا ما نقدر به على تطهير ما وقع عليه العدوان منها .
في معركة مصير لا خيار فيها ، فإما الحياة الحرة الكريمة للشعب كل الشعب ، وإما الإثناء والموت والدمار لنا جميعاً .

لقد سمعنا بحربتنا ولن نفرط فيها .

وما هي جماهير الشعب العامل بكل قواها من الفلاحين والبول والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية تدرك جميعاً أن وحدتها على طريق النضال هي سبيلها الوحيد إلى القضاء على العدوان وآفاته .
وتعلم أنها لا تواجه إسرائيل ، بل تواجه الاستعمار العالمي أيضاً ، وتعلم أيضاً أن الأرض الطيبة عزيزة على أبنائها ، القادرين بضامنهم ووحدتهم على تحقيق ما تريد .

وتعلم أنها تواجه في سبيل أشرف القضايا ، انتصار العدل على الظلم ، وانتصار الحرية على الاستعمار .
وإذا كانت جماهير الشعب العربي في كل مكان قد أدركت منذ بدء المعركة ، أنها تواجه

مصريها جميعاً ، وأن الرصاصة التي تصوب إلى القاهرة ، تستهدف وأد حركات التحرير في جنوب اليمن والخليج والمغرب العربي في كل مكان من الأرض العربية .

وتستهدف وأد حركات التقدم في القاهرة والجزائر ودمشق وبغداد وصنعاء .

ولكن الأحرار يخططون لحياتهم ما يريدون ولا يزلون فيها عند رأى المستعمر وتدابيره .

وسوف يجتاز شعبنا البطل هذه التجربة ، مستزيداً منها بحصيلة تعمق جهاده . وتطهر طريق الثورة . بمن يعوقون مسيرتها ، وتجهله طريق المناضلين القادرين على حمل الأمانة . طريق عبدالناصر ومن أراد أن يحيا وراؤه ومعه مجاهداً مؤمناً بأن النصر للشعب البطل .

وستحتفل بثورتنا وسوف يحتفل بها من بعدنا أولادنا وأحفادنا ، يذكرون في صدها أن جيلنا حفظ موعده مع القدر وحافظ عليه ، وحقق أسمى ما تحمقه الشعوب .. حريتها .

وستبقى ثورتنا مابقيت حياتنا تقدمها قرباناً على طريق الحرية والاشتراكية والوحدة حتى النصر .

٢- رقيات الأستاذ النقيب

زعيمنا المقتدى وقائدنا البطل

المقاتل المناضل جمال عبد الناصر

المحامون كل المحامين جنودك يتوافدون على نقابهم
بطلبون مكاناً في الجبهة مع جيشنا الباسل يحاربون أعداء
أمتهم وأعدائك ، يسحقونهم يدمرونهم يثأرون لكرامة أمتهم ،
يستردون أرضنا السليبة .

والله أكبر والنصر للعرب .

نقيب المحامين

٥ من يوليو ١٩٦٧

أمنهم الخواص

جلالة الملك أدريس السنوسي

ملك المملكة الليبية

المحامون في الجمهورية العربية المتحدة يناشدون مروضكم وقف ضخ البترول ومنع تصديره إلى
الاعداء حفاظاً على سلامة أبناء الأمة العربية الواقفين على الجبهة يزودون عن حريتها وكرامتها
وعن أبناء الأمة العربية جميعها الذين يتعرضون لغارات الاعداء ليلاً ونهاراً وباسم الشهداء الأبرار
في سبيل أشرف التضاي وأهلها .

أن كل امر يحصل عليه الاعداء من البترول الليبي يشكل رصاصة في قلب الأمة العربية ويدعم
الوجود الإمبراطوري أن وجود القاعدة الأمريكية على الأرض الليبية واتخاذها منطلقاً لمهاجمة الأمة
العربية عمل عدواني لا يجوز أن يستمر ويجب أن يزول فوراً

نناشدكم أن تفعلوا ما فعله الملوك والرؤساء العرب وأن يكون البترول الليبي سلاح العرب
لا سلاح الاعداء وأن تكون الأرض الليبية قاعدة العرب لا قاعدة الاعداء .

والله أكبر والنصر للعرب الأحرار

على طريق العودة

نقيب المحامين

بالجمهورية العربية المتحدة

أحمد الخواجة

٨ من يوليو ١٩٦٧

السيد رئيس مجلس الأمة

باسم المحامين ومجلس نقابتهم ، وباسم الشعب الذي رشح زعيمه البطل جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية فزحتم على رأيه ، يعيد الشعب تمسكه بجمال عبد الناصر قائداً زعيماً للجمهورية ، ولا يجوز لتوايه أن يخالفوه الرأي .

أن المجلس مطالب أمام جماهير الشعب ، باعلان رأيا صريحاً مدوياً .

ليس جمال عبد الناصر وحده هو الذي اختار الحرب بل أن الشعب هو الذي فرض عليه الدفاع ضد قوى البغي والعدوان .

والشعب كل الشعب مستعد لأن يموت فداء لوطنه وراء زعيمه الملمم .

أن الحرب ليست معركة حرية واحدة ، ولكها موقف لا يحتمل في قضيتنا إلا أمرين .
فناء الشعب أو تحقيق أمله في تحرير الوطن العربي من الاستعمار والصهيونية والشعب مصر على تحقيق هذا كله . والنصر لنا على طريق العودة مهما طال أمد النضال بقيادة زعيمنا البطل جمال عبد الناصر

نقيب المحامين

٩ من يونيو ١٩٦٧

أحمد محمد الخوام

.. السيد القائد المناضل جمال عبد الناصر

رئيس الجمهورية بالقاهرة

باسم اتحاد المحامين العرب الذي يضم الآلاف من المثقفين العرب والذين وقفوا ويقفون معك في خط النار في معركتنا المصرية ضد الاستعمار والصهيونية ، تؤكد ثقتنا بقيادتك المناضلة والتي لا تعجز لها بديلات مرموزة لوحدة شعبنا العربي في فضاله الباسل ضد الإستعمار والصهيونية . ونهيب

بسيادتكم لإعادة النظر في قراركم حرصاً على وحدة النضال العربي وتأميناً للنصر على أعداء الأمة العربية أعداء الإنسانية . وتؤكد إيماننا بأبى قيادتكم فرضتها إرادة شعبنا العربي المناضل ولن نقبل لها بديلاً .

عشتم قائداً زعيماً ، وعاش نضال شعبنا البطال .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس اتحاد المحامين العرب

٩ من يونيو ١٩٦٧

السيد الرئيس جمال عبدالناصر

باسم المحامين العرب من الخليج إلى المحيط

باسم الحق والعروبة باسم كل القيم الثريفة التي يحيا عليها الشعب العربي وهو يسير وراءك في سبيل تحقيق الحرية والاشتراكية والوحدة يأخذ من الواقع عبرة .

إن كان في تجميع قوى الغدر والبطش والخيانة ضدنا نكسة ، فاذكر أنها أظهرت الأمة العربية أمة واحدة أمة شريفة أمة مناضلة ، أمة كلها وراءك قائداً زعيماً .

والجهاد فيه المد وفيه الجزر . ولكن النصر غاية الجهاد المقدس الشريف .

سلمتم للعرب على طريق النصر ودمتم لأمة تشرفها زعامتكم .

رئيس اتحاد المحامين العرب

١٠ من يونيو ١٩٦٧

رئيسنا جمال عبد الناصر

أنت أنت كاعودتنا زعيم هذا الشعب لا تمشي إلا لتحقيق آماله وتنزل عند رغباته تبذل في سبيلها حياتك تضحي في سبيلها بكل ممتلكك والجاهير لم ترهب الحرب ضد الأعداء ضد الاستعمار الانجلو اميركي والصهيونية ، بل هي التي اختارت الحرب المقدسة مؤمنة أنها سبيلها الوحيد إلى حريتها إلى كرامتها إلى استرداد الجزء السليب وإذا كانت الجيوش الباسلة قد لقيت قوى الشر العالمية مجتمعة ، فإن ذلك ان يثنىها عن تحقيق أهدافها التي أقسمت على اقامتها بدما بسواعدها ، ان كل فرد في هذا الوطن جندى مع أخوانه الجنود . إن أخوة البناء يشرفهم أن يكونوا أخوة جهاد أخوة في حمل السلاح .

أنت أنت قائد العرب بل أنت قائد ذوى الشرف على الأرض كلها .

أنت أنت كاعرفناك أبر أبناء الأمة العربية بها جهاداً كفاحاً تضالاً إن أنت أردتها وكل حبا رئيسها .

نقيب المحامين

١٠ من يونيو ١٩٦٧

احمد محمد الخواجه

٣ - قرارات وبيانات مجلس النقابة

تدريب المحامين

على أعمال الاسعافات

تعلن نقابة المحامين عن دورة تدريبية على الاسعافات الاولى - اعتبارا من يوم السبت الموافق ٣ من يونيو ١٩٦٧ والمرجو من الاساتذة راغبى حضور هذه الدورة التقدم لقيده اسمائهم بمقر النقابة حيث ستعقد الدورة بمبنى نقابة المحامين ويتم التدريب العملى بمستشفى هيئة النقل العام لمواجهة النقابة .

أمين مصر النقابة

أحمد يحيى عبد الفتاح

بيان نقابة المحامين

أن مجلس نقابة المحامين — بعد أن استعرض المواقف على أرض الوطن المريرة وما يديره الاستعمار العالمي وإسرائيل صنيعة والرجعية عميلته — يؤمن أن الشعب العربي سوف يلحق بالوث القدر والخيانة درساً لن ينسوه .

أن حماية الثورة واجب مقدس على كل مواطن .

أن الشعب العربي في مصر الذي استعاد حقه في صنع حياته بثورته يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وحافظ عليها أفرادها بأرواحهم ودمائهم ضد العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ فانتصروا بالثورة وانتصروا لها وحققوا نموذجاً رائماً للإنسان الحر على أرض الوطن لن ترهبه حرب نفسية أو ضغط اقتصادي أو تهديد بالقوة .

المحامون يؤمنون أن تحالف قوى الشعب العامل الذي يقيمه الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية هو تحالف أحرار في سبيل تحقيق الحرية والاشتراكية والوحدة .

أن الوحدة الوطنية التي يصنعها هذا التحالف يشرفها أن تكون وحدة في حمل السلاح ضد الاستعمار والصهيونية حماية للتقدم الذي صنعه بقدر ما كانت وحدة في تصفية الاقطاع ورأس المال المستغل .

ويعلم المحامون أنهم وراء الجيش الوطني الباسل مع كافة أفراد الشعب رفاق سلاح متضامنون مع قوى التقدم في الوطن العربي كله ليحققوا الرفاهية والعدل على الأرض العربية كلها .

ويعلم المحامون العرب :

١ — تخليصهم عن النفاق عن كل من تسول له نفسه اقتراف جريمة ضد أمن الدولة والمواطنين طوال فترة التبعة .

٢ — وضع كافة قدرات المحامين وجهودهم في الجمهورية جميعها تحت قيادة المكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكي العربي لتكون لها شرف المبادرة في تنفيذ توجيهات القيادة السياسية .

- ٣ - حماية المنشآت الوطنية من خلال منظمات الدفاع الوطني .
- ٤ - اعتبار مجلس النقابة في حالة انعقاد دائم طوال فترة الجمعية .
- ٥ - تقديم كافة الجهود والقوى المادية والمعنوية والبشرية التي تطلبها احتياجات القوات المسلحة .
- ٦ - دعوة المكتب الدائم لاتحاد 'امين العرب لعقد اجتماع عاجل في دمشق مساندة لموقف الشعب العربي في سوريا دفاعاً عن حريته .

محمد محمد الخواصر
نقيب المحامين

١٨ من مايو ١٩٦٧

الحامي

السيد الوميل الأستاذ

تحية طيبة وبعد...

انعقد مجلس نقابة المحامين بجلسته طارئة في يوم الخميس ٢٥ مايو سنة ١٩٦٧ واتخذت القرارات

التالية :

أولاً - انشاء كتيبة للخدمة العسكرية من المحامين توضع تحت تصرف القيادة .

ثانياً - انشاء كتيبة للدفاع المدني من المحامين تقام لهم دورة تدريبية بدار النقابة لكي يتمكن المحامون من الخدمة في مواقعهم السكنية .

ثالثاً - تعقد نقابة المحامين دورة تدريبية للاسعافات الأولية .

رابعاً — إنشاء كتبتية للتعبئة والتوعية ومواجهة الحرب النفسية .

خامساً — تسهيل عملية التبرع بالدماء بالاتفاق مع بنك الدم .

سادساً — فتح باب المساهمة المادية للباطنين لدعم الحركة .

على أن تقدم النقابة من مالها كدفعة أولى ٥٠٠٠ جنيه هدية للقوات المسلحة .

وإننا إذ نخطركم بهذه القرارات كلنا ثقة في أنكم ستسارعون إلى تنفيذها ونرسل لسيادتكم
دفع هذا استشارة التطوع لتحريرها وإعادة النقابة أو تسليمها للجنة الفرعية .

والله أكبر ونحميا الجمهورية العربية المتحدة .

وعاش شعبنا حراً على طريق النصر .

٢٥ من مايو ١٩٦٧

أمين سر النقابة

أحمد يحيى عبد الفتاح

بيان من نقابة المحامين

إننا نخوض معركة المصير ضد الاستعمار الأمريكي بقيادة أمريكا وريثته إسرائيل .

إنها معركة لن نرضى فيها بغير النصر النهائي .

إن هدفنا الأساسي هو إزالة الوجود الإسرائيلي . . وهو هدف تخرص القيادة السياسية على تحقيقه إيماناً منها بأنه مطلب الجماهير العربية جميعها .

إن ثقتنا التامة في قياداتنا السياسية النابعة من خلال تجزية طويلة استمرت خمسة عشر عاماً هي التي عمقت هذه الثقة على الأرض العربية كلها .

لقد استطاعت هذه القيادة بوعياها الصادق بوضوح الرؤية أمامها أن تتابع انتصاراتها .

حررت أرض الوطن من الاستعمار وطهرته من الاستغلال وأقامت من بينه أقوى الجيوش وأمنها لم ترهبها قوة العدو ولا ضراوة الاستعمار .

وانتصرت في كل معركة غاضتها .

كسرت احتكار السلاح ، أمتت القناة ، انتصرت في معركة السويس ، أقامت السد العالي ، ملكت الشعب أهم وسائل الإنتاج وحقت سيطرته عليها جميعها .

حققت مجانية التعليم ومجانبة العلاج .

أقامت طريق الحق إلى مجتمع الكفاية والعدل .

إن مداخن المصانع سوف يظل استمرار تدخينها عنونا على تقدمنا

إن اتساع خضرة تقف دليلاً قاطعاً على رغبتنا في حياة أفضل .

إن قيادتنا السياسية اليوم تحارب أشر من قوى الاستعمار ضراوه وتحارب عميله إسرائيل ،

إن ثقة الشعب في قيادتنا السياسية وفي قدرتها على تحقيق النصر ومساعدته لها هو أول سلاح النصر .

لقد استطاعت هذه القيادة أن تحقق هدفا عزيزاً ترنو إليه أبصار الشعب العربي هو وحدة العمل العربي عسكرياً وسياسياً ضد الاستعمار الانجليزى وأمريكا وإسرائيل .

لقد تمكنت أن تحارب العدو بنفس السلاح الذى حاربنا به ، قطعت عنه البترول قفلت فى وجه قناة السويس .

إن الحرب الاقتصادية أصبحت سلاحنا فى المعركة ، بعد أن كان الاستعمار يستخدمه سلاحاً ضدنا .
أن الشعب العربى وراء قيادته المؤتمنة الصادقة الواعية ممر على تحقيق النصر مهما طال أمد القتال .

إن الشعب العربى قادر على أن يضرب أدروع الأمثلة فى تحمل ثمن النصر مهما طاللت المعركة أو استمر أوارها .

لأننا ندافع اليوم عن حقنا فى أرضنا وسوف نحارب العدو على الأرض السليبية غدا حتى تطهرها من رجسه ودلسه .

أنها معركة نستهدف فيها حقاً .

لأنها معركة الشرف والضمير العربى .

إن الشعب العربى الذى استطاع بوحده أن ينهى غزو التتار وحملات الصليبيين واستعمار الترك والانجليز دفاه عن أرضه المقدسة لقادر على أن يقذف بالامريكان والصهاينة إلى البحر .

والنصر للشعب العربى على طريق العودة .

نقيب المحامين

٤ من يونيو ١٩٦٧

إبراهيم محمد القوام

قرار مجلس النقابة

يعلن المحامون ومجلس نقابتهم وقف العمل بجميع المحاكم والاعتصام من الساعة الحادية عشر بمبنى نقابتهم حتى يعدل الزعم البطل جمال عبد الناصر عن قراره ويتسكون به قائدا زعيا ورئيسا للجمهورية ورائدا للنضال القوي على طريق الحرية والاشتراكية والوحدة والعودة .

٩ من يونيو ١٩٦٧

السيد الرئيس جمال عبد الناصر

ونحن في طريقنا إليك ، نعلن أن الشعب قد اختارك وارتضاك قائدا لنضاله ، وليس من حقه أن تترك صدارة صفوفه .

لقد عرفناك أول المؤمنين بالشعب ، والشعب العربي كله لا يرضى غيرك قائدا لنضاله .

أن الشعب كله على الطريق إليك وليس من حقه أن ترفض طلبه .

إن كنت تريد لنا الموت ، فاعلم أن الحياة أرخص مالمينا في سبيل الوطن وسبيلك .

أن الشعب هو الذي ارتضى الحرب متحملا نتائجها وليست الحرب معركة واحدة تنتصر فيها أو تهزم ، إنما الحرب نتيجة ، وسوف يتحقق النصر بك وعلى يدك لأن النصر للشعب حتمي .

مجلس نقابة المحامين

٩ من يونيو ١٩٦٧

القائد البطلي والإيمى المقدى والمعلم المعلم

سيادة الرئيس جمال عبد الناصر القاهرة

باسم نقابة المحامين السودانيين ، بل باسم الملايين من أبناء الأمة العربية جميعاً ، محمد الله
 ولشكر لكم استجابتكم الثورية العظيمة لرغبات الشعب العربى فى الجمهورية العربية المتحدة بل
 وفى كل أقطاره بأن قررتم البقاء فى منصبكم رئيساً للجمهورية وفى موقعكم الطبيعى قائداً وملهماً
 ومعلماً للثورة العربية فى مسيرتها المصيرية المحتومة إلى النصر الأكيد فى استكمال بناء مجتمع
 الكفاية والعدل وفى قهر قوى الامبريالية والاستعمار والصهيونية . إننا فى هذه اللحظة التاريخية
 الحاسمة لنثق تمام الثقة بأن النصر فى النهاية حتمى وأكيد وأن طريق الثورات الرائدة كشورتنا
 العربية محسوف دائماً بالعثرات والانتكاسات المؤقتة وإن واجب الثوريين دائماً مخطى هذه
 الانتكاسات بل ونحويلها إلى منطلق جديد إلى مزيد من الانتصارات . أن ثوتنا العربية الكبرى
 تعيش لحظة انتكاسة مؤقتة نتيجة تأمر قوى الغدر والعدوان بقيادة الاستعمار الامريكى ولكننا
 لوافقون ثقتنا بأنفسنا أن شعبا الباسل بقيادتكم الواعية الشجاعة لقادد على تحويل الهزيمة إلى
 نصر جديد فى درب الثورة العربية العظيمة .

عشتم وعاش شعبنا الباسل والهزيمة لقوى البنى والعدوان .

أمين السبلى

نقيب المحامين السودانيين

وفاروق أبو عيسى

أمين سر النقابة

أخى المواطن ..

قف برهة وأنظر حوالك ..

تجد قوى الشر والظلم قد تجمعت وشنت علينا حرباً ضارية ... فكيف نواجهها؟ وكيف
نحقق منها نصراً كبيراً؟

نواجهها بإيماننا بقيادتنا الحكيمة — قيادتنا الملهمة .

قيادتنا التي سارت بنا خمسة عشر عاماً من نصر إلى نصر ..

قيادتنا التي جمعت من الشعب العربي أمة واحدة ..

قيادتنا التي حققت لنا آمالاً كانت أحلاماً .

نحن نؤمن بقيادتنا إيماناً كاملاً ينبع من شعورنا ومن أفكارنا في الأصل وهي الأمل .

نحن وراؤها في كل ما تصدره من قرارات عسكرية وسياسية .

أخى المواطن ..

إن معركتنا عريضة الأبعاد — طويلة المدى . وهي محك لصلابتنا وقوة احتمالنا ورغبتنا

الأكيدة في النضال ...

ونحن لها بالصبر والإيمان ..

نحن لها .. لأننا مائة مليون عربي يشقون ثقة كاملة وشاملة في قيادتهم السياسية والعسكرية

كما يؤمنون بسياسة النفس الطويل وبالبذل والتضحية .

أن مقدراتنا تفوق مقدرات العدو فهم يبنون بترولنا لا يعيشون .

نحن لسنا في حاجة إليهم ، ولكنهم يحتاجون إلينا ..

نحن نبني أنفسنا بأنفسنا — وهم يبنون حياتهم على ثرواتنا ..

لن تصل قطرة واحدة من هذا البترول إليهم بعد الآن ...

هذه ثروة العرب تبقى للعرب ...

هم سوف يحتقون ...

أما نحن شعب العرب سوف نعيش .. فإن مقدراتنا كبيرة — فلقد تفجرت طاقاتنا الكامنة ..

وهي كافية لأن تقف بها شهور وستين صفاً واحداً وراء القائد والمعلم .

لن تلين قناتنا .. ولن تلين لنا قناتنا ..

إن أبطالنا ونسورنا قد أصلوا العدو نيران مستعرة على رؤوسهم وهامى دول العدوان الثلاثي الجديد وقد بدأت اقتصادياتها تحتقن فعلاً .

* * *

أخى المواطن .. المحارب في الجبهة الداخلية .. حجة الإنتاج .

أن النصر لا يأتي إلا بالبدل والتضحية ...

لقد آن لنا أن نعطي بلادنا ما أغدقت علينا .

نعطيها عملاً متقناً .

نعطيها عجة .

نعطيها تضحية .

إن عمالك في مصنعك هو سلاح رئيسي في المعركة ..

لأن كل طن تنتجه هو ناز على رؤوس اعداء .

إن حفاظك على أدوات الإنتاج وسبل المواصلات رسالة وطنية كاملة ..

ليكن شعارك : الإنتاج الرفيع بالمواظبة والدقة في العمل ،

ولتكن خلية متفلة للولاء السياسي في عمالك — في بيتك — مع جارك — مع أخيك — وفي كل مكان .

والله أكبر والنصر للعرب على طريق الحرية والاشتراكية والوحدة .

نقابة المحامين

برقية مرسلة الى كل ن :

١ — لجنة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بنيويورك .

٢ — محكمة العدل الادارية — ستراسبرج

٣ — المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بنيويورك

٤ — لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بنيويورك

٥ — بول بوندكورد رئيس لجنة حقوق الإنسان بباريس

تمنع إسرائيل مندوبي الصليب الأحمر الدولي بالقيام بمبهم الإنسانية في صحراء سيناء طبقاً لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان — تقترف إسرائيل في المناطق العربية المحتلة جرائم الإبادة — تجبر الأهالي على ترك ديارهم مخالفة بذلك معاهدة باريس ضد الإبادة ومخالفة أيضاً مبادئ القانون الدولي — تقترف إسرائيل نفس الجرائم التي كان يقرها النازيون وهي تحاول بها اليوم استمالة عطف الرأي العام العالمي — نطلب منكم التدخل وإيفاد لجنة تقصى الحقائق في اطق العربية المحتلة .

محمد محمد الفوايه

نقيب عامي الجمهورية العربية المتحدة

قرارات وبيانات اتحاد

المحاميين العرب

بيان من اتحاد المحامين العرب

٢٠٠٧

المؤامرة الاستعمارية الصهيونية على سوريا

إن الاستعمار العالمي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي فشلت كل خطته ومؤامراته ضد الثورة العربية ودولها المتحررة ، راح بهستيرية واضحة يدفع ربييته وقاعدته وأداته إسرائيل لتتكون رأس حربة في عدوان استعماري رجعي مبيت ضد استقلال سوريا وانجازاتها التقدمية وضد الثورة العربية التحررية بكل مكائدها وأهدافها وجاهيرها المسكفة .

إن اتحاد المحامين العرب ، وعيا منه على دور إسرائيل العميل في وطننا العربي ، وقناعة بوجود الاستعمار الأنجلو أمريكي بكل غخططاته وأهدافه وراء تحركاتها وتحركاتها ، وتقديراً منه لخطورة المعركة المصيرية التي يحاول الاستعمار الأمريكي فرضها على الشعب العربي والثورة العربية ، ليبيب بالجاهير العربية المؤمنة المسكفة في جميع أقطارها من المحيط إلى الخليج أن تقف بوعي، وإيمان وصلابة إلى جانب سوريا في معركتها العربية .

يا جماهيرنا العربية ..

إن تحركات إسرائيل ضد سوريا هي تحركات أنجلوأميريكية ضد الأمة العربية ومصالحها الحقيقية وأهدافها التقدمية .

إن عدوان إسرائيل على سوريا هو هجوم استعماري مبيت تعده وتقوده الامبريالية الاميريكية ضد حركة التحرر العربية بكل كفاحها وانجازاتها وقواها ودولها المتحررة ، من أجل العودة بنا من جديد إلى حياة التخلف والاستغلال إلى سياسة الاستعمار والإحلاف وإلى التبعية ومناطق النفوذ.

يا جماهير شعبنا العربي ..

لقد حان الوقت الذي ننظره لتحمل المسؤولية التي ألقاها علينا كفلاح أمتنا في مواجهة معركتها المقدسة مع الاستعمار والعنصرية . فليكن عنوان إسرائيل نقطة انطلاقنا لتحرير الوطن السليب فلسطين .. ولتكن معركة سوريا معركة العروبة لاقتلاع آخر جذور الاستعمار وأعوانه من أرضنا العربية .

يا شباب العرب .. أيها العمال .. أيها الجنود .. أيها الطلاب .. أيها الفلاحون . إن الحركة معركتنا جميعاً ، معركة وجودنا وحياتنا وكرامتنا ومستقبل أجيالنا . فلتنظم صفوفنا ونعي قواها ونفوض الحركة التي يحاول المستعمرون فرضها علينا بواسطة إسرائيل صفواً واحداً وجبهة واحدة تحت راية واحدة .

لنفهم المستعمرين الأمريكان والآنجليز أسياذ إسرائيل بأن العنوان على سوريا هو إعلان للحرب الشاملة من قبلنا عليهم وعلى مصالحهم في بلادنا .

ليكن شعارنا في معركتنا المفروضة :

النصر لنا .. والحرية لفلسطين .. والخزى للمستعمرين ..
والدمار الشامل لمعاقلهم وأعوانهم ومصالحهم ووجودهم في بلادنا .

مفتي الرشيدات

الأمين العام لاتحاد المحامين العرب

١٧ من مايو ١٩٦٧

بيان من اتحاد المحامين العرب

حول

الموقف الراهن في الشرق الأوسط

إن اتحاد المحامين العرب وهو يتابع تطور الأحداث العربية ويرى النصر وضخته معاملة بعد أن خط طريقه قائد الأمة العربية وزعيمها جمال عبد الناصر لا يسهه إلا أن يشيد بهذه القدرة العسكرية على الحركة التي ضربت بها الجيوش العربية كل الأرقام القيادية فاستطاعت خلال ساعات أن تهر الصحراء الواسعة ومعها كل عتادها وسلاحها .

فقد توم الصباينة ومن ورائهم الاستعمار وعلى رأسه أمريكا أن اهتمام الجمهورية العربية المتحدة بمساندة ثورة اليمن ودعمها يقف حائلاً دون تنفيذ السياسة التي أعلنتها من التزامها برد أى عدوان يقع من الاستعمار أو صناعته على أى بلد عربي .

وراح السياسيون والعسكريون في دولة العمايات يعلنون عزمهم العدوان على الجمهورية العربية السورية وتبجحوا في ذلك ولم يكفوا عنه إلا بعد أن أذهلتهم المفاجئة رأوا يميونهم جيوش الجمهورية العربية المتحدة ترحف كالسيول الجارفة عبر صحراء سيناء وتأخذ أمكنتها على الحدود الإسرائيلية .

واستطاعت هذه الجيوش أن تحقق أول نصر لها بإعلان سحب قوات الطوارئ الدولية ثم أعقبه على الفور النصر الثاني عندما أعلن رئيسها الأعلى وهو بين جنوده في الجهة الإقليمية خليج العقبة وحروبه ومنع السفن الإسرائيلية من دخوله وحظر نقل المواد الاستراتيجية إلى إسرائيل ولو كانت على سفن غير إسرائيلية .

ويذكر اتحاد المحامين العرب بهذا النصر الذي تسانده أحكام القانون الدولي مقررة إقليمية كل مضيق لا يصل بين بحرين عاليتين .. ومؤكدة في الوقت ذاته سيادة الدولة على مياهها الإقليمية لمسافة اثنى عشر ميلاً من شواطئها .

وإذا أنكرت أمريكا على العرب حقهم الصريح في سيادتهم على مياهم الإقليمية فليس هذا بغريب عليها ما دام أنها تأتي الاعتراف للشعوب بحقها في الحرية والاستقلال .

وبناشد اتحاد المحامين العرب في هذه الساعات الحاسمة الشعوب العربية بل الشعوب الحرة في أرجاء العالم الكبير أن تولى فتحها لقائد الأمة العربية المظفر الذي كرس حياته وجهوده لمكافحة الاستعمار والقضاء على ذبوله الإسرائيلية والرجعية .

عاشت الحرية .. وعاش النضال من أجلها في كل زمان ومكان ..
والعزة للعرب .

٣٧ من مايو ١٩٦٧

يكرى وبمصر

الامين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب

(١)

بيان من اتحاد المحامين العرب

إلى الجماهير العربية

يا شعبنا العربي البطل ...

بتمرض وطننا العربي في هذه اللحظة لدنوان إسرائيلي استعاري شامل ، يستهدف ثورتنا ومكاسبنا وحرقتنا وكرامتنا ويستهدف مستقبلنا ومستقبل أجيالنا ..

فها هي الجمهورية العربية المتحدة ، قاعدة لغنائنا العادل ومنطلق ثورتنا الكبرى تواجه اليوم بإيمان وشجاعة وبقرة وأهنية ذروة المؤامرة الكبرى والهجوم الإسرائيلي الاستعاري العاشم ..

يا جماهيرنا العربية ... أيها العزل والفلاحون .. أيها الجنود والطلاب والمتقنون ..

لقد حانت اللحظة التي انتظرناها تسعة عشر عاماً ، لتثار لكرامتنا ولنقتلع جذور الاستعمار وعملاته من بلادنا ، ولنحقق أهناف ثورتنا ولنحرر وطننا السليب فلسطين .

يا جماهيرنا المكافحة .. في كل جزء من أجزاء وطننا العربي الكبير ..

ها هو الواجب الذي نذرننا أنفسنا من أجله ، وتماهدنا على تليده وانتصاره ، يدعونا اليوم باسم أهدافنا وأماننا ... باسم أمتنا وشهدائنا .. باسم حرقتنا وكرامتنا .. باسم مستقبلنا ومستقبل أجيالنا لنهر بالوعده ولنحقق العهد .

فلنخض معركة أمتنا المصيرية أقوى لمؤمنين ... ولنحارب أعدائنا جهة واحدة بكل أسلحتنا ... ولنحلم كل ما يقف في طريقنا إلى النصر الحاسم ..

يا جماهيرنا المكافحة .. إنها معركتنا ، معركة مصيرنا ، معركة حياتنا ، فلندمر الدنوان

في أوكلاه ، ولنسمر قواعد العدوان في كل قطر من أقطارنا . . . في ليبيا والمغرب والخليج . .
والجنوب وفي كل بقعة لا يزال للاستعمار فيها موضع قدم في بلادنا . .

لنجعل من القواعد العسكرية الغربية في بلادنا ، قبوراً للغزاة والمستعمرين . . ولنجعل من
بثرونا العربي المنهوب نارا تحرق بها العدوان والمعتدين . .

يا شعبنا العربي . . إن الحركة مرصتنا . . ووجودنا . . فلنخضها حرباً شاملة ضد
إسرائيل ومن هم وراء إسرائيل .

أنا أقوياء بمحنا وإيماننا . . أقوياء بميوشنا الباسلة وقيادتنا الواعية المخلصة الجريئة . .
فألى النصر يا مجاهدين الموثمة بقيادة قائدتنا ورائدنا عبد الناصر . .

والنصر لأمتنا العربية الخالدة . .

والخزى والعار والهزيمة للاستعمار وصنيعة إسرائيل . .

شفيق الرشيدرات

الأمين العام لاتحاد المحامين العرب

٥ من يولية ١٩٦٧

(٢)

بيان من اتحاد المحامين العرب

حول خيـانة أمريكا وبريطانيا للأمة العربية

أيها العرب في كل مكان ..

إن المعركة الناشبة بين الحق العربي والعدوان الإسرائيلي في فلسطين قد تحولت الآن إلى معركة حياة أو موت ، معركة كرامة أو عبودية .

فلقد أسفرت أمريكا وبريطانيا بعد ساعات قليلة من بدء هذه المعركة عن وجهها المتآمر مع إسرائيل ، وكشفت الأحداث بدرجة عن دورهما المنسق مع العدوان الإسرائيلي وأهدافه ضد الأمة والمصالح العربية . وبدت أمريكا على حقيقتها ، رغم تسورها المقضوح وراء عبارات الحياد المزيف ، إنها العدو الأول للحق العربي في فلسطين ، والسند الأساسي لوجود إسرائيل ، وأنها المحارب الرئيسي ضد الجيوش العربية الباسلة ، والمخطط والموجه والممول لكل عدوان على الأهداف المشروعة لشعبنا العربي من المحيط إلى الخليج .

أيها العرب في كل مكان ..

إن خيانة أمريكا وبريطانيا لتضيتنا العادلة وجيوشنا المحاربة . وضعتنا وجهاً لوجه أمام واجباتنا المقدسة ومسئولياتنا القومية الملحة .

إن استهداف المصالح البروتية والاقتصادية والعسكرية والتجارية لهاتين الدولتين في بلادنا بالتخريب والتدمير من قبلنا نحن الجماهير العربية ، هو أقل واجباتنا في الدفاع عن النفس ، وهو أقوى أسلحتنا لمجابهة العدوان وإحباط المؤامرة وردع المتآمرين ، وهو طريقنا الصحيح إلى الوطن السليب فلسطين .

فالى الواجب المقص أيها المناضلون .. إلى الكفاح يا أبطال العروبة ضد أمريكا وبريطانيا ..
إلى قواعد أمريكا وبريطانيا في بلادنا ندمرها على رؤوس المتآمرين ..
إلى مراكز الاستعمار وأوكار التآمر الانجلو أمريكي في بلادنا ننسفها على المؤامرة والمتآمرين ..
إلى كل ما هو أمريكي وإلى كل ما هو إنجليزي نقتلعه من أرضنا ونحرق به العدوان
والمعتدين ..
إلى الحرب الشاملة يا أحرار العرب ضد الاستعمار الانجلو أمريكي وريثه إسرائيل فهي سيبلنا
لحماية وجودنا .. وسلاحنا للدفاع عن حقنا .. ووسيلتنا لمساندة جيوشنا وطريقنا لتحقيق النصر
الحاسم وتحرير الوطن السليب فلسطين ..

٦ من يونيو ١٩٦٧

شفيق الرشيدات

الامين العام لاتحاد المحامين العرب

(٣)

بيان من اتحاد المحامين العرب

إلى الجماهير العربية

يا شعبنا العربي البطل ..

إن اشترك أربكا وبريطانيا السافر في مركبتنا المصيرية ضد إسرائيل ، قد فرض علينا تحمل مسؤولية المواجهة الخطيرة بكل إيمان وشجاعة وتفضحية ..

وإن تعرض أمتنا ومكاسبها وجيوشها المؤامرة الصهيونية الأنجلو أمريكية ، قد أباح استخدام كل أسلحة الدفاع عن النفس ومواجهة المعركة في كل ساحاتها وضد كل أطرافها ..

إن إيقاف ضخ البترول العربي للدول المعتدية علينا ، وإن إغلاق قناة السويس في وجه الملاحاة الدولية ، هي إجراءات مشروعة تقتضيها حالة الدفاع عن النفس ، وتتطلبها ضرورات المعركة وتتيحها أحكام القانون الدولي .

لأننا نطالب الدول العربية وخاصة ليبيا والسعودية وإمارات الخليج ، أن تبادر فوراً إلى مصادرة كل مصالح الدول الغربية المعتدية في بلادها ..

ولأننا نناشد الجماهير العربية وخاصة في هذه الأقطار أن تراقب تنفيذ هذا الإجراء القوي الملح ، وأن تتولى هي نفسها عند الضرورة تحطيم هذه المصالح وتدميرها تدميراً شاملاً ..

فهذا هو سبيلنا للدفاع عن النفس وحماية وجودنا ، وهذا هو سلاحنا لحماية جيوشنا الباسلة وبجابه العدوان الغادر وتحقيق النصر الحاسم ضد المستعمرين وريثيتهم إسرائيل ..

عليه الشهادت

الأمين العام لاتحاد المحامين العرب

بيان من نقابة المحامين السودانيين

إلى جماهير الشعب العربي والضمير العالمي

من قلب المعركة المصيرية من القاهرة المقاتلة نسطر بياننا هذا موجهاً إلى جماهير الشعب العربي المناضل وإلى الضمير العالمي وكافة الشرفاء .

هكذا ترون بأعينكم كيف جسد الاستعمار والسيونية نواياهم المبيتة ضد أمتنا عدواناً عسكرياً غادراً يهدف إلى إسكات شعبنا العربي وقتل تطلعاته المشروعة في التحرر والاعتماد الاجتماعي ، كما أنكشف الغطاء عن تأمر الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وقدرهم المبيت ضد شعبنا المناضل بدعمها عسكرياً لدولة الصهاينة العدوانية بل وبشهنما عدواناً مباشراً ضدنا وضد أراضينا .

أن شعبنا الباسل وقواته المسلحة يواجه كل هذا بدعم حازم لارحمة فيه حابة لشره ودفاعاً عن حقه في الحياة الحرة الكريمة يخوض المعركة التي بدأها الأعداء حتى النهاية ليردع المعتدين ويؤدب عصابات الامبريالية والاستعمار وصولاً إلى النصر المبين .

أننا من القاهرة أم جمال وقائدة النضال نستنفر الشعب العربي المناضل كلا في موقعه لحل السلاح في وجه الأعداء وحتى تحطم نهائياً مصالح الامبريالية والاستعمار الانجلوأمريكي بعد أن ثبت بعدوانهم الغاشم على أراضينا أنهم ألد أعدائنا في هذه المعركة المصيرية .

كما نثيب بالشعب العربي أن يتسلح باليقظة والحذر من مؤامرات الاستعمار وإشاعاته التي عادة ما يكسفها في مثل هذه الظروف حتى تقفل أمام العنوك المسالك والندوب وصلاً إلى غايتنا في اجتثاث الوجود الاسرائيلي والقضاء نهائياً على كل المصالح الاستعمارية في وطننا .

كما نثيب نقابة المحامين السودانيين بالضمير العالمي وكل الشرفاء في منظماتهم وهيئاتهم وخاصة رجال القانون في العالم أن يشددوا من تضامنهم معنا في هذه المعركة المصيرية التي يخوضها الشعب العربي ضد اعتداء الاستعمار ووريثته إسرائيل على وطننا الآمن والذي به انتهكوا مبادئ

القانون الدولي ووثيقة حقوق الإنسان ، وتدعوهم جميعهم للتعاقد معنا بكل الأشكال وكل المستويات .

إن شعبنا الذي يقف اليوم على خط النازع والاستعمار والصهيونية لوائق كل الثقة من أن النصر حليفه وأنه سيسترد فلسطين السليبة .

والله أكبر .. والنصر للعرب .. وأتينا لعائدون .

أمين طاهر الشبلي

نقيب المحامين السودانيين

٧ من يونيو ١٩٦٧

(٥)

بيان من نقابة المحامين التونسيين

تلقت الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب من السيد الاستاذ نقيب المحامين التونسيين البيان التالي برقيا ..

« في هذا الطرف الحاسم في النضال العربي لتحرير فلسطين يعلن محامو تونس تضامنهم الكامل مع أخوانهم العرب في الحرب التي تدور رحاها حاليا بينهم وبين الاستعمار وديكتاته امراةيل . ويعتبرون أنفسهم مجتدين إلى جانبهم في خدمة القضية العربية المقدسة » .

محمد مطروحة

نقيب المحامين التونسيين

نداء

من اتحاد المحامين العرب

إلى مجلس الأمة العربي

باسم معركة المصير التي تخوضها أمتنا العربية بقيادة عبد الناصر ضد المعتدين الانجلوأميركان والصيويين ،

وباسم الثورة العربية الكبرى التي آمنت بعبد الناصر قائداً ورائداً وباسم كفاحها وشهادتها وأنصاراتها ونكساتها وأهدافها ،

باسم الدماء الطاهرة التي أريقَت ولا تزال تراق على التراب العربي دفاعاً عن أمتنا وثورتها ووجودها وأهدافها .

من أجل فلسطين السليمة وعذبة الثائرة وجيوشنا المحاربة ،

يتبادلكم المحامون العرب رفض اسقالة الرئيس عبد الناصر بكل قوة واصرار ويدعونكم إلى الضغط بكل الوسائل لإقناع سيادته بالاستمرار بتولى القيادة في هذه الظروف العربية الحاسمة من أجل حاضرنا ومن أجل معركتنا ومن أجل مستقبلنا المأمول .

مساء ٩ من يونيو ١٩٦٨

نخس الرشيدات

الأمين العام لاتحاد المحامين العرب

نداء

من اتحاد المحامين العرب
إلى المناضل الرئيس عبد الناصر

باسم جماهير الثورة العربية التي أتمتكم قائداً لها ورائداً لكفاحها ؛
باسم أرواح الشهداء الذين سقطوا تحت قيادتكم دفاعاً عن هذه الثورة وأهدافها ؛
باسم الملايين من المناضلين والمحاربين العرب الذين يخوضون اليوم وبقاتكم الحكيمة
المخلصة الراعية معركة المصير العربي الواحد ؛
يناشدكم المحامون العرب من المحيط إلى الخليج مراجعة قراراتكم والعدول عن تخليكم والاستمرار
بتولي القيادة في هذه الظروف الحاسمة من تاريخ كنهنا أمتنا العادل ضد الاستعمار والصهيونية .
إلى الأمام باقائدنا البطل الموثوق والنصر لأمتنا الخالدة

شوقي الرشيديات
الامين العام لاتحاد المحامين العرب

مساء ٩ من يونيو ١٩٦٧

بيان من اتحاد المحامين العرب

إن اتحاد المحامين العرب وهو يستمع لاستجابة الرئيس القائد عبد الناصر بالعدول عن تخليه
واستمراره بتولي القيادة في هذه الظروف العربية الحاسمة ،
ليعلن بأن أمتنا بقاته ستجاوز كل العقبات والنكسات والهمام ، وستحقق النصر الحاسم
ضد المعتدين الانجليز امريكان والصهيونيين ،

وإن جماهيرنا العربية المؤمنة المسكفة لتؤكد اليوم من جديد أصرارها بكل أيمان وتضحية
على مواصلة الكفاح بقيادة عبد الناصر حتى تنظهر الأرض العربية من كل آثار العدوان والمعتدين .

شوقي الرشيديات
الامين العام لاتحاد المحامين العرب

١٠ من يونيو ١٩٦٧

فداء

من اتحاد المحامين العرب إلى جماهير الأمة العربية
حول العدوان الاستعماري على سوريا

يا شعبنا العربي . .

تزداد المؤامرة الانجلواميريكية المسيوية على الأمة العربية انصباحا ساعة بعد ساعة .
وتتكشف أهداف المتآمرين المعتدين ضد وطننا العربي رغم كل التظاهرات السلبية الزائفة
والقرارات الدولية الخادعة .

فها هي إسرائيل أداة الاستعمار الانجلواميريكي تواصل عدوانها المرسوم على سوريا البطلة
رغم كل قرارات مجلس الأمن المتكررة .

وهما هي قوى العدوان تحاول كذب الوقت لاحتلال أرضنا السورية المقدسة ووضعنا أمام
الامر الاستمري الواقع عند قبولنا وقف إطلاق النار .

يا مجاهدينا السورية البطلة . . يا جيشنا السوري الباسل . . يا أحرار العروبة . . يا أبطال
العراق وفلسطين . . يا مناضلي لبنان والاردن والجزيرة وخليج . . ياها العرب الأحرار في
كل مكان . . فوثقوا على المستعمرين فرصهم الدنيئة . . قتلوا المعتدين بكل سلاح حطموا
المؤامرة والعدوان . . أذعنوا الغزاة في أرضنا قبل وقف إطلاق النار . . أحرقوا العدوان
والمعتدين بالأيان والشجاعة والفداء . . طهروا أرضنا السورية المقدسة وأحوا تراثها الطاهر
من دنس الاحتلال ورجس الاستعمار .

يا شعبنا السوري العظيم . .

يا أبطال اليرموك وذى قار وميبلون . . يا ثوار دمشق وحماة وحمص والغوطة . .
يا حماة العروبة في الجزيرة والشهباء . . اليوم يوم الثرف والتسداء . . اليوم يوم العزة
والكرامة . . . اليوم يوم الثار والحرية والتحرير .

افتروا خصاساً ومحقلاً لقتال المعتدين ..

لقوا المستعمرين وذنبهم إسرائيل درساً من دروسكم النضالية الخالدة .

احموا سوريا الحبيبة .

المجد والخلود والنصر لكم أيها الأبطال المقاتلون ..

والهزيمة والعار لأعدائنا المستعمرين ..

ولا عاشت أعين الجبناء

١٠ من يونيو ١٩٦٧

مُنْجِقُ الرِّسَالَاتِ

الأمين العام لاتحاد المحامين العرب

برقيته من الأمين العام لاتحاد المحامين العرب

إلى المنظمات الدولية

أبرق الأمين العام لاتحاد المحامين العرب إلى كل من :

- ١ — رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية .
- ٢ — مجلس السلم العالمي .
- ٣ — منظمة تضامن شعوب قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .
- ٤ — برتراند راسل الفيلسوف البريطاني .
- ٥ — جان بول سارتر بباريس .
- ٦ — المحكمة الدولية الشعبية لجرائم الحرب ضد الشعوب .
- ٧ — وكل المنظمات والاتحادات القانونية في العالم .

بالبرقية التالية :

هاجمت إسرائيل بمعاونة وتأييد المستعمرين الأمريكان والإنكليز السكري والمعنوي أراضي مصر والأردن وغزة وسوريا والعراق ، وقذفت المساكن المدنيين والمستشفيات بقنابل التناول المحرقة دون تمييز .

كما لجأت إسرائيل إلى شن حملة تهديد وتهجير واسعة ضد الفلسطينيين في الأرض الأردنية المحتلة لطردهم من بيوتهم وقراهم خارج الحدود وخلق مشكلة لاجئين جديدة للأردن والنول العربية والعالم أجمع .

نناشدكم بأهم مبادئ الحق والحرية والقانون الوقوف إلى جانب العرب في معركتهم العادلة ضد العدوان والامبريالية . واتخاذ كل الوسائل الممكنة لإدانة العدوان الانجلو امريكي الصهيوني ولمساعدة العرب في إزالة آثار العدوان .

١٤ من يونيو ١٩٦٧

بشفي الرشيد

الأمين العام لاتحاد المحامين العرب

بيان من اتحاد المحامين العرب

حول طبيعة المعركة مع الاستعمار والصهيونية

في هذه اللحظات الحاسمة التي تتعرض فيها أمتنا العربية لآل أخطار عدوان استعماري صهيوني واسع ، يستهدف حريتها وانمازاتها بل وحتى أرضها ووجودها ،

وفي هذه الفترة الحرجة التي تمكنت فيها قوى الاستعمار الانجلو أمريكي المتسترّة وراء إسرائيل والصهيونية من كسب الجولة الأولى ضدنا واحتلال أجزاء عزيزة من أرضنا واغتيال فئات مناضلة شريفة من جبهتنا وشعبنا ،

في هذه اللحظات التاريخية الفاصلة في حاضرنا ومستقبلنا ، لابد من مواجهتنا للوقت بواقعه المولم ومتطلباته القومية ونتائج المرجوة ، بكل الإلحاح بمناخة قضيتنا وقدرتنا التي لاتحد ، وبكل العزم والتصميم على تحرير حقنا وأرضنا وشعبنا ، وبكل الوعي على معركتنا وأبعادها وأطرافها وبأهدافها ، وبكل الصراحة والجرأة اللازمين لوضوح الرؤية وسلوك الطريق الصحيح السليم .

يا شعبنا العربي ..

في هذه الفترة الحاسمة من تاريخ كفاحنا ، لابد أن يكون في قلب ووعي وعمل كل مواطن عربي وكل قطار عربي وكل حكومة عربية ، أن المعركة الدائرة الآن ليست معركة فلسطين لحسب ولا هي معركة مصر أو الاردن أو سوريا فقط ، إنما هي معركة الوجود العربي كله .. أنها معركة الأمة العربية بأسرها ، معركة حريتها وكرامتها ووجودها .. أنها معركة كل قطر عربي ومعركة كل حكومة عربية في المشرق والمغرب .. أنها معركة الشعب العربي بكل فئاته ومنظماته وكفاحه وأهدافه .. أنها معركة كل مواطن عربي حر شريف من الجزائر إلى الخليج .

وإن معركتنا هذه ليست معركة مع إسرائيل لحسب ، إنما معركتنا مع الاستعمار العالمي بقيادة أمريكا وبريطانيا ، بكل أطماعه الشريرة ببلادنا وثرواتنا وبكل أحقادنا علي شعبنا وكفاحه

وانتصاراته وقيادته ، وبكل مخططاته ومؤامراته للعودة إلى كل مراكزه واستغلالاته التي أجلاه عنها كفاحنا العادل المشروع .

وإن صراعنا الناشب الآن مع دول الاستعمار والصهيونية لا يمكن أن تنتبه معركة غادرة تربحها ، ولا أرض عربية تحتلها ، إنما هو صراع طويل ومرير سيقدر نتيجته بمدى صمودنا وتضحياتنا ، ومدى استغلالنا لكل أسلحتنا البشرية والعسكرية والاقتصادية والبروتولية والدولية الفتاكة ، دفاعاً عن كل شبر من أرضنا من المحيط إلى الخليج ، ومشاركة من كل فرد من مائة مليون عربي يقفون جبهة واحدة متماسكة على كل هذه الأرض العربية .

يا شعبنا العربي . . .

إن ظروف المعركة المصرية المفروضة ، على أمتنا والتي لائشك لحظة بانتصارنا النهائي فيها ، تقتضيها فقط الارتقاء جميعاً ، أفراداً وشعوباً وحكومات ، إلى مستواها ودياً ومسؤولية وتضحية وعمل . . . وتقتضيها الإخلاص لمطالباتها وحدة وسلاحاً ونضالاً ومصيراً .

إننا يجب أن تؤمن جميعاً بأن معركة أمتنا الراهنة هي معركة وجود ولا وجود ، هي معركة تحرير من الاستعمار والصهيونية . . . أنها معركة وطنية شعبية ، وحدة النضال والمناضلين فيها هي سلاحنا الأقوى لمجابهة الاخطار وتحطيم العدوان وتثبيت الوجود وتحرير الأجزاء السليمة .

يا جماهيرنا المناضلة . . .

إن وحدة الشعب العربي المكافح من المحيط إلى الخليج . . . وحدة جيشه وسلاحه . . . وحدة رأيه ومخططة . . . وحدة معركته ونضاله وقيادته . . . هي سبيلنا الصحيح لاحتراز النصر الحاسم في هذه المعركة المصرية المفروضة .

إن شعبنا العربي الذي وعى بأصالة وثورته ومسؤوليته هذه الحقيقة منذ ساعات العدوان الأولى ، والذي جسد هذا الشعور إلى سلاح نضالي فعال في المعركة ، ليدعو أقطاره وحكوماته لأن تكون عند إرادة شعوبها وأن ترقى إلى مستوى مسؤولياتها القومية الملحة في هذه الفترة الحاسمة

فستعمل بدو ها فوراً وبلا إبطاء على تجسيد هذه الوحدة في حقائق ملموسة في أقطارها أولاً وفيها
بينها على الصعيد العربي الشامل . فلقد أثبتت الأحداث أنه لا مكان بعد اليوم لهذه الكيانات
العديدة على الأرض العربية ، وأن الوحدة السياسية والعسكرية الأمة العربية هي سلاحها لحماية
الوجود وهي طريقها الحرية والكرامة واسترداد الأجزاء السليبية .

يا شعبنا العربي ..

إن معركة أمتنا مع الاستعمار والصهيونية معركة قاسية ومتشعبة وطويلة . وإذا كانت الوحدة
هي سلاحنا الأقوى في هذه المعركة ، فإن حسن استخدامنا لكل أسلحتنا البشرية والعسكرية والمالية
والاقتصادية والدولية سيضرب أعدائنا في الصميم وسيجعل في إحرازنا النصر النهائي
في المعركة .

إن الأصرار بكل الوسائل على منع بترولنا العربي عن أعدائنا ضرورة عسكرية وقومية من
ضرورات المعركة .

إن ضرب كل المصالح والقواعد الأمريكية والبريطانية على الأرض العربية هو ضربة قاصمة
لقوى العدوان وخطوة على طريق النصر .

— أن سحب رؤوس الأموال العربية من البنوك والمؤسسات الاستعمارية ، وأن مقاطعة
الدول المعتدية اقتصادياً وتجارياً ، هو شل لاقتصاد هذا الدول وتعطيل لقدراتها العسكرية .

— إن مبادرة الدول العربية في المشرق والمغرب ، وأن مبادرة رؤوس الأموال العربية في
شبه الجزيرة والخليج إلى مرعة إعادة بناء الجيش العربي الأردني الباسل ، هي مهمة أساسية من
متطلبات المعركة وضرورة قومية تقتضيها سلامة الأمة العربية وأحكامها في تحقيق
النصر الحاسم .

— إن تعبئة الدول العربية لسلل قواها البشرية ومواردها العسكرية والاقتصادية والمالية
لمواجهة الأخطار ، هي من أولى الواجبات العربية لمواجهة الحرب المفروضة وهي من أولى
المتطلبات العسكرية لكسب المعركة المصيرية . فلا قيمة للبناء في أي بلد عربي مع تمكين الاستعمار
والصهيونية في قلب أرضنا العربية .

— أن التصميم والعزم والتضحية بلا حدود في حربنا ضد دول الاستعمار الانجلو أميركي وصنيعه إسرائيل ، يجب أن تكون من أبرز مظاهر المعركة على الساحة العربية . لا في الدول المجاورة لإسرائيل فحسب وإنما على كل الأرض العربية . فالمعركة طويلة وحاجاتها كثيرة وأهدافها بعيدة ونتائجها واسعة وخطيرة .

يا شعبنا العربي .

— أن تمسكنا بأصدقائنا في المجال الدولي ، وخاصة أولئك الذين وقفوا إلى جانبنا سياسياً ومعنوياً أو عسكرياً ومادياً ، هو من صميم واجباتنا النضالية والأخلاقية ، وهم من صلب أسلحتنا الأساسية في معركتنا مع دول الاستعمار والصهيونية .

— وأن تعاوننا مع كل الدول الاشتراكية وفي طليعتها الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية ، وأن تضامنتنا مع دول العالم الثالث والشعوب الإسلامية والصديقة ، هو ضرورة من ضرورات المعركة وسلاح من أسلحة النصر فيها .

يا شعبنا العربي . .

أن وعينا على معركتنا وأبعادها وأطرافها يجب أن يكون مرشدنا في فرز أصدقائنا من أعدائنا . وأن وعينا على أساليب الاستعمار يجب أن يعيننا على تمييز الأصوات المشبوهة التي اندست في صفوفنا وراحت تنادينا بمهاجمة الجميع دون تفرق بين عدو وصديق .

أن معركتنا مع الاستعمار والصهيونية جزء لا يتجزأ من معركة الشعوب ضد الامبريالية الأمريكية وأذنابها . . وأن معسكر الشعوب وجبهتها الواسعة هما حليفان طبيعيين لنا في هذه المعركة . . وأن انتصارنا على الاستعمار والصهيونية هو انتصار لها ، وانتصار أعدائنا في أرضنا هو حتما هزيمة لقضيتها .

يا شعبنا العربي . .

لا تجعل للنكسة طريقاً إلى إيمانك بالنصر . فتنح أقوياء بحقنا العادل . . أقوياء بإمكانياتنا

وطاقتنا .. أقوياء بإيماننا وأساطحتنا وأرضنا وجاهيرنا .. أقوياء بقيادتنا وأصدقائنا في العالم .. أقوياء بوحدتنا والتفافنا حول قيادتنا .

ولئن خسرنا الجولة الأولى بالعدو والخيانة وتكالب قوى الاستعمار ضدنا ، فإن تصميم أممتنا على النضال ووحدها في المعركة ، وثقتها بقيادتها المخلصة ، ستحقق لنا بقيادة القائد والرائد عبد الناصر الفوز المبين والنصر الحاسم .

١٤ من يونيو ١٩٦٧

سفيان الرشيد

الأمين العام لاتحاد المحامين العرب

بيان

من اتحاد المحامين العرب

إن اتحاد المحامين العرب ، إدراكاً منه للدور الأساسي الذي مارسه ويمارسه الاستثمار العالمي بقيادة الامبريالية الانجلو أمريكية في العدوان الثلاثي المبيت على الأرض العربية ، وفي منع مجلس الأمن من الوصول إلى أى خطوة إيجابية لإيقاف العدوان وإزالة آثاره .

ولمسانا منه بأن القوة العربية الذاتية بمساندة الدول والشعوب العديفة ، هي الوسيلة الوحيدة لمجابهة هذا العدوان وإزالة كل آثاره .

١ — يؤكد أن سرعة أقطار العراق وسوريا والأردن إلى الجمهورية العربية المتحدة والكوبت ، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً ، تحت أى شكل وصيغة في الوقت الحاضر ، هو الاستجابة القومية الصحيحة لإرادة الشعب العربي ولتطلبات معركة الوجود المفروضة على الأمة العربية من قوى الاستعمار والعدوان المتسرة وراء إسرائيل .

٢ — إلى أن يتحقق ذلك يدعو الاتحاد كل الدول العربية ، وخاصة المحيطة بإسرائيل ، إلى تمهئة كل طاقاتها وإمكاناتها البشرية والعسكرية والاقتصادية والسياسية ، وحشد كل الكفاءات والقوى الوطنية بغض النظر عن أى خلافات داخلية ، ووضعها جميعاً في خدمة قضية العرب الأولى ، قضية الوجود والحريّة ولصد أخطار الاحتلال والغزو القائمة .

٣ — ويناشد الاتحاد الأمة العربية في كل أقطارها ، وخاصة في السعودية والكوبت وليبيا وإمارات الخليج العربي بالوقوف بحزم ضد كل الماسخ الانجلو أمريكية ، وبالمبادرة فوراً إلى فتح باب الاكتتاب والمساهمة المادية الفعالة لإعادة بناء الجيش الأردني والفلسطيني ، وتمكين أبناء فلسطين والأردن من أخذ مكانهم الطبيعي في معركة الوجود والحريّة والكرامة .

والوحدة على الأرض العربية . بعد أن تمكنت قوى العدوان والاستعمار من هذين الجيشين
الباسلين نتيجة أعنف هجوم عدواني غادر ضدهما بالمدفعية والدبابات الألمانية الغربية وبطائرات
الأسطوانات الأمريكية والبريطاني في البحر المتوسط .

١٥ من يونيو ١٩٦٧

سفيان الرشيد

الأمين العام لاتحاد المحامين العرب

أبرق الامين العام لاتحاد المحامين العرب إلى كل من :

- ١ — مؤتمر وزراء الخارجية العرب الكويت
- ٢ — سيادة الرئيس جمال عبد الناصر القاهرة
- ٣ — سيادة الرئيس عبد الرحمن عارف بغداد
- ٤ — سيادة الرئيس نور الدين الأتاسي دمشق
- ٥ — جلالة الملك حسين عمان
- ٦ — سمو أمير الكويت الكويت

بالبرقية التالية :

« إن جماهير الأمة العربية التي تدرك بوعي ومسئولية حقيقة الأخطار المحدقة بالوجود العربي كله ، تؤمن بأن توحيد الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق والأردن والكويت فوراً ، عسكرياً ودبلوماسياً واقتصادياً ، هو الموقف القوي والدفاعي والاربعيني الذي تفرضه المعركة الحاصرة وتوجبها على الحكومات العربية . »

إن الجماهير العربية التي جسدت هذه الوحدة بنضالها ودمائها وتضحياتها والتي تعتبرها المطلب الاساسي في هذه المرحلة ، تدعوكم لمواجهة مسئولياتكم القومية الملحة في وضع كل القوى الذاتية العربية في المعركة والمبادرة حالاً إلى وضع الصيغة التي تحقق هذا المطلب الجماهيري . .

• • •

كما أصدرت الأمانة العامة للاتحاد نداء إلى كل النقابات والمنظمات والميئات والاتحادات في كل أرجاء الوطن العربي ، دعته فيه إلى رفع شعار الوحدة العربية فوراً ، والعمل بكل الوسائل على حل الحكومات العربية على تبقيته والمبادرة فوراً إلى وضعه موضع التنفيذ تحت أى شكل وصيغة ، باعتباره الدرع الواقي لوجود العربي في هذه الفترة والقوة العربية اللازمة لمجابهة العدوان وإحباطه .

١٧ من يونيو ١٩٦٧

شفيق الرشيد

الامين العام لاتحاد المحامين العرب

بيان من اتحاد المحامين العرب

بمناسبة شهر التضال ضد القوى الامبريالية الأمريكية

من ٢٥ يونية — ٢٧ يولييه بكوريا

إن اتحاد المحامين العرب ، الذى طالب ويطالب باستمرار بضرورة انسحاب القوات الأمريكية والأجنبية من جنوب الفيتنام وكوريا ، والذى يناضل الآن مع شعبه العربى ضد العدوان الانجليزى الأمريكى المتستر وراء إسرائيل على الاقطار العربية ويطالب بالانسحاب القوات المعتدية من أراضي مصر وسوريا والأردن وفلسطين .

ليرى من واجبه بمناسبة بدء شهر التضال من أجل إجلاء القوات الأمريكية من جنوب كوريا أن :

١ — يناشد كل الشعوب المسكافة ضد الاستعمار والمحبة للسلام التضال إلى جانب شعب كوريا يشطريه من أجل إجلاء القوات الأمريكية المعتدية والتي تمسك في كوريا الجنوبية بالممارسة العدوان ضد الشعب الكورى وحقه المشروع في تحقيق حريته وتقرير مصيره وتوحيد أراضيه .

٢ — أن تعمل جميع الهيئات والمنظمات الدولية ، وأن تتضافر جميع الجهود المسكافة ضد الاستعمار والمحبة للحرية والسلام ، على الوقوف جبهة واحدة في وجه الإمبريالية الأمريكية واعتدائها المتكررة على شعوب كوريا والفيتنام والاقطار العربية والتي تزداد يوماً بعد يوم على حريات كل الشعوب في آسيا وأفريقيا وأمريكا .

٣ — إن اتحاد المحامين العرب إذ يشجب ويدن العدوان الأمريكى الغاشم في كوريا وفيتنام والبلاد العربية في الشرق الأوسط ، يحمي تضال هذه الشعوب ويطالبها بالصمود . ويؤكد أن وحدة التضال منده بين كل الشعوب ستنتهى إلى المزيمة الساحقة وستؤدى إلى تحقيق الحرية والسلام العالم أجمع .

٢٤ من يونية ١٩٦٧

مجلس الرشيديات

الامين العام لاتحاد المحامين العرب

بيان

من اتحاد المحامين العرب

حول تطورات الحركة مع الاستعمار والصهيونية

تواجه الأمة العربية اليوم ، ونتيجة للعنوان الانجلو أمريكي المنسدر وراء إسرائيل وآثاره ، موقفاً دقيقاً وحاسماً في كفاحها وفترة حرجية فاصلة في حريتها ووجودها .

فالعنوان الغادر الذي كسب الجولة الأولى ضدنا ، يحاول الآن في الأمم المتحدة ، استغلال آثاره ونتائجه لتنفيذ مخططاته المرسومة لتصفية القضية الفلسطينية لصالح إسرائيل ، وتحقيق أهدافه المبيتة المرجوة ضد شعبنا العربي وثورته وضد إنجازاته وأهدافه على كل أرض عربية .

أيها الإخوة ..

لإننا مع تقديرنا للجهود العظيمة التي بذلتها وتبذلها الدول الصديقة والصعوب المحبة للسلام في المنظمة الدولية وخارجها لإدانة المعتدين وإزالة آثار العدوان ، يجب ألا ننسى أننا لا نزال في بداية المعركة المفروضة على أمتنا ، ولا يمكن أن ننسى أننا في صميم المعركة القاسية الطويلة الواسعة مع الاستعمار الانجلو أمريكي وإدانة إسرائيل . وأن صمودنا وتضحياتنا ووحدتنا واستخدامنا كل أسلحتنا البشرية والعسكرية في المعركة هي التي ستقرر نتيجةها وهي التي ستدين المعتدين وتزيل كل آثار العدوان .

إن معركتنا الراهنة المفروضة لم تبق معركة فلسطين أو إدانة إسرائيل حسب ، ولا هي معركة استصدار قرار يترجع لإسرائيل إلى حدود ظالمة مرسومة أو خطوط عدوانية مفروضة ، إنما هي اليوم معركة الحياة والوجود للمسيار العربي كله . أنها معركة اليوم للكرامة الجريحة والحرية المنداسة والحقوق المنتهكة لكل مواطن عربي حر شريف في أي قطر من أقطار البروبة في المشرق والمغرب ..

لأنها معركة الجهاد المقدس لكل عربي ومسلم يؤمن بربه ودينه ومقدساته ، وببعض تاريخ كفاحنا

وبطولاتنا وشهادتنا الأبرار على أسوار بيت المقدس وفي سهول حطين .. إنها معركة الحق والحرية والسلام ، لكل المؤمنين بالحق ، والمكافئين في سبيل الحرية ، والمناضلين ضد الاستعمار والعدوان ومن أجل السلام لكل الشعوب ..

إن معركتنا الراهنة المفروضة ليست معركة مع إسرائيل فحسب ، إنها معركتنا المصيرية مع الاستعمار الأنجلو أمريكي وحلفائه وأذنا به ، بكل أحقادهم على ثورتنا وبثروتنا ، وبكل مؤامرتهم واعتماداتهم على أرضنا ، سعيًا وراء الاحتلال ومناطق النفوذ والاستغلال .

أيها الإخوة العرب ..

إن العدوان ونتائجه ، وإن محاولات المعتدين ، رغم كل أصوات الإدانة والاستنكار ، لتعميق العدوان وتوسيعه وتثبيت آثاره واستغلالها لتحقيق أهدافهم في الأرض العربية ، فرضت على الشعب العربي كله وفي كل أقطاره ، معركة وجود ولا وجود ، معركة حياة وكرامة ومصير .

إنما حولت معركتنا الراهنة إلى معركة تحرير شاملة ، ساحتها كل الأرض العربية من المحيط إلى الخليج ، وجندتها كل الشعب العربي جيوشاً ومنظمات وأفراداً ، وهندتها الأول والمباشر تطهير العدوان والمعتدين بالنضال والحرب والقوة ، وسلاحها كل طاقات الوطن العربي وكل إمكانيات الأمة العربية ، وغذاءها الإيمان والصمود والتضحيات والقداء على كل المستويات الشعبية والعسكرية والاقتصادية والحكومية .

أيها الاخوة ..

إن وحدة الأمة العربية هي الجبهة القوية المتماصة لمجابهة العدوان .. وإن وحدة الكفاح العربي هي السلاح المخلص للفعال لحماية هذه الجبهة .. وإن استخدام كل أسلحتنا البشرية والعسكرية والبترونية والاقتصادية والمالية والسياسية باخلاص وشرف ووحدة وإصرار ، هي طريقنا لكسب المعركة ودحر العدوان ورد الكرامة ورتق الجروح الدامية وتحرير الأرض للسلبية .

إن معركتنا طويلة وواسعة ، وأن أهدافها كثيرة وبعيدة ، وأن نتائجها مصيرية وخطيرة ، وأن التصميم والزم والتضحية بلا حدود ، من الدول والحكام ومن الجيوش والمواطنين ، هي التي ترفع بنا إلى مستوى المعركة إيماناً وسلاحاً ونضالاً ووحدة ومهابة .

يا شعبنا العربي .. يا من وعى بأصالة وثورته هذه الحقائق قبل العدوان ومنذ ساعاته الأولى، وبما من جسد هذه الشعارات إلى فضال حقيقى فمال ضد الدول المعتدية وضد كل مما لحها على كل الأرض العربية من المغرب والجزائر وليبيا إلى عدن والخليج والعراق لا تجعل للنكسة طريقاً إلى إيمانك وإيمانك، فالتصر دائماً للشعوب .

يا جماهيرنا المكافئة .. لتكن متطلبات معركة وجود أمننا ومصيرنا دافعنا وأدانتنا لدعوة الحكام العرب والحكومات العربية لأن تكون عند إرادة شعبنا تنسيقاً وتضامناً ووحدة فى الحركة ، وإلى أن ترقى بالعمل والتأليب إلى مستوى المسؤولية القومية المصرية فتعمل فوراً على تجسيد الوحدة التي تنادى بها إلى حقائق ملموسة ، فى الجيش والسلاح وفى الخطه والقيادة وفى المعركة والرأية والهدف .

فلن خسرنا الجولة الأولى بغير الاستعوار ونتيجة انجزت لنا وتعدد جيوشنا ، فان وحدة شعبنا وإيماننا وكفاحنا وتضحياتنا وصمودنا ستفودنا حتماً إلى النصر الكامل .. فالتصر دائماً للمؤمنين المجاهدين والمهزيمة والدار دائماً للمستعمرين والمعتدين .

٣٥ من يونيو ١٩٦٧

مخبرى الرشيديات

الأمين العام لاتحاد المحامين العرب

صورة خطاب

السيد جونورمان

سكرتير رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية

تحية طيبة

لقد تسلنا بلاغكم المؤرخ ١٠ يونية ١٩٦٧ والمتعلق بالاحداث التي جرت في الشرق الاوسط في مطلع شهر يونية . ولاني أريد أن أوضح لكم بأن العنوان على الاراضى العربية والتي شنته الامبريالية الامريكية والبريطانية مقسرة وراء ما تسمى بامرائيل إنما هو خرق للأمن والسلام في المنطقة وهو في نفس الوقت إنتهاك للحريات واستغلال الشعوب العربية .

وإذا دل هذا العنوان على شيء فاعما يدل ويؤكد العالم أجمع وجهة النظر العربية القائلة بأن اسرائيل ليست أكثر من قاعدة عسكرية امبريالية فرضتها الدول الاستعمارية وشهف بواسطتها الامبريالية العالمية تهديد السلام والامن وضرب حركة التحرير والتطور اجتماعيتين في البلاد العربية .

واننا لهذا نعرض على بلاغكم عن البحث عن طرق للمفاوضات بين هذه القاعدة والبلاد العربية ، ذلك أن الشعوب العربية لا يمكن أن تتفاوض مع القوى العدوانية الدخيلة والمقروضة على أرضها .

إن هذا العدوان الأخير ليس إلا تأكيداً لمدى الكره الذي تمكنه الامبريالية الامريكية ضد الشعوب العربية والتي تنازلت من أجل حريتها واستقلالها وتقدمها الاجتماعي كما هو تأكيد لدور اسرائيل في المنطقة العربية .

وفما يتعلق بخليج العقبة فلا تظن رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية تفعل عن الواقع التاريخي والقانوني الذي يؤيد العرب في وجهة نظرهم القائلة بأنها مياه أقليمية ، وإن حق الدفاع عن النفس وحق الدول المجتاربة يعطي العرب حق منع سفن اسرائيل والسفن الأخرى المحملة

بالمواد الاستراتيجية لها من المرور في هذه المياه الداخلية الإقليمية .

وإذا كانت رابطة الحقوقين الديمقراطيين ليس لديها من الوثائق والمراجع القانونية والتاريخية التي تؤكد ذلك فإن اتحاد المحامين العرب كفيل بأن يمدكم بذلك بأسرع وقت ممكن .

السيد السكرتير العام ،

نحن نأسف لأن بلاغكم الصادر في ١٠ يونيو ١٩٦٧ قد أغفل دور الامبريالية الأمريكية والبريطانية ورأس الحربة التي تحملها ألا وهي اسرائيل في أنهم جميعاً معتدون آثمون وفاشستيون شرذوا ومازالوا يشرذون آلافاً من النساء والأطفال . وأحرقوا وهدموا المنازل والمستشفيات واستخدموا قنابل النابالم المحرقة ضد المدنيين العزل واغتصبوا بواسطة الأسطول السادس الأمريكي مواقع عربية ودنسوا أماكن لها قدسيتهما العالمية عند العرب المسلمين والمسيحيين .

أننا إذا كنا دعاة سلام فلا نعتقد أننا نرضى بأن ينتهك السلام دون أن يجد المنتهكون من يردعهم بحيث يقف العدوان إلى الأبد وبثقي السلام الحقيقي في المنطقة .

المخلص

مخبري الرشيدات

٢١ من يونيو ١٩٦٧

الامين العام لاتحاد المحامين العرب

بيانات

من اتحاد المحامين العرب

حول نتيجة الاقتراح بالأمم المتحدة

لقد جاء فشل الأمم المتحدة في التوصل إلى أي قرار بأدانة العدوان الأنجلوأمريكي الصهيوني على الأرض العربية ، أو بعقاب المعتدين ، أو حتى بالنسحاب من الأراضي المحتلة ، جاء تأكيداً لحقائق دولية وكفاحية أساسية وهامة ،

أولاً : استمرار سيطرة الامبريالية العالمية بشكل وآخر على المنظمة الدولية وعلى غالبية دولها ، حتى تلك التي تتظاهر بالاستقلال والسيادة من بعض دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومن ثم استمرار محاولة هذه الامبريالية إلى تسخير هذه المنظمة لخدمة الاستعمار والعدوان .

وثانياً : تصميم الاستعمار العالمي زعامة الولايات المتحدة وإصراره على الاستمرار في خططه التآمرية والعدوانية بكل الوسائل ، على الاطاحة باستقلال الدول وخنق حريات الشعوب وضرب حركات التحرير ، دون أي اعتبار لمؤسسات أو مبادئ دولية وقانونية ودون أي احترام لقيم اخلاقية أو إنسانية .

وثالثاً وأهمها : ضرورة اعتماد الشعوب في كفاحها من أجل الحرية ، وفي مجابهتها للعدوان ، وفي نضالها لازالة آثاره ، على قواها الذاتية بالدرجة الأولى وعلى عون ومساندة جبهة الحرية العالمية وفي طليعتها الدول الاشتراكية .

فلقد أثبتت الأحداث الجارية منذ خمس سنوات ، في فيتنام وكمبوديا ولاوس وجنوب شرق آسيا ، والقائمة الآن في المنطقة العربية ، والمتوترة والمتفجرة في بعض دول أفريقيا وآسيا المستقلة ، أثبتت بشكل قاطع أن ليس في العالم اليوم إلا معسكران وعالمان :

عالم الاستعمار الغربي والساحون في فلكه ، بكل أطماعهم وجشعهم بالسيطرة على الشعوب والتحكم بمصائرهم ودرقة ثرواتها وحرياتها ، وبكل أحقادهم على كل نزعات هذه الشعوب للتحرر والتقدم والاستقرار .

وعالم الحرية المعادى للاستعمار والاستغلال ، والمكافح باستمرار من أجل استقلال الشعوب وسيادتها وتطورها ، في نطاق مجتمع دولي صحيح خال من الاستعمار والاستغلال وتسوده مبادئ النابض والسلام القائم على الحق والحرية والمساواة .

أن اتحاد المحامين العرب ، الذي آمن دائماً بأن دول الاستعمار الغربي وفي طليعتها الولايات المتحدة وبريطانيا ، هي التي فرضت لإسرائيل في قلب وطننا قاعدة وخنجر أوسداً . . وهي التي حددت دور هذه القاعدة بإحكام ضد كفاحنا وأهدافنا في الحرية والاشراكية والوحدة . . وهي التي تقف وراءها دائماً محرقة ومخططة وممثلة ومسلحة وحامية في كل عدوان على شعبنا وفي كل توسع عدواني على حساب أراضينا يذكر الآن ويؤكد من جديد بأن هذه الدول هي عدونا الأول والآخر ، لا منذ العدوان الثلاثي الجديد فحسب ، وإنما منذ بداية تاريخنا العربي الحديث ، وبعد الحرب العالمية الأولى والثانية ، ومنذ تكبتنا في فلسطين ، والآن ، وإلى أن تحرر فلسطين وعدن ومناطق الخليج وإلى أن نفتلع جذور هذا السرطان وكل طفيلياته من أرضنا العربية وفي مقدمتها إسرائيل .

أن اتحاد المحامين العرب ، الذي لا يرى مناجشة ولا جديداً في موقف الولايات المتحدة وبريطانيا العدائي المكشوف في العدوان وفي مجلس الأمن وفي الجمعية العمومية ، يؤكد لامتنا- العربية بكل دولها ومنظماتها وجهودها :

• أن معركتنا مع العدوان وأطرافه ، ليست في الأمم المتحدة . . إنما هي على الأرض العربية وفي مجابهة العدوان .

• وأن وسائلنا لإزالة آثار العدوان ليست القرارات الدولية . . إنما هي معركة التحرر الشاملة على كل الأرض العربية . . لا ضد المصائب الصهيونية فحسب ، وإنما ضد أمريكا وبريطانيا والمانيا الغربية وكل أذنابهم والصناليين معهم ، وضد كل قواعدهم ومصالحهم الإمبريالية والاقتصادية والتجارية والثقافية والعسكرية .

وأن أسلحتنا في هذه الحركة هي قوى أمتنا الذاتية الهائلة والكبيرة والتي لم تستعمل ولم تهيم بعد للاستعمال في الحركة . . . وهي عون ومساندة جبهة الحرية العالمية وفي طبيعتها الدول الاشتراكية والشعوب الإسلامية والمكافحة وكل الأحرار في العالم ، الذين يحاربون الاستعمار ويناضلون من أجل قضية الحق والحرة ، والذين وقفوا إلى جانبنا بكل طاقاتهم وإمكاناتهم المادية والمعنوية .

وإن وحدة أمتنا العربية ، وحدة قواها البشرية والعسكرية والاقتصادية والسياسية ووحدة قيادتها وخطتها ومعركتها ، هي التعبير القوي والنضالي السلم لآيماننا بمصيرية الحركة ولاصرارنا على خوضها حتى النهاية ولعزمنا على كسبها مهما كانت التضحيات .

٦ من يولية ١٩٦٧

سفيى الرشيد

الامين العام لاتحاد المحامين العرب

خطاب دوري

بمشت الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب بالبرقيتين التاليتين :

(١)

جلالة الملك أدريس السنوسي طرابلس الغرب

لسخنة إلى دولة رئيس الوزراء

اعتقال سلطانكم للجهادين الأحرار ضد أعداء أمتنا وديننا في ذروة عدوانهم على العرب والمسلمين وفي صميم معركتنا معهم ، هو نقض لمبادئكم وخروج على إجماع العرب والمسلمين . وطعنة مؤلة لكل معاني الجهاد المقدس وللجهادين بالشرق والمغرب .

باسم أرواح الشهداء الأبرياء . . . وباسم أولى القبلتين وثالث الحرمين . . . وباسم القدس المستباحة لأعداء العروبة والإسلام . نناشدكم وقف الإجراءات الظالمة ورفع راية الجهاد وأخذ مكانكم في معركة الدفاع عن الشرف العربي المهذور والعزة الإسلامية الجريحة والمقدسات العربية المستباحة .

مذكرين أن التاريخ سيسجل في هذه اللحظات الحاسمة بأحرف من نار أسماء الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه .

بموجب الرشيديت

الأمين العام لاتحاد المحامين العرب

(٢)

اتحاد عمال البترول طرابلس الغرب

لسخنة إلى اتحاد العمال الليبي

لسخنة إلى تقييب المحامين

كل المؤمنين بالحق العربي الجريح والمناضلين ضد العدوان والمتدين بالشرق والمغرب يحبون
 جهاذكم المشرف ويباركون تضحياتكم المقدسة .
 إلى الأمام يا أحرار ليبيا ونحن معكم ضد الاستعمار وأعوانه .
 النصر لامتنا العربية الخالدة والحزى والعار للستعريين والأذئاب والمتحرفين .

٨ من يولية ١٩٦٧

سفيان الرشيدات

الأمين العام لاتحاد المحامين العرب

صور برقيات

(١)

تلقى الأمين العام لاتحاد المحامين العرب من السيد نورمان — السكرتير العام لرابطة الحقوقين الديمقراطيةين العالمية في بروكسل بالبرقية التالية :

« قامت اسرائيل خلافاً للقواعد الأولية في القانون الدولي بضم مدينة القدس على أساس الأمر الواقع ، كما أبدى نفس المزاعم بشأن قطاع غزة والضفة الغربية للأردن الجنرال ديان وزير الدفاع الاسرائيلي ، وذلك بعد صدور قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة ببطان هذا الضم . وعلى الرغم من التصريحات التي أدلى بها بعد ذلك متحدث عسكري اسرائيلي للتخفيف من خطورة هذه التصريحات ، فان رابطة الحقوقين الديمقراطيةين العالمية تلقت نظر القانونيين إلى أعمال القوة والعنف الجديد التي يمارسها .

لقد أعلنت رابطة الحقوقين الديمقراطيةين العالمية في البرقية التي أرسلتها يوم ٣ يوليو إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة معارضتها للاستيلاء على الأراضي بالقوة . وهي تعلن الآن بشكل حاسم رفضها لضم مدينة القدس . الأمر الذي يمثل تحدياً للقانون ، وتطالب الرابطة بتطبيق قرار الجمعية العامة ببطان ضم مدينة القدس . أن الرابطة تشجب أية محاولة تقوم بها اسرائيل للاستيلاء على الأراضي التي احتلتها بالعنوان العسكري الذي وقع يوم ٥ يونيو ، وتطالب بوجوب إعادة تلك الأراضي إلى البلاد العربية المحتلة .

جورج نورمان

السكرتير العام

(٢)

كما تلقى برقية من منظمة تضامن شعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في هافانا بكوبا ، وأخرى من رئيس جمعية المحامين الكوبيين بهافانا — بكوبا : —

« تدعين العنوان الامبريالي الصهيوني على الأراضي العربية ، وتشجب محاولات اسرائيل لضم القدس والأراضي العربية إليها ، وتطالب بسحب الممتدين وعودة تلك الأراضي إلى أصحابها الشرعيين ..

٨ من يوليو ١٩٦٧

مفوضي الرضايات

الأمين العام لاتحاد المحامين العرب

بمك الأمين العام لاتحاد المحامين العرب بالبرقيتين التاليتين

(١)

الملك الحسن الثاني

رئيس الوزراء

إعتقال سلطات المغرب للناضل القباي محجوب صديق والتضييق على أعضاء اتحاد الشغل المناضلين ضد الاستعمار والعدوان ، يتنافى مع واجبات معركة أمتنا المصيرية ويشير كل النفوس المتطلعة لنضال المغرب ودوره الفعال في حمة العروبة الراهنة .

باسم اتحادنا وباسم الأم أمتنا وآمالها . . نناشدكم التدخل للافراج عن السكترير العام وتمكين المغرب من أداء واجبة القومي في هذه المرحلة الحاسمة .

شفيق الرشيدي

الأمين العام لاتحاد المحامين العرب

٩ من يولييه ١٩٦٧

(٢)

اتحاد الضغل

اتحاد المحامين المغربي

أعتقال المناضل القباي صديق محجوب آثار النفوس وهز المشاعر . .

نحیی نضالكم الوطني المشرف ، ونشارككم الاحتجاج على هذا الاجراء ، ونحن معكم إلى النهاية والنصر لشعبنا العربي المكافح .

٩ من يولييه ١٩٦٧

شفيق الرشيدي

الأمين العام لاتحاد المحامين العرب

الاستاذ / نقيب المحامين

أحتجاجاً على انتهاك سلطات المغرب لكل مبادئ الحرية وسيادة القانون
وحق الدفاع وحيلولتها بين الاتحاد وممارسة حق الدفاع عن المناضل المحجوب
بن صديق قررنا الاضراب العام لكل المحامين العرب ساعة واحدة بالعاشرة
صباح السبت ١٥ الجارى . الرجاء تسجيل الاضراب بالمحاكم وإبلاغه للسلطات
المغربية .

مبنى الرشدات

الامين العام لاتحاد المحامين العرب

١٢ من يولييه ١٩٦٧

تلقت الإحانة العامة للاتحاد

من اتحاد المحامين السوفيت

البيان التالى

• أن هيئة رئاسة اتحاد المحامين السوفيت المجتمعمة في دورتها الغير عادية بمناسبة العداون
الإسرائيلى في الشرق الأوسط تدين باصرار الأعمال العدوانية الإجرامية التى قامت بها اسرائيل ضد
الدول العربية المجاورة .

أن اسرائيل باتت كبا العرف الممنق عليه والحقوق الدولية ومبادئ وأهداف
الأمم المتحدة ، فانها بعد احتلال بعض أراضى الجمهورية العربية المتحدة ، وسوريا والأردن قامت
بطرده السكان العرب العزل من الأراضى التى احتلتها وارتكبت أعمال النهب والمفرقة ضد هؤلاء
السكان .

إن المحامين السوفيت يطالبون بأن تقوم اسرائيل بسحب قواتها فوراً خلف خطوط الهدنة
وإن توقفت أعمال الاضطهاد ضد المواطنين العزل وأمرى الحرب .

إن رئاسة هيئة المحامين السوفيت تقدم إلى المندوبة غير العادية للأمم المتحدة بأن تقوم
الأمم المتحدة بواجبها في إزالة آثار العدوان الاسرائيلى في الشرق الأوسط . وأن تطالب بسحب
القوات الإسرائيلية من المناطق العربية التى أحتلتها

رئاسة هيئة المحامين السوفيت

١٢ من يولييه ١٩٦٧

بيان من اتحاد المحامين العرب

حول محاكمة قادة الحركة الوطنية بالمغرب

في هذا الظرف العصيب من تاريخ الأمة العربية وكفاح جماهيرها في معركة الحياة والمصير ، يتعرض المناضلون العرب المغاربة واتحادهم الوطني المشروع إلى الكثير من المنهك والمقاومة والتنكيل ، وتواجه الحريات العامة وسيادة القانون في المغرب العديد من أشكال الخرق والانتهاك والاعتداء .

— إن اتحاد المحامين العرب ، الذي أخذ على عاتقه واجب الدفاع عن الحق العربي وعن الأحرار والحريات العامة وسيادة القانون العادل في الوطن العربي الكبير ،

١ — يعلن استنكاره الشديد للإجراءات التمييزية التي اتخذت ضد اتحاد الشغل المغربي ، المعطل الشرعي لحركة التحرير العربي في المغرب .

٢ — ويشجب بشدة المحاكمة الصورية التي صدر بموجبها الحكم ضد المناضل العربي المحجوب بن صديق ، خلافاً لمبادئ العدل وحق الدفاع المقدس .

٣ — ويدين بشدة الإجراءات اللاقانونية والمضطهنة التي اتخذت في هذه المحاكمة للحيلولة بين وفد اتحاد المحامين العرب وأداء مهمة القومية في الدفاع عن المحجوب بن صديق أمام المحاكم المغربية .

واتحاد المحامين العرب ، إذ يحیی المناضلين المغاربة وفي طلبهم اتحاد الشغل المغربي ،

٤ — يعان تأييده الكامل لكفاحهم المشرف ضد الاستعمار والدون .

— يؤكد تضامنه المطلق معهم ضد كل عدوان على تنظيمهم الوطني المشروع وعلى تضالهم العادل ضد كل اعتداء على الحريات العامة وسيادة وحق الدفاع المقدس .

وتعبيراً من اتحاد المحامين العرب عن إيمانه بهذه المبادئ المقدسة ، وعن إصراره على الدفاع عنها كوسيلة من وسائل شعبنا لمجابهة العدوان وتحقيق النصر في المعركة .

٥ — يقرر الاتحاد إعلان الاضراب لعام ساعة واحدة في الساعة العاشرة من صباح يوم السبت ١٥ يوليو الحالى ، احتجاجاً على الاجراءات الحكومية المغرية ضد الأحرار وضد الحريات وسيادة القانون وحق الدفاع المقدس .

٦ — ويهيب بكل المحامين فى كل الاقطار العربية إلى تنفيذ هذا القرار ، وتسجيل هذا الاحتجاج فى محاضر المحاكم والدوائر الرسمية ، وإبلاغه بكل الوسائل للسلطات المغرية .

فالعدوان قائم ، والمعركة مستمرة ، والخطر ماثل يتهدد الوجود العربى كله . . . ولا مجال فى وطننا العربى بعد الآن لأية معارك جانبية مصطنعة ، ولا لأية مساومات أو مجاملات على حساب الحق العربى الجريح أو على حساب الأحرار المناضلين . .

١٢ من يولييه ١٩٦٧

مفتي الجمهورية

الأمين العام لاتحاد المحامين العرب

برقيات واردة إلى اتحاد المحامين العرب

في صباح يوم السبت ١٥ من يولييه ١٩٦٧

بشأن اضراب المحامين العرب احتجاجاً على محاكمة

المحجوب بن صديق

أعلنت نقابات المحامين العرب في سوريا ولبنان والعراق والأردن والكويت والسودان والجمهورية العربية المتحدة ، الاضراب العام اليوم احتجاجاً على انتهاك سلطات المغرب لمبادئ الحرية وحق الدفاع المقدس في محاكمتها للناضل العربي المحجوب بن صديق .

كما أبرقت إلى سلطات المغرب وإلى الأمانة العامة للاتحاد معلنة عن احتجاجها لإجراءات سلطات المغرب التي حالت دون اتحاد المحامين العرب والقيام بجمعة الدفاع المقدس عن المناضل المغربي بن صديق .

ولقد قام المحامين العرب في كل الاقطار العربية بتنفيذ هذا الاضراب وسجلوا احتجاجهم على اجراءات السلطات المغربية في محاضر الجلسات وأمام الدوائر الرسمية.

١٥ من يولييه ١٩٦٧

مجمع المبررات

الامين العام لاتحاد المحامين العرب

بيان من اتحاد المجاهدين العرب

حول

خطاب الرئيس عبد الناصر

كان خطاب الرئيس عبد الناصر في ذكرى الثورة ، ثورة جديدة . لافي مصر لحسب ، وإنما على الصعيد العربي كله من المحيط إلى الخليج . فقد جاء الخطاب صفة العدوان الذي أهدف ضرب الثورة العربية في أقوى مفاصلها . وكان تحطيم أحلام المعتدين والمتواطئين ، الذين توهوا روض عبيد الناصر للنكسة واستسلامه لمخططات الاستعمار والمستعمرين .

وكان تلقى الجماهير العربية لعبد الناصر وخطابه رغم النكسة والاحتلال والتشكيك ، ثورة شعبية عارمة لحماية الثورة ، وإيماناً قاطعاً بالقائد المخلص وبالقيادة الحكيمة ، وتأكيذاً لا يحد للأصرار والتصميم على مواصلة المعركة بقيادته حتى تحطيم العدوان وإزالة آثاره ، وحتى تحرير فلسطين وتحقيق أهداف الثورة .

واتحاد المجاهدين العرب ، الذي يؤمن كل الإيمان بقوة أمتنا الذاتية الهائلة وبقدرة ما على تحقيق النصر ، يعلن تأييده المطلق لكل المواقف الثورية والحاسمة التي أعلنها الرئيس جمال عبد الناصر ، والتي كانت تعبيراً صادقاً عن إرادة الجماهير العربية ومصلحتها وطريقها الثوري السليم . ويجدد العهد على مواصلة التضال ضد العدوان والمعتدين وحتى النصر الحاسم .

٢٤ من يولييه ١٩٦٧

مجلس الرشد
الأمين العام لاتحاد المجاهدين العرب

قرارات وتوصيات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب

بدورته الطارئة بالخرطوم

٦ من أغسطس ١٩٦٧

يتعد المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب في دورته الطارئة بالخرطوم ، في ظرف تواجه فيه الأمة العربية أخطاراً بالغة ومحنة قاسية ، تمس قيمها ومكاسبها وأرضها وتهدد حريتها وأهدافها وسلامتها ، وتضع شعوبها وكل قواها الثورية أمام المواجهة الخطيرة المفروضة وأمام المسؤولية القومية المصيرية .

فلقد تعرض الشعب العربي والأرض العربية على السواء إلى عدوان استعماري صهيوني غادر . استهدف أول ما استهدف ضرب الثورة العربية في قاعدتها الأساسية وقيادتها الرئيسية في الجمهورية العربية المتحدة ، وتحطيم أقوى معارضيها ومنطلقاتها الشعبية والرسمية على الأرض العربية — وذلك سعياً للقضاء على كل ما تجسده هذه الثورة من إرادة الكفاح الجماهيري للتحرر من الاستعمار والاستغلال والتخلف ، وعلى كل ما أثمرته بالجهد والتضحيات لبناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد . وتمهيداً لتثبيت إسرائيل أداة لإخضاع آمتنا للمنخططات والسياسات الاستعمارية والأحلاف العسكرية من جهة ، ووسيلة لتأمين مصالح الاستعمار الاحتكارية والبتروولية وقواعده العسكرية على الأرض العربية من جهة ثانية .

فقد أقيمت الأحداث السابقة والحالية بأن الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا ، التي فرضت إسرائيل في فلسطين وخططت لعدوانها الأخير ، وعملت وتعمل باستمرار على تثبيت وإقامة وتوسيع نفقتها ، إنما كانت ولا تزال تهدف من وراء ذلك كله إلى تعزيز الإمكانات الاستعمارية لطرب هذه الثورة العربية ، التي وقعت على الدوام سداً في طريق امتداد السياسات والأحلاف الاستعمارية في المنطقة وتسمى إلى تحطيم منطلقاتها الراحية المؤمنة التي حالت

باستمرار دون تمركز السيطرة الاستعمارية على الأرض العربية . وتعمل على طعن قيادتها المؤثرة التي أدى الخفاف الجماهير العربية من حولها ، واشتدادها وتعاظمها ، وارتباطها الوثيق بحركة التحرر العالمية ، إلى جعلها قوة تحدد مسالحيات الاستعمار الامبريالية ونموذجاً تحتذى به الشعوب ، إلا في الوطن العربي بحسب ، بل وفي أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

ويجتمع المحامون العرب اليوم في السودان في ظروف عربية صعبة قاسية . تمر الأمة العربية فيها بمرحلة فاصلة من تاريخها الحديث ، وتتمايز فيها كل شعوبها بقيادتها الثورية مرحلة صعبة وحاسمة من مسيرة كفاحها الطويل .

فقرى العدوان والاستعمار تحتل الآن مساحات واسعة من التراب العربي العزيز ، لاني فلسطين المحتلة والضفة الغربية من الأردن بحسب ، وإنما في الجمهورية العربية المتحدة وسوريا كذلك . وتمارس فيها ، وعلى أرضها ، بؤس سكانها أشنع أساليب الغزو والانتهاك وأوحش وسائل الاحتلال والقتل والمهدم والفرقة والتجهير .

والأمم المتحدة ومؤسستها التي فرضت على العرب وقف لإطلاق النار ، عجزت أمام النفوذ الاستعماري المتستر وراء العدوان عن القيام بأبسط واجباتها الأصلية ، وفشلت تحت ضغط الامبريالية الأمريكية المعتدية في إزالة آثار العدوان أو حتى في لوم المعتدين . وعلى العكس من ذلك تماماً ، فقد عملت بقرارها المنحيز العجيب على تأييد العدوان وحمايته ، وعلى رعاية المعتدين وتكريس آثار العدوان .

والإمبريالية العالمية بقيادة أمريكا وبريطانيا ، تسعى الآن وبكل السبل والوسائل لاستغلال العدوان وآثاره لتصفية القضية الفلسطينية لصالح عخططاتها العدوانية واصلحة قاعدتها وأداتها لإسرائيل . وتحاول بكل وسائل الضغط والإغراء والتهديد أن تفرض الاستسلام على الأمة العربية تحت شعارات السلام الإمبريالية المعروفة المنيئة .

إن المحامين العرب الذين يدركون كل الإدراك عخطط الإمبريالية الشامل ضد الثورة العربية ، يؤكد بأن العدوان الأخير رغم جروحه وآثاره لم يحقق جميع أهدافه . وأنه ليس إلا حلقة واحدة من سلسلة المؤامرات الطويلة الواسعة ضد الأمة العربية ، وثورتها ، وقيادتها ، وضد أهدافها ووجودها .

والحامون العرب الذين يؤمنون بقدرات أمتهم الخارقة وطاقاتها الهائلة على مجابهة العدوان وإحباطه وإزالة آثاره ، وعلى تحقق النصر ضد أسبابه وجذوره وأطرافه ، يؤمنون كذلك بأن العدوان الأخير قد رتب على الشعب العربي والنضال العربي وكل الثوريين العرب أعباء واضحة وصريحة ومهام قومية أساسية . ووضع الثورة العربية وقواها الشعبية والرسمية بشكل مخصوص وجها لوجه أمام المسؤولية التاريخية لتحويل النكسة المؤقتة إلى انتصار ساحق على العدوان والاستعمار الصهيونية ، والنصر قديماً في طيق الثورة للقضاء على الاستغلال والتخلف ولبناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد .

والحامون العرب الذين يؤكدون بأن العدوان الأخير هو مظهر واحد من مظاهر معركة الأمة العربية المصرية مع الإمبريالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة ، وأن هذه المعركة المصرية جزء من الحرب العنوانية التي تشنها الإمبريالية ضد الشعوب وضد قضية الحرية والتقدم والسلام في العالم ، يرون أن الوقت قد حان لأن تقوم كل القوى العربية الثورية ، الشعبية والحاكمة ، قسطنطين من أعباء الثورة العربية ، والنهوض بشجاعة وإخلاص لإحباط المؤامرة الاستعمارية الرامية إلى فرض نكسة شاملة في الوطن العربي ، وإلى فرض تغيير سياسي وجغرافي خطر في الأرض العربية . فان شعبنا استناداً إلى قواه الذاتية وبوقوف كل قوى التحرر والاشتراكية في العالم ، قادر على أن يحول النكسة العسكرية إلى نصر ساحق ، وأن يجعل من دوافعها وآثارها وأهدافها دفعةً نضالياً جديداً ومداً ثورياً كاسحاً لتحقيق الحرية والاشتراكية والوحدة .

فعلى هذه القوى ، بعد أن تحددت معالم المؤامرة الاستعمارية على الثورة العربية ، وانجلت أبعاد العدوان والإمبريالية الصهيونية على الأرض العربية ، وانكشفت القوى المعادية التي دبرته وتفذهته والتي حتمت وساندته ، عليها أن تعيد النظر في مسيرتها وأساليبها ، وأن تزداد إيماناً وتلاحماً بالجمهير وثقة بنضالها وقدراتها ، وأن تسعى على الدوام ما حققت الثورة العربية من مكاسب وإنجازات . فالمرحلة الدائمة مبدأً أساسى من مبادئ الثورة والثوار ، وكاشف على المعالم الطريق وصدق الرقيا وسلامة الاتجاه .

إن على هذه القوى أن تدرك بكل الوعى والإيمان ، بأن حماية الثورة العربية وتدعيمها وشموها هي طريقها الصحيح للتكامل والتمركز والقوة ، وأن قوة الثورة العربية وتمركزها هي

السييل الأقصر لمجابهة العدوان وتحريم الأرض المحتلة ، وأن وحدة القوى الثورية والتقدمية هي الطريق المخلص السليم لتكامل والتمركز والمجاهة العدوان وإزالة آثاره .

أن على جميع القوى العربية الثورية والتقدمية ، الشعبية والرسمية ، أن تدرك بكل صدق وإخلاص بأن الجماهير العربية التي استقبلت دعوة وحدة القوى الثورية والتقدمية كشعار هام وملح قبل العدوان ، فإنها أصبحت تؤمن الآن بأن هذه الوحدة ضرورية وواجبة ، لمجاهة التآمر والعدوان ، وحماية الثورة والمكاسب والجماهير ، ووسيلة لتحقيق الوحدة القومية .

والجماهير العربية التي شحتها المؤامرة والنكسة ، تؤمن أكثر من أي وقت مضى ، أن أي تعطيل أو تأخير لتحقيق هذه الوحدة ، تحت أية شعارات أو أسباب ، هو تعطيل للنضال العربي الموحد وعرقلة لمسيرة الشعب المكافح نحو إزالة آثار العدوان والتحرر الكامل .

والحامون العرب الذين يدركون خطورة المهركة وتآجها على الأمة العربية ، وشمول ساحتها وأهدافها لكل الأرض العربية ، يؤمنون بأن وحدة الشعب العربي ، وحسنة نضاله وقيادته ، ووحدة جيشه وسلاحه ، ووحدة رأيه وخطاه ومركته ، ووحدة اقتصاده وطاقاته وإمكانياته ، هي التي تحقق للأمة العربية القوة الذاتية الصمود في وجه العدوان ، وهي التي توفر السلاح العربي الفعال لإزالة آثار العدوان وإحراز النصر في المعركة المصرية .

وهم يعلنون أن تضامن الدول العربية وتكاملها في هذه المعركة المصيرية الشاملة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً ، بأمانة وإيمان وإخلاص ، هو السيل الأقوى لمجاهة العدوان وإحباطه وحماية الوجود العربي من الاستعمار وخطار الصهيونية .

وانطلاقاً من هذه الحقائق المقررة ، وأدراكاً من الحامون العرب لخطورة المرحلة وحتمية المجابهة المستمرة مع الاستعمار والصهيونية على كل المستويات وفي كل الساحات ، وبكل الوسائل والتضحيات ، فإن المكتب الدائم للاتحاد في دورته الطارئة المنعقدة بالخرطوم من ٦ - ١٠ أغسطس ١٩٦٧ يقرر ويعلن للأمة العربية في كل أجزاء الوطن العربي ما يلي :

(١)

أ - مواصلة النضال ضد العدوان والاستعمار والصهيونية بكل الوسائل والأساليب ، العسكرية والسياسية والاقتصادية .

ب — وإعتبار الكفاح المسلح المتواصل والمستمر ، على مستوى الحكومات والحرب الشعبية الشاملة ، هو السبيل الأوحدمجاهة العدوان والامبريالية وهو الوسيلة الوحيدة لإزالة آثار العدوان وتصفية الاحتلال الصهيوني في فلسطين والوجود الاستعماري على كل الأرض العربية .

(٢)

شجب كل المحاولات الامبريالية لفرض الاستسلام على الامة العربية تحت كل الاشكال والايام . واعتبار الصلح مع القاعدة الاستعمارية العدوانية لإسرائيل ، أو الدعوة له ، أو التفاوض من أجله مباشرة أو بصورة غير مباشرة ، جريمة بحق فلسطين وشعبها ، وخيانة بحق النضال العربي وشهداءه ، وبحق الشعب العربي وإرادته وأهدافه ومصالحة أجياله المقبلة .

(٣)

تأييد كل المبادئ الثورية التي أعلنها القائد عبد الناصر في خطابه بذكرى الثورة بعد العدوان وإعتبارها أساساً سليماً للمجاهة العربية والنضال العربي ضد العدوان والاستعمار .

(٤)

أ — دعوة كل القوى العربية الثورية ، الشعبية منها والحاكمة ، إلى المبادرة المخلصة السريعة لتوحيد صفوفها وتنسيق نضالها وسد كل الثغرات القائمة في العمل العربي الثوري ، ومواجهة المعركة المصرية المفروضة بما تتطلبه من إعدادات وتضحيات .

ب — ومناشدة القوى الشعبية منها بسرعة تحقيق الوحدة الوطنية في أقطارها أولاً ، وعلى الصعيد الجماهيري على كل الأرض العربية في النتيجة .

ج — ومطالبة القوى الحاكمة منها بضرورة المبادرة الفورية إلى توحيد جيوشها تحت زاية وقيادة واحدة ، وتوحيد سياستها الخارجية والحربية والاقتصادية وفق منهج وغايات واحدة وتحت قيادة سياسية واحدة . فالوحدة هي الطريق السليم لمجاهة العدوان ، والوحدة هي السلاح الفعال لاحتباطه وإزالة آثاره وتحقيق النصر على أسبابه وجذوره .

د — وتكليف الأمانة العامة للاتحاد بمواصلة السعي لعقد إجتماع شامل لكل المنظمات الشعبية الثورية والعمل باستمرار على تحقيق وحدة كل القوى العربية التقدمية .

(٥)

واتحاد المحامين العرب مدفوعاً بما تأكد لديه من اشتراك أمريكا وبريطانيا والمانيا الغربية بالعنوان الأخير على الأمة العربية ، وبما يؤمن به من تأمر الامبريالية العالمية بقيادة هذه الدول على الشعب العربي وكفاحه وأهدافه .

أ — وبؤيد موقف الجمهورية العربية المتحدة الشرعى والقوى والمسئول فى إغلاق قناة السويس فى وجه الملاحة حتى إزالة آثار العدوان .

ب — ويدعو كل الحكومات العربية إلى قطع جميع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الولايات المتحدة وبريطانيا والمسايا الغربية الشريكة فى العدوان ، ومع فرماوز وكندا الضالعين مع أهداف العدوان الاستعماري الصهيوني ضد الأمة العربية .

ج — ويناشدها مرة الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية وجمهورية المانيا الديمقراطية ، تنفيذاً لقرارات العربية السابقة وتقديراً لمواقفها الثابتة الأمة والحقوق العربية .

د — يطالب الحكومات العربية والمواطنين العرب بسحب جميع الأرصدة والاحتياطيات النقدية العربية ، المودعة والمستثمرة ، فى البنوك والمؤسسات الأجنبية ، ووضع المشاريع والضمائن لكفالة استخدامها فى دعم القوة العربية وتمويل المعركة المنروضة وتنظيم حاجات الأمة العربية .

هـ — ويهيب بالجمهور والحكومات العربية بالنضال بكل الوسائل العسكرية والشعبية والسياسية لإزالة الوجود الاستعماري على الأرض العربية ، الممثل فى القواعد العسكرية الأجنبية .

و — يطالب الدول والجمهور العربية بالإعداد الشامل والتنمية الدفاعية الكاملة ، العسكرية والشعبية والاقتصادية والسياسية ، ووضع كل الطاقات والثروات فى الوطن العربى فى خدمة المعركة العربية ولغايات انتصار الحق العربى ضد العدوان والاستعمار .

ويناشد الحكومات العربية والمواطنين العرب فى كل مكان أن يطبقوا فى حياتهم العامة والخاصة حالة اقتصاد الحرب وأن يعيشوا ظروف المعركة ،

ز — يطالب الدول العربية بإعداد وتدريب الشعب في كافة أجزاء الوطن العربي بوجه عام وفي الأجزاء المحيطة بفلسطين بوجه خاص ، وفرض التدريب العسكري كأداة أساسية في مناهج التعليم وتعبئة جميع أفراد الشعب في منظمات المقاومة الشعبية والدفاع المدني ، وإعطاء هذا الهدف نفس الأهمية التي تعطى لإعداد وتدريب القوات المسلحة .

ح — يطالب الدول العربية كافة بالإعتراف الكامل بالجمهورية العربية اليمنية ، ومساندتها والعمل على وضع حل الامكانيات والطاقت العربية المحتجزة فيها في خدمة الحركة العربية .

ط — ويدعو الدول العربية إلى دعم منظمة التحرير الفلسطينية وتمكينها من تحمل مسؤولياتها القومية في تعبئة الشعب الفلسطيني ليقوم بدوره الطبيعي في تحرير وطنه .

(٦)

واتحاد المحامين العرب الذي يؤمن بالدور الطبيعي للمنظمات العالية والمهنية والسياسة في معركة أمننا اراهنة .

أ — يشجب بشدة الإجراءات التصفية التي يتعرض لها المناضلون من هذه المنظمات .

ب — ويستنكر المحاكمات السورية والأحكام القاسية التي صدرت على الكثيرين من هؤلاء المناضلين .

ج — يطالب الاتحاد بحكمات هذه الدول بالافراج عن كل المعتقلين بسبب تضالهم ضد العدوان والاستمرار وتأمين الحقوق الطبيعية والقانونية والمشروعة لهم في نشاطهم الوطني أو عند اتهامهم واحالتهم إلى المحاكم .

د — ويوصى أمانته العامة بمتابعة قضايا المعتقلين والمناضلين وتأييدهم بكل الوسائل ، والعمل على تأمين حق الدفاع المشروع عنهم ، ومتابعة قضية المناضلين العربيين المحجوبين بن صديق سكرتير اتحاد الشغل المغربي ومحمد اليازغي مسئول الاتحاد العام للقوى الشعبية المغربية أمام السلطات والمحاكم المغربية .

(٧)

— واتحاد المحامين العرب الذى يدرك بأن العدوان الاستعماري الصهيوني جزء من الحرب العدوانية التى تشنها الامبريالية الامريكية ضد الشعوب المكافحة ، فى فينتام وعدن وارثيريا وفى كل أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وضد كل قوى التحرر والتقدم والسلام فى العالم .

١ — يناشد كل المنظمات الوطنية فى الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث ، وفى العالم أجمع تأييد الحق العربى فى كل المجالات ، الوقوف إلى جانب الشعب العربى مادياً ومعنوياً فى معركته العادلة ضد الاستعمار والعدوان .

ب — ويوصى المنظمات العربية بشكل عام والتقايات الأعضاء فى الاتحاد والأمانة العامة للاتحاد بتدعيم العلاقات وزيادة الاتصالات مع جميع المنظمات الدولية الوطنية ، والعمل على تزويدها بالدراسات المركزة ، القانونية والعلمية والسياسية ، عن عدالة القضية العربية وقضية فلسطين وعن طبيعة المعركة المفروضة على الأمة العربية بشكل عام والعدوان الاستعماري الصهيوني بشكل مخصوص .

ج — يوصى الأمانة العامة للاتحاد بالتعاون مع التقايات الأعضاء بتشكيل جهاز خاص فيها للاعلام . يتولى مهمة وضع الدراسات القانونية عن القضية العربية وأهدافها وعن قضية فلسطين واللجنتين ، كله ، ولشرها وتقييمها على مستوى الوطن العربى وعلى نطاق العالم كله باللغة العربية وباللغات الأجنبية اللازمة .

د — ويوصى الجامعة العربية والحكومات العربية أن تع — ح امكانياتها وأجهزتها لتعزيز وشرح القضية العربية فى الدول الأجنبية ، وأن تعمل على الاتصال بالجلاليات وروابط الطلاب العربية وتنظيمها لهذا الغرض وتزويدها بالابحاث والدراسات والنشرات التى تيسر لها القيام بهذه المهمة القومية .

ه — ويوصى المكتب الدائم الأمانة العامة للاتحاد بدراسة اقترح نقابة السودان للعمل على عقد مؤتمر للحقوقيين الأفريقيين والاسيويين والأوربيين فى إحدى البلدان العربية لمناقشة

الجوانب المختلفة للقضية العربية من وجهة نظر القانون الدولي العام وتوضيح مأساة اللاجئين الفلسطينيين .

(٨)

والمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ، وهو يجتمع بشكل طارىء بالخرطوم لمناقشة العدوان وإزالة آثاره .

أ — يحيى موقف الصمود والكفاح الذى يقنه الشعب العربى فى الأرض المحتلة عامة وفى فلسطين بشكل مخصوص .

ب — ويعلن اعترازه وتأييده الكامل لتضال أخوانه المحامين العرب ورجال القضاء فى الضفة الغربية ضد مخططات ومحاولات العدوان ومن أجل إزالة آثار العدوان .

ج — ويدعو الشعب العربى والحكومات العربية عامة والأردن بشكل خاص لتدعيم ومساندة هذا الموقف بكافة الإمكانيات المادية والإعلامية والمعنوية .

د — يحيى موقف السودان البطل ، شعبا ومجلس سيادة وحكومة ونقابة محاميه لمبادرته المخلصة إلى تبني الدعوة للعمل العربى الشامل ضد العدوان ومن أجل إزالة آثاره ، ولوضعه كل إمكانياته وطاقاته فى خدمة الحق العربى ومن أجل إحراز النصر فى معركة العرب المسميرة .

نشاط مشترك

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والأحصاء والتشريع

ندوة قضية خليج العقبة

بالاشتراك مع كليتي الحقوق بجامعة عين شمس والقاهرة

وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

في هذه الأيام التاريخية التي تعيشها الأمة العربية منذ أعلن البطل المناضل جمال عبد الناصر لإغلاق خليج العقبة أمام الملاحية الإسرائيلية وأمام البضائع الاستراتيجية المنجبة إلى العدو الإسرائيلي حتى وإن كانت على بواخر غير إسرائيلية — يتجه اهتمام الرأي العام العربي والعالمى إلى منطقة خليج العقبة .

والجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والأحصاء والتشريع ، تقديراً منها لمسؤولياتها ، وإيماناً منها بأن العلم يجب أن يكون في خدمة الحركة التي يخوضها الشعب العربي ضد العدو الإسرائيلي والاستعمار والرجعية — ترى من واجبها أن تشارك بفكرها وعلمها في توعية الرأي العام العربي والعالمى بمشروعية الموقف الذى اتخذته الجمهورية العربية المتحدة ، فتقدم هذه الدراسة عن خليج العقبة ومضيق تيران لتكون إحدى وثائق التنبؤ التى دعت إليها بالاشتراك مع كليتي حقوق عين شمس وقاهرة وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، لمناقشة هذه القضية .

عاش نضال الشعب العربى . . فى سبيل الحرية والاشتراكية والوحدة .

القاهرة فى ٢٩ مايو ١٩٦٧

السكينة العام

دكتور جمال الخطيب

كلمة

الدكتور محمد حلمي مراد

مدير جامعة القاهرة بالنيابة

ورئيس الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتفريع بالنيابة

في افتتاح ندوتها عن خليج العقبة

يعتبر يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٦٧ يوماً مشهوراً في تاريخ الأمة العربية بل في تاريخ العالم بأسره ، وقد وقف الرئيس جمال عبد الناصر في ذلك اليوم في مركز القيادة المتقدمة للقوات الجوية معلناً إغلافي خليج العقبة في وجه السفن الإسرائيلية وفي وجه كل سفينة أخرى تحمل المواد الاستراتيجية إلى إسرائيل ، فأعاد قائد العروبة الأمين الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الاعتداء الغاشم في سنة ١٩٥٦ وأمسك بين يديه القويتين زمام الموقف ، و أدت الجمهورية العربية المتحدة إلى مباشرة حقوق السيادة على مياهها الإقليمية ، وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية حامية لإسرائيل وعدوة العرب أن تصف استرداد هذا الحق المسلوب بوصف العنوان غير المشروع ، ولا يخفى أن نجاحنا في هذه المعركة سواء جنحت الولايات المتحدة إلى السلم ومن ورائها صنيعتها لإسرائيل بالالتجاء إلى الأمم المتحدة ، أو أعمى الغضب والاندفاع بصيرتها فعمدت إلى الاشتباك المسلح — إنما يتوقف على قوة إيماننا بحقنا وعلى قدرتنا في إقناع الرأي العام العالمي بصلابة هذا الحق . وقد رأت الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع إيماناً منها بوجود أن يكون العلم في خدمة هذه المعركة التي يخوضها الشعب العربي ضد إسرائيل والاستعمار والرجعية أن تعقد هذه الندوة عن قضية خليج العقبة بالاشتراك مع الجامعات فيقدم لنا الأستاذ الدكتور محمد حافظ غانم أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي بكلية الحقوق جامعة عين شمس تقريراً عن هذه القضية من وجهة نظر القانون الدولي ثم يعقب على هذا التقرير كل من الأساتذة الدكتوروة عائشة راتب أستاذة القانون الدولي العام المساعدة بكلية حقوق القاهرة والأستاذ الدكتور بطرس غالي أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة . ويطلب لي أن أعلن أن الجمعية قامت بطبع هذا التقرير

لتوزيعه على أوسع نطاق تجميعاً للفائدة عنه ، وإنها تعد له ترجمتين باللغتين الإنجليزية والفرنسية ستنولى توزيعهما على الصحف العالمية ووكالات الأنباء والسفارات الأجنبية والجامعات والمعاهد في خارج الجمهورية ومكاتبنا الثقافية في الخارج . هذا وسوف يصدر عن ندوتنا هذه قرارات يعرضها علينا الأستاذ الدكتور جمال العطفي السكرتير العام للجمعية بخلاصة ما تنهى إليه مناقشاتنا من حقائق يدعمها القانون والعرف الدوليان ولتسبحوا لي بأن يتفضل أخى الدكتور محمد حافظ سمّا ليعرض على حضراتكم تقريره عن قضية خليج العقبة .

تقرير مقدم

من

الأستاذ الدكتور محمد حافظ غانم

أسناد ورئيس قسم القانون الدولي

بكلية الحقوق — جامعة عين شمس

تنقسم المشكلة الفلسطينية إلى مشكلة أصلية وإلى مجموعة من المشكلات الفرعية .

والمشكلة الأصلية هي مشكلة إنشاء إسرائيل في قلب العالم العربي في أعقاب تنفيذ خطة بعيدة المدى رسمها الاستعمار بالتعاون مع الحركة الصهيونية . . . ولقد تفرع عن هذه المشكلة عدد من المشكلات الفرعية من بينها مشكلة اللاجئين العرب ، ومشكلة تحويل مجرى نهر الأردن ومشكلة خليج العقبة .

وبتناول هذا البحث بعفة خاصة مشكلة خليج العقبة وما يتسل بها من الملاحاة في مضيق تيران . . . على أنه من الضروري لفهم موقف اليهودية العربية من قضية خليج العقبة ومضيق تيران . . . أن يمهّد لذلك بالإشارة إلى مشكلة الوجود الإسرائيلي في فلسطين وذلك على اعتبار أن إحداثات إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بشأن خليج العقبة ومضيق تيران تستند في جوهرها إلى الوجود الإسرائيلي في إيلات في شمال خليج العقبة

الوجود الإسرائيلي في فلسطين

في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٨ تم إعلان وجود دولة يهودية في قلب العالم العربي . . . ولقد جاء ذلك في أعقاب مخطط استعماري بعيد المدى للاستيلاء على المنطقة العربية واتسكون مستعمرة قومية لليهود في فلسطين كحلقة من حلقات الغزو الاستعماري لشعوب آسيا وأفريقيا . . . ولقد كان احتلال بريطانيا لفلسطين في ١٩١٧ وإصدارها لوعده بلنورد الذي أعلنت فيه خطتها الخاصة بتأييد إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ووضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني في ١٩٢٢ وقيام بريطانيا بفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية على نطاق واسع وتدعيم المجتمع اليهودي

المستعمر اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً هي الخطوات التي مهدت لها الاستعمار لإنشاء إسرائيل . .
وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية تولت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها زعيمة المعسكر
الغربي اتخاذ الخطوات اللازمة لتوسيع نطاق الهجرة اليهودية إلى فلسطين ولإعلان إنشاء إسرائيل،
مشركة معها في المسؤولية الأمم المتحدة التي كانت تتمتع فيها الولايات المتحدة الأمريكية بنفوذ
هائل في ذلك الوقت . وبالفعل استطاعت الولايات المتحدة الضغط على أعضاء الجمعية العامة للأمم
المتحدة لإصدار قرار تقسيم فلسطين في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ .

ولقد عارض شعب فلسطين هذا الوجود الإسرائيلي ، ولكن إسرائيل نشأت بالعنف والقوة
وكان من نتيجة ذلك أن حرم ذلك الشعب من وطنه وتم تشريد أكثر من مليون فلسطيني خارج
وطنهم في فلسطين .

ولم تقبل الدول العربية هذا الوجود الإسرائيلي واعتبرت ما قامت به الجماعات الصهيونية
المسلحة من استيلاء على السلطة في فلسطين عملاً غير مشروع ، ولقد تدخلت الدول العربية ومن
بينها مصر في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٨ ، في فلسطين لتأييد حقوق شعب فلسطين .

وعلى الرغم من أن الدول العربية لم تعترف بوجود دولة إسرائيلية في فلسطين ، فإنها طبقت
قواعد الحرب في القتال الذي دار بين الجيوش العربية وبين الجيش الإسرائيلي . . وذلك على
اعتبار أن قواعد الحرب تنطبق على كل أحوال القتال المسلح على نطاق واسع ، ولو دار بين
جماعات لا يتمتع بعضها بوصف الدولة وفقاً لأحكام القانون الدولي (١) .

ولقد ترمب على إبرام هدنة رودس سنة ١٩٤٩ وقف الأعمال الحربية بين الدول الموقعة
عليها وبين إسرائيل ، دون أن يؤدي ذلك إلى إنها الحرب أو إلى إقامة السلام ؛ وذلك لأن الهدنة
توقفت أعمال القتال ولكنها لا تعيد السلام (٢) .

(١) أنظر

(The Law of war) Kant.

في المجلة الأمريكية للقانون الدولي إبريل سنة ١٩٥٦ ص ٣١٥

(٢) راجع

Stone — Legal Control of International Conflicts

نيويورك ١٩٥٤ ص ٦١٤ .

ولا تزال الدول العربية ، على الرغم من التطورات كافة التي مرت بها المشكلة الفلسطينية منذ سنة ١٩٤٨ ، لا تعترف بوجود دولة إسرائيل ، كما أنها تعتبر نفسها في حالة حرب مع إسرائيل وذلك للأسباب الآتية :

١ — أن إنشاء إسرائيل ظاهرة استعمارية تمثل عزواً مسلحاً لأرض عربية ، وعدواناً على حقوق الشعب الفلسطيني صاحب السيادة على فلسطين ، وإنكاراً لحقه في تقرير مصيره وهو حق أكدته ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة المتعاقبة . . هذا بالإضافة إلى ما تمسكه إسرائيل من خطر استعماري مستمر على شعوب آسيا وأفريقيا باعتبارها من أدوات الاستعمار الجديد ونتيجة لما تقوم به من عنوان مستمر على الشعوب العربية ، ولطامعها التوسعية .

وتطالب الدول العربية بتصفية الاستعمار من فلسطين وبتمكين الشعب الفلسطيني من استرداد حقوقه وهي تؤيد كفاح ذلك الشعب لتحرير وطنه كما تتوقع أن تقوم كل القوى المعادية للاستعمار ببذل المعونة للشعب الفلسطيني في كفاحه العادل ضد القوى الاستعمارية المتحالفة مع الصهيونية .

٢ — أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد تجاوزت سلطاتها حينما أصدرت ، في سنة ١٩٤٧ ، قرار تقسيم فلسطين ، متجاهلة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي وحدة أراضيه . . ولقد كان تطبيق هذا المبدأ يقتضي استفتاء سكان فلسطين في مستقبل بلادهم والأخذ بما تقرره الأغلبية . . كما أن الجمعية العامة قد تجاهلت كذلك الأحكام الواردة في وثيقة الانتداب على فلسطين ، وفي المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم التي تنص على وجوب المحافظة على حقوق الجماعات غير اليهودية في فلسطين ، والتي تقرر أن الهدف من الانتداب هو تحقيق رفاهية الشعوب الموضوعة تحت الانتداب ، والتي اعترفت للشعوب التي كانت خاضعة للدول العثمانية بكيانها كأهم مستقلة .

وزيادة على ذلك فإن أجهزة الأمم المتحدة نفسها لم تعمل على تنفيذ قرار التقسيم ، بل على العكس من ذلك تركت المجال لإسرائيل لكي تمارس العنف ، ولكي تستول بالقوة على مساحات من فلسطين تزيد كثيراً على المساحات المقررة للنواة اليهودية في قرار التقسيم . . وكذلك لم تقيم إسرائيل بتنفيذ قرارات الجمعية العامة المتصلة بتحويل القدس وبعودة اللاجئين العرب إلى ديارهم في فلسطين . . ومن غير المعقول أن تعطى الأمم المتحدة أهمية لجانب من قراراتها دون الجانب الآخر .

٣ — أن تدخل مجلس الأمن لوقف القتال في فلسطين في سنة ١٩٤٨ ، ولا يرام هذّة رودس ، سنة ١٩٤٩ ، كان مسلّكا يخدم الوجود الإسرائيلي دون مراعاة الحقوق العربية . ومهما يقبل عن استناد مجلس الأمن إلى النصوص المتصلة بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدول وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . فان الواقع يبين أن موقف مجلس الأمن أدى إلى تمكين الصبونية المخالفة مع الاستعمار من وضّح يدها على الجانب الأكبر من الأراضي الفلسطينية بدون سند شرعي ، مع قيام مجلس الأمن في نفس الوقت بوقف محاولات الدول العربية للدفاع عن الحق الفلسطيني . . وبهذا أيد مجلس الأمن العدوان وإنكار الحقوق المشروعة للشعوب ، وصح عن إقامة سلام دائم في المنطقة ؛ بل أوجد فيها مصدراً للاضطراب والتهديد المستمر للسلم والأمن الدول .

٤ — أنه لا يمكن الاعتراف بوجود سيادة إقليمية لإسرائيل حيث إن الإقليم الخاضع لها غير محدد(١) . فلقد أهدت إسرائيل قرار التقسيم واستولت على مناطق خارج الحدود التي أوضحها ذلك القرار . . أما خطوط الهدنة فهي مجرد خطوط لوقف القتال ولا تعتبر حدوداً دولية بالمعنى المعروف . . أما الادعاء الإسرائيلي بأن سيادة إسرائيل على هذه الحدود استقرت نتيجة للفتح والنصر العسكري ، فهو أمر غير مقبول منذ أن تقرر في ميثاق الأمم المتحدة مبدأ عدم جواز استعمال القوة في ميدان العلاقات الدولية ؛ وزيادة على ذلك فإن الحرب الفلسطينية لم تنته بعد ، بل أنها أوقفت بقرارات من مجلس الأمن في سنة ١٩٤٨ ، ومن الجمعية العامة في ١٩٥٦ .

٥ — أن قبول إسرائيل في الأمم المتحدة بتاريخ ١١ من مايو ١٩٤٩ رغم معارضة الدول العربية ، لا يؤثر في موقف الدول العربية من حيث عدم الاعتراف بها ، وذلك لأنّه من المسلم به في القانون الدول أن المنظمات الدولية العالمية ، وكذلك المؤتمرات الدولية العالمية والاتفاقات الدولية العالمية ، قد تجمع بين دول لا يعترف بعضها ببعض الآخر ، أو لا يعترف بعضها بحكومات البعض الآخر . كما أنه من الضروري الإشارة إلى أن قرار قبول إسرائيل في الأمم المتحدة إشارة إلى تصديها بتنفيذ قرار الجمعية العامة .

(١) أنظر في قبول إسرائيل في الأمم المتحدة

قضية خليج العقبة ومضيق تيران

تدعى إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة . أن خليج العقبة يعتبر مياها دولية مفتوحة للبلاحة الدولية . وأن المضائق الموصلة إليه وأهمها مضيق تيران يجب أن تكون مفتوحة للبرور الحر لسفن جميع الدول . ولقد أعلنت هذه الدول أن ما قامت به الجمهورية المتحدة ابتداء من ٢٢ من مايو ١٩٦٧ من ممارسة لحقوق سيادتها على المياه التابعة لها في خليج العقبة وفي مضيق تيران ، عملاً غير مشروع .

ولقد جاء هذا الإعلان تأكيداً للطلبات التي أبدتها إسرائيل بعد العدوان على مصر في سنة ١٩٥٦ والتي أبدتها جون فوستر دالاس ، وزير الخارجية الأمريكية في خطاب أرسله إلى وزير خارجية إسرائيل في ١١/٢/١٩٥٧ .

والادعاءات الإسرائيلية الأمريكية الانجليزية هي إدعاءات عدوانية تمس سيادة الدول العربية على خليج العقبة ، وتنهك سيادة الجمهورية العربية المتحدة على مضيق « تيران » ، فضلاً عن أنها لا تستند إلى قواعد القانون الدولي المقبولة بصفة عامة من الدول .

ومن الضروري لتوضيح بطلان الادعاءات الإسرائيلية الأمريكية أن نبدأ بشرح قواعد القانون الدولي المتصلة بالخلجان والمضائق ، ثم ننتقل لبيان الوضع القانوني لخليج العقبة وللمضيق « تيران » .

أولاً — وضع الخلجان في القانون الدولي :

من المقرر في القانون الدولي أن الدولة تمارس سيادتها على ما يوجد في إقليمها من خلجان وطنية .

وتشمل الخلجان الوطنية على نوعين من الخلجان : أولهما خلجان وطنية بالتطبيق للقواعد العامة للقانون الدولي ، والثاني خلجان وطنية بحكم اعتبارها خلجان تاريخية .

(أ) القواعد العامة التي تحكم الخليجان الوطنية (١).

الخليج الوطني هو الخليج الذي يقع في إقليم دولة واحدة، ولا تزيد اتساع الفتحة التي تصله بأعلى البحار عن اتساع معين. ولقد حدد البعض اتساع فتحة الخليج الوطني بما لا يزيد عنها ضعف اتساع البحر الاقليمي، مع مراعاة أن اتساع البحر الاقليمي وفقاً لهذا الرأي هي ثلاثة أميال بحرية. . على أن الرأي الراجح ذهب إلى تحديد اتساع فتحة الخليج الوطني بما لا يزيد على عشرة أميال بحرية. على أن بعض الدول توسعت في تحديد فتحة الخليج الوطني، بما يزيد على عشرة أميال بحرية بما حداً محكمة العدل الدولية على أن تقرر في حكمها في قضية المصايد بين النرويج والمملكة المتحدة في سنة ١٩٥١، أن قاعدة عشرة (أميال لا يمكن اعتبارها قاعدة مستقرة من قواعد القانون الدولي) (٢).

ولقد توسعت اتفاقية جنيف سنة ١٩٥٨ الخاصة بالبحر الاقليمي والمنطقة المجاورة في تحديد الخليجان الوطنية فقررت المادة السابعة من تلك الاتفاقية أن يكون أقصى حد لاتساع فتحة الخليج الوطني أربعة وعشرين ميلاً. . فإذا كان اتساع الفتحة التي توجد عند المدخل الطبيعي للخليج لا يزيد عن أربعة وعشرين ميلاً فانه يرسم خط عند مدخل الخليج وتكون المياه داخل هذا الخط مياهاً اقليمية داخلية.

أما إذا كان اتساع الفتحة التي توجد عند مدخل الخليج يزيد عن أربعة وعشرين ميلاً فانه يرسم خط داخل الخليج حيث يضيق الاتساع إلى الأربعة وعشرين ميلاً وتعتبر المياه داخل هذا الخط مياهاً داخلية.

Bouchez

(١) أنظر

(The Régime of Bays in International Law) Layden.

١٩٦٤ ص ١٦ وما بعدها.

Kobayashi

(٢) أنظر

(The Anglo-Norwegian Fisheries Case and the Law of the Sea) Florida University Press

١٩٦٥ ص ٢ وما بعدها.

(Crisis in the Law of the Sea) Mac Dougal

وأنظر أيضاً

فبراير سنة ١٩٥٨.

Yale Law Journal

ولم تعرض اتفاقية جنيف لوضع الخليجان التي لا تزيد فتحها التي تصلها بأعلى البحار عن أربعة وعشرين ميلا والتي تقع في أقاليم أكثر من دولة . . وذلك بسبب وجود أنقسام في الرأي حول وضع هذه الخليجان . . . فلقد ذهب البعض إلى إعتبارها خليجانا وطنيتن تخضع للسيادة المشتركة للدول التي تقع على الخليج ومن ثم تكون مياهها مياها داخلية تابعة لهذه الدول ، وذهب رأى آخر إلى اعتبار الخليجان الواقعة في أراضي أكثر من دولة خليجان دوليتن وتمارس الدول الواقعة على الخليج سيادتها على ما يدخل فقط في نطاق إيمرها الإقليمى . . ولقد عجزت لجنة القانون الدولى التابعة للأمم المتحدة عن الوصول إلى اتفاق في هذا الشأن . على أن إعتبار الخليجان التي تقع في أراضي أكثر من دولة خليجانا تخضع لسيادة تلك الدول أمر يستلزم التقدم العلى والتكولوجى الذى أدى إلى زيادة مقدرة الدول الساحلية على استغلال ثروات البحار كما أدى إلى زيادة تعرضها للخطار التي قد تنشأ نتيجة لدخول السفن الأجنبية المجزأة تجهيزاً حديثاً في الخليجان التي تتغلغل في داخل أقليمها . . كما أن خضوع الخليجان التي تقع في أراضي أكثر من دولة للسيادة المشتركة لهذه الدول أمر سبق أن قرره محكمة العدل الدولية لدول أمريكا الوسطى في حكم أصدرته في سنة ١٩١٧ في النزاع بشأن خليج فولسيكا حيث قررت أن هذا الخليج يخضع للسيادة المشتركة للدول الواقعة عليه وهي السانادور ونيكاراجوا وهندراس (١) .

ويترب على إعتبار الخليج وطنياً أن تكون مياه الخليج مياه داخلية ولا تتمتع سفن الدول الأجنبية بحق المرور البحرى فيها كما يكون للدولة أن تقصر حق الصيد في الخليج على مواطنيها وأن تمارس اختصاصها التشريعى والقضائى والإدارى على السفن والأشخاص الموجودين في الخليج .

(ب) القواعد بالخليجان التاريخيتن :

جرى العرف الدولى على الإذتراف بسيادة الدولة على بعض الخليجان على خلاف القواعد السابقة ، وهى « الخليجان التاريخيتن » ، ويطلق أمطلاح الخليجان التاريخيتن على بعض الخليجان التي أستمروضع الدولة أو الدول الساحلية عليها مدة من الزمن دون اعتراض من جانب الدول الأخرى . . كما يتجه العرف الدولى أيضاً إلى إطلاق وصف الخليج التاريخى كذلك على بعض الخليجان

(١) وهذا الحكم منشور في المجلة الأمريكية لقانون الدولى الجزء الحادى عشر سنة ١٩١٧

التي تقرر الدولة أو الدول الساحلية أخضاعها لسيادتها ، إذا ما كانت هناك أسباب جغرافية أو إقتصادية أو استراتيجية تدعو إلى ذلك (١) .

ولقد أقرت محكمة العدل الدولية فكرة الخليجان التاريخية في حكمها في قضية المصايد سنة ١٩٥١ ، حينما أعتبرت الخليجان الترويجية خليجانا تاريخية بغض النظر عن زيادة اتساع فتحة الخليج عن عشرة أميال ، وذلك نظراً لخصائص الخليجان الترويجية التي تتغلغل في داخل شواطئ الترويج بصورة عميقة .

ومن الثابت وفقاً للعرف الدولي أن مطالبات الدول بشأن إعتبار بعض الخليجان تاريخية وإخضاعها لسيادتها ، لا يمكن أن تتحول إلى حقوق قانونية إلا إذا توافرت الشروط الآتية :

- ١ - أن تكون المياه على المطالبات قريبة من شواطئ الدولة .
 - ٢ - أن تدعى الدولة السيادة عليها .
 - ٣ - أن يكون هذا الوضع معلوماً للدول الأخرى .
 - ٤ - أن يستمر هذا الوضع مدة مناسبة .
 - ٥ - ألا يتعرض الدول الأخرى على هذا الوضع ، أو أن تقبله صراحة .
- ومن الممكن التمييز بين نوعين من الخليجان التاريخية وفقاً لنظامها القانوني .

أولاً - الخليجان التاريخية التي تقع في إقليم دولة واحدة :

إذا كان الخليج التاريخي يقع في إقليم دولة واحدة ، فإن مياه الخليج تعتبر مياه داخلية خاضعة لسيادة تلك الدولة .

(١) أنظر (International Law of the Sea) Colombos

لندن ١٩٥٤ ص ٣٩ .

وأنظر أيضاً المذكرة المقدمة من سكرتارية الأمم المتحدة بشأن الخليجان التاريخية سنة ١٩٥٧ .

ومن أمثلة ذلك ما يلي (١) :

(أ) خليج هندسون

وهو يقع في شمال شرق كندا وطوله حوالى ٩٠٠ ميل ويبلغ أقصى اتساع له ٥٢٠ ميلا :
ويتصل خليج هندسون بالحيط الأطلنطى عن طريق مضيق هندسون . ويتراوح اتساع المضيق
المذكور ما بين ٣٨ و ٥٩ ميلا . . ومنذ القرن السابع عشر ظهرت المطالبات الكندية المتعاقبة
باعتبار خليج هندسون والمضيق الموصل له مياه داخلية وبممارس الحكومة الكندية الاشراف على
الملاحة وعلى الصيد في الخليج بدون اعتراض من جانب الدول الأخرى .

(ب) خليج بطرس الأكبر

وهو يقع على الحدود الشرقية للاتحاد السوفيتى في مواجهة بحر اليابان ، ومن أهم الموانئ
واقعه عليه ميناء فلاديفستك . ويبلغ اتساع فمحة خليج بطرس الأكبر من رأس تومان حتى
رأس نوفوتينى ١٠٨ أميال .

ولقد أعلن الاتحاد السوفيتى في ٢١ من يوليو ١٩٥٧ لإعتبار خليج بطرس الأكبر خليجاً
تاريخياً ، وقرر أن المياه الموجودة داخل فمحة الخليج تعتبر مياهها داخلية سوفيتية . . ورفض
الاتحاد السوفيتى الاعتراضات التى أبدتها الولايات الأمريكية واليابان ، موضحاً أن الوضع التاريخى
للخليج قد تأكد منذ ١٩٠١ حينما أصدرت روسيا لوائح لتنظيم الصيد فيه (٢) .

(١) أنظر Bouchez المرجع السابق

(The International Law of Bays)

وأنظر Strol

لأهاى سنة ١٩٦٣ ص ٢٣١ .

(٢) أنظر المذكرات اليابانية السوفيتية المتبادلة في

(Japanese Annual of International Law)

سنة ١٩٥٨ ص ٢١٤ وما بعدها .

(ج) الخليجان الترويحية :

سبق أن أشرنا أن الزوج تعتبر مياه خليجها مياهاً تاريخية ، وأن محكمة العدل الدولية أقرتها على ذلك في حكمها الصادر سنة ١٩٥١ .

(د) خليج كانكسال :

تعتبر فرنسا خليج كانكسال خليجاً تاريخياً ، وتمارس السيادة عليه منذ زمن طويل رغم أن فتحته حوالي سبعة أميال .

(هـ) الخليجان الاسترالية :

تعتبر استراليا بعض الخليجان الواقعة في أقليمها خليجاً تاريخياً . ومن أمثلتها خليج شارك وأتساع فتحته ٤٦ ميلاً .

٢ — الخليجان التاريخيتان التي تقع في أراضي أكثر من دولة :

إذا كانت شواطئ الخليج التاريخيتان تقع في أراضي أكثر من دولة ، فإن هذا الخليج يخضع للسيادة المشتركة لهذه الدول ؛ ومن أمثلة هذه الخليجان خليج فولسيكا الذي يقع في أراضي كل من سان سلفادور ونيكاراجوا وهندراس . . ولقد تأكد الوضع التاريخي لهذا الخليج في حكم صدر من محكمة العدل لدول أمريكا الوسطى بشأن نزاع قام بين جمهورية سان سلفادور وجمهورية نيكاراجوا ، بمناسبة منح امتياز من حكومة نيكاراجوا للحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة قاعدة بحرية في جزء من الخليج يقع على مقربة من أراضيها وبذلك بموجب معاهدة تمت بين الدولتين في ١١ آذار ١٩١٤ . ولقد جاء في حكم المحكمة بأن خليج فولسيكا يخضع للسيادة المشتركة للدول الواقعة عليه .

ومن أمثلة هذه الخليجان أيضاً خليج جبل طارق ، الذي تقع عليه أراضي تابعة لإسبانيا وأراضي تابعة لمملكة جبل طارق . وتعارض إسبانيا في مشروعية الاحتلال البريطاني لصخرة جبل طارق ، وترفض الاعتراف بشرعية وجودها على الخليج . . على أنهم لم يحدث تصادم بين الدولتين بشأن ممارسة السيادة على خليج جبل طارق ، حيث يمارس كل منهما السيادة عليه بدون تعهد بالحدود الفاصلة بين مياه الدولتين .

ثانياً — وضع المضائق في القانون الدولي :

المضائق عبارة عن فتحات طبيعية ضيقة تصل بين بحرين ، ويجب لاعتبار الفتحة مضيقاً ألا يزيد اتساعها عن ضعف اتساع البحر الاقليمي .

وإذا كان المضيق لا يصل بين جزأين من أعالي البحار ، فإن القانون الدولي لا يفرض بشأنه التزاماً بفتحة للبلاحة الدولية . (١)

أما إذا كان المضيق يصل بين جزأين من أعالي البحار ، فلقد أوجد العرف الدولي التزاماً بفتحة للبلاحة الدولية ولو كان يقع في أراضي دولة واحدة . .

وتؤكد لهذا العرف الدولي المستقر قررت محكمة العدل الدولية في حكمها في النزاع بين البانيا والمملكة المتحدة بشأن مضيق كورفو الصادرة في سنة ١٩٤٩ ما يلي (٢) :

أنهم من المقرر بصفة عامة ومن الموافق العرف الدولي أن الدول تملك في وقت السلم حق تمرير سفنها في المضائق المخصصة للبلاحة الدولية ، والتي تربط بين جزأين من أعالي البحار وبدون حاجة للحصول على موافقة من الدول المجاورة للمضيق .

ولقد أقرت المادة ١٦ من اتفاقية جنيف ١٩٥٨ حرية الملاحة في المضائق الدولية ، ولكنها خالفت العرف الدولي المستقر كما خالفت حكم محكمة العدل الدولية الدائمة حينما قررت أن حق المرور في المضائق لا يقتصر على تلك التي تصل بين جزأين من أعالي البحار ، بل يشمل أيضاً حق المرور في المضائق التي تصل بين جزأين من أعالي البحار ، والتي تكون مستعملة للبلاحة الدولية بين جزء من أعالي البحار وبين المياه الإقليمية التابعة لدول من الدول . ولقد عارضت

(International Law)

(١) أنظر O'Connell

لندن سنة ١٩٦٥ جزء ثاني ص ٦٥٢ .

(٢) أنظر مطبوعات محكمة العدل الدولية ١٩٤٩ .

مجموعة من الدول من بينها الجمهورية العربية المتحدة هذا الخروج على العرف الدولي المستقر، ورفضت الانضمام إلى اتفاقية سنة ١٩٥٨ الخاصة بالبحر الاقليمي والمنطقة المجاورة (١) .

ومن المقرر في العرف الدولي أيضاً أنه في حالة الحرب يكون من حق الدول التي تقع المضائق في أقليمها ، أن تمارس الرقابة على المرور في المضائق الموجودة في أقليمها .. ومن أمثلة ذلك أن اتفاقية مونتريه المبرمة ١٩٣٦ لتنظيم الملاحة في مضائق البوسفور والدردنيل ، قررت صراحة حق تركيا إذا كانت في حالة حرب أو مهددة بالحرب في أن تشترط أن يكون المرور في المضائق متوقفاً على إرادتها ، كما أبحاث لما تحمسين المضائق .

كما أنه من الثابت أن إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية مارست الاشراف على مضيق ماجلان، الذي يقع في أمريكا الوسطى ، وذلك في خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية .

وزيادة على ذلك فإن الاتفاقية المبرمة بين الدانمرك والسويد في سنة ١٨٣٩ ، تقتصر المرور في المضائق الدانمركية السويدية على وقت السلم .

وتقوم بريطانيا في وقت الحرب بفرض الرقابة على المرور في مضيق جبل طارق ، على الرغم من أن الاتفاقية المبرمة بينها وبين فرنسا سنة ١٩٠٤ تقرر حرية المرور في ذلك المضيق .

ثالثاً — الوضع القانوني لخليج العقبة :

خليج العقبة خليج عربي يخضع للسيادة المشتركة للدول العربية الواقعة عليه ، ولا يعتبر من أعالي البحار وذلك للأسباب الآتية :

(١) يقرر الأستاذ Fonwick أن اتفاقية جنيف خالفت حتى ما ذهب إليه لجنة القانون الدولي فيما يتعلق بتعريف المضيق .. راجع مؤلفه « International Law » نيويورك ١٩٦٥ ص ٤٥٥ .

وراجع في نفس المعنى Baxter

«The Law of International Waterways»

هارفارد سنة ١٩٦٤ ص ١٦٣ .

الحجة التاريخية :

خليج العقبة خليج تاريخي عربي ، فلقد مارست الدول العربية سيادتها عليه منذ أقدم العصور ، وبدون منازعة ، وذلك في ظل الدولة العربية الموحدة وفي ظل الدول العربية المتحدة .

وجنبا خضعت البلاد العربية للدولة العثمانية في القرن السادس عشر ، كان من المقرر أن خليج العقبة خليج وطني ، وذلك على اعتبار أنه يقع في إقليم دولة واحدة هي الدولة العثمانية . . وأن الفتحة التي تصله بالبحر الأحمر فتحة ضيقة لا يزيد اتساعها على تسعة أميال ، مع العلم بأنه توجد بعض الجور والصخور في مدخل الخليج تجعل المساحة البحرية الصالحة للملاحة أقل من ذلك بكثير ، وذلك لأن جزيرة تيران تقع على مدخل الخليج ، والفتحة التي تقع بين تيران وبين الأراضي العربية لا تزيد على أربعة أميال ، وهذه الفتحة يمران صالحان للملاحة تفصل بينهما مجموعة من الصخور ، والممر القريب من الإقليم المصري هو الممر الرئيسي الذي يمكن السفن الكبيرة الملاحة فيه . . وتقع جزيرة صنافير في مدخل الخليج على بعد ميلين شرق تيران ، والمنطقة الواقعة بين صنافير والساحل السعودي بسبب وجود بعض الصخور تجعل الملاحة فيها صعبة .

وعلى ذلك مارست الدولة العثمانية سيادتها على خليج العقبة حتى الحرب العالمية الأولى ، ثم ورثت الدول العربية بعد انفصالها عن الدولة العثمانية في أعقاب تلك الحرب حقوق السيادة على خليج العقبة ، ومارستها بصفة مستمرة وبدون منازعة .

وزيادة على ذلك كانت الدول العربية تحرص على اعتبار مياه خليج العقبة مياهها داخلية ، لأنه يتخلل في أراضي الدول العربية مسافة ١٠٠ ميل باتساع لا يزيد في أوسع أجزائه على ١٨ ميلا الأمر الذي يجعل الملاحة فيه بدون رقابة أمراً يمس أمن تلك الدول . . كما أن الدول العربية كانت تنظر إلى خليج العقبة باعتبار أنه ممر له أهميته الكبرى للعالم الإسلامي ، لأنه الطريق التاريخي الصحيح إلى بيت الله الحرام .

الحجة الإقليمية :

تستغرق المياه الإقليمية للجمهورية العربية المتحدة وللملكة العربية السعودية مياه الخليج ..

فان اتساع البحر الإقليمي لكل من هاتين الدولتين هو اثنا عشر ميلا بحريا ، على حين لا يزيد اتساع الخليج في أوسع مناطقه على ١٨ ميلا ، الأمر الذي يجعل من غير الممكن القول بوجود مياه دولية في هذا الخليج .

عدم الاعتراف بأى سيادة أقليمية لإسرائيل على خليج العقبة :

لم يكن لإسرائيل أى وجود على خليج العقبة حتى ١٠ من مارس سنة ١٩٤٩ ، وذلك حينما تمكنت من الاستيلاء بدون وجه حق على ميناء عري هو ميناء أم رشرش ، ومن وضع يدها على مساحة في شمال الخليج طولها خمسة أميال ، ومن الشاء ميناء ابيلات فيها .

ولقد سبق أن ذكرنا أن الدول العربية لا تعترف بأى سيادة لإسرائيل على الأراضي الفلسطينية التي لا تزال تخضع لسيادة الشعب الفلسطيني صاحب الحق التاريخي في فلسطين . . ونضيف هنا أنه من الطبيعي ألا تعترف الدول العربية بأى سيادة لإسرائيل على ميناء ابيلات ، أو على تلك المساحة التي استولت عليها من الأراضي العربية الواقعة على خليج العقبة .. فلقد استولت إسرائيل على هذه المساحة بعد الهدنة العربية الإسرائيلية التي دخلت في دور التنفيذ في ١٨ من يوليو ١٩٤٨ . وبعد إبرام الهدنة بين مصر وإسرائيل في رودس في ٢٤ من فبراير ١٩٤٩ . إذ أنها استولت عليها في ١٠ من مارس ١٩٤٩ قبيل إبرام الهدنة الأردنية الإسرائيلية ، متسبكة بذلك أحكام الهدنة الأولى بين الأردن وإسرائيل حيث أن هذه المنطقة الفلسطينية كانت تقم فيها القوات الأردنية . ولقد أثبت وسيط الأمم المتحدة المستر دالغ بالفش ، في برقية بعث بها إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ١٨ من يونيو ١٩٤٨ ، أن استيلاء إسرائيل على هذه المنطقة من شاطئ خليج العقبة قد تم خلافا لأحكام الهدنة .

لكل هذه الأسباب لم يكن خليج العقبة في العصور المختلفة عراً مائياً دولياً .. وكانت الحكومة المصرية بالتفاهم مع الحكومة السعودية تغلق ، خليج العقبة في وجه السفن الإسرائيلية ، وتفرض إشرافها على الملاحة في الخليج .

رأياً - الوضع القانوني لمضيق تيران :

أن مضيق تيران لا يعتبر مضيقاً دولياً حيث أنه لا يصل بين جزأين من أقاليم البحار ، بل هو

يصل بين البحر الأحمر وبين مياه داخلية عربية هي مياه خليج العقبة .. وهذا الحكم متفق مع
العرف الدولى بشأن المضائق ، ومع حكم محكمة العدل الدولية فى قضية مضيق كورفو
سنة ١٩٤٩ (١) .

ولقد كانت الحكومة المصرية تفرض دائماً إشرافها ورقابتها على الملاحة فى مضيق تيران
حيث أن هذا الأمر يدخل فى سلطتها وفقاً للقانون الدولى .. وكانت الحكومة المصرية بالنظام
مع السعودية تحتل جزيرتى تيران وصنافير لاحتكام الرقابة على مدخل خليج العقبة بواسطة
المدفعية الساحلية .

ولقد قامت الحكومة المصرية فى ٢١ من ديسمبر ١٩٥٠ بإرسال منشور إلى شركات
الملاحة الأجنبية وإلى البعثات القنصلية تبين فيها الإجراءات المتبعة للبلاحة فى المياه الإقليمية فى
مضيق تيران .

وتتلخص هذه الإجراءات فى منع السفن الإسرائيلية من المرور فى مضيق تيران .. وفى ممارسة
أشراف على مرور السفن الأخرى فى المضيق لتحقيق من جلسيتها ووجهتها وحولتها ولتضع وصول
مهربات حرة إلى إسرائيل ..

ولقد باشرت سلطتها فى الرقابة على المرور إلى خليج العقبة عدة مرات وفى مواجهة سفن من
جنسيات مختلفة ، من بينها إنذار وتفتيش السفينة الدانمركية اندياسبوى فى ١٠ من مارس ١٩٥٣
وإيقاف السفينة الانجليزية هيلكا فى ١٠ من مارس ١٩٥٣ ، والتحقق من جنسية السفينة الأمريكية
اليون فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ .

على أن سابقة السفينة الانجليزية إمباير روش « Empire Roach » قاطعة فى الدلالة على وجود
اعتراف دولى بسلطة الحكومة المصرية فى الإشراف على الملاحة فى مضيق تيران .. فعندما خالفت
السفينة المذكورة التعليمات الخاصة بالمرور فى مضيق تيران فى ٢١ من ديسمبر ١٩٥٠ واحتجزتها
السلطات المصرية ، فقد تبين من تبادل المذكرات ، بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية

في ١٩٥١، أن الحكومة البريطانية تقبل زيارة سفنها المتجهة إلى خليج العقبة وتحتيها ، بشرط أن تكون سفنا غير حربية .

ولقد رفضت الجمهورية العربية المتحدة ما ذهب إليه المادة ١٦ من اتفاقية جنيف سنة ١٩٥٨ الخاصة بالبحر الإقليمي والمنطقة المجاورة، من محاولة لتغيير قواعد القانون الدولي الخاصة بالمضايق.. ومن المعلوم أن هذا النص الذي حاول اسباغ صفة الدولية على المضائق التي تصل جزءا من أعالي البحار بالمياه الإقليمية التابعة لدولة من الدول — كان الهدف منه معارضة حق الدولة العربية في فرض اشراف كامل على مضائق تيران وصنافير بقصد منع الوصول إلى ميناء ايلات الإسرائيلي.. وذلك لأن الدول العربية لا تعتبر مضائق تيران، وصنافير مضائق دولية ، حيث أن خليج العقبة يعتبر مياها داخلية عربية (١) .

ومن الممكن للدول العربية أن ترفض النتيجة التي وصلت اليها اتفاقية جنيف سنة ١٩٥٨ بشأن المضائق بناء على الأسباب الآتية :

١ — أن المادة ١٦ من الاتفاقية الخاصة بالمضايق لا تعتبر تدوينا للعرف الدولي المستقر، ومن ثم فهي لا تعبر عن قواعد مقبولة بصفة عامة من الدول .. وعلى ذلك فإن هذه النصوص لا تلام إلا الدول التي وافقت عليها ولقد امتنعت الجمهورية العربية المتحدة عن الانضمام لتلك الاتفاقية لخروجها على العرف الدولي بقصد حماية إسرائيل عن طريق استعمالها لقاعدة لا تنطبق إلا على المضائق التي توجد على مدخل خليج العقبة .

٢ — يتبين من مراجعة نصوص المادة ١٦ من الاتفاقية المذكورة أنها تمنع الدول الساحلية من وقف حق المرور البريء في المضائق المستعملة للملاحة الدولية ، ومن الضروري لتطبيق مثل هذا النص أن يكون هناك حق مرور مضائق مستعملة للملاحة الدولية ، ثم تقوم الدولة الساحلية بوقف ذلك الحق .. وليس هذا هو الوضع في مضيق تيران ، الذي لم يكن مستعملا للملاحة الدولية بحرية ، (التي كانت الجمهورية العربية المتحدة تخضعه لإشرافها) .

(١) يقرر Fenwick أن الوضع القانوني لمضيق تيران غير محدد .. أنظر مؤلفه السابق للإشارة عليه . نيويورك سنة ١٩٦٥ ص ٤٥٦ .

ولا يمكن الاحتجاج بعدم ممارسة حكومة الجمهورية العربية المتحدة لإشرافها على المضائق منذ العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ حتى صدر قرارها في ٢٢ من مايو ١٩٦٧ بإعادة ذلك الإشراف .. وذلك لأن الجمهورية العربية المتحدة قد أعلنت دائماً استمرار تمسكها بإغلاق خليج العقبة وبفرض الإشراف على مضيق تيران .

ولقد حاولت إسرائيل تأجيل تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ٢ من نوفمبر ١٩٥٦ الخاص بإدانتها ، وبضرورة سحبها إلى خارج خطوط الهدنة ، وذلك حتى تحصل على ضمانات من الأمم المتحدة تتعلق بحرية الملاحة في خليج العقبة ، وبأن تتولى قوات الطوارئ الدولية التي تقرر تشكيلها المراقبة في منطقة شرم الشيخ المصرية على مدخل الخليج .

ولقد رفض السكرتير العام للأمم المتحدة إعطاء ضمانات من هذا النوع ، وقرر في تقرير رفقه إلى الجمعية العامة بتاريخ ٢٢ من فبراير ١٩٥٧ أن القوات الدولية لن تستعمل لغرض فرض أى حل لمشكلة سياسية أو قانونية ، وإنما تنحصر وظيفتها في منع وقوع الأعمال الخيرية .. وأنه يرفض تمييز القوات الدولية في منطقة شرم الشيخ بطريقة تمكنها من كفالة حرية الملاحة في خليج العقبة .

على أن وزير خارجية الولايات المتحدة أرسل في ١١ من فبراير ١٩٥٧ خطاباً إلى جولداماير وزير خارجية إسرائيل ، أبد فيه المزاغم الإسرائيلية الخاصة بحرية الملاحة في خليج العقبة ومضيق تيران ..

ولقد كان من شأن ذلك أن أعلن وزير الخارجية المصرية أمام الجمعية العامة ، أن تصريحات إسرائيل وبعض مندوبي الدول الأخرى بشأن انسحاب القوات الإسرائيلية لا يمكن أن يكون لها أى أثر على حقوق مصر الكاملة وأن تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية يتم من غير قيد أو شرط .

وبهذا تم انسحاب القوات الإسرائيلية بدون الحصول على مزايا من عدوانها على مصر .

٣ — لا يمكن الاحتجاج بما تم في أثناء وجود قوات الطوارئ الدولية في شرم الشيخ من حرق لممارسة الجمهورية العربية المتحدة لإشرافها على مضيق تيران .. وذلك لأن حكومة الجمهورية

المتحدة كانت طوال وجود هذه للقوات بعيدة عن المواقع التي يمكنها فيها فرض هذا الإشراف، فضلاً عن أن مدة بقاء هذه القوات لم يتجاوز عشر سنوات وهي مدة غير كافية لإنشاء حقوق ملكية في ميدان القانون الدولي . .

وأخيراً فإن القول بغير ذلك يكون معناه أن العدوان الثلاثي على مصر في سنة ١٩٥٦ قد حقق مكاسب للعتدين ، وهو أمر غير مقبول وبصفة خاصة لأن الجمعية العامة أدانت ذلك العدوان .

ولهذا فإنه من الطبيعي أن تتولى الجمهورية العربية المتحدة بمجرد السحاب قوات الطوارئ الدولية ممارسة الرقابة على المرور في مضيق تيران وبهذا فقط تتم تصفية كافة مظاهر العدوان .

٤ — أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تطبيق المرور البريء في مضيق تيران على السفن الإسرائيلية ، حيث أنه لا يمكن اعتبار مرور مثل هذه السفن في المضيق الذي يتغلغل في داخل الأراضي العربية مروراً بريئاً نظراً لما قد يترتب عليه من مخاطر على أمن وسلامة واقتصاديات تلك الدول .

٤ — أن الدول العربية لازالت في حالة حرب مع إسرائيل (١) ومن الثابت أنصوص اتفاقية جنيف سنة ١٩٥٨ تتعلق بحالة السلام . أما في حالة الحرب فن المقر في العرف الدولي أن الدول الساحلية يكون من حقها مصادرة وغنيمة سفن وأموال العدو ، كما يكون من حقها تفتيش سفن المبحدين لمنع وصول المهربات الحربية عن طريق المضائق إلى العدو .

ولقد سبق أن بينا أن اتفاقية هدنة رودس ١٩٤٩ ، وأن كانت قد أوقفت القتال بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل ، فإنها لا تعيد السلام ؛ لأن السلام لا يعود إلا بإبرام صلح .

ولا يمكن الاستناد إلى قرار مجلس الأمن الصادر في سنة ١٩٥٢ الذي توصى باعتبار حالة الحرب بين مصر وإسرائيل منتهية لأن ذلك القرار يعتبر مخالفاً لقواعد القانون الدولي المستقرة

مجلس الأمن فعلى الرغم من الهدنة المذكورة استمرت إسرائيل في عدوانها العسكى المتكرر على الدول العربية أطراف الهدنة ، والتي كان أخطرها عدوانها على مصر في ١٩٥٦ بالاشتراك مع إنجلترا وفرنسا .

كما أنه لا يمكن القول بأنه لا مجال بعد لإبرام ميثاق الأمم المتحدة للسلام عن حالة الحرب حيث أن ذلك الميثاق يحرم الحرب وذلك لأن المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة تؤكد مشروعية المارب الدفاعية ، والدول العربية ومن بينها الجمهورية العربية المتحدة تعتبر حربها مع إسرائيل حرباً دفاعية حيث أنها ملزمة بمحكم ميثاق جامعة الدول العربية بالدفاع عن حقوق شعب فلسطين ، فضلاً عما يتضمنه الوجود الإسرائيلي من عدوان مستمر على الدول العربية المجاورة لها ، وزيادة على ذلك فإن إسرائيل لم تقم بتنفيذ قرارات الجمعية العامة الصادرة في ١٩٤٧ ، ١٩٤٩ ، والخاصة بتقسيم فلسطين وتحويل القدس وعودة اللاجئين العرب إلى وطنهم في فلسطين وتمويضهم .

ومن غير المتفق مع أحكام القانون والتنظيم الدولي مطالبة الدول العربية بتنفيذ شق من قرارات الأمم المتحدة ، وبجاهل باقى قرارات تلك المنظمة .

٦ — وأخيراً نشير إلى أنه ليس من حق السفن الإسرائيلية دخول المياه الإقليمية المصرية للجمهورية العربية المتحدة في مضيق تيران ، أو في خليج العقبة ، وذلك لأنه من المقرر وفقاً للاتفاق الذى تم في لجنة الهدنة المصرية الإسرائيلية المشتركة في سنة ١٩٥٣ ، أنه لا يجوز للسفن التابعة لإسرائيل للدخول في المياه الإقليمية المصرية .

خاتمة :

يتضح مما تقدم سلامة موقف الجمهورية العربية المتحدة حينما قررت في ٢٣ من مايو ١٩٦٧ فرض الاشراف على الممرود في مضيق تيران ، وعبارة حقوق السيادة على خليج العقبة . أما الادعاءات الاسرائيلية التى تؤيدها الولايات المتحدة ، فبى تستد كما سبق أن بينا إلى أوضاع واقعية غير مشروعة ، وعلى نصوص اتفاقية جنيف سنة ١٩٥٨ بشأن المضائق ، وهى نصوص لا تعتبر ملزمة بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة ، ولا تتصل بالعلاقات الحرة القائمة بين الدول العربية وإسرائيل ،

فضلا عن أنها تصوص قصد منها بصفة أساسية الأضرار بسيادة الدول العربية على خليج العقبة ومضيق تيران لمصلحه إسرائيل .

ونحن نأمل أن تساعد دراستنا هذه على بيان حكم القانون الدولي في قضية خليج العقبة ومضيق تيران ، مما يؤدي إلى تبديد الأوهام التي تعمل الدول الاستعمارية على نشرها في محاولة لكسب الحقوق عن طريق العدوان ، وعن طريق إخفاء الحقائق تحت ستار من دفاع عن مبدأ حرية الملاحة .

خليج العقبة

بين القومية العربية والدولية الصهيونية

للككتور بطرس بطرس غالى

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى

بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

إن إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، وحظر مرور البضائع الاستراتيجية إليها عن طريق هذا الخليج، ولو كانت تلك البضائع تحملها بواخر غير إسرائيلية... يعتبر قراراً مشروطاً يتمشى مع قواعد القانون الدولى في رأى الكثرة الغالبة من الدول الإفريقية الآسيوية، ودول المعسكر الاشتراكي، على حين أن هذا القرار في نظر إسرائيل وبمجموعة الدول الغربية التي تناصرها، يعتبر قراراً غير مشروع، ويخالف قواعد القانون الدولى العام.

ماهى الحجج التي تعتمد عليها الدولة الصهيونية وأعوانها؟ وماهى الحجج التي تستند إليها الجمهورية العربية المتحدة ويوافق عليها مؤيدوها؟

إن الجدل الفقهي الذي يدور حول هذا الموضوع يمكن أن نعرضه مبسطاً ملخصاً في ثلاث نقاط:

- ١ - خليج العقبة خليج عربي في رأينا، ولكنه في رأى الخصوم خليج دولي.
- ٢ - مضيق تيران مضيق مصري، ولكنه في رأى الخصوم مضيق دولي.
- ٣ - ليس للسفن الإسرائيلية حق المرور في المضيق وفي الخليج في رأينا، ولها هذا الحق في رأى الخصوم.

في هذه النقاط الثلاث نتلخص القضية.

النقطة الأولى: المركز القانوني لخليج العقبة.

في رأى الخصم أن خليج العقبة يعتبر خليجاً دولياً مادامت تطل عليه أربع دول إحداها

إسرائيل ، ويقولون إذا سلينا أن هذا الخليج كان عربياً فإنه ابتداء من ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ (وهو تاريخ لإحتلال القوات الإسرائيلية) قد صار جزء منه مملوكاً لإسرائيل ، وهذا بما يغني المركز القانوني لهذا الخليج . ويصفون إلى ذلك قولهم إن ظاهرة تدويل البحار أو الخلجان ذات سوابق تاريخية متعددة ، ويمثلون في ذلك بالبحر الاسود الذي كان يعتبر بحيرة عثمانية من سنة ١٤٨٤ حتى سنة ١٧٧٤ ، حينما كانت كل الشواطئ المطلة على هذا البحر خاضعة للسيادة العثمانية . ولكن حين استطاعت الإمبراطورية الروسية أن تبسط سيادتها على جزء من تلك الشواطئ لم يعد بحيرة عثمانية ، بل صار بحراً عثمانياً روسياً في البداية ، ثم أصبح بحراً دولياً فيما بعد . ويقولون إن هذه الظاهرة انفسها تنطبق على مياه خليج العقبة ، إذ كان خليجاً عثمانياً في بداية هذا القرن ، ثم صار دولياً بعد ذلك حينما تعددت الدول صاحبة السيادة التي لها شواطئ عليه .

ويدفع المنطق العربي هذه الحجج بأنه لا يعترف بأية سيادة لإسرائيل على الشواطئ المطلة على خليج العقبة ، وعدم اعتراف الدول العربية بهذه السيادة يستند إلى كثير من النقاط ، منها :

١ — الدول العربية لا تعترف ، ولم تعترف ، بقرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٤٧ لأن الجمعية العامة ليس لها إلا حق إصدار توصيات ، وهذا القرار هو الذي منح لإسرائيل حق الوجود على خليج العقبة .

٢ — لو فرض جدلاً أن الدول العربية رضيت بهذا القرار ، فإن إسرائيل لم تحترمه بل خالفته بأن احتلت أقاليم لم ترد في التقسيم ، وعلى هذا ليس من حق إسرائيل أن تتمسك بقرار لم تحترمه .

٣ — أحلت إسرائيل منطقة أم وشرش بعد إبرام اتفاق الهدنة مع مصر بجزيرة رودس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ ، وقد تم هذا العمل على الرغم من وقف جميع التحركات العسكرية وفقاً لأحكام الهدنة التي فرضها مجلس الأمن ، وعلى هذا المكان أنشأت إسرائيل ميناء لإيلات .

وقد يقول الجانب الإسرائيلي إن الأردن قد وافقت على هذا بموجب اتفاق الهدنة المبرم بينها بعد إجتماع منطقة أم ديشرش بتاريخ ٣ من أبريل ١٩٤٩ . والرد على ذلك أن الخطوط التي تقررت في اتفاقات الهدنة مع إسرائيل إنما هي خطوط عسكرية مؤقتة ليس لها أى قيمة من

الناحية القانونية فلا يمكن أن تعتبر حدوداً سياسية دائمة ، إلا بعد إبرام معاهدات صلح نهائية تسجل تلك الحدود .

٤ — ساقفة تدويل البحر الأسود التي يستند إليها بعض الفقهاء المناصرين الخصوم إنما هي في الواقع حجة العرب ، وليست حجة عليهم ، ذلك أن البحر الأسود الذي كان بحر وطناً عثمانياً لم يصبح بحراً دولياً إلا بعد إبرام معاهدة كوتشوك كاي نارجي بين الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الروسية سنة ١٧٧٤ ، وقد تلا تلك المعاهدة سلسلة من المعاهدات بين تركيا والدول الأخرى المعنية بالملاحة في البحر الأسود . وما دامت الدول العربية ذات السادة على خليج العقبة لم تعترف بالوجود الإسرائيلي على الخليج ، ولم تسجل هذا الاعتراف في معاهدة دولية ، لخليج العقبة مياه إقليمية عربية من حق العرب أن ينفقوها في وجه أعدائهم .

النقطة الثانية : المركز القانوني لمضيق تيران

يلتصق اتساع مدخل خليج العقبة بين شبه الجزيرة العربية وبين الإقليم المصري حوالى تسعة أميال ، ولكن تعرض مدخله بعض الجزر والصخور ، ويجعل المساحة الصالحة لللاحة لا تتجاوز أربعة أميال ، وتقع بين جزيرة تيران وشاطئ الإقليم المصري ، وعلى هذا فمضيق تيران يعتبر كله وافقاً داخل المياه الإقليمية المصرية التي تبلغ اثني عشر (١٢) ميلاً بحرياً وفقاً للقرار الجمهوري الصادر في ١٧ من فبراير ١٩٥٨ .

ولكن على الرغم من ذلك ترى إسرائيل وأنصارها ، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا ، أن مضيق تيران مضيق دولي لأن محكمة العدل الدولية ، في حكمها الذي أصدرته سنة ١٩٥١ في قضية مضيق كورفو ، قد وضعت المعيار الذي يميز المضائق الدولية من غيرها ، وهذا المعيار يقوم على ركنين : الركن الأول أن يكون المضيق موصلاً بين بحرين عامين ، والركن الثاني أن يكون العرف الدولي قد جرى على استعمال هذا المضيق كطريق الملاحة الدولية ، ويتعسف الخصوم فيقولون أن هذين الركنين يتوافران في مضيق تيران .

أولاً : لأن مضيق تيران في رأيهم يصل بين بحرين عامين ، فالمياه داخل خليج العقبة تكون

بحراً عاماً بسبب أن أربع دول تطل عليه دكا أن مياه البحر الأحمر تكون بحراً عاماً تطل عليه دول متعددة .

ثانياً : يقولون إن العرف الدولي قد تواتر على استعمال مضيق تيران طريقاً من طرق الملاحة الدولية ، وفيما بين سنة ١٩٥٧ حتى الآن مرت به مئات من السفن تنتمي إلى مختلف دول العالم ، ويقولون أيضاً إن الدول البحرية الكبرى وفي مقبعتها الولايات المتحدة وإنجلترا قد أعلنت أنها تعتبر مضيق تيران وخليج العقبة من المياه الدولية .

والحقيقة التي لا تغيب عن أى منصف من رجال القانون الدولي أن الركنين اللذين حددتهما محكمة العدل الدولية ليكون المضيق دولياً ، لا يتوافران في مضيق تيران :

١ — لأن مضيق تيران يربط بين بحر عام هو البحر الأحمر وبحر وطنى هو خليج العقبة.

٢ — الثابت منذ أقدم عصور التاريخ أن مضيق تيران لم يسبق أن وصف بأنه مضيق دولى . ويضاف إلى هذا أن الحبير الإنليزى كينيدي الذى كلفته الأمانة العامة للأمم المتحدة أن يعد قائمة بالمضايق التى تعتبر ممرات دولية ذكر ثلاثة وثلاثين ممرأ دولياً ليس بينها مضيق تيران ، وأكثر من ذلك أنه حين أبرمت اتفاقية ٢١ من أكتوبر ١٨٨٨ الخاصة بضمان حرية استعمال قناة السويس البحرية ، والتى تضمنت مبدأ حرية المرور بها فى المواد ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ . جاءت الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة تقول : من المتفق عليه أيضاً أن أحكام المواد الأربع المذكورة لا تعارض إطلاقاً مع التنايير التى ترى حكومة الإمبراطورية العثمانية ضرورة اتخاذها ، لكن تضمن بواسطة قواتها الخاصة الدفاع عن ممتلكاتها الواقعة على الجانب الشرقى من البحر الأحمر (وهذه إشارة صريحة إلى أن خليج العقبة لم يعتبر من المياه الدولية فى عهد الإمبراطورية العثمانية . ولا بعدها) .

٣ — لا يجوز الاحتجاج بما حدث فيما بين سنة ١٩٥٧ وسنة ١٩٦٠ لأن تلك الفترة ليست صالحة زمنياً لأن تكون عرفاً دولياً . ويضاف إلى هذا أن الاتفاق الذى أنعقد بين الحكومة المصرية ومنظمة الأمم المتحدة بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٥٧ الخاص بقوات التوارىء الدولية لم يؤثر فى الأوضاع فى خليج العقبة ولا فى أى منطقة أخرى ، لأن مهمة تلك القوة مؤقتة . وقد

ذكرت للفقرة السادسة من كتاب الأمين العام للأمم المتحدة إلى وزير خارجية مصر: «وعلى أفراد القوة، وموظفي الأمم المتحدة الذين يعملون فيها، أن يراعوا القوانين واللوائح المصرية. وأن يمتنعوا عن القيام في مصر بأي نشاط ذي طابع سياسي، وبأي عمل يتعارض مع الصفة الدولية لواجباتهم، أو لا يتماشى مع روح هذه الترتيبات».

٤ — في جلسة أول مارس سنة ١٩٥٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة، أعلنت بعض دول، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، أن مضيق تيران وخليج العقبة مياه دولية. ولكن كان ذلك مجرد تصريحات ليس لها أي قيمة قانونية، بل كما قال وزير خارجية مصر تعبيراً على هذه التصريحات والتصريحات التي قبلت بمناسبة انسحاب القوات الإسرائيلية المحتلة، لا يمكن أن يكون لها أي أثر أو أساس على كامل حقوق مصر، أو على مشروعية هذه الحقوق. بل إن مندوب كندا مستر بيرسون (رئيس وزراء كندا الحالي) طلب من الجمعية العامة أن تصدر قراراً بتحويل مضيق تيران على أساس سياسي ودي، دون نظر إلى المركز القانوني للمضيق. ولكن الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تأخذ بوجهة النظر هذه ولم تستجب لها. وحتى لو فرضنا جدلاً أن الجمعية العامة كانت قد أصدرت مثل هذا القرار، فإنه لاقية له على الإطلاق من الوجهة القانونية.

النقطة الثالثة: حق المرور البريء

يقول الإسرائيليون فيما يقولون: إذا فرضنا أن مياه خليج العقبة مياه إقليمية عربية، فلفلسف الإسرائيلي حق المرور البريء في هذا الخليج. ومعنى هذا الحق أن السفن النابتة للدول الأجنبية زير الدول الساحلية في خليج العقبة الحق في أن تمر مادام مرورها ينقسم بالبراءة، ولا يتعارض على خضا، أو إهانة الدول الساحلية. ويضيفون أن المرور البريء ليس رخصة تمتع للسفن الأجنبية من جانب سلطات الدول الساحلية، ولكنه حق ثابت أقره القانون الدولي العام، والفقرة الأولى من المادة ١٤ من اتفاقية جينييف المنعقدة في ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٨ قد قررت بخصوص البحر الإقليمي أن «السفن النابتة لكل الدول — الساحلية منها وغير الساحلية — أن تتمتع بحق المرور البريء في البحر الإقليمي في حدود أحكام هذه المواد»، وتطلب الحكومة الإسرائيلية الاستفادة من هذا الحق لكي تحصل بين مينائها لإيلات والبحار العامة. وعززت

الحكومة الاسرائيلية طلبها الاستفادة من حق المرور البريء ، بأنها تجمحت في أن يضاف إلى الفقرة الرابعة من المادة ١٦ عبارة وضعت لتطبق على مضيق تيران ، وهذه العبارة هي : « لا يجوز وقف المرور البريء في المضائق التي تستعملها الملاحة الدولية متى كان المضيق يصل بين جزء من البحار العالية وجزء آخر من البحار العالية ، أو بين بحر إقليمي لدولة أجنبية » .

ولكن تلك الأحكام جميعها لا تطبق إلا في حالة العلاقات السلبية بين الدول . أما في حالة الحرب ، فإن الدول تفقد الإفادة من حق المرور البريء في المياه الإقليمية للدولة التي هي في حالة حرب . وهذا هو الموضوع بالنسبة إلى السفن الإسرائيلية أو السفن الأجنبية التي تحمل إليها مواد استراتيجية .

وبمعنى آخر : من نتائج حالة الحرب القائمة بين إسرائيل والدول العربية . وجوب استبعاد حكم النقرة الرابعة من المادة ١٦ من اتفاقية جينايف .

وقد يتمسك الجانب الاسرائيلي بما يردده دائماً من عدم وجود حالة حرب بينه وبين الدول العربية ، وقد يعزز ادعاءه هذا بالنقطة التالية :

١ — اتفاقات الهدنة تطلب من الأطراف المعنية وقف جميع العمليات الحربية ، وتضمن تعهدات واضحة بعدم القيام بأعمال عنوانية . وعدم السماح لسفن إسرائيل باستعمال حق المرور البريء يهتبر من العمليات الحربية المخالفة لاتفاقات الهدنة .

٢ — اتفاقيات الهدنة التي أبرمت بين إسرائيل والدول العربية تختلف عن غيرها من اتفاقيات الهدنة بكونها أبرمت تحت إشراف الأمم المتحدة ، مما يوجب اعتبارها كمعاملة صلح .

٣ — حالة الحرب هذه بين إسرائيل والبلاد العربية لا تنمى مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي يشترك في عضويتها كل من الدول العربية وإسرائيل . ومن أهداف الميثاق إنشاء العلاقات الودية بين الأمم ، وتحقيق التعاون الدولي . . . وما إلى هذا من المبادئ التي لا تتلادم مع حالة الحرب .

كل هذه الحجج واهية ، ولا يحتاج الرد عليها إلى جهد كبير لأنها تحمل عناصر بطلانها :

أولاً: اتفاقات الهدنة سواء أكانت عامة أم محلية، دائمة أم مؤقتة، لانقضاء الأعمال القتال، ولكن لا يترتب عليها إنهاء حالة الحرب التي تبق كما كانت، كما تبقى حقوق وواجبات الدول المتحاربة فيما بينها، وبالنسبة إلى الدول المحايدة حتى يتم عقد صلح نهائي. والأمم المتحدة قد أبدت هذه القاعدة صراحة، وفي قرار ١١ من أغسطس ١٩٤٩ الذي اتخذته مجلس الأمن أن «اتفاقات الهدنة تمثل خطورة مهمة نحو إقامة السلام، ومعنى ذلك أنها لا تنهى حالة الحرب ولا تقيم السلام».

ثانياً: الاشتباكات المسلحة المتعددة التي قامت بها إسرائيل، مثل الهجوم على غزة في ١١ من مارس ١٩٥٥، والعنوان على شبه جزيرة سيناء في أكتوبر سنة ١٩٥٦، والعنوان على قرية السموع الأردنية، والعنوان على سوريا ثم الاستعداد لغزوها أخيراً... كل هذه الاشتباكات وغيرها تدل على أن حالة الحرب مازالت قائمة بين إسرائيل والدول العربية من وجهة نظر القانون الدولي.

ثالثاً: الجانب الإسرائيلي أعلن في أكثر من مناسبات أن اتفاقات الهدنة قد نفذت كل قيمتها، ومن تلك التصريحات ما أذاعه بن جوريون بعد العنوان الإسرائيلي على مصر، وما صرح به في الإذاعة البريطانية في ٦ مارس سنة ١٩٥٧ إذ أعلن أن حكومته لا تعتبر اتفاقات الهدنة مع مصر قائمة.

رابعاً: طالما رفضت إسرائيل قرارات الأمم المتحدة، كالقرار الخاص بعودة اللاجئين وتوحيدهم. وتدويل القدس، وبهذا تحالف مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

من كل ذلك يتضح أنه ليس لإسرائيل حق المرور البريء في المياه الإقليمية العربية، وما فعلته مصر من إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، وحظر مرور البضائع الاستراتيجية إليها، يتماشى مع قواعد القانون الدولي العام، ومع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

اغلاق خليج العقبة في وجه العدوان الاسرائيلي

للكتورة عائشة راتب

أستاذة القانون الدولي للساعة

بكلية الحقوق — جامعة القاهرة

في أعقاب الحشود الإسرائيلية على الحدود السورية وفي اليوم الثامن عشر من مايو ١٩٦٧ تلقى يوثامات السكرتير العام للأمم المتحدة خطاباً عاجلاً بتوقيع محمود رياض وزير خارجية ج.ع.م ورد فيه :

« تشرف حكومة الجمهورية العربية المتحدة بأفادتهم أنها قررت إنهاء وجود قوات الطوارئ الدولية في أراضي الجمهورية العربية المتحدة وفي قطاع غزة .

رجاء التفضل باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو ترحيل هذه القوات في أقرب وقت . وأنتهز هذه الفرصة لأقدم لكم خالص الشكر والاحترام ... »

وبدأت بعد ذلك عملية الاتصالات التنفيذية اللازمة لترحيل هذه القوات التي تجمعت في قطاع غزة بعد أن تسلمت القوات المصرية المتقدمة إلى سيناء كل نقط المراقبة التي كانت تعمل فيها .

وفي ١٩ من مايو أصدر يوثامات أمره إلى جفرال ريسكي قائد قوات "الطوارئ الدولية على خط الحدود المصرية وقطاع غزة بالاستجابة رسمياً لطلب ج.ع.م . بسحب قوات الطوارئ من على حدودها ومن قطاع غزة ، وهو القرار الذي كان بالفعل واقعاً عملياً على كل خط الحدود بعد أن تقدمت القوات المسلحة المصرية واحتلت كل نقط المراقبة على خط الحدود وأصدرت قيادتها الأمر باعتبار سيناء كلها منطقة محظورة بالنسبة لقوات الطوارئ الدولية بسبب دواعي الأمن . وقد دفع أوثامات للاستجابة إلى هذا الطلب اعتباراً من هامان :

أولاً : إن ج.ع.م تملك حق طلب سحب قوات الطوارئ وأن هذه القوات لا يمكن أن تبقى بغير موافقتها ، وما دامت ج.ع.م قد سحبت هذه الموافقة بما لها من سيادة على أراضيها فمن المستحيل أن تبقى هذه القوات .

ثانياً : إنه هو وحده صاحب الحق — وليس مجلس الأمن ولا الجمعية العامة — في الرد على طلب ج.ع.م وهو يستطيع بعد اتخاذ القرار أن يخطر به الجمعية العامة .

وفعلوا في نفس اليوم أبلغ السكرتير العام الجمعية العامة للأمم المتحدة « المسحابة قوات الطوارئ الدولية من غزة وإنهاء وجودها على خطوط الهدنة المصرية الإسرائيلية » ، وأشار يونات — في تقريره إلى الجمعية العامة — إلى أن الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط تثير في نفسه أشد القلق ، ولكنه لم يكن يستطيع أن يتصرف بشكل آخر بعد أن طلبت ج.ع.م سحب هذه القوات . وأوضح في تقريره أنه لم يكن هناك قرار بديل أمامه يمكن اتخاذه وقد وضع في اعتباره وهو يتخذه ، ساطة ج.ع.م في سيادتها على أراضيها . وأضاف أن إنهاء قوة الطوارئ بعيد حتماً المواجهة المسلحة بين مصر وإسرائيل . وقال يونات : « أدنى بقدر ما آسف لهذا التطور لا أملك أيضاً لا أن أصبر عن أمل في أن يمارس الجانبان أقصى الهدوء وضبط النفس في هذا الموقف حتى لا يصبح عفوفاً بالمخاطر » . ولم يطالب يونات الجمعية العامة باتخاذ أى إجراء محدد .

وفي ٢٢ مايو أعلن الرئيس عبد الناصر إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية وحظر مرور المواد الاستراتيجية حتى ولو كانت على سفن غير إسرائيلية . وقد أحدث هذا الإعلان رد فعل ضيف من جانب إسرائيل والشعوب الاستعمارية المساندة لها .

وخليج العقبة يقع في وسط العالم العربي وهو يكون الذراع الشمال الشرقي للبحر الأحمر ، ويبلغ عرضه في أوسع مناطق ١٧ ميلاً بحرياً ولا يزيد اتساع مدخله على تسعة أميال . ويوجد عند كفتي الخليج عند مدخله في الجنوب ، أرخبيل صغير يشمل على حوالي ٣٠ جزيرة صخرية صغيرة كانت تابعة كلها للمملكة العربية السعودية . وهذا الجزر تحمل المنطقة الصالحة للملاحة أقل من ذلك بكثير . وتقع المضائق في مدخل الخليج عند التقائه بالبحر الأحمر ، وفي هذه المنطقة تقع جزيرة تيران

فتجعل للخليج فمحين : إحداهما من ناحية الساحل المصري ويبلغ اتساعها نحو أربعة أميال وبها عمران صالحان للملاحة تفصل بينهما مجموعة من الصخور تزيد من خطورة الملاحة ، ولذلك فإن المضيق الوحيد الذي يستعمل للملاحة هو بحر الأتقيراييس على بعد ١٣ ميل بحري تقريباً من شاطئ الجمهورية العربية المتحدة ، وعرضه الصالح للملاحة ٣٠٠ م. من الميل البحري وبه علامات إرشاد لملاحة ولا يمكن عبوره إلا نهاراً ويمكن للسفن الكبرى المرور فيه . وتقع جزيرة صنافير في مدخل الخليج على بعد ميلين شرق جزيرة تيران ، والمنطقة الواقعة بين الجزيرتين قليلة الاستعمال ويصدق هذا أيضاً على المنطقة الواقعة بين جزيرة تيران والساحل السعودي بسبب وجود بعض الصخور التي تعوق الملاحة . والممر الصالح للملاحة يقع قرب الساحل المصري في منطقة رأس نصراني وشرم الشيخ .

وقد كان خليج العقبة تضمه دولة واحدة لعدة قرون ، وظل خليجاً وطنياً حتى مطلع القرن الحالى . فقد باشر العرب سيادتهم على الخليج بدون منازعة ألف عام . وبعد أن وقع العرب تحت السيطرة التركية سنة ١٥١٧ باشرته الأخيرة بصفتها صاحبة السيادة على البلاد العربية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ثم استردت الدول العربية سيادتها على الخليج بعد انفصالها عن الدولة العثمانية وباشرت سيادتها عليه حتى الآن . وانتفت بذلك صفة الخليج الوطنى عن خليج العقبة إذ أصبحت شواطئه تضم ثلاث دول هي المملكة العربية السعودية وشرق الأردن والجمهورية العربية المتحدة إلا أنه ظل محتفظاً بطابعه التاريخي المحض وتحولت مياهه من مياه وطنية خالصة ، إلى مياه تاريخية تخضع للسيادة المشتركة للدول الثلاث التي ورثت ما كان تركيا من حقوق دولية . فضلاً عن أن الخليج العقبة أهمية حربية واستراتيجية العالم العربى تدعو إلى عدم اعتباره من المياه الدولية كما يعتبر مرأهاً للحجاج إلى بيت الله الحرام .

وقد كانت الملاحة دائماً في الخليج مقصورة على العرب . حقيقة أن بريطانيا استخدمته للوصول إلى ميناء العقبة ، إلا أن ذلك تم بوصفها الدولة المنتدبة على الأردن . وقد استمر الوضع على هذه الحال حتى قيام حرب فلسطين . فقد حدث عقب عقد الهدنة بين مصر وإسرائيل وقيل عقد الهدنة بين إسرائيل والأردن أن احتلت قوات إسرائيل قرية « أم رشرش » على خليج العقبة (ميناء إيلات الآن) ، مخالفة بذلك مصوص اتفاقية الهدنة .

وتقدمت شرق الاردن بعدة شكوى إلى وسيط الأمم المتحدة الدكتور رالف بالث الذي قام بإرسال نتيجة ما أجراه من تحقيق في هذا الموضوع في برقية لرئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ من مارس ١٩٤٩ ورد فيها :

It is clear on the evidence available to me as a result of the investigation by U.N. observers since 7 March that Israel has effectively occupied this area since that date ... I am quite convinced that, other than those at Aqaba, any positions established in this area ... have therefore, been established contrary to the truce of 18 July 1948.

يضاف إلى هذا أن اتفاقية الهدنة الأردنية الإسرائيلية الموقعة في ٣ من إبريل ١٩٤٩ والخريطة الملحقة بها لا تشمل على ما يؤيد أن إيلات كانت واقعة في داخل خطوط الهدنة الإسرائيلية . وقد اعترف الإسرائيليون بذلك حين قال رئيس فواتيم في العقبة بأن إسرائيل قد خرقت الهدنة في سبيل تنفيذ مآربها السياسية التي ترمي للحصول على منفذ على البحر الأحمر عن طريق خليج العقبة . وفي ٢٥ من سنة ١٩٥٢ أعلنت إسرائيل رسمياً أن إيلات أصبحت ميناء إسرائيلياً .

وعلى أثر ذلك اتفقت السلطات المصرية مع السلطات السعودية على أن تقوم القوات المصرية باحتلال جزيرتي صنافير وتيران وهما اللتان تتحكمان في مدخل الخليج . وأقامت الحكومة المصرية منافع شاطئية في رأس نصراني تسيطر على مدخل الخليج . وعقب ذلك أعلنت مملكة الموانئ والمنازل في مصر — بناء على موافقة وزارة الحربية والبحرية — أن منطقة المياه الساحلية الواقعة غرب الخط الموصل ما بين رأس محمد ، ورأس نصراني ، منطقة ممنوعة لا يجوز الملاحة فيها ، وذلك في منشور لشركات الملاحة رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٠ بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٥٠ ، وأرسل هذا المنشور لجميع شركات الملاحة وكذلك إلى الاتصالات الأجنبية في مصر .

وبعد العددان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ ، احتلت القوات العسكرية الإسرائيلية منطقة شرم الشيخ ودعوت البطارية الساحلية في رأس نصراني عند سحبها من هذه المنطقة ورفضت

الانهحاب من شبة جزيرة سيناء ومن ثم اتبعت تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة في ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦ إلا إذا سمح لها بحرية المرور في مضيق تيران وخليج العقبة وقد رفض الأمين العام للأمم المتحدة هذا الشرط وأثبتته في تقريره الذي رفعه إلى الجمعية العامة في ٥ من فبراير ١٩٥٧ . وبعد مفاوضات طويلة أدانت جولداسماير في اجتماع الجمعية العامة في أول مارس سنة ١٩٥٧ أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أكدت لها في مذكرة أرسلتها بتاريخ ١١/٢/١٩٥٧ أن مضيق تيران وخليج العقبة هما — من وجهة النظر الأمريكية — من المياه الدولية وذلك إلى أن تقرر العكس هيئة قضائية دولية ، وأنها — أي الولايات المتحدة الأمريكية سوف تمارس — هي ومن ينضم إليها من الدول — حقوقها في الانتفاع بهذه المياه . وأيدت فرنسا الموقف الأمريكي . وبناء على ذلك انسحبت إسرائيل ، غير أن الحكومة المصرية أعلنت في الأمم المتحدة في أول مارس سنة ١٩٥٧ على لسان وزير خارجيتها أن تهديدات إسرائيل والدول الأخرى لا يمكن أن يكون لها أثر أو مساس على كامل حقوق مصر أو على تسوية هذه الحقوق وأن انسحاب إسرائيل قد تم بدون قيد أو شرط .

فهل لمصر حق منع وتقييد الملاحة في مضيق تيران؟ للإجابة على هذا السؤال يجب بحث النقاط التالية ومعرفة ما تقتضي به القواعد الدولية بخصوصها :

أولاً : البحر الإقليمي والخلجان .

ثانياً : قوة الطوارئ الدولية .

ثالثاً : طبيعة العلاقة بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل .

أولاً : البحر الإقليمي والخلجان :

(١) البحر الإقليمي : يطلق على الجزء من البحر الذي يحاذي إقليم كل دولة وتمتد بالتالي إليه سيادتها . فلكل دولة بحرية تجاه سواحلها مصالح حيوية يجب أن تتولى حمايتها ضد الأخطار التي قد تتعرض لها من البحر . والسواحل حدود للدولة في طريق كل الدول وبالتالي فهي منطقة هجوم محتمل يجب تجهيزها بوسائل دفاعية دائمة ، ولا يكون هذا النطاق فعالاً إلا إذا سيطرت الدولة

مسافة معينة من المياه المتاخمة لسواحلها . وقد أخذت الدول قديماً بامتداد البحر الإقليمي إلى المدى الذى تستطيع حايته ولما كانت أقصى نقطة تصل إليها قذيفة المدفع قديماً هى ثلاثة أميال بحرية لمستقرت الدول على الأخذ بعد ثلاثة أميال البحر الإقليمي . غير أن هذا التحديد لم يكن نسبوصف القاعدة القانونية الملزمة إلا باعتبارها حداً أدنى ، أما الحد الأقصى لما يمكن اعتباره ببحراً إقليمياً فقد اختلفت عليه الدول ، ولا توجد بخصوصه قاعدة دولية ملزمة . فبعض الدول تطالب ببحر إقليمي مداه ستة أميال والبعض الآخر يحدده بأثنى عشر ميلاً ، بل إن دول أمريكا اللاتينية تميل إلى زيادته أكثر من ١٢ ميلاً . ولم يصل مؤتمر عام ١٩٣٠ إلى وضع حد معين كالم تصل مؤتمرات جنيف ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ إلى الاتفاق على حد ملزم . وبذلك فإن إمتداد البحر الإقليمي لكل دولة لم يزل أمراً غير متفق عليه بين الدول ، والأمير يجرى فى شأنه على أن تقوم كل دولة شائئة بإصدار التشريعات اللازمة التى تحددها — بطريقة انفرادية — مدى امتداد بحرها الإقليمي . وأحكام التشريعات الداخلية للدول أعضاء الأمم المتحدة بخصوص البحر الإقليمي لا تزال مختلفة .

وقد انجبت مصر فى أعقاب حرب فلسطين إلى الأخذ بعد ستة أميال إبحارها الإقليمية (مرسوم ما-كي ١٥ يناير ١٩٥١) إلا أنه نتج عن تغيير الظروف بعد العدوان الثلاثى أن بدلت مصر سياستها فيما يتعلق بمدى البحر الإقليمي وأصدرت فى ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٨ القرار الجمهورى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٨ باحساب مدى البحر الإقليمي بأثنى عشر ميلاً بحرياً وأيدت الأخذ بهذا الحد فى مؤتمر جنيف الثانى المنعقد سنة ١٩٦٠ كذلك حددت المماكة العربية السعودية بحرها الإقليمي سنة ١٩٥٨ بأثنى عشر ميلاً .

ويرد على حق الدولة فى السيادة على بحرها الإقليمي قيد حق المرور البرى ، ويقصد به الملاحه عبر البحر الإقليمي بقصد اختراق ذلك البحر دون الوصول إلى المياه الداخلية أو بقصد الوصول إلى المياه الداخلية ، أو بقصد الخروج من هذه المياه إلى أعالي البحار . ويكون المرور بريئاً إذا كان بغير سلامة أو أمن أو أنظمة الدولة الساحلية . كما يجب أن يتم وفقاً للأوضاع والقيود المقررة فى القانون الدولى ومنها إعطاء الدولة الساحلية فى حالة الحرب حق مباشرة حقوق المحاربين ومنها وقف مرور سفن الأعداء .

(ب) الخلجان: ويعرف الخليج بالانحراف البين الذي يبلغ عمقه عرض مدخله بحيث يتعمق مياهاً تحيطها الأرض وبشكل أكثر من مجرد تدرجات ساحلية. ولا يعتبر الانحراف بأى حال خليجاً ما لم تكن مساحته مساوية أو تزيد على نصف دائرة يكون قطرها خطاً مرسوماً عبر فم الانحراف.

(المادة ٢ من اتفاقية جنيف لعام ١٩٦٠).

ويختلف المركز القانوني للخليج تبعاً لكونه داخلًا بأكمله في إقليم دولة واحدة أو كونه في أكثر من دولة. وقد قررت اتفاقية جنيف في الفقرة الرابعة من المادة السابعة اعتبار الخليج وطنياً إذا كانت شواطئه تقع بأكملها في إقليم دولة واحدة ولا تزيد فتحة المدخل الطبيعي للخليج على أربعة وعشرين ميلاً. واعتبرت المياه الحبيسة داخله مياه داخلية أى مياهاً لا يرد على سيادة الدولة فيها أي قيد حتى ولا قيد المرور البرى. ولم تخضع اتفاقية جنيف لهذا التحديد الخللجان التاريخية فهي تظل أبداً كانت فتحتها في المركز الذي استقرت عليه الأوضاع قبل الاتفاقية، وذلك إما لاعتبارات تتعلق بسلامة الدولة نظراً لتداخل الخليج في إقليمها بحيث يصبح خطراً عليها باعتباره جزءاً من أعلى البحار وإما لاعتبارات تاريخية ترجع إلى استمرار وضع يد الدولة على الخليج على أنه ملك لها مع إقرار الدول الأخرى بهذا الوضع صراحة أو ضمناً. ولم تنعز اتفاقية جنيف للخلجان التاريخية بالتحديد أو التعريف وأوصت بأن تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذه المهمة وأن تحيل على الدول الأعضاء نتيجة دراساتها. أما الخللجان العامة أو الدولية فهي تلك التي تقع في أراضي دولة واحدة وتزيد فتحتها على ٢٤ ميلاً ولم تنعز اتفاقية جنيف للخلجان التي تقع في أقاليم أكثر من دولة واقتصرت على تنظيم الخللجان الوطنية. وبالرغم من ذلك فإنها أدخلت نص الفقرة الرابعة من المادة السادسة عشرة في الاتفاقية، ويبدو أنها أرادت بها مضيق تيران إذ قررت فيها «لا يوقف المرور البرى للسفن الأجنبية في المضائق المستعملة للملاحة الدولية بين جزء من البحر العالى وجزء آخر من البحر العالى أو البحر الإقليمى لدولة أجنبية».

ولإزاء عدم الاتفاق قالوا بوضع أن ينتار إلى ظروف كل خليج. وقد حكمت محكمة دول أمريكا الوسطى في ٩ من مارس ١٩٦٧ بخصوص خليج فولسيكا الذي يقع على شاطئها الغربى لأمريكا

الوسعى وتخيلاً بأقاليم دول السندادور والنيكاراجوا وهوندوراس، أن هذا الخليج لا يعتبر بحراً عاماً بل يعتبر تحت السيادة المشتركة للدول الثلاث الواقعة عليه، وأسست حكمها على اعتبارات التاريخية نظراً لأن الخليج ظل تحت سيادة هذه الدول أكثر من ٤٠٠ سنة وعلى أن للدول الثلاث مصالح اقتصادية وتجارية حيوية في الخليج.

ثانياً : وضع قوة الطوارئ الدولية :

يتضح من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذى قدمه الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة عن قوة الطوارئ الدولية التى قررت الجمعية العامة لإنشاءها في ٥ من نوفمبر ١٩٥٦ على ضوء مبادئ الميثاق، أن مفهوم إنشاء قوة الطوارئ الدولية يعنى أن الجمعية العامة قد أرادت بها أن تكون قوة مؤقتة وأن يرتبط وجودها بالحاجة الناشئة عن النزاع موضوع البحث. ويظهر من هذا التقرير أن الجمعية العامة أرادت أن تحتفظ لنفسها بحق تحديد مهام قوة الطوارئ والأساس القانونى الذى تعمل بموجبه مع مراعاة أن تقرير على إقامة القوة ومباشرة أعمالها يحدد بموافقة الحكومة المعنية بالأمر. وهذا واضح وصريح بموجب القرار المتخذ بناء على قرار الاتحاد من أجل السلام فضلاً عن أنه أمر يستلزمه القانون الدولى العام. ولهذا فإنه يلزم لدخول هذه القوات الأرضى المصرية الحصول على موافقة الحكومة المصرية. وليس لهذه القوات حقوق أكثر مما هو ضرورى للقيام بوظيفتها في المحافظة على هدوء الحالة أثناء وبعد انسحاب القوات غير المصرية ولضمان تنفيذ الشروط الأخرى لقرار الأمم المتحدة. ولا تزيد ماهية القوة على كونها هيئة مراقبين ولكنها ليست بأى حال قوة عسكرية تحكم مؤقتاً الأرضى التى تقيم بها. وذكر التقرير أن شرم الشيخ والجزر المواجهة لها كانت إقليمياً مصرياً أو إقليمياً تخضع لولاية القضاء المصرى وأن قرار الجمعية العامة يقضى بالانسحاب إسرائيل منها. وأضاف أن التكييف القانونى الدولى للخليج العقبة يجب أن يقرر وفقاً لقواعد القانون الدولى المتعارف عليها حتى يمكن التسليم بثبوت حق المروء البرى عبر مضائق تيران.

وأشار الأمين — في تقريره الذى قدمه في ٢٤ يناير بشأن مآثم في قرار الجمعية العامة بتاريخ ١٩ من يناير والذي دعت عليه إسرائيل معلقة السحابها من شرم الشيخ على إعطائها الضمانات بحرية الملاحة في منطقة تسمى مياهاً دولية — إلى الشروط اللازم اتخاذها لإعادة السلام وحدودها :

١ — أن قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالانسحاب لانتير من الوضع القانوني لعملية انتهكت الميثاق.

٢ — يجب ألا تستعمل قوات الأمم المتحدة في أعمال يستفيد منها أى طرف سياسياً أو قانونياً كما أنها لا تعبر قوة احتلال .

٣ — يجب احترام حقوق الأعضاء — في المنظمة — المقررة في الميثاق والاختافات الدولية .

وأشار في مذكرته إلى أن عمل إسرائيل الحربي في منطقة خليج العقبة يجب ألا يفرض حلاً للمشكلة كما يتضح من تقرير السكرتير العام في ١١ من فبراير ١٩٥٧ طبقاً لقرار الجمعية العامة في ٣ من فبراير ١٩٥٧ ، والذي رد فيه على مذكرة إسرائيل التفسيرية — التي قدمتها في ٤ فبراير — عما إذا كانت مصر قد وافقت على الامتناع عن مزاوله حقوق الدولة المحاربة ، وتساءلت عما إذا كانت قوة الطوارئ الدولية مستعسر عاجلاً في شرم الشيخ وعلى الضفة الغربية لخليج العقبة كمعاق للأعمال العدوانية ، وأن تبقى موزعة هكذا حتى يتفق على وسائل فعالة بين الطرفين لتأكيد الحرية الدائمة للملاحة وتلاشي أعمال الدولة المحاربة في مضائق تيران وخليج العقبة ... إن السكرتير العام أوضح أن موقفه يقوم على اعتراف الجمعية العامة أن التقدم نحو خلق ظروف سلمية في المنطقة يتطلب أولاً الانسحاب التام لإسرائيل ، وثانياً التدابير المختلفة لمراقبة اتفاقية الهدنة التي تلت في مادتها الأولى حق كل طرف في صيانة أمنه والتحرر من خوف المجرم عليه من قوات الطرف الآخر المسلحة .

ويخلص من ذلك :

١ — أن قوة الطوارئ الدولية ذات طابع مؤقت يتوقف وجودها في الأراضي المصرية على رضا السلطات المصرية .

٢ — أن المذكرتين العام رفض الشروط التي وجهتها إسرائيل لتحقيق انسحابها من الأراضي المصرية وبإمومتا فان قوة الطوارئ لا يدخل في سلطاتها ضمان حرية المرور في خليج العقبة .

٣ — أن السكرتير العام قد اعترف بحق الجمهورية العربية المتحدة في صيانة أمنها وسلامتها من أى اعتداء محتمل .

ثالثاً : طبيعة العلاقة بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل :

وتحديد العلاقة بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل من أهم المسائل التي يجب معالجتها، إذ يترتب على تحديد نوع هذه العلاقة تحديد مدى الحقوق التي يرتها القانون الدولي للجمهورية العربية سواء من الوجهة الداخلية أو من الوجهة الدولية . وقد كان هذا الموضوع محل بحث مجلس الأمن في يوليو سنة ١٩٥١ وفي مارس سنة ١٩٥٤ وفي ديسمبر سنة ١٩٥٤ . فقد ادعى مندوب إسرائيل وأيده في ذلك مندوبو بعض الدول — بأنه لا يجوز لمصر أن تدعى بممارسة الحقوق التي يجيزها حالة الحرب الإيجابية بدعوى أن اتفاقية رودس التي وقعت بين وفد عسكري مصري ووفد عسكري إسرائيلي تقضي صراحة في المادة الأولى والثانية منها بامتناع الطرفين عن القيام بأى عمل عدواني ، وأن وسيط الأمم المتحدة قد فسر اتفاقية الهدنة على هذا الأساس . وبالتالي فالأ اتفاقية من نوع خاص ينهى حالة الحرب ويمهد لإرجاع السلم بين الأطراف المتعاقدة . وقد دامت الهدنة فعلاً مدة سنتين ونصف السنة عندما عرض النزاع على مجلس الأمن في صيف ١٩٥١ واستمرت خمس سنوات حين عرض النزاع عليه في عام ١٩٥٤ مما يؤكد في نظرهم الطبيعة الدائمة للهدنة وانتفاء حق أى من الأطراف في استعمال قوانين الحرب .

- وذهبت وجهة النظر المصرية إلى أن حالة الحرب ، ازالته موجودة بين مصر وإسرائيل ، وأن هدنة رودس لم تنه هذه الحالة من حيث القانون ، وأن لمصر طبقاً لحق الدفاع الشرعى عن النفس وحق المحافظة على البقاء أن تتخذ من الإجراءات ما تراه لازماً للمحافظة على أمنها وسلامتها ، والهدنة طبقاً لقواعد القانون الدولي العام هي اتفاق مؤقت يعقد بين القوات المتحاربة بقصد وقف القتال الدائر بينهم ، وأياً كان شكلها فإن أثرها المباشر هو وقف العمليات الحربية مع الإبقاء على حالة الحرب بين الأطراف إلى أن يتم توقيع صلح نهائى . وذلك طبقاً لما استقر عليه الرأى في الفقه والعرف والعمل الدولي وأحكام المحاكم . أما عن النص الوارد في اتفاقية الهدنة والخاص بعدم جواز استئناف القتال فهو عبارة عن التزام اتفاقى يترتب على مخالفته مسؤولية الدولة المخالفة دولياً ، ولأنه

لا يعيد حالة السلام ولا يحرم الدولة من اتخاذ الإجراءات التي تراها للمحافظة على كيانها وسلامتها. يضاف إلى ما سبق أن إسرائيل قامت باحتلال منطقة العوجة الموزعة السلاح في ٢١ من سبتمبر ١٩٥٥ ، وبرغم المحاولات المتعددة التي بذلها السكرتير العام ورئيس مراقبي الهدنة لإخلاء المنطقة من قوات إسرائيل فإن جهودهم لم تلق أى نجاح . وقد أوضح السكرتير العام في تقريره الذى قدمه إلى مجلس الأمن في ٩ من مايو ١٩٥٦ بشأن تكليف المجلس في قراره الصادر في يوم ١٤ من أبريل ١٩٥٦ ، بدراسة موضوع تنفيذ اتفاقيات الهدنة الأربع وتقديم تقرير عن أهمية منطقة العوجة الاستراتيجية في حشد قوات الهجوم بها من قبل أحد الطرفين ضد الآخر ، أيضاً إلى نية العدوان المبيت عند إسرائيل . وهذا فعلاً ما قامت به إسرائيل حين وقعت اتفاقية الهدنة واشتركت في العدوان الثلاثي على مصر وما ورد إثره من إعلان بن جوريون في الكنيست من ضم جزيرة سيناء إلى إسرائيل على أساس التمتع بما يؤكد انقضاء معاهدة رودس . وقد نادى بذلك مندوبو إسرائيل مراراً . وحين بلغت الولايات المتحدة مجلس الأمن أن قوات إسرائيل قد اقتحمت الأراضي المصرية مخالفة بذلك اتفاقية الهدنة بينها وبين مصر ، طالبت بانقضاء مجلس الأمن على وجه السرعة لبعث دقتية فلسطين ، والخطوات الضرورية لوقف العمليات الحربية الإسرائيلية في مصر ، كما أوضح مندوبو مصر وقتها أن العدوان الإسرائيلي ، الذى أعقب الدعوة إلى التعبئة العامة في إسرائيل هو عمل صريح من أعمال الحرب ، يظهر بجلال أهداف إسرائيل التوسعية العدوانية . وبما يلاحظ هنا أنه لم يترتب على وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية عقد هدنة جديدة بين مصر وإسرائيل وكل من أشارت به قرارات الأمم المتحدة هو وجوب انسحاب القوات إلى الخطوط التي رسمتها اتفاقية الهدنة .

نخلص من ذلك أن حالة الحرب ما زالت موجودة بين مصر وإسرائيل وبالتالي فإن الجمهورية العربية المتحدة أن تبشر الالتزام القانوني التي ترتبها حالة الحرب بين الأطراف أى أن تبشر حقوق المحاربين قبل رعايا وأموال المدعى كما أن لها أن تقاقل في البر والبحر والجو . وينظم القانون الدولي الالتزام القانوني التي تنفج عن ذلك . فضلاً عما لها من مطالبة الدول المحايدة بمساعدة واجبات الحياد ومنعهم من اختراق الحصار البحري أو من عمليات التهريب الحربية أو تقديم أى مساعدات عدائية

للدو . وأهم المبادئ التي يقرها قانون الحرب إعطاء الدولة المحاربة الحق في تقييد حرية مرور السفن ، ذلك أن مبدأ حرية الملاحة لا يوجد وقت الحرب .

الخلاصة :

من كل ما سبق يتضح أن الجمهورية العربية المتحدة الحق في منع مرور السفن الإسرائيلية في مضيق العقبة استناداً إلى الاعتبارين التاليين :

الاعتبار الأول : أن الممر الصالح للملاحة بين جزيرة تيران والساحل المصري لا تمتد مساحته ثلاثة أميال فهو يدخل بأكمله في المياه الإقليمية للجمهورية العربية المتحدة ، ويؤيد وجهة النظر المصرية اتجاه عدد كبير من الدول المطالبة ببحر إقليمي يربط على ثلاثة أميال . واتفاقية الهدنة محرم — طبقاً للاتفاق الذي انعقد بين رؤساء الوفود في لجنة الهدنة المصرية الإسرائيلية — مرور السفن الإسرائيلية في المياه الإقليمية المصرية .

كما أن الخلجان التاريخية تعتبر أهلية بنقض النظر عن مساحتها ولا يرد على السيادة المشتركة فيها قيد حق المرور البري — سابقة خليج فونسيكا — وخليج العقبة خليج تاريخي استمرت سيادة الدول العربية عليه خلال قرون عديدة . لحكمه إذن حكم البحر المغلق ومياهه مياه داخلية خاصة بالدول العربية . ووجود إسرائيل على شاطئ العقبة عمل غير مشروع ليس لها فيه أي سند قانوني .

وجودها فيه عمل عسكري يمت ولا يجوز بثاناً اعتباره حدوداً ، وبخاصة أن اتفاقية الهدنة الإسرائيلية المصرية تقرر صراحة أن أحكامها مستوحاة من الاعتبارات العسكرية فقط وأنها لا تحدد حدوداً سياسية أو إقليمية ولا تمس الحقوق والمطالب التي تنتج عن تسوية القضية الفلسطينية تسوية نهائية . والجمهورية العربية لا تعترف بإسرائيل وتعترف بحق شعب فلسطين في السيادة على أقاليمه . يضاف إلى ذلك أن ضمان الولايات المتحدة لإسرائيل حرية المرور في مضيق تيران لا يؤيده القانون أو الواقع ، فالولايات المتحدة ليس لها أن تقرر بإرادتها المنفردة اعتباره خليجاً دولياً على حساب الدول العربية . وقد اعترفت إنجلترا من جانبها في خطابات متبادلة بينها وبين الجمهورية

العربية في يوليو سنة ١٩٥١ بحق الجمهورية العربية المتحدة في فرض الرقابة على المرور في مضائق تيران . كما وضعت محكمة العدل الدولية في قضية مضيق كورفو معياراً لتمييز المضائق الدولية واشترطت فيه توافر العنصرين التاليين :

١ — أن يوصل المضيق بين بحرين عامين وهذا الشرط غير متوافر هنا .

٢ — استقرار العرف على استعمال المضيق كطريق من طرق الملاحة الدولية وهو لم يثبت . أما الفقرة الرابعة من المادة السادسة عشرة من اتفاقية جنيف فلا عمل لها هنا أيضاً . إذ أن مضيق تيران يصل بين بحر عام وبين بحر إقليمي خاص بالجمهورية العربية المتحدة ويمتد لمسافة ٩٥ ميلاً بحرياً .

وبلا حظ أن الجمهورية العربية المتحدة لا تمارس حقوق البحار بين في البحار العامة وإنما تطبقها في أقاليمها وموانئها ومياهاها الإقليمية ، والإجراءات التي تتخذها بهذا الخصوص هي إجراءات وقائية يقتصر تطبيقها على الأقاليم التي تمتد إليها ولايتها وتخضع لمطلق سيادتها .

الاعتبار الثاني : ألا يطبق مبدأ حق المرور البريء إلا وقت السلم ووفقاً لقوانين الدولة صاحبة المياه الإقليمية . وبهذه الوضع في حالة الحرب : فمع افتراض أن خليج العقبة خليج دولي ، فإن حالة الحرب تعطي الجمهورية العربية المتحدة الحق في اتخاذ الإجراءات التي تراها لازمة للمحافظة على مصالحها وأمنها الداخلي . وقانون الحرب يعطيها كل الحق في إقفال المضائق التي تقع تحت سيطرتها وسيادتها الكاملة في وجه سفن الأعداء بل السفن المحايدة طالما لم تقيد بالوائح الداخلية التي تضعها السلطات المصرية . والبرهان في العرف الدولي والعمل الدولي على ذلك كثيرة ومتعددة . وقد قامت الدائمك بإغلاق ممراتها المائية الصالحة للملاحة في مضائقها خلال الحرب العالمية الأولى واعتبرت هذا الإجراء من مقتضيات الدفاع . وأغلقت تركيا من جانبها البوغاز التركية في الحرب العالمية الأولى . واعترفت اتفاقيات لندن سنة ١٨٤١ وباريس سنة ١٨٥٦ وبرلين سنة ١٨٧٨ — ومونتريه سنة ١٩٣٦ بحق تركيا في إغلاق بوغازها وقت الحرب رغم أن مضيق الدردنيل والبوسفور يصل فعلاً بين بحرين يعتبران من أعلى البحار . وتقرر المادة الثالثة من اتفاقية مونتريه الموقعة سنة ١٩٣٦ لإرغام السفن المارة بالبوغاز التركية بالوقوف في مكان محدد بجوار مداخلها حتى يمكن إخضاعها

للرقابة الصحية . وتنص المادة الخامسة للسفن التجارية التابعة لدول ليست في حالة حرب مع تركيا الحق في حرية الملاحة كما هو الحال في وقت السلم بشرط ألا تعتمد هذه السفن إلى تقديم العون إلى الأعداء . وتنص المادة السادسة على أن الشروط الخاصة بوقت الحرب يمكن تطبيقها إذا كانت تركيا مهددة بخطر - وبشبكة الوقوع . كما قامت إيطاليا بإغلاق مضائق مسينا لجميع السفن الحربية في الحرب العالمية الأولى رغم أن إيطاليا كانت محايدة .

من ذلك نرى أنه سواء نظرنا إلى مضائق تيران باعتبارها تقفل وراها مياهاً داخلية أهلية أو باعتبارها ممرأ مائياً دواياً فإن القواعد الدولية تقرر بوضوح حتى الجمهورية العربية المتحدة في إقنأالحافى وجه إسرائيل .

وبما لا شك فيه أن القرار الصادر بإغلاق الخليج قرار مشروع له أهميته البالغة الخطورة في الميدان الدولي ، وهو قرار ضمننت به ممر سلامة حقوقها وأمتها وحقوق وأمن الأمة العربية . ولا شك أن ممر في حل من اتخاذ كل الإجراءات اللازمة للدفاع عن أمنها وسلامتها طبقاً لأحكام المادة ١٥ من ميثاق الأمم المتحدة إذا ما حاولت إسرائيل والقوى المساندة لها التحضير لأعمال عدوانية جديدة على حقوق الشعب العربي وسلامة الدول العربية ، والمادة ١٥ تمنح الدول الأعضاء الحق ، فرادى أو جماعات ، في الدفاع الشرعى عن نفسها في حالة وقوع العدوان .

والعدوان الإسرائيلي وجدنى الماضى وبوجنى الحاضر وسيوجد في المستقبل طالما ظلمت إسرائيل وطالما سئدتها الدول الغربية . والأمم المتحدة لم تستطع أن تردع إسرائيل حتى الآن ، وظلت قرارات الأمم المتحدة بفرعها — مجلس الأمن والجمعية العامة — الموجبة لإسرائيل حبراً على ورق حتى الآن . ولهذا فليس أمامنا إلا الدفاع عن حقوقنا بكل الطرق الممكنة ونحن في هذه الحالة نقوم بعمل مشروع لا يحرمه ميثاق الأمم المتحدة .

بيان وقرارات

الجمعية العمومية لمستشارى محكمة النقض ومجلس القضاء الاعلى

في الجمهورية العربية المتحدة في اجتماعها يوم ٣١ من مايو ١٩٦٧

إلى

الحاكم العليا والهيئات الدولية في العالم

إن الإعلان الوطنى الذى استعادت به الجمهورية العربية المتحدة سيادتها على مضيق تيران فى ٢٣ من مايو ١٩٦٧ بعد انتهاء مهمة قوات الطوارئ الدولية التى حلت بموافقة الجمهورية بمنطقة من أراضيها — وإن صدر ردا على اعتداءات متكررة من غاصى أرض فلسطين العربية يتجلبوب صداها فى أرجاء العالم العربى كله — ماهو إلا ممارسة منها لحق ليس من سييل إلى منازعتها فيه بسطت بمقتضاه سيادتها على مياهها الداخلية فى خليج العقبة بما يتفق مع قواعد القانون والعرف الدوليين .

ذلك بأن خليج العقبة يعد فى صحيح الفقه الدولى خليجا تاريخياً يخضع للسيادة المشتركة لكل من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية . ومياهه داخلية مغلقة لا يرد على حق السيادة عليها قيد المرور الدولى فيها . فسيادة الدولة على مياهها الداخلية مطلقه لا ينقص منها ، تمارس بمقتضاها كافة وجوه السيطرة عليها دون أن يكون السفن الأجنبية أى حق بالمرور البحرى فيها — ولو كان بريئاً بما يسمح به فى المياه الإقليمية . ولا يغير من ذلك اغتصاب إسرائيل قرية الرشراش التى أحلت محلها ميناء إيلات على خليج العقبة متمكة بذلك اتفاقية هدنة رودس عام ١٩٤٩ لأن ذلك أمر غير مشروع أعرضت عليه تقارير الوسيط الدولى للأمم المتحدة وقتذاك واستنكرية الدول العربية ومن ثم كان للعرب الحق فى التمسك بسيادتهم الكاملة على المنطقة .

تلك القواعد مقررة دولياً ، وقد سجلها الحكم الصادر من محكمة العدل الدول أمريكا الوسطى فى ٩ من مارس سنة ١٩٦٨ فى شأن خليج غيبسكاسين أفريقي دويله نمكا واجهاريه نديوياسين

وسلفا دور في سيادتها المشتركة في ذلك الخليج بما يخول لها منع أية سفن أجنبية من المرور فيه — مستندنا في ذلك إلى امتداد سيادتها على الخليج إلى أكثر من أربع مائة عام قامت لها فيه مصالح اقتصادية وتجارية مشتركة .

ولإذ كانت الحقائق التاريخية الثابتة تشهد بسيطرتنا وسيادتنا على خليج العقبة منذ أقدم عصور تاريخنا العريق حين كان خليجاً وطنياً تضمه شواطئ دولة المصريين القدماء حتى مطلع القرن الحالي حيث استقامت عليه السادة المشتركة الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية من بعد الدولة العثمانية فتحول من خليج وطني إلى مياه داخلية للدول الثلاث أحتفظ معها بطلابه التاريخي ، فكانت سيادتها عليه كاملة لا يرد عليها حق المرور البريء للسفن الأجنبية . وقد ظل هذا الخليج منذ القدم بعيداً عن استعمال الملاحة الدولية وتأكيد هذه الصفة باستقرار القوات المصرية عام ١٩٥٠ في جزيرتي تيران وصنافير اللتين يتحكمان في مدخل الخليج ، وإعلانها الدول بذلك ، واعتراف المملكة المتحدة بمناسبة سادت السفينة أمباري روش الإنجليز في يوليو سنة ١٩٥١ بحق مصر في سيادتها على تلك المنطقة وبأن موقعها في خصوص الملاحة في مضيق تيران وخليج العقبة مطابق لأحكام القانون الدولي . واستمرت الجمهورية العربية المتحدة بسيطرتها على هذا الخليج وعلى تيران . وأن اتخذت قوات الطوارئ الدولية مواقعها في منطقة شرم الشيخ بعد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ إلا أن ذلك لا يغير من الأمر شيئاً .

وكانت محكمة العدل الدولية قضت عام ١٩٤٩ في نزاع بين ألبانيا والمملكة المتحدة في شأن مضيق كورفو بأن اعتبار المضيق دولياً مباحاً مرور السفن الأجنبية فيه ، منوط بأمرين أولهما أن يربط بين بحرين عامين وهوما يختلف تماماً عن مضيق تيران الذي يربط بين بحر عام ومياه داخلية عربية ، وثانيهما أن يكون العرف قد تواتر على استعماله كطريق من طرق الملاحة الدولية وهو ما لم يحدث بالنسبة إلى مضيق تيران في أي وقت من الأوقات ولذا لم تتضمن قائمة الممرات الدولية الثلاث وثلاثين التي أعدها الخبير الإنجليز كينيلي بتكليف من سكرتارية الأمم المتحدة بل إن اتفاقية جنيف عام ١٩٥٨ التي اتجهت على غير سند من العرف الدولي المستقر وعلى الرغم من معارضة جانب من الدول ومن بينها الجمهورية العربية المتحدة — إلى اعتبار المضيق دولياً متى كان يعمل بين بحر عام ومياه أقليمية لإحدى الدول ، لا يرى حكما في هذا الخصوص .

على حالة الحرب . ولا شبهة في قيام حالة الحرب بيننا وبين إسرائيل مما تحول لنا الحق كل الحق في تأمين مياھنا الداخلية .

فإیه تأسيساً على كل ما تقدم والزاماً بحکم القوانين والقواعد الدولية يكون الزعم بأن معنیق تبيان هو ممر دولی مباح مرور الدول فيه لاقوام له في الواقع أو القانون ، وأیه محاولة لتدويله من بعد ليس لها من حق یساندها بل فیها كل مصادرة للحقوق المشروعة .

قرارات

ندوة قضية خليج العقبة

التي نظمتها الجمعية المصرية للاقتصاد العيامي والتشريع
بالاشتراك مع كلية حقوق القاهرة — كلية حقوق عين شمس — كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

بعد الاستماع إلى آراء خبراء القانون الدولي وإلى المناقشات التي جرت في هذه الندوة المنعقدة
في يوم الاثنين ٢٩ من مايو ١٩٦٧ .

بقرارات مشتركة فيها :

أولاً — خليج العقبة خليج يخضع للسيادة العربية :

١ — فلقد مارست الدول العربية سيادتها على هذا الخليج بدون منازعة على مر العصور .

٢ — تستغرق المياه الإقليمية للدول العربية من شواطئها كل مياه الخليج .

٣ — وجود إسرائيل على ميناء إيلات أمر غير مشروع ومخالف لاتفاقية الهدنة العامة .

ثانياً — حقوق السيادة للجمهورية العربية المتحدة على مضيق تيران :

يخضع مضيق تيران لسيادة الجمهورية العربية المتحدة :

١ — لا يتجاوز اتساع المضيق ثلاثة أميال وهي مسافة تدخل ضمن البحر الإقليمي بإجماع
الآراء .

٢ — لا تنطبق القواعد الخاصة بالمضايق الدولية على مضيق تيران لأنه لا يصل بين جزئين
من أعالي البحار .

٣ — لا تلتمز الجمهورية العربية المتحدة بما ورد في اتفاقية جنيف سنة ١٩٥٨ بشأن المضايق، لخالفته العرف الدولي فضلاً عن أن الجمهورية العربية المتحدة ليست طرفاً في هذه الاتفاقية.

ثانياً — حظر مرور السفن الإسرائيلية في مضيق تيران ، ومصادرة المهربات الحربية لإسرائيل على ظهر سفن بحرية .

للجمهورية العربية المتحدة الحق في استعمال حقوق المحاربين في مضيق تيران في منع مرور السفن الإسرائيلية في مضيق تيران ، ومصادرة المهربات الحربية لإسرائيل على ظهر سفن بحرية :

١ — حالة الحرب مع إسرائيل مستمرة ولم تنها إبرام الهدنة .

٢ — تقضى قواعد الهدنة بعدم جواز مرور سفن إسرائيل في المياه الإقليمية المصرية .

٣ — لا يمكن الاعتداد بما تم من مرور السفن الإسرائيلية وللمهربات في مضيق تيران بعد العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ ، نظر لأن العدوان لا يفيد في اكتساب حقوق السيادة ، وبصفة خاصة لأن الجمعية العامة للأمم المتحدة أدانت إسرائيل ورفضت أن يكون السحاب إسرائيل من الأراضي المصرية مشروطاً باستعمالها لخليج العقبة .

وبناء على ذلك يؤكد المجتمعون مشروعية القرار الذي أصدرته حكومة الجمهورية العربية المتحدة في ٢٢ من مايو ١٩٦٧ واتفاقه مع أحكام القانون الدولي . ويعلمون أن كل ما يردده العدو إسرائيل والدول الاستعمارية المتحالفة معه عن حرية الملاحة ليس إلا وجهة زائفة لتفكيكها من مواصلة عدوانها .

رابعاً — يعلن المجتمعون تمسكهم بعدم مشروعية الوجود الإسرائيلي في فلسطين التي بنى على الاغتصاب والعدوان وانتهاك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات جمعياتها العامة . ويقررون أن وجود إسرائيل يمثل خطراً استعمارياً على الأمن في الشرق الأوسط .

خامساً — يعلن المجتمعون أن حقوق شعب فلسطين حقوق أبدية لا يجوز المساس بها ويؤيدون كفاح الشعب الفلسطيني لتحرير وطنه والممارسة حقه في تقرير مصيره .

سادساً — يحيى المجتمعون الموقف البطولي الحاسم الذي وقفه زعيم الأمة العربية جمال عبدالناصر محافظة على حقوق الشعب العربي ودفاعاً عن كيانه وأمنه .

سابعاً — تذاكر هذه القرارات على المجلات العالمية كتلة اعلاماً للرأي العام العالمي .

الجمعية المصرية

للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع

توصيات ندوة البترول العربى فى المعركة

التي دعت اليها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع

مساء الأربعاء ٧ يونيو ١٩٦٧

١ - تشيد الجمعية بالموقف الموحد الذى اتخذته الكويت والعراق والسعودية والجزائر وليبيا والبحرين وقطر نحو وقف انتاج البترول أو تصديره إلى أمريكا وبريطانيا والسيطرة على توزيعه .
ودعو بقية الامارات العربية المنتجة للبترول أن تحنوا حنوها .

وهي تتيب بالنول العربية التي لم تقطع علاقاتها السياسية بأمريكا وبريطانيا أن تبادر إلى قطعها ، كما تتيب بجميع الدول العربية . أن تتمد دعاء الدولتين المشتركتين في الاعتداء عن المنفآت البترولية حرصا على سلامتها .

كما تتيب بالنول العربية أن تنسق سياستها البترولية وأن تمنح المصالح البترولية لأمريكا وبريطانيا تحت سيطرتها المباشرة وفق ما تقتضيه متطلبات المعركة الحالية ضد إسرائيل والاستعمار .

٢ - تشيد الجمعية بموقف العمال العرب العاملين في إنتاج البترول أو نقله في اصرارهم على منع وصول بترول العرب إلى الدول المشتركة في الاعتداء ، وتطالبهم باليقظة وأحكام الرقابة ضد أى محاولات تخريبية من جانب العناصر المعادية والعميلة .

٣ - مناشدة الشعب الإيراني وبوجه خاص عمال البترول ، بأن يقوموا بدورهم في الضغط على حكومتهم للحصول دون تصدير البترول إلى العدو لإسرائيل والدول التي تسانده .

٤ - مطالبة الدول العربية بأن تتخذ موقفاً موحداً نحو سحب أرصدها وأرصنة رعاياها من بنوك أمريكا وبريطانيا وإبداءها في بنوك دول محايدة .

تخطر جامعة الدول العربية بهذه التوصيات لإبلاغها إلى مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية المنتهدة في الكويت .

قرارات

الجمعية العمومية لمستشارى محكمة النقض

في اجتماعها يوم الأربعاء ٢١ من مايو ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار عادل يونس

رئيس محكمة النقض

مستشارو محكمة النقض المجتمعون اليوم في جمعية عمومية وقد عرضوا لحق الشعب العربي في استرداد أراضيه المنعصبة ولقضية مضيق تيران وبحلج العقبة ، واثموا في ذلك للأسباب المرافقة إلى أن حق الجمهورية العربية المتحدة في منع السفن الإسرائيلية والسفن الأخرى التي تنقل المواد الاستراتيجية لإسرائيل هو حق مشروع مستند إلى سيادتها الإقليمية يقررون ما يأتي :

أولاً : إرسال الأسباب الموقفة من مستشارى محكمة النقض إلى جميع المحاكم العليا والهيئات الدولية في العالم .

ثانياً : تأييد الرئيس جمال عبد الناصر قائد النضال العربي في موقفه الصلب المستند إلى حقوق الأمة العربية المشروعة .

ثالثاً : تحية وتأييد القوات المسلحة العربية الرابضة على الحدود مؤيدة بإمكانيات الأمة العربية كلها .

رابعاً : استنكار موقف الدول المنحازة لإسرائيل .

مجلس القضاء الأعلى

اجتمع مجلس القضاء الأعلى يوم الأربعاء ٢١ من مايو ١٩٦٧ لتلك المناسبة التاريخية برئاسة السيد الأستاذ عادل يونس رئيس محكمة النقض .

وبحضور نائب رئيس محكمة النقض دكتور عبد السلام مرسى بليغ ومحمود توفيق . اسماعيل ورئيس محكمة استئناف القاهرة محمد أحمد الشريفي ورئيس محكمة استئناف الاسكندرية أحمد فؤاد مرسى والنائب العام محمد عبد السلام ورئيس محكمة القاهرة الابتدائية عبد العال على عبد الرحمن .

وبعد دراسة الموضوع وع أقر الأسس القانونية التي بنيت عليها مذكرة الجمعية العمومية لمستشارى محكمة النقض وما أنهت إليه من مشروعية الإجراء الذى اتخذته الجمهورية العربية المتحدة فى تأكيد سيادتها على مضيق تيران بوصفه جزءا من المياه الداخلية للدولة .

بيان من الاتحادات العربية

إلى الشعوب والحكومات العربية

تواجه أمتنا العربية اليوم مرحلة تاريخية وحاسمة من مراحل الكفاح والحرية والوجود . فإطراف العدوان الثلاثي الجديد ، الذين تمكنوا بالغدر والخيانة والتآمر من كسب المعركة الأولى على أرضنا ، راحو يشنون ضدنا بمجانب عدوانهم المسلح حرباً نفسية على أوسع نطاق . معبئين لها كل طاقات الاستعمار العالمي وإمكانياته . ومستهدفين من وراثة زعزعة إيماننا بعدالة قضيتنا ، وتخطيم ثقتنا بقدراتنا وطاقاتنا الهائلة ، وتشكيك جماهيرنا بمحتمية انتصاراتنا الحاسمة في معركة أمتنا العادلة .

أيها الشعب العربي . .

إن خسارتنا للمعركة واحدة ، تضافرت فيها ضدنا ، بنقد وخيانة ، قوى الاستعمار الإمبريالي وأمريكي وصنيعة إسرائيل ، لاتفى بأى حال خسارتنا للحرب المفروضة على أمتنا . ولا يمكن أن تؤدي كما يتصور المستعمرون إلى تسليم شعبنا لأعدائه ، ولا خضوعه لعدوان الصهيونية وعظمت الاستعمار .

انتا لا تزال بكل إيماننا وكل قوى أمتنا البشرية والمادية والعسكرية والاقتصادية في صميم المعركة المستمرة الطويلة مع الاستعمار الإمبريالي وأمريكي وأداة إسرائيل . وإن ثقتنا بشعبنا العظيم ، وبقوة أمتنا العربية الذاتية ، وبمساندة كل الأحرار في العالم ، ستكون من أقوى أسلحتنا في معركتنا الطويلة الراسمة لمواجهة عدوانهم الصاعق القادر وأجباطه وإزالة كل آثاره .

إن الاتحادات العربية التي تعيش المرحلة الراهنة من بنائها ، وتخوض المعركة العربية بكل الوعي على أبعادها وأطرافها وأهدافها ، اتبيب بالشعب العربي في كل أنظاره من المحيط إلى الخليج ، بحكومات ومنظمات وفرادا ، أن يقيموا المرحلة الراهنة بمبارها القوى . الصحيح ، وإن يقدرُوا

الاضطراب المحدقة بالوجود العربي بمقاييسها القومية الواقعة ، وإن يرتقوا في معالجة كل ذلك ومواجهته إلى مستوى الاضطراب وآمال وإلى مستوى معركة الوجود والمصير .

فينون إيماننا وكفاحنا وتضحياتنا وصمودنا في الدرجة الأولى لا يمكن أن نجابه العدوان ونجعله ولا لسطيع أن نطالب الأحرار في العالم أن يموتوا في سبيل قضيتنا وأرضنا ووجودنا .
يا شعبنا العربي . .

إن الاتحادات العربية ، إدراكاً منها لخطورة الحركة وتناجها ، وإيماناً منها بعظم مسئولية الأمة العربية وحكوماتها وشعوبها وكل فرد فيها .

١ — تؤكد أن معركة الأمة العربية الحالية معركة وطنية شعبية تحريرية ضد الاستعمار الإمبريالي والصهيونية ، جيشها كل فرد في الشعب العربي ، ومساحتها كل الأرض العربية من المحيط إلى الخليج ، وسلاحها كل القوى والطاقات والإمكانات العربية ، البشرية والعسكرية والاقتصادية والسياسية ، وهذا في الدرجة الأولى بجماعة العدوان وأحباطة بكل الوسائل ، وتحرير الأرض العربية من كل آثار الاستعمار والصهيونية .

٢ — تدعو كل الدول العربية إلى سرعة حشد كل ما يمكن حشده من قوى بشرية وعسكرية ، وتعبئة كل ما يمكن تعبئته من طاقات وإمكانات مادية ومعنوية ووضعها فوراً في ساحة الحركة المصرية .

٣ — تطالب العرب بحكومات ومنظمات وأفراداً بشديد وتصعيد الحرب البترولية والاقتصادية والتجارية والنقدية والمالية والثقافية والفنية والسياسية ضد الدول المعتدية ، وضد كل الدول التي تساند العدوان أو تقف إلى جانب الصهيونية .

٤ — وتطالب الشعب العربي والحكومات العربية بضرورة استخدام سلاح البترول العربي ضد العدوان والمعتدين استخداماً فعالاً وكاملاً ، والحيولة بكل الوسائل دون منعه أو بيعه للمعتدين وحلفائهم ، مباشرة أو عن طريق الوسطاء .

٥ — وتدعو الجماهير العربية إلى التضال المستمر المتواصل من أجل تصفية القواعد العسكرية الأجنبية وتأميم البترول العربي في أراضيها ووضعها في خدمة القضية والحركة العربية .

٦ — وتؤيد الجمهورية العربية المتحدة في استخدامها قناة السويس كملاح من الاسلحة العربية القتالة ضد العدوان والمعتدين .

٧ — تتناشد العرب حكومات وأفراداً ضرورة الاستمرار في سحب أرصدهم من بنوك الدول المعتدية ووضعها في خدمة البناء والتقدم والمركة في الأرض العربية .

٨ — وتطالب كل المنظمات السياسية والتجمعات الجماهيرية والثقافات العالية والمهنية والفلاخين والنسائية في الوطن العربي الكبير ، باعتبار نفسها جنوداً في جيش التحرير ومواجهة العدوان جيشاً واحداً ، وشن الحرب المدمرة على قواعد الدول المعتدية العسكرية والاقتصادية والتجارية والثقافية والفنية ، وضرب كل مصالحها كيفما كانت وحيثما وجدت على كل الأرض العربية .

٩ — وتناشد عرب فلسطين في الأرض المحتلة عدم الأذعان لمؤامرات التهجير والترحيل المرسومة ، وتطالبهم بالصمود على أرضهم وفي قراهم تحسباً للتضال العربي ضد العدوان وتأكيذا لوجود السكان الفلسطينيين .

— وتدعو الحكومات العربية إلى أفصاح المجال للقباب الفلسطينيين في أراضيها لاستخدام طاقاته وأمكاناته في معركة التحرير .

١٠ — وتدعو كل اتحاد من الاتحادات المتجمعة في حدود اختصاصه وامكانياته لمواصلة خطته ودوره في المركة ، ووضع كل امكانيات هذه الاتحادات التضاليتوالعلمية والفنية والجماهيرية في خدمة المركة العربية .

أيها الشعب العربي . .

إن الاتحادات العربية المثلة لأوسع القطاعات الجماهيرية على الأرض العربية ، إيماناً منها بوحدة المركة والخطر والمصير .

١١ — تؤكد أن أسلم السبل وأقواها لتأمين الحشد العربي والتعبئة العربية لمجابهة المركة المغروضة ومتطلباتها هو السير على طريق الوحدة العربية الشاملة ، وحرورية التكتل الفوري لحكومات الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق والأردن والكويت في جبهة واحدة متحقة

الوحدة العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية ، وتؤمن وحدة الجيش والمعركة والخطة والقيادة
والامكانيات حول القاعدة الاستعمارية الإسرائيلية .

يا شعبنا العربي ..

إن إن معركتنا ليست مع إسرائيل لحسب ، انها معركة الامة العربية بكل تاريخها وكفاحها
ولإنجازاتها وأهدافها مع الاستعمار العالمي ، بكل أطماعه ببلادنا ، وبكل أحقادها على شعبنا ، وبكل
مؤامراته للعودة إلى مراكزه واحتكاراته واستغلاله وتسلطه على أرضنا .

إن المعركة الدائرة الآن على الأرض العربية ، هي معركة وجود ومصير .. . والوحدة الوطنية
داخل كل قطر من أقطارنا ، ووحدة الكفاح والمعركة والقيادة على كل الأرض العربية ، هي أقوى
أسلحتنا لتحطيم العدوان وهي أقرب طرقنا لتحقيق النصر في المعركة .

الاتحادات العربية

العالمية والفلاحية والمهنية والطلائية

في الوطن العربي

مؤتمر الأمم المتحدة الثاني

لقانون البحار

للوستاذ عبد الفتاح حبيب

رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة

لدى المؤتمر

. المجلة المصرية للقانون الدولي السنة السادسة عشر ١٩٦٠ .

مياه خليج العقبة :

ورد في الفقرة الرابعة من المادة ١٧ من المشروع المقدم من لجنة القانون الدولي ما يأتي :

« لا يجوز إيقاف المرور البريء للسفن الأجنبية التي تمر بمضايق تستخدم لللاحة الدولية وترتبط بين جزأين من البحار العامة » .

وبعرض تلك الفقرة على اللجنة الأولى لمؤتمر قانون البحار ، حرصت بعض الدول العربية على إضافة بعض تعديلات عليها ، بحيث أصبح النص الجديد المعدل لتلك الفقرة هو الآتي :

« لا يجوز إيقاف المرور البريء للسفن الأجنبية التي تمر بمضايق عريضة جزءا من البحر العام ، بجزء آخر من بحر عام آخر ، أو ببحر إقليمي لدولة أجنبية في حالة إستخدام تلك المضائق لللاحة الدولية .

وقد وافقت اللجنة الأولى بالأغلبية العادية المطلوبة على التقدم بنص تلك الفقرة بعد تعديله إلى المؤتمر العام لإقرارها .

وقد عارض وفد الجمهورية العربية المتحدة ذلك النص المعدل وطالب بحذفه ، ولكنه لم يتمكن من تحقيق هدفه أمام اللجنة الأولى .

لذلك عاود مندوب الجمهورية العربية المتحدة الكرة مرة ثانية أمام المؤتمر العام . وطالب بإجراء التصويت المنفرد على تلك الفقرة الرابعة ، ولكن المؤتمر رفض ذلك المطلب بأغلبية ٢٤ صوتاً معارضة منه ٢٣ ، وامتناع ستة عن التصويت .

وعما يجدر الإشارة إليه في هذا الشأن ، أن وفدنى الأردن ولبنان ، وقصد تنقياً في جلسة التصويت على هذه الفقرة في المادة السابعة عشر ، وهو ذلك الأمر الذى ترمب عليه عدم نجاح مسعى الجمهورية العربية المتحدة — بالاشتراك مع باقى الدول العربية لدحض هذه الفقرة وعدم إدراجها ضمن نصوص الاتفاقية الدولية الخاضعة بالبحار الإقليمية .

وغنى عن البيان أن السبب الذى حدا بالجمهورية العربية المتحدة على معارضة ذلك التعديل المقترح ، هو دناها منها : تلك الإضافة ان تهدف أساساً — فيما تهدف إليه — إلى عدم جواز منع مرور سفن إسرائيل بخليج العقبة ، وهو ذلك الخليج الذى يربط بين ميناء إيلات شمالاً ، والبحر الأحمر جنوباً .

وأخيراً وبعرض المادة السابعة عشرة بأكملها على المؤتمر العام للاقتراح عليها بقراءتها الأربع وافق المؤتمر عليها بأغلبية ٦٢ صوتاً ، ومعارضة المملكة العربية السعودية ، وامتناع تسعة عن التصويت ، كانت من بينها الجمهورية العربية المتحدة .

وقد أصبح رقم تلك المادة في وضعها الأخير السادسة عشر من نصوص اتفاقية البحار الإقليمية . يبدو جلياً مما سبق أن موضوع مياه خليج العقبة لم يرد ضمن الموضوعات المدرجة في جدول أعمال المؤتمر الثانى لقانون البحارة ، وأن هذا المؤتمر الأخير لم يختص إطلاقاً بالبحث أو التعرض له من قريب أو من بعيد .

الجريدة العشرية

الأول : ١٩٢١ - ١٩٣٠	ثمنه ٥٠ قرشاً
الثاني : ١٩٣١ - ١٩٤٠	ثمنه ٢٥ قرشاً
الثالث : ١٩٤١ - ١٩٥٠	ثمنه ٥٠ قرشاً

لكل من المدق ، والمرافعات ، والعقوبات ، وتحقيق الجنايات
أجرة البريد ١٠ قروش ، ومطالب من دار النقابة ، ١٥ ش رمسيس بالقاهرة

بيان

أولاً — الرسائل الخاصة بتحرير المجلة أو إدارتها ، توجه إلى : مجلة الحمامة ، بدار نقابة
الحمامين ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

ثانياً — الاشتراكات :

لغير الحمامين	: ٢٠٠ قرش
للحمامين تحت الثمن	: ٢٥ قرشاً
لطلبة كلية الحقوق	: ٥٠ قرشاً

ثالثاً — ثمن العدد الواحد من المجلة :

١ — السنوات الحادية والأربعون إلى السادسة والأربعين	: ٢٠ قرشاً
٢ — السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين	: ١٥ قرشاً
٣ — السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها	: ٥ قرشاً

التلفونات

٥٠٦٤٩٠٤٥٥٨٥٥٠٨٣٥

النقابة والنادى

غرف الحمامين

بمحكمة القاهرة	٩٠٨٨٤٢ و ٩٠٤٨٤٩	—	بمحكمة النقض والاستئناف	٥٠٨٣٥
بمجلس الدولة	٨٠٣١٩٨	—	بمحكمة الجيزة الكلية	٨١٤٥١٣
محكمة عابدين	٩١٩٣٦٥	—	بمجمع الجلاء	٧١٨٥١
بمجمع رمسيس	٤٦٩٤٣	—	محكمة السيئة	٢٥٨٦٥
محكمة امبابة	٨١٤٥٦٩	—	بمجمع التحرير	٢٥٩٧٦
محكمة مصر الجديدة	٨٦ ٥٨٢	—	محكمة الأحوال الشخصية	٤١٢٢٧
محكمة حلوان	٣٨٢٨٤			

مطابع

إلدار البيضاء

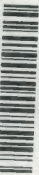
للطباعة والمطبعة والنشر

الحاج أحمد سعد الأيضي

١٨ ش. مستشفى المرحاض ت ٨٢٨٣٥١



Biblioteca Alexandrina



0542528